المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم النحو والصرف

الشواهد الشعرية النحوية في إعراب القرآن الكريم

لأبي جَعْفَر النَّحاس (ت ٣٣٧ هـ)

-من أول سورة البقرة إلى آخر سورة النمل-

جمع ودراسة

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالبة

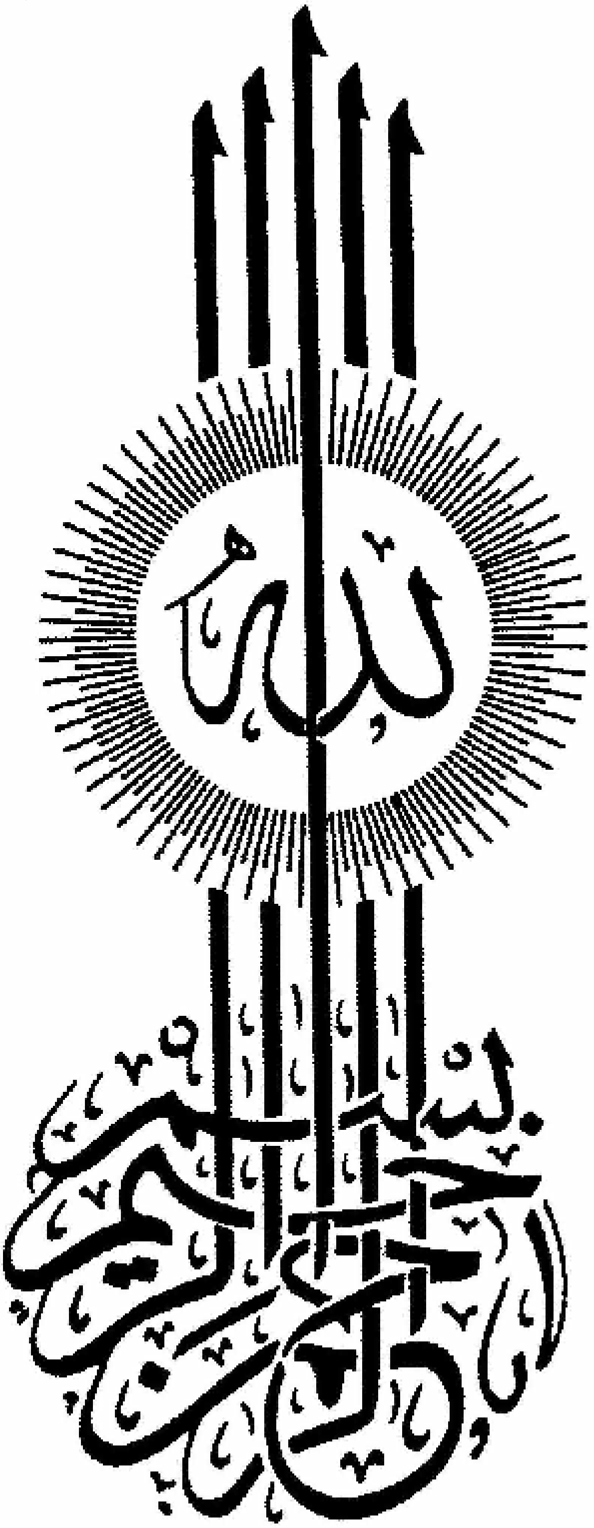
نادية فريج فرج القرشي

الرقم الجامعي : ١٤٢٦٨٠٠٥٥

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الكريم بن علي عوفي

١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م



الله
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

كل كلمةٍ من كلمات هذا البحث تحمل جميلاً لن يُنْسى ما لم تُمْحَ ؛ ولأنها تتزاحم على شرف الاعتراف بالمعروف، فأنا أهدي هذا العمل لوالديّ الغاليين أولاً ، ثمَّ لأخي « أبي محمد » القدوة الذي سار معي في هذا الطريق خطوة بخطوة ، فكان مُعِينًا في الضرَّاء ، ومشجعًا في السَّراء ، ولهم مع ذلك شكري وتقديري .

الباحثة

ملخص الرسالة

موضوع الرسالة:"دراسة الشواهد النحوية في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس من أول سورة البقرة إلى آخر سورة النمل"

الهدف منها: التيسير على الدارسين لمقرر إعراب القرآن في مختلف المراحل الجامعية.

ابتدأت بمقدمة أوضحت فيها أهمية الموضوع ،وأسباب اختياره،وفروضه العلمية،والدراسات السابقة المتصلة به ، ثم عرضت في التمهيد كلمة موجزة عن أبي جعفر النحاس،ومعنى كلمة شاهد في اللغة واصطلاح النحاة،والدراسات التي قامت حول الشواهد قديمًا وحديثًا. والتدليل على اسمية أو فعلية ما اختلف في اسميته أو فعليته.

ثم تناولت في الفصل الثاني:شواهد قضايا الإعراب،حيث اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث: مبحث شواهد إعراب الأسماء،ومبحث شواهد إعراب الفعل،ومبحث شواهد إعراب الجمل ومواقعها

هذا وقد تناولت هذه الدراسة الشواهد النحوية في الجزء المقرر على النحو الآتي:

- نسبة الشواهد إلى أصحابها.
- تحديد موضع الشاهد،ووجه الاستشهاد به.
- عرض آراء النحاة في القضية النحوية "موطن الاستشهاد"،واختيار الراجح منها.
- التنبيه على الروايات المختلفة للشاهد.
- توضيح ما إن كان الشاهد حجة لرأي بصري أو كوفي.
- الاستفادة من الشواهد في ترجيح بعض أقوال المعربين ،والمفسرين للآية الكريمة.
- ذكر تخريجات النحاة للشاهد إن وجدت.
- ذكر الشواهد المماثلة للشاهد.
- توضيح ما للشاهد من دور في نقض رأي ارتآه بعض النحاة ، أو تعزيز رأي ضعَّفوه؟
- توضيح ما إن كان النحاس منفردًا في الاحتجاج بهذا الشاهد أو لا.
- التنبيه على الشواهد الموضوعة،والنادرة ،وشواهد اللغات واللهجات العربية،وشواهد الضرورات الشعرية.

وقد أفادت هذه الدراسة مما يلي:

إثراء بعض القضايا النحوية في مختلف أبواب النحو بشواهد انفرد النحاس في الاحتجاج بها.

ترجيح بعض آراء النحاة بناءً على احتجاج النحاس بشواهد تؤيد ما ذهبوا إليه.

إثبات بعض لغات ولهجات العرب بناءً على ما أورده النحاس من شواهد.

والله الموفق

Abstract

Title of the study :" study of grammatical citations in the Holly Quran analysis (syntax), by Abu Gafar Al Nahas, from beginning of Surat Al-Baqra till the End of Surat Al Naml".

Aim of the study: facilitaitng of course the Holly Quran analysis (syntax) for the ones who study it at the different university stages.

I have begun with an introduction which clarifies the importance of the issue, the reason of its choice, its scientific assumptions & the previous connectd about Abu Gafar Al - Nahas, is given the meaning of the word of(citation) in the language, the terminology of grammarian, the previous & recent studies which were held of concerning citations & proving the nominal or verbal of what disaccord in its nominal or verbal.

As for second chapter ,it is about the citations of analysis issues (syntax).this chapter has three searches, the first one is citations of analysis of nouns. the second one is citations of analysis of verb. the third chapter is about the witness the sentence & its location.

This study has dealt with the grammatical evidences in the study course as follow:

- Tracing the evidence back to its owner.
- Determining the position of the evidence & its citation side.
- Showing the grammarians' opinions in the grammatical issue "places of citations "* choosing the more correct.
- Paying attention to the different versions of citation.
- To mention the interpretation of the grammarians if existed.
- Mention the citation that are similar to each others.
- Clarifying the role of citation in criticizing the opinion of the grammarians, or in enhancing an opinion weaken by the grammarians.
- Clarifying if Al- Nahas is solely in protest with this citation or not.
- Paying attention to the subjective & rare citation, languages &Arabic accent citations & the poetic licenses citations.

This study has been used for the following ;

١-Enrichment of some grammatical issues in the different chapters of grammar with citation with which Al-Nahas performed singlehandedly.

٢- *Giving preponderance to some* grammarians" opinions according to Al-Nahas protest with citations which support what they went to.

٣-Proofing some of Arab's languages & accents according to what Al-Nahas has provided with citations.

المقدمة

الحمد لله القائل: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾(١). عدد ما في السماء والأرض من شواهد الوحدانية، وعدد ما درج على الأرض من ورى، وعدد ما في بطونها تحت الثرى، حمدًا نردده فوق الأرض، وعند العرض، وفي جنة المأوى عند سدرة المنتهى ، اللهم آمين.

وأصلي وأسلم على سراج شهدائه، وصفوة أوليائه محمد ﷺ ، من خُصَّ بالشفاعة وعلى الأمم جميعها بالشهادة. أما بعد

فإن المطالع لما خلّفه أهل النحو من مؤلفات "شروح وحواشٍ وتذييلات" لتتبين له ظاهرةٌ ليست بخافية، وميزة غير متوارية، اصطبغت بها تلك المؤلفات، ولم يغفلُ عنها كلُّ من ألّف في هذا الفن ممن سبق وفات، تلك ظاهرة "الاستشهاد". فلا عجب أن تكون متصدر الحديث عن أدلة السماع، ومعيار الترجيح عند اختلاف الآراء، وتعدد المذاهب، وأن يكون شرحُها مَهَمَّةً تَضْطلّع لها جهابذةُ النحو، فخلّفوا لنا العديد من المصنفات في "شرح الشواهد"، بيد أن أهميتها تزداد ، ويكون من وراء دراستها عظيم المفاد ، في مصنفات إعراب القرآن؛ إذ الإعراب مفتاح المعاني، وهو لكتاب الله خير خدمةٍ، يسعى لها أهل الشرف والمعالي؛ لذا أردنا اللحاق بركبهم وإن كنَّا خلفًا من بعدهم، فوقع اختيارنا على "إعراب القرآن لأبي

---

(١) سورة آل عمران آية: ١٨.

جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحاس"؛ إذ هو كثير الرواية، ومتحرٍ الاستشهاد في معظم ما يورده من وجوه الإعراب، خاصة أن الدراسات السابقة التي قامت حول هذا المصنف ركَّزت على توجيهاته النحوية دون شرح الشواهد، وبعد عرض الفكرة على مشرفي د. عبد الكريم عوفي أيَّدني ،ووافقني ،واستقرّ الرأي بأن يكون عنوان البحث: "الشواهد الشعرية النحوية في إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحاس"، ونظرًا لكثرتها فقد حُدِدت الدراسة بحيث تكون "من أول سورة البقرة إلى آخر سورة النَّمل"؛ إذ يشمل البحث – بعد إسقاط المكرر مائة وعشرين شاهدًا نحويًا من مجموع شواهده النحوية البالغ عددها – بعد إسقاط المكرر مئتين وأربعين شاهدًا ، أما الشواهد المتبقية والبالغ عددها مائةٌ وعشرون شاهدًا، فيمكن أن يشملها بحث مستقل في رسالة أخرى،كما رأيت أن يكون اعتمادي على الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هجريه،١٩٦٨ ميلادي من طبعات الكتاب،تحقيق د.زهير غازي زاهد؛ إذ بذل فيها المحقق جهداً واسعاً في تنقية الكتاب مما وقع فيه من أخطاء طباعية في سابقتيها، على الرغم من عناية القائمين على طبعه.

أهمية الموضوع:

إن دارسة الشواهد في إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحاس من الأهمية بمكان؛ وذلك للأسباب الآتية:

١-أنها دراسة متصلة بكتاب الله عز وجل، وبها سينصرف كل جهد وعناء في أثناء الدراسة إلى خدمة كتاب الله العزيز.

٢- هذه الدراسة ستمكنني من الاطلاع على علوم مختلفة متصلة بالقرآن الكريم اتصالًا مباشرًا، فالبحث في هذا الموضوع يتطلب الرجوع إلى علوم مختلفة ؛ كالتفسير وعلم القراءات، وعلم الاحتجاج لها.

٣- أن أكثر ما أودعه النَّحاس كتابه من الشواهد كانت من شواهد سيبويه، فكان في دراستها استخلاصٌ لأقوال من عني بها وشرحها، أضف إلى ذلك شواهد أُخْتُلف فيها روايةً، فتارةٌ تقام بها الحجة على قاعدة معينة وتارة لا حجة فيها، وشواهد ردَّ الاستشهاد بها لكونها تحمل ضرورات شعرية، ولا يحمل كتاب الله على تلكم الضرورات، وإنما يحمل كتاب الله على الأفصح والأشهر، كما نصَّ بذلك يرحمه الله.

٤- أنها تناولت كثيرًا من القضايا النحوية في مختلف الأبواب، ففي دراستها إثراء لتلك الأبواب بالمسموع.

٥- أن كثيرًا من هذه الشواهد جاءت في ثنايا آراء كثير من العلماء الذين روى عنهم النَّحاس، فبدراستها ألقي الضوء على آرائهم مع ما اعتمدوا عليه من نقول؛ لاسيما أن هؤلاء العلماء من مختلف المدارس النحوية (بصرية وكوفية وبغدادية).

٦- أن كثيرًا من هذه الشواهد تستوقف الدارسين لمقرر إعراب القرآن في المرحلة الجامعية، فيصعب عليهم تحديد موضع الشاهد ، ووجه الاستشهاد به ؛ لاسيما أن كثيرًا منها لم تتضمنه مقررات الدراسة أقصد [شرح ابن عقيل، وأوضح المسالك لابن هشام].

لذا فمن أهداف هذه الدراسة أنها ستيسر بحول الله الوقوف على شواهد إعراب القرآن للنحاس، بل وغيره من كتب الإعراب إذ أن النَّحاس كثيرًا ما يكون ناقلًا لتلك الشواهد عن كتب الإعراب التي سبقته.

وأخيرًا فإن أهداف هذه الدراسة أنها ستكون -بحول الله- مرامًا لأهل التفسير والقراءات ، واللغة والنحو على حد سواء.

الدراسات السابقة :

إن الدراسات السابقة التي قامت حول هذا المصنف ركزَّت على توجيهاته النحوية دون شرح الشواهد أو ذكرها، منها:

أ- "تعدد التوجيه النحوي لأبي جعفر النَّحاس في ضوء السياق القرآني والقواعد النحوية" ، وهي رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير أعدها الأستاذ أحمد السنوسي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ٢٠٠١ م .

ب- مقالة بعنوان: "الاحتجاجات النحوية للقراءات القرآنية بين أبي جعفر النَّحاس وأبي عبيد القاسم بن سلام" للدكتور إبراهيم بن صالح الحندود، ضمن مقالات مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في عددها الرابع والثلاثون عام ١٤٢٢هـ.

مشكلات البحث وفروضه العلمية :

وهي جملة تساؤلات تمثل مشكلة البحث الرئيسة ، وقد أجبت عنها -بحمد الله- في ضوء المادة العلمية التي جمعتها،فأرجو من الله أن أكون قد وفقت في ذلك، ومنها:

- أكانت الشواهد معزوةً لأصحابها أم كانت نسبتها مغفلة؛لكونها مشهورة أو مجهولة القائل؟

- أكان أصحابها ممن أجمع النحاة على الاحتجاج بشعرهم، أم كانوا ممن خالف إجماعهم ،فاحتج بشعر من لا يحتج بشعره؟

- هل انفرد النَّحاس بشواهد لم يذكرها النحاة؟

- أتمسك في شواهده بقياس شيوخ البصريين الذين بنوا أقيستهم على الأغلب والأشهر، وطرحوا الشاذ، أم توسع في روايات الأشعار توسع الكوفيين؟

- أكانت شواهده مما يؤيد رأيًا بصريًا ، أو مما يرجح مذهبًا كوفيًا؛ فإن كان الأول فبم أجاب الكوفيون؟، وإن كان الثاني فبم أجاب البصريون؟

- هل من شواهده ما يُروى على أوجه مختلفة، فيكون الشاهد في بعضها دون بعض؟

- غالبًا ما تكون شواهده مما أنشده سيبويه، فهل توافقت روايته لها مع رواية غيره من النحاة الذين عنوا بشرح شواهد الكتاب؟

- هل جاءت تلك الشواهد على لغات القبائل ولهجاتها؟ وهل كانت هذه اللغات نادرة أو شاذة لا يقاس عليها؟

- هل كانت تلك الشواهد مما عدّه النحاة ضرورة شعرية، أو مما صُرِّح بأنها موضوعة؟

– هل نقض بها رآه أرتآه غيره من النحاة؟ وهل عززت رأيًا ضعَّفه غيره؟ وهل لها شواهد مماثلة منثورة في كتب النحاة؟

– أكان موفقًا في استشهاده، أم كانت هناك شواهد بديلة هي أولى وأصح بـأن يستشهد بها على المسألة التي أوردها؟

– هل خُرِّج الشاهد على نحو ينتقض به وجه استشهاده به؟

– ماذا أضافت تلك الشواهد لأقوال المفسرين ؛خاصة حين تعـدد أقـوالهم في تفسير الآية الواحدة ،تبعًا لتعدد الأوجه الإعرابية التي يتحملها اللفظ.

ثم ماذا أضافت لتوجيهات النحاة للقراءات المختلفة، وهل يمكن من خلالهـا ترجيح أحد تلك التوجيهات؟ وهل دفعت تحامل بعض النحاة على القراء؟

منهج البحث:

بلغ عدد الشواهد النحويـة في إعـراب القـرآن لأبي جعفـر النَّحـاس مئتـين وأربعين شاهدًا من مجموع شواهده البالغ عددها اثنين وست مئة شاهداً، وبناءً على تأملها فإن المنهج الذي أعتمدت عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، أما طريقة عرضي الشواهد الشعرية فراعيت فيها الخطوات الآتية:

١- أنسب الشاهد إلى قائله مع ذكر عصره ،وأشير إلى أماكن وجوده.

٢- تحديد موضع الشاهد، ووجه الاستشهاد به.

٣- توثيق القراءات القرآنية ،والأحاديث الشريفة،والأمثال والأقوال العربية المأثورة التي وردت في البحث.

٤- حين يكون الشاهد ترجيحًا لأحد الأوجه الإعرابية المتعددة التي يحتملها اللفظ في الآية، فإني أذكر تلك الأوجه كما وردت في نص أبي جعفر، وهذه الأوجه وإن لم تكن ذات علاقة بدراسة الشاهد إلا أن ذكرها يُمَهِّد لمرحلة الترجيح بعد عرض آراء النحاة.

٥- أعرض آراء النحاة في القضية النحوية التي هي مناط الاستشهاد، كسيبويه، والفراء ،والأخفش ،والزجاج ، والطبري، والزمخشري ،وأبي حيان ، والقرطبي ، ثم اختار الراجح منها بناءً على ما يظهره لي البحث من أدلة ما استطعت إلى ذلك سبيلًا.

٦- حين يتكرر الشاهد الشعري في مسائل مختلفة، فإني أُفرد لكل مسألة بحثاً مستقلاً ، يدرس فيه الشاهد بناءً على ما تقتضيه كل مسألة من وجه الاستشهاد.

٧- حين تتعدد شواهد المسألة الواحدة، فإني أذكرها مكتملة، ويضمها بحث واحد.

٨- حين يكون الشاهد النحوي حجة لأحد الفريقين [بصري أو كوفي]، أو مما احتج به عالم على آخر أشير إلى ذلك ،مع ذكر ما استدل به كل فريق،و بيان الراجح ما أمكن.

٩- حين يكون أبو جعفر النَّحاس ناقلًا للشاهد عن غيره، وموردًا له في معرض حديثه عن رأيه، أشير إلى ذلك موضحةً رأي النَّحاس سواءً أكان تأييدًا أم معارضة.

١٠- إن كان لشاهد النَّحاس شواهد مماثلة نثرية أو شعرية اهتديت إليها من خلال البحث، أوردها إذ إنه لمن المفيد أن يقف الباحث على شواهد متعددة للمسألة الواحدة، كما أنها مما اعتمدت عليه من أدلة في الترجيح بين آراء العلماء.

وفي كل هذه المراحل حاولت الربط بين عناصر الخطة ، والتساؤلات المطروحة في إشكالية البحث، وأرجو أن أكون قد وفقت في ذلك.

والله الموفق

خطة البحث

لقد جاءت دراستي للموضوع في تمهيد، وثلاثة فصول بين مقدمة وخاتمة،وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: أوضحت فيها فكرة الموضوع،وأهميته،وفروضه العلمية، والدراسات السابقة المتصلة به.

التمهيد ويشمل ما يأتي:

١-كلمة موجزة عن أبي جعفر النَّحاس ومؤلفه "إعراب القرآن".

٢-معنى كلمة شاهد في اللغة وفي اصطلاح النحويين.

٣-الدراسات التي قامت حول الشواهد قديمًا وحديثًا.

الفصل الأول : شواهد المفردات

وتناولت فيه الأحكام النحوية للمفردات (الحروف – الأسماء – الأفعال) التي ليست بإعراب،كمجيء الحروف والأسماء بمعنى بعضها بعض، والتدليل على اسمية أو فعلية ما أُخْتُلف في اسميته أو فعليته.

ويندرج تحت هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول: شواهد الحروف.

أولًا: الحروف العاملة.

- زيادة اللام في لعل.

- مجيء إن بمعنى نعم.

- حذف نون لكن لالتقاء الساكنين.

- رب المكفوفة بـ(ما) لا تليها الجملة الاسمية إلا في ضرورة الشعر.

ثانيًا: الحروف المهملة.

- مجيء إلا بمعنى غير.

- حذف نون التوكيد مع إرادتها.

- حذف نون الوقاية للتخفيف.

- حذف همزة الاستفهام لوجود دليل على الاستفهام.

المبحث الثاني: شواهد الأسماء:

- الإشارة بأولئك إلى الجمع غير العاقل.

- الإظهار في موضع الإضمار.

- حذف الضمة من هاء الضمير لثقلها.

- مجيء اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول.

المبحث الثالث: الأفعال:

- حذف النافي مع فتىء .
- الأصح في حاشا أنها فعل.

الفصل الثاني: شواهد قضايا الإعراب:

وفيه تناولت الأحكام النحوية للأسماء ، والأفعال ، والجمل من حيث الإعراب ،وشواهد هذا الفصل قد طرقت أبواب النحو المختلفة، لذا آثرت ترتيبها حسب الأبواب النحوية المعروفة.

ويندرج تحت هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول: شواهد إعراب الأسماء.

أولًا: المعرب والمبنى:

- إعراب المنقوص.
- جمع (أبٍ) جمعُ سلامةٍ.
- إفراد "كلتا" مع إرادة التثنية.
- إعراب سنين إعراب المفرد.

ثانيًا: المبتدأ والخبر:

- الرفع بالابتداء بإضمار خبر.
- حذف المبتدأ .

- خبر "من" الاستفهامية.

ثالثًا: النواسخ:

- العطف على اسم (إن) بعد استكمال الخبر.
- إضمار اسم إن دون أن يسبق له ذكر لدلالة الكلام عليه.
- العطف على اسم لا النافية للجنس إذا تكررت.
- العامل في خبر ما العاملة عمل ليس.
- إعمال لا عمل ليس.
- حذف "أن" من خبر كاد.
- اسم كان "ضمير الشأن محذوفاً".
- إعمال "أن" المخففة.
- كان التامة.
- مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة شذوذًا.
- زيادة كان وسطًا.

رابعًا: الفاعل:

- حذف الفاعل لدلالة الفعل عليه.
- جمع الفعل والفاعل مجموع.

- الرفع على الفاعلية بإضمار فعل.

خامسًا: المفعولات:

- حمل مصدر فعل على مصدر فعل آخر يوافقه في المعنى.
- النصب على المفعولية بصيغة فَعِل.
- المصدر المؤكد لفعله.
- النصب على إضمار الفعل "الاشتغال".
- النصب على المفعولية بإضمار فعل بعد إما التخييرية.
- النصب على نزع الخافض.
- النصب على المفعولية بفعل مضمر دلَّ عليه ما قبله.
- النصب على القطع.
- وقوع إن وصلتها مفعولين لحسب .

سادسًا: الممنوع من الصرف:

- إعراب جمع المؤنث السالم المسمى به إعراب ما لا ينصرف.
- ما يجوز صرفه وعدم صرفه من الأسماء.

سابعًا: الحال.

- مجيء المصدر حالًا.

ثامنًا: التمييز:

- تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف.

تاسعًا: الاستثناء:

- الاستثناء بغير.

- الاستثناء المنقطع.

عاشرًا:الإضافة:

- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

- في أحكام المضاف إلى ياء المتكلم.

- إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله عن سبيل المجاز.

- حذف التنوين من اسم الفاعل لغير الإضافة.

- الجر على الجوار.

الحادي عشر: التوابع:

- الأسماء الملازمة للنعت.

- حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه .

- التقديم والتأخير بين المتعاطفين في الجملة الاسمية.

- العطف حملًا على المعنى.

- العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض.
- بدل الاشتمال.
- إبدال الفعل من الفعل.

الثاني عشر :النداء:

- نداء المضاف إلى ياء المتكلم.
- حذف المنادى.

المبحث الثاني: شواهد إعراب الفعل:

- إسكان حرف الإعراب من الفعل لغير الجزم.
- الجزم بإذا .
- العطف على جواب الشرط.
- جزم الفعل المضارع بلام الأمر المحذوفة.
- حذف لام الفعل الناقص لغير الجزم في الوصل والوقف.
- رفع الفعل المضارع المسبوق بمضارع مجزوم.
- نصب الفعل المضارع بعد واو المعية.

المبحث الثالث: شواهد إعراب الجمل ومواقعها:

- الجملة الاستئنافية بعد حتى.
- حذف الفاء من جواب الشرط.
- مجيء واو العطف في جواب إذا .
- حذف جواب لو.

الفصل الثالث:

الخصائص التي تميز بها الشاهد النحوي عند النَّحاس.

رابعًا: الخاتمة:

ذكرت فيها النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

والله الموفق

وأختتم هذه المقدمة بتقديم جزيل الشكر لعمادة كلية اللغة العربية ، ولأستاذي الفاضل الدكتور : عبدالكريم عوفي ، والمشرف على هذه الرسالة ، فما كان لهذا البحث أن يرقى بمستواه -بعد الله- لولاه، إذ كانت توجيهاته السديدة ،وملاحظاته القيمة سراجًا أضاء لي عتمة السبيل،ودليلًا للمجد خير دليل.

والشكر موصول لكل من أدلى بدلوه في هذا البحث ؛ عونًا ومشورة من الأساتذة الكرام ،وأخص بالذكر أستاذتي الفاضلة الدكتورة :حصّة الرشود ، وصديقتيّ الفاضلتين مريم عابد الهذلي ،ومريم شماس القرشي.

وأخيرًا فمن الاعتراف بنقص المخلوقين عن الكمال ،وعدم العصمة عن الزلل أن أضع هذا البحث بين يدي أعضاء لجنة المناقشة الموقرة للنظر فيه،وتوجيهه نحو الأفضل، فسبحان من تنزه عن النقص ،واختص لعظمته بالكمال والجلال،ومن أرجو بمنِّه أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا لخلقه أجمعين،والحمد لله رب العالمين.

الباحثة

تمهيد

كلمة موجزة عن أبي جعفر النَّحاس، ومؤلفه "إعراب القرآن"

هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النَّحاس، والنَّحاس نسبة إلى من يعمل بالنَّحاس، ولد في مصر ،ونشأ بها ،وتعلم على يد علمائها في تلك الفترة – خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري – ،وعلى من نفر إليها من العلماء كاليَزِيدي (ت٢٢٥-٢٢٧هـ)، وأبي علي الدينوري (ت٢٨٩هـ)، وعلي بن سليمان الأخفش (ت٣١٥هـ)، فتلقى عنهم صنوف المعرفة في الشعر والنثر والحديث والتفسير وعلوم اللغة، ولم يكتف بما أخذ منهم ،إذ خرج إلى بغداد فأخذ عن كثير من علمائها كالمبَرِّد (ت٢٧٦هـ)، والزَّجاج (ت٣١٠هـ)، ونَفْطَويه (ت٣٢٣هـ)، ثم عاد إلى مصر، وقد ترددت هذه الأسماء كثيرًا في مؤلفه إعراب القرآن[١].

مكانته العلمية:

قال الزبيدي في طبقات النحويين واللغويين عنه:" وكان واسع العلم غزير الرواية كثير التأليف"[٢].

إن شهادة الزبيدي هذه لواضحة كل الوضوح في كتابه "إعراب القرآن" فضلًا من غيره من مؤلفاته، إذ ضمَّنه كثيرًا من صنوف المعرفة في القراءات واللغة والتفسير مما يدل على سعة علمه ،وتنوع ثقافاته، وفيه يروي عن كثير من العلماء في مختلف العلوم والفنون نحاة، ولغويين، وشعراء، وقراء، ومفسرين ومحدثين.

---

(١) إنباه الرواه للقفطي ج١، ص١٠١.

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص٢٢٠-٢٢١ .

أما كثرة التأليف فتتضح لنا جلية فيما خلفه من مؤلفات نسبت إليه في كتب التراجم ومن أهمها:

١-معاني القرآن وكان قد ألفه قبل إعراب القرآن، فكثيرًا ما تضمن الأخير إحالات إلى الأول.

٢-شرح أبيات سيبويه، وهو مطبوع .

٣-الناسخ والمنسوخ، وهو مطبوع .

٤-المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين، وهو مفقود .

٥-كتاب التفاحة في النحو، وهو مفقود .

٦-القطع والائتناف، وهو مفقود .

وفاته: توفي رحمه الله يوم السبت لخمس خلون من ذي الحجة سنة ٣٣٨هـ وقيل سنة ٣٣٧هـ.

كتابه إعراب القرآن:

لا ينكر ما لكتاب (إعراب القرآن) من مكانة علمية، ومعارف متنوعة بين دفتيه؛ ففيه لأهل القراءات مبتغى، ولأهل النحو زاد منوعٌ، وفيه لأهل التفسير لطائف تُصطفى، ولأهل الأدب أبياتٌ تُنْتَقى، غير أن غايته لأهل النحو تزيد ؛ إذ فيه جلب الأقاويل وحشد الوجوه ،كما قال الزبيدي في الطبقات[1] ، ففيه حشد آراء

(١) طبقات الزبيدي ص٢٣٩.

النحويين "بصريين وكوفيين وبغداديين"، يعللها ويناقشها ويخرج أحيانًا منها بآراء واستنتاجات مفيدة، لذا فلا عجب أن يكون مصدرًا هامًا لمن صنف في إعراب القرآن وتفسيره، مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) في "إعراب القرآن" ،وأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) في كتابه "البيان في غريب إعراب القرآن" ،وممن أفاد منه من المفسرين أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ) في تفسيره "الجامع لأحكام القرآن"، وأبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) في "البحر المحيط" وبدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ) في "البرهان في علوم القرآن".

معنى الشاهد في اللغة والاصطلاح:

ورد في محكم ابن سيدة[1]: الشاهد العالم الذي يبين ما علمه.

وفي اللسان[2] الشهادة: الدليل القاطع ثم نقل صاحب اللسان عن أبي عبيده قوله: "شهد الله قضى الله أنه لا إلا هو وحقيقته عَلِم الله وبَيَّن الله، لأن الشاهد عند الحاكم بيَّن ما يعلمه".

وفي الاصطلاح اللغوي : جملة من كلام العرب ، أو ما جرى مجراه ، كالقرآن الكريم ، تتسم بمواصفات معينة ، وتقوم دليلاً على استخدام العرب لفظاً لمعناه ، أو نسقًا في نظم أو كلام ، أو على وقوع شيء إذا اقترن بغيره ، أو على علاقة بين لفظ وآخر ، أو معنى وغيره ، وتقديم وتأخير ، أو اشتقاق أو بناء ، ونحو ذلك مما

---

(١) المحكم (شهد) ٤ / ٩٥ .

(٢) لسان العرب (شهد) ٨ / ١٥٢ .

يصعب حصره ، ومما هو محسوب في مناحي كلام العرب الفصحاء[١] .

ومن هذا التعريف اللغوي نستطيع أن نحدد المراد بكلمة شاهد في اصطلاح النحاة.

فالشاهد النحوي : هو قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على رأي أو قول[٢] .

فهو كل ما أورده النحاة من كلام الله، أو كلام نبيه محمد – ﷺ – أو شعر أو نثر، يبين قاعدة تعدوها أو يظهر صحة رأي ذهبوا إليه.

وكثيرًا ما تنوب كلمة "احتج" عن كلمة "استشهد" في أسطر النحاة، مما يوجب علينا أن نكشف عن معناها، حتى يتبين لنا ما إن كانتا مترادفين في عرف النحاة أم أن ثمَّة اختلافًا بينهما.

جاء في المصباح: الحجة: الدليل[٣]، وفي اللسان الحجة: البرهان[٤].

فعلى هذا الحجة في الاصطلاح هي: كل ما يسوقه النحوي من أدلة وبراهين ؛ للدلالة على صحة رأي أو قاعدة.

---

(١) الشاهد اللغوي في مجلة النجاح للأبحاث ، العدد السادس ١٩٩٢ م ، يحيى عبد الرؤوف جبر ص٢٦٥.

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية لسمير اللبدي ١١٩ .

(٣) المصباح ص٤٧ .

(٤) اللسان (حجج) ٤ / ٣٨ .

ونستطيع أن نلمح الفرق بين الحجة والشاهد من خلال توظيف النحاة لهـذين المصطلحين في مؤلفاتهم، فغالبًا ما يعبرون بقولهم : استشهد بكذا عن الأدلة النقلية، كقولهم :هذا لا يستشهد بشعره، والاستـشهاد بهـذا البيـت لا يـصح؛ إذ لا يعـرف قائله، وما إلى ذلك من قرآن وحديث وشـعر ونثـر، أمـا الحجـة فيعـبرون بهـا عـما يوردونه من أدلة نقلية وقياسية، كما يظهر ذلك عند ابـن الأنبـاري[1] في الإنـصاف فهي لذلك أعم.

هذا والله أعلم

(١) الإنصاف ١ / ٦٠ .

أقسام الشواهد النحوية من حيث مادتها :

١ - الشواهد القرآنية :

ويُقصد بها كل ما احتج به النحاة من كتاب الله العظيم بكل آياته ، وقراءاته المختلفة .

وقد اختلف الاستشهاد بها عند الفريقين « البصريين والكوفيين » ، فمن موسع يحتج بكل القراءات المتواتر منها والشاذ ، وهم الكوفيون ، ومن مُضَيِّق متحفظ يقف عن الاحتجاج بها خاصة حين تخالف قاعدة قعَّدوها ، أو رأيًا ذهبوا إليه ، ويذكر لها تخريجات عدة ، وهم البصريون .

٢ - الحديث النبوي :

وهو كل ما رُوي من أقوال الرسول ﷺ وللنحاة في الاحتجاج بالحديث ، ثلاثة مذاهب[1] :

المذهب الأول : يرفض الاحتجاج به ، بحجة أن أحاديث الرسول ﷺ قد رُويت بالمعنى ، فما وصل إلينا منه هو من كلام الرواة لا من كلامه ﷺ ، ومن هؤلاء ابن الضائع ، وأبو حيان الأندلسي .

المذهب الثاني : يحتج بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، ومن هؤلاء : السيوطي.

المذهب الثالث : الاحتجاج به لفصاحة قائله وهو النبي ﷺ ، وناقله ،

---

(١) يُنظر خزانة الأدب ١ / ٥ ، ٤ ، ٨ ، وهمع الهوامع ١ / ١٠٥ ، والاقتراح ١٧ .

لأن تـدوين الحـديث قـد تـم قبـل نهايـة عـصر الاحتجـاج ، فرواتـه مـن عـصر الاحتجاج .

ومن أصحاب هذا الرأي المبرِّد ، وابن الأنباري ، وابن مالك .

٣ – الأشعار والأرجاز :

لا يخفى على المطالع لكتب النحو غزارة الشواهد الشعرية والأرجاز التي كانت حجة للنحاة على قضايا النحو المختلفة ، والتي بنوا عليها قواعد العربية وأسسها ؛ ولكي تكون تلك القواعد سليمة صحيحة ، فقد حدَّد النحـاة معـايير لقبـول هـذا الشعر والرجز المحتج به ، وهي(١) :

أ – العصر : فما كان جاهليًا يحتج به اتفاقًا ، وما كان إسلاميًا فهو مقيـد بزمـان ومكان ، يتضح ذلك من قول الأصمعي : « خُتِم الشعر بإبراهيم بن هَرْمـة ، وهـو آخر الحجج »(٢) .

وقول أبي عمرو بن العلاء : « لو أدرك الأخطل يومًا واحـدًا مـن الجاهليـة مـا فضَّلت عليه أحدًا »(٣) .

ب – البداوة : فيحتج بأشعار أهل البادية ، ومن هم بعيدٌ عن التحضر واللين، يتضح ذلك من قول الأصمعي في ذي الرُّمَّة : « ذو الرُّمَّة طالما أكل المالح والبقل في

---

(١) يُنظر الخصائص ٢ / ٥ ، الخزانة ١ / ٦ ، الاقتراح ٣٧ .

(٢) الاقتراح ١٠٢ .

(٣) الأغاني ٣ / ٢٣ .

حوانيت البقالين »[١] كناية عن تحضره ، بل إن هذا المعيار مما يفتخر به أصحاب مدرسةَ نحْوية على أخرى حيث يقول الرِّياشي مفتخرًا ، وهو من نحاة البصرة : « إنما أخذنا اللغة عن حَرَشَة الضِّبَاب ، وأَكَلة اليرابيع ، وهؤلاء - يعني الكوفيين - يأخذونها من أكلة الشوازير ، وباعة الكواميخ »[٢] كناية عن التحضر .

٤ - الأمثال والأقوال :

وهي كل ما رُوي عن العرب من أمثال وأقوال ، ويشترط فيها ما يشترط في الشعر بأن يكون قائلوها من عصور الاحتجاج .

---

(١) المزهر ٢ / ٣٧٦ .

(٢) الاقتراح ٨٤ ، والضِّباب واليرابيع : حيوانات صحراوية ، الشوازير جمع شيراز والكواميخ : من أطعمة الفرس ، وأهل الحواضر .

الدراسات القائمة حول الشواهد قديمًا وحديثًا :

١- قديمًا:

يمكننا القول: إن الدراسات التي قامت حول الشواهد قديمًا قد تجلَّت في مظهرين:

المظهر الأول: عند علماء اللغة كالأصمعي، والفارابي، وهي وإن لم تكن دراسات مباشرة حول الشواهد، إلا أنها أشارت إلى معايير القبول والرفض في الكلام الذي يحتج به، والتي منها العصر والبداوة ،حيث يقول الفارابي: "والذين عنهم نقلت اللغة[١] العربية ،وبهم اقتدي هم :قيس وتميم وأسد وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري"، ونُقل عن الأصمعي في الاقتراح أنه قال: "ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج"[٢].

كما أتاحت للنحاة المتأخرين كالأنباري في كتابه "الإغراب وجدل الإعراب"، والسيوطي في "الاقتراح" بسط القول وبشكل منظم عن الاستشهاد ومصادره .

المظهر الثاني:

دراسات قامت على الشواهد نفسها، ويتضح هذا المظهر جليًا عند علماء النحو في مؤلفاتهم التي تناولت الشواهد النحوية بالشرح والتحليل، وهي دراسة كان التحليل منهجها، وهو منهج يتناسب والقصد من التأليف؛ إذا القصد توظيف

---

(١) الاقتراح، ص ١٠٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٨.

ذلك القدر المطمئن على صحته، والاستدلال به على صحة القاعـدة أو الـرأي؛ لـذا غالبًا ما تكون هذه الدراسة عقيب شرح مفصل لمؤلفات النحـو التقعيديـة، والتـي على رأسها "كتاب سيبويه" وقد بلغت شروح أبياته ما يقارب أربعة عشر شرحًا من أهمها:

١- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النَّحاس ت ٣٣٨هـ، وهو مطبوع .

٢- شرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمري ت ٤٧٦هـ، وهو مطبوع .

٣- شرح أبيات سيبويه لأبي البقاء العكبري ت٦١٦هـ، وهو مطبوع .

أما المؤلفات التي اهتمت بشرح الشواهد النحوية في غير كتاب سيبويه فمنها:

١- شرح الشواهد للعيني ٨٥٥هـ، وهو مطبوع .

٢- شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي ٩١١١هـ، وهو مطبوع .

٣- شرح شواهد الشافية لابن الحاجب، وهو مطبوع .

٤- خزانة الأدب ،لعبد القادر البغدادي، وهو مطبوع .

٥- شرح شواهد شذور الذهب لمحمد علي الفيومي، وهو مطبوع .

وغيرها كثير.

ونتيجةً لوجود هذين المظهرين في الدراسات القائمة على الشواهد، كان هنـاك من جمع بين هذين المظهـرين مـن النحـاة المتـأخرين في دراسـتهم ، كالـسيوطي في (الاقتراح)، وإن كانت دراسته عن أصول الصناعة النحوية، إلا أنه تحدث فيه عـن النقل ومصادره، وعن إجماع أئمة النحو والصرف واللغة على من يحـتج بـشعرهم،

ومن لا يُحتج بشعرهم ،والقول في الشعر والنثر الذي لا يعرف قائله، والشواهد المصنوعة والشواهد المروية بأوجه متعددة، واختلاف اللغات وحكم الاستدلال بالدليل الذي يدخله الاحتمال، فعرض لنا كل ما يتعلق بقضية الاستشهاد بطريقة منظمة مستنيرًا بأقوال من تقدمه كالأنباري، ومستخلصًا نتائج ما وصلوا إليه في الحديث عن الاستشهاد.

غير أنه انفرد عن غيره ببيان موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، والحديث النبوي الشريف، موضحًا صحة الاحتجاج بالقراءات متواترها وأحادها وشاذها، ومخطئًا من طعن في بعضها، ونسب أصحابها إلى اللحن ورادًا عليهم بأبلغ رد[(١)].

وفي الاستشهاد بالحديث :وقف موقفا وسطًا، بعد أن عرض آراء الفريقين حيث قال: « أما كلامه - ﷺ - بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ،وذلك نادر جدًا إنما يوجد في الأحاديث القصار »[(٢)] .

وممن تابع السيوطي في الجمع بين هذين المظهرين في مؤلف واحد البغدادي في خزانة الأدب.

٢- حديثًا:

إن الدراسات الحديثة القائمة حول الشواهد لم تخرج عن هذين المظهرين،

---

(١) ينظر الاقتراح ١٠٢ .

(٢) ينظر المرجع السابق .

غير أن معظمها قد اتسم بطابع التخصيص من حيث مصادر الاستشهاد، فمنها ما احتفى بجانب الشواهد القرآنية، ومنها ما احتفى بجانب الشواهد الشعرية، ومن تلك الدراسات على سبيل المثال:

١- شرح الشواهد النحوية في همع الهوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي.

٢- شواهد النحو الشعرية منهجها ومصادرها، لرضا جميل سليم عبد الله جامعة عين شمس ١٩٧٥م.

٣- شواهد سيبويه من المعلقات، للمؤلف عبد العال سالم مكرم، وهو مطبوع .

٤- الشواهد النحوية من غير القرآن في تفسير الطبري جمعًا ودراسة، بندر حمدان الشمري – ماجستير ١٤١٩ هـ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

٥- توظيف الشوكاني الشاهد النحوي الشعري لتوجيه المعنى في تفسيره ، صالح علي زابن السريحي السلمي، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى عام ١٤٢٤ هـ .

٦- الشاهد النحوي ، د/ خديجة الحديثي، وهو مطبوع .

١٠ – شواهد النحو في حماسة أبي تمام، محمد أبو الروس، وهو مطبوع .

والله أعلم

الفصل الأول

شواهد المفردات

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : شواهد الحروف .

المبحث الثاني : شواهد الأسماء .

المبحث الثالث : شواهد الأفعال .

المبحث الأول
شواهد الحروف

أولاً : الحروف العاملة

توطئة :

العامل : ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب[١] .

والحروف العاملة : هي الحروف التي إذا دخلت على الاسم ، أو الفعل أثرت في إعرابه ، وغيَّرته من حالة إعرابية إلى حالة أخرى مغايرة لما كان عليه الاسم أو الفعل قبل دخولها عليه .

ولها أربعة أقسام :

١ - حروف تعمل الجر ، وهي :

الباء ، اللام ، الكاف ، الواو ، من ، عن ، في ، مذ ، إلى ، على ، منذ ، حاشا ، خلا ، عدا .

وأضاف ابن مالك[٢] ، والأشموني[٣] : كي ، لعل ، متى .

أضاف إليها المالقي[٤] : (مُن) بضم الميم ، (مَعْ) بسكون العين ، ولولا .

٢ - حروف تعمل النصب في الأسماء ، وحروف تعمل النصب في الأفعال :

النوع الأول يشمل : إنَّ ، أنَّ ، لكنَّ ، ليت ، لعل ، ولا النافية للجنس ، غنَّ عند المالقي[٥] .

---

(١) يُنظر : التعريفات للجرجاني ٢٣٩ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ٣ / ١٨٨ .

(٣) ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ / ١٥٢ .

(٤) ينظر : رصف المباني ٣٩١ .

(٥) ينظر : المرجع السابق ٤٣٨ .

النوع الثاني يشمل : أنْ المصدرية ، لـن ، إذن ، كـيما ، كـي ، فـاء الـسببية ، واو المعية، لام الجحود ، لام التعليل ، حتى عند من أعمل النـصب بـالحروف الـسابقة دون إضمار « أنْ » المصدرية .

٣ - حـروف تعمـل الرفـع في الأسـماء ، وهـي مـا ، لا ، لات وإنْ المـشبهات بليس .

٤ - حروف تعمل الجزم في الأفعال ، وهي : لم ، لما ، إن ، إذما ، لا الناهية .

(١) زيادة اللام في لعل

قال الشاعر:

يا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[١]

البيت للشاعر الأموي رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاج ، وهو من شواهد سيبويه، موضع الشاهد فيه قوله : " علَّك " استشهد به النَّحاس على زيادة اللام في لعل ؛ حيث جاء الشاعر بهذه الكلمة ساقط اللام الأولى ، وسقوطها يدل على أن هذه اللام زائدة ، وهو رأي البصريين وتابعهم في ذلك النَّحاس ، فقال عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[٢] : " اللام في لعل زائدة كما قال :

يا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكا "[٣]

آراء النحاة في الشاهد:

الحكم على لام لعل الأولى بالأصالة أو الزيادة مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين[٤].

١ – ذهب البصريون إلى أن اللام في لعل زائدة ؛ وحجتهم في ذلك سقوط هذه اللام في بعض استعمالات الكلمة ، وتابعهم في ذلك النَّحاس ، والشاهد الذي معنا

(١) من الرجز في ديوانه ٧٣ ، والكتاب ١ / ٣٨٨ ، والخزانة ٥ / ٣٦٢ .

(٢) سورة يوسف آية (١) .

(٣) الإعراب ٢ / ٩٣ .

(٤) يُنظر الإنصاف ١ / ٢١٨ .

هو واحد من شواهد عدة استشهدوا بها على ذلك ، منها قول نافع الغنوي :

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ على الأَمْرِ بَعْدَما ... يَفُوتُ ولكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا[١]

وقول الأضبط بن قريع :

لا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ ... كَعَ يَوْمًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[٢]

ومثله :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهر أَوْ دُوَلاتِهَا ... يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِن لَمَّاتِهَا[٣]

وغيرها من الشواهد المتعددة التي وردت فيها لعل ساقطة اللام الأولى.

٢ - ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في لعل أصلية ؛ لأن لعل حرف ، وحروف الحروف كلها أصلية ، وحروف الزيادة إنما تختص بالأسماء والأفعال ، وأيَّد الأنباري رأي الكوفيين وأجاب عن البصريين بقوله : " إنما حذفت اللام من لعل كثيرا في أشعارهم ؛ لكثرتها في استعمالهم ؛ ولهذا تلاعبت العرب بهذه الكلمة ، فقالوا : لعل ولعن ولعلن ، وكان حذف اللام أولى من العين ، وإن كان أبعد من الطرف ؛ لأنه لو حذف العين لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات فيؤدي إلى الاستثقال ؛ ولأن اللام في موضع ما تكون من حروف الزيادة ، وليس العين كذلك "[٤] .

---

(١) من الطويل لنافع بن سعدالغنوي في اللسان(ع ل ل) ١٠ / ٢٥٩ .

(٢) من المنسرح للأضبط بن قريع في الأغاني ٨/ ٦٨ ، والخزانة ١١/ ٤٥٠ .

(٣) من الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣١٦ ، واللسان (ع ل ل) ١٠ / ٢٥٩ .

(٤) الإنصاف ١/ ٢١٨ .

والذي أذهب إليه هو رأي الكوفيين ؛ لأن اللام في لعل أصلية ، وإنـما حـذفت في بعض استعمالاتها إضافة لما ذكره الأنباري ، لكونهـا حرفًـا مـشبهًا بالفعـل ، فهـي إنـما عملت النصب والرفع لشبه الفعل ، وحمل الشيء على مـشابهه معهـود في كـلام العـرب ؛ لا سيما وأن حذف هذه اللام مما يزيد من أوجه المشابهة بينها وبـين الفعـل، إذ تكـون بعـد حذف اللام على وزن "ردَّ وشدَّ" .

والله أعلم

(٢) مجيء إنَّ بمعنى نعم

قال عُبَيْد الله بن قَيْس الرُّقَيَّات:

بَكَـــرَ العَـــوَاذِلُ فِي الـــصَّبُو ... ح يَلُمْنَنِـــــي وَأُلومُهُنَّــــــهْ[1]
وَيَقُلْـــنَ شَـــيْبٌ قَـــدْ عَـــلَا ... كَ وَقَـــدْ كَـــبِرْتَ فَقُلْـــتُ إِنَّـــهْ

وقال الآخر:

لَيْـتَ شِـعْرِي هَـلْ لِلمُحِـبِ شِـفَاءُ ... مِـــنْ جَـــوَى حُـــبِّهِنَّ إِنَّ اللِقَـــاءُ[2]

وقال الآخر:

قَـــالُوا غَـــدَرْتَ فَقُلْـــتُ إِنَّ وَرُبَّـــمَا ... نَالَ العُـلَى وَشَـفَى الغَلِيـلَ الغَـادِرُ[3]

استشهد النَّحاس على مجيء (إنَّ) بمعنى نعم بالأبيات الثلاثة السابقة،الأول منها للشاعر المعروف عُبَيْدالله بنِ قَيْس الرُّقَيَّات شاعر الجاهلية والإسلام، وأما الثاني ، والثالث فمجهولا القائل،وقد انفرد النَّحاس في الاستشهاد بهما، ولم ينسبهما لأحد، ثم استشهد بهما من جاء بعده من النحاة كابن الشجري، وابن يعيش، والبغدادي.

ووجه الاستشهاد بالأبيات السابقة:

مجيء "إنَّ" فيها بمعنى نعم،وعليه حمل النَّحاس قراءة من قرأ قوله تعالى﴿ إِنّ

(١) من مجزوء الكامل في ديوانه٦٦،والكتاب٣/ ١٥١،والخزانة١١/ ٢١٣.

(٢) من بحر الخفيف ،ولم أقف على قائله في الأمالي الشجرية٢/ ٦٣،والخزانة ١١/ ٢١٣ .

(٣) من بحر الكامل ، ولم أقف على قائله،في الأمالي الشجرية ٢/ ٦٣، وشرح المفصل٣/ ١٣٠، وجواهر الأدب٣٤٨.

هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[١] بتشديد (إنَّ) و(هـذان) بـالألف ،قـال النَّحـاس:"وهـذا مـن أحسن ما حملت عليه الآية الكريمة؛ إذ حكى هذه اللغة من يرتضى بعلمـه وأمانتـه منهم أبو زيد الأنصاري ، وهو الذي يقول : " إذا قال سـيبويه حـدثني مـن أثـق بـه فـإنما يعنيني ، ولا ينبغي إنكار هذه اللغة إذا كان الأئمة قد رووها""[٢] .

آراء النحاة في الاستشهاد بهذه الأبيات :

للنحاة في القراءة السابقة توجيهـات متعـددة[٣] ، منهـا : أن "إنَّ" هنـا بمعنـى نعم ، وهو توجيه أبـو عبيـدة معمـر بـن المثنـى[٤] ، والأخفـش[٥] ، والزَّجـاج[٦]، ووافقهما في ذلك النَّحاس ، والشاهد الأول هو الذي توارد الاستشهاد به في كتبهم على ذلك ، وحين اُعترض على هذا القول بـأن الـلام لا تـدخل عـلى خـبر المبتـدأ ، أجاب الزجاج عن ذلك بأن اللام داخلة على مبتدأ محذوف ، والتقدير لهما ساحران، وخالفهم في ذلك أبو عبيد القاسم بن سلاّم ، فالهاء في قول قيس الرُّقَيَّات"إنَّه" عند المثبتين للسكت كما هو الحال في باقي أبيات القصيدة، وعند أبي عبيد ضمير الشأن ، وخبره محـذوف[٧]، حيـث قـال : " وهـذا اختـصار في كـلام العـرب يكتفـى منـه

(١) سورة طه آية (١٨) ، وهي قراءة ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي ،ينظر الحجة٣/ ٥٢٣ .

(٢) الإعراب٣/ ٣١٦ .

(٣) يُنظر : معاني القرآن للفراء٢/ ١٨٤،وشرح المفصل٦/ ٧٨،والبحر المحيط٦/ ٣١٦ .

(٤) ينظر رأي الأخفش في : الجنى الداني٣٩٨. ولم أجده في كتبه .

(٥) ينظر : مجاز القرآن ٢ / ٢٢ .

(٦) معاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٦٢ .

(٧) يُنظر أمالي الشجري ٢ / ٦٢ .

بالضمير، لأنه قد عُلم ما أراد به قائله "[١]، واستشهد على ذلك بما جاء في الحديث حين قال المهاجرون : " يارسولَ الله ، إِنَّ الأَنصَارَ قَد فَضَلُونَا ، وإِنَّهُم آوَونا ، وفَعَلُوا بِنَا ، فَقَال رسولُ الله ﷺ : ألستُم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال " فإن ذلك "[٢] والشاهد فيه قوله : " فإنَّ ذلك" إذ قد حذف خبر (إنَّ) للعلم به ، والتقدير: فإن ذلك مكافأة لهم .

وَرُدَّ هذا القول بأن ضمير الشأن لايجوز حذف خبره، بل يجب التصريح بجزأي الجملة من خبره.

والاستشهاد بالبيتين الثاني والثالث اللذين معنا، أدق وآكد من بيت ابن قيس الرقيات ، إذا إن " أنَّ" في البيت الثالث لايحتمل أن تكون هي التي تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ لأن الناصبة لايجوز حذف اسمها وخبرها معًا ، فهي لتأكيد الكلام، جيء بها لمزيد الاعتناء به ، فلا يجوز حذفهما لئلا يبطل الغرض منها ، وإنما هي هاهنا حرف جواب بمعنى نعم،وحذف الكلام مطرد بعد حرف الجواب لدلالة ما قبله عليه،ومثل هذا الشاهد قول الزُّبَير رضي الله عنه حين قيل له:"لَعَنَ الله ناقةً حَمَلَتْنِي إِليكَ" فقال ردًا عليه:"إنَّ وراكبَها"[٣].

وكذا يزول هذا الاحتمال في البيت الثاني من ناحية اللفظ والمعنى،فمن ناحية

---

(١) غريب الحديث ٢/ ٢٧١.

(٢) يُنظر المرجع السابق.

(٣) يُنظر شرح المفصل٣/ ١٣٠ ، والمغني ١/ ٨٥ .

اللفظ جاء الاسم "اللقاء" بعدها مرفوعًا،ولا يجوز أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا،و"اللقاء" خبره؛ لأن ضمير الشأن يجب التصريح بجزأي الجملة التي هي خبره.

أما من ناحية المعنى فقد جاءت "إنَّ" في جواب استفهام ابتدأ بهل، حيث قال : هل للمحب شفاء ؟ فكان الجواب إن .

وفي البيت ردٌ على منع مجيء "إنَّ" إذ كانت حرف جواب بعد ما فيه طلب، كالاستفهام والأمر[1] .

ومثل هذا البيت ما أنشده ابن هشام في المغني:

قَالُوا أَخِفْتَ فَقُلْتُ إنَّ وَخِيْفَتِي مَا إنْ تَزَالُ مَنُوْطَةً بِرَجَائِي[2]

ويمكننا القول إن مجيء "إنَّ" حرف جواب بمعنى (نعم) على ضربين:

الأول: أن تأتي بعد الخبر؛وذلك لتصديق الخبر سواءً كان مثبتًا كما في بيت قيس الرُّقيَّات،وقول عبد الله بن الزُّبَير، والشاهد الأول من شواهد النَّحاس،أو منفيًا كقول سَاعِدة الهذلي:

وَلَا أُقِيْمُ بِدَارِ الذُّلِ إنَّ وَلَا آتِي إلى الغَدْرِ أَخْشَى دُوْنَهُ الخَمَجَا[3]

الثاني:أن تقع موضع نعم،فتكون حرف جواب بعد استفهام،وذلك كشاهد النَّحاس الأخير.

---

(١) منع الرضي مجيء إنَّ بمعنى نعم بعد الطلب،يُنظر شرح الكافية٤/ ٤٣ .

(٢) من الكامل،بلا نسبة في المغني ٢/ ٦٨٤ .

(٣) من البسيط في شرح أشعار الهذليين٢٩، والخزانة١١/ ٢١٥، والخمج: سوء الذكر.

وعلى ضوء شواهد النَّحاس نُرجِّح قول الأخفش والزجاج في مجيء (إنَّ) بمعنى نعم،خلافًا لأبي عبيد؛ لورود ذلك في كلام العرب شعرًا ونثرًا،وهو قول أغلب النحاة.

والبيتان الثاني والأخير من شواهده، وإن لم يعرف لهما قائل إلا أنهما أثريا الشواهد النحوية المحتج بها على مجيء "إنَّ" بمعنى نعم،ولو من باب الاستئناس بهما ؛فقد كان النَّحاس ثقةً فيما يرويه، ولولا ذلك ما استشهد بهما النحاة من بعده.والله أعلم

(٣) حذف نون لكن لإلتقاء الساكنين:

فَلَــــسْتُ بِآتِيــــه وَلا اسْــــتَطِيعُه وَلاكِ اسْقِنِي إنْ كانَ مَـاؤُكَ ذَا فَـضْلِ

البيت للشاعر الإسلامي عمرو بن مالك النجاشي الحارثي[١].

موضع الشاهد في البيت:"وَلَاكِ اسْقِنِي" حيث حذف نون لكنْ لالتقاء الساكنين ،نون" لكن" وسين "اسْقني"، وكان الأصل في التخلص من هذين الساكنين، أن يَكْسِر نون لكنْ ،كما في قول الله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ ﴾[٢] ، لكن الشاعر حذفها حين اضطر إلى إقامة الوزن، فهو من باب الضرورة، ولا يجوز في سعة الكلام[٣].

قال أبو جعفر في معرض حديثه عن الآية الكريمة السابقة:"كُسِرت النون لالتقاء الساكنين ،ويجوز حذفها لالتقاء الساكنين في غير القرآن،وأنشد سيبويه:

فَلَــــسْتُ بِآتِيــــه وَلا اسْــــتَطِيعُه وَلاكِ اسْــقِنِي..........البيــت"[٤]

آراء العلماء في قضية الاستشهاد:

أجمع النحاة[٥] على أن حذف نون لكنْ عند ملاقاة ساكن بعدها في كلمة أخرى

---

(١) من الطويل في ديوانه ١١١،الكتاب١/ ٩،والخزانة١٠/ ٤١٨.

(٢) سورة البقرة آية (٢٥٣) .

(٣) يُنظر ضرورة الشعر ٩٩ ، ٢١٦.

(٤) الإعراب ١/ ٣٢٩ .

(٥) ينظر الكتاب ١ / ٩ ، وسر الصناعة ٢ / ٤٣٨ ، والارتشاف ٢ / ٧٢٣ .

لا يكون إلا في ضرورة الشعر،ووجه الضرورة في ذلك هو أن نون لكن أصلية ؛فلا يجوز حذفها، وإنما الأصل في التخلص من الساكنين إن كان الحرف أصليًا أن يُكْسَر الحرف،لذا لم يجز النحاة ذلك في سعة الكلام وخصوه بالشعر،واستشهدوا على ذلك بشاهد النَّحاس، وقد أورده سيبويه في باب ضرورة الشعر[١]، وهو خاص بالنون لشبهها بحروف اللين ،وقد أوضح ابن جني وجه المشابهة بينهما في سر صناعة الإعراب[٢] بأمور منها:

١ – أن الغنة التي في النون كاللين الذي في حروف اللين.

٢ – ومنها اجتماعهما في الزيادة معهن،ومعاقبتها لهن في الموضع الواحد من المثال الواحد، نحو شرنبث وشرابث ،وهو الغليظ الكفين والرجلين[٣].

ويرى ابن جِنِّي[٤] أن حذف نون لكنْ عند ملاقاة الساكن،من باب حذف العرب للأصل لشبهه عندهم بالفرع،فحذفوا النون الأصلية في قوله:

ولاكِ اسْقِنِي..........البيت

كما حذفوا الزائدة في قول الشاعر:

---

(١) الكتاب ١/ ٩.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٨ ، ٤٣٩.

(٣) اللسان (شربث) ٨/ ٤٧ ، وهو الغليظ الكفين والرجلين .

(٤) الخصائص١/ ٣١٤.

وحاتمُ الطائي وهَّابُ المِئَى [١]

فحذف النون الزائدة والأصل "حاتمٌ" .

وغرض النَّحاس من إيراد الشاهد، وإن لم يكن لوجه استشهاده صلةٌ بالآية الكريمة أو بقراءة معينة رويت فيها ،هو تأكيد ما نصَّ عليه يرحمه ا لله في غير ذا الموضع من أن ما يعده النُّحاة ضرورةً لا يُحمَل عليه كتاب الله عز وجل [٢] .

ومثل شاهد النَّحاس ما أنشده أبو حيان إذ قال:" وجاء حذفها إذ ذاك في الشعر كقول العَبْدِي:

لاكِ الشَّقاءَ ولاكِ الحينَ سَاقَهُما مِنْ حيثُ كانَا إلى تِلْكَ المقادير" [٣]

والشاهد فيه : حذف النون من لكن في الموضعين للضرورة .

والله أعلم

---

(١) من بحر الرجز نُسب لامرأة من عقيل تفتخر بأخوالها من اليمن ،وقبله:

حيدةٌ خالي ولقيطٌ وعلي

ينظر الأمالي الشجرية ٢/ ١٦٣، الخزانة ٣/ ٣٠٤ .

(٢) ينظر: إعراب القرآن ١/ ٣٠٧.

(٣) من بحر البسيط في الإرتشاف ٢/ ٧٢٣ونسبه للعبدي ، ولم أعثر عليه عند غيره.

(٤) ما الكافة لا تليها الجملة الاسمية إلا في ضرورة الشعر:

قال الشاعر:

صَـدَدْتِ فَأَطْوَلْـتِ الـصَّدُودَ وَقَلَّـمَا وِصَالٌ على طُـولِ الـصّدُودِ يَـدُومُ(١)

البيت من شواهد سيبويه، وهو للشاعر الأموي عمر بن أبي رَبِيعَة.

موضع الشاهد فيه :"قلّما وِصالٌ"،حيث دخلت "ما" على الفعل "قل" فكفته عن العمل، وجاء بعدها اسم مرفوع ،وهو من باب الضرورة عند سيبويه؛لأن "قَلَّ"اذا كفت بـ"ما"لا يليها الا الجملة الفعلية،وبه احتج النَّحاس كشاهد نظير على أن "رُبَّ" اذا كفت بـ"ما" لا تليها الجملة الاسمية إلا في ضرورة الشعر، فقال في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿ الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ ١ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾(٢).

: "(ما) لا موضع لها من الإعراب عند أكثر النحويين ؛ لأنها كافة جيء بها ؛ لأن(ربَّ)لا يليها الفعل ،فلما جئت بها وليها الفعل عند سيبويه لا غير إلا في الشعر فإنه يليها الابتداء والخبر،وأنشد:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا ......البيت

والذي حكيناه هو قول سيبويه والخليل، وحكى علي بن سليمان عن محمد بن

---

(١) من بحر الطويل لعمر بن ربيعة ولم أجده في ديوانه وهو في الكتاب ١/ ٣١ ، ونسبه الأعلم في النكت٢/ ١٥١ إلى المرار الفقسعي ،وهو في ديوانه ٤٠٨.

(٢) سورة الحجر آية (١-٢).

يزيد: أن هذا جائز في الكلام والشعر ، كما أن (إنَّما) يكون بعدها الفعل والابتداء والخبر"[١].

آراء النحاة في قضية الاستشهاد:

إذا اتصلت ما بـ "رُبَّ" وما شابهها من الأفعال نحو "قلَّما وطَالَمَا" فللنحاة في ذلك مذاهب :

المذهب الأول:أنه لا تليها إلا الجملة الفعلية ،ولا يجوز أن تليها الجملة الاسمية إلا في ضرورة الشعر،وهذا مذهب سيبويه[٢].

المذهب الثاني : أن "رُبَّ" خاصة إذا كفت بـ "ما" جاز أن تليها الجملتان الفعلية والاسمية،وهو رأي أغلب النحاة كالمُبَرِّد[٣]، والزمخشري[٤]،وابن يعيش[٥]،وابن مالك[٦]،وأبو حيان[٧]، ووجه جوازهم لذلك القياس على إنَّما ؛ لكون رُبَّ تشبهها من وجهين:

الوجه الأول:أن (رُبَّ) حرف كما أن (إنَّ) حرف.

---

(١) إعراب القرآن ٢/ ٣٧٥.

(٢) يُنظر الكتاب١/ ١١٥ .

(٣) المقتضب٢/ ٥٥، والجنى الداني ٤٥٦.

(٤) المفصل١/ ٣٨٣ ، وشرح المفصل ٨/ ٢٩.

(٥) شرح المفصل ٨/ ٢٩ .

(٦) التسهيل١٤٧،و الجنى الداني ٤٥٦.

(٧) الارتشاف٤ / ١٧٤٩.

الوجه الثاني:أنها مثل(إنّ) عامل من عوامل الأسماء ،ومعناها يصح في الفعل والجملة الاسمية، فإذا دخلت عليها "ما" كفتها عن العمل، كما تكف "ما"(إنّ) عن العمل، ثم يذكر بعدها الفعل، والجملة من المبتدأ والخبر، نحو قولنا :إنّما ذهب زيدٌ،وإنما زيدٌ ذاهب،وكذلك رُبَّ إذا اتصلت بها "ما "الكافة عن العمل صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر.

أما "قَلَّما" فهم لا يجيزون أن تليها الجملة الاسمية إلا في ضرورة الشعر؛ولذا ورد إجماعهم في هذا الشاهد على أنه ضرورة شعرية، وأنَّ (وِصَال)مرفوع بفعل مقدر يفسره (يدوم)، وذلك لأنَّ" قلَّما "و"طَالَمَا" أفعال وحقها أن تدخل على أسماء، فلما دخلت عليها (ما) كفتهما عن اقتضائهما الفعل وألحقتهما بالحروف، وهيأتهما للدخول على الفعل ،فلا يقع الاسم بعدها مرفوعًا بالابتداء ؛لأنَّه موضع فعل، وارتفاع الاسم بعدها على حد ارتفاع الاسم بعد" هلّا" التي للتحضيض و"إنْ" التي للجزاء(١).

وقد أورد النَّحاس رأي الفريقين دون أن يرجح أحدهما.

والمذهب الثاني هو الأولى بالصواب لورود الجملة الاسمية بعد(رُبَّ) المكفوفة بـ (ما) في قول الشاعر:

رُبَّما الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فيهم وعَنَاجِيجُ بينَهُنَّ المِهَارُ(٢)

---

(١) ينظر شرح المفصل٨/ ٢٩بتصرف .

(٢) من الخفيف لأبي داود الإيادي في ديوانه ص ٣٤٢. وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٦ ، الخزانة ٩/ ٥٨٦ .

والجامل : الجماعة من الإبل ، وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه .

=

وقوله:

سَـــالِكاتٌ سَـــبيلَ قفْـــرةَ وَبْـــدَى رُبَّـــما ظَـــاعِنٌ بِهَـــا ومُقِـــيمُ(١)

ولعل البيتين السابقين أولى وأدق من شاهد النَّحاس ؛ فهو نص في إيلاء الجملة الاسمية لرُبَّ المكفوفة بـ"ما"، لكن النَّحاس تابعٌ لسيبويه في الاستشهاد به ،لكـون (ربَّ) والأفعال المحمولة عليها في حكم واحد عند سيبويه، كما أوضـحنا في أثنـاء عرضنا لآراء النحاة في المسألة : قال سـيبويه في بـاب" الحـروف التـي لا يليهـا إلا الفعل" :" ومن تلك الحروف "رُبَّما" و"قلَّـما" وأشـباههما، جعلـوا رُبّ مـع "مـا" بمنزلة كلمة واحدة وهيّؤوها ليذكر الفعل بعدها ؛لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى "رُبَّ يقول" ولا إلى "قَلَّ يقول"، فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل "(٢).

وللبيت رواية أخرى نقلها البغدادي عن أبي محمد الأعرابي(٣)، وهي:

صَـــدَدْتِ فَأَطْوَلْـتِ الـصُّدُودَ ولا أَرَى وِصَـالًا عـلى طُـولِ الـصُّدودِ يَـدُومُ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيـه،غير أن روايـة النَّحـاس روايـة مـشهورة عنـد النَّحاة الثقات ،وعليه يُستشهد بها مع ما أوردناه سـلفًا مـن شـواهد مماثلـةعلى مـا ذكرنا . والله أعلم

=

والمؤبل : اسم مفعول من أبَّل الرجل ، أي : اتخذ الإبل واقتناها ، وعناجيج : جمع عنجوج ، وهي الخيل الطوال الأعناق .

والمهار : جمع مُهْر ، وهو ولد الفرس .

(١) من الخفيف لأبي داود الإيادي أيضًا في ديوانه ص ٣١٦، والخزانة ٩/ ٥٨٧، وبدى على وزن فَعْلى موضع بالبادية .

(٢) الكتاب ٣/ ١١٥ .

(٣) يُنظر الخزانة ١/ ٢٤٥.

ثانيًا : الحروف المهملة

توطئة

هي الأحرف التي إذا سبقت الاسم ، أو الفعل لم تعمل فيه ، ولا تؤثر عليه إعراباً ، كحروف النداء قبل الاسم ، وحروف الاستفتاح ، ومنها مالا يسبق الاسم ولا الفعل ، وهي الأحرف الجوابية .

فمن الحروف المهملة في اللغة العربية :

الألف ، الهمزة ، الميم ، والنون ، الفاء ، السين ، الهاء ، الياء ، أجل ، إذ الفجائية، ألا ، ألّا ، إلّا ، أم ، أمّا ، أو ، إي ، أيا ، أيّا ، بجل ، بل ، بلى ، ثم ، جلل ، جير ، إذ ، كلّا ، لكنْ ، لو ، لوما ، نعم ، قد سوف ، ها ، هيا ، هل ، هلّا ، وإياوي ، يا .

(١) إلا بمعنى غير

قال الشاعر:

وَكُــــلُّ أَخٍ مُفَارِقُــــهُ أخُــــوهُ   لَعَمْــــرُ أَبِيــــكَ إلاَّ الفَرْقَــــدَان[١]

البيت لم ينسبه النَّحاس لأحد،و نسبه سيبويه للشاعر المخضرم عَمْرو بن مَعْدِي كَرِب ، ونسبه الأعلم لسِوّار بن المُضَّرب وهو شاعر إسلامي[٢]، ونُسِبَ أيضًا إلى حَضْرَمِي بن عامر ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام[٣] ، وجميع هؤلاء الشعراء الذين نُسِب لهم البيت يُحتج بشعرهم.

وموضع الشاهد في البيت قوله "إلَّا الفَرقدانِ" حيث جاءت "إلا" بمعنى غير، والمعنى :وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدينِ مفارقُه أخُوه في الدنيا،وعلى هذا خرَّج النَّحاس قراءة من قرأ بالرفع[٤] في قول الله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾[٥]، فـإلا في الآيـة بمعنـى غير،وهـي ومـا بعـدها صـفة لأهـل المحذوفة،فالمعنى على هذه القراءة والله أعلم: فلولا كان أهلُ قريةٍ غيرُ قومِ يونسَ آمنت فنفعها إيمانها، فلما جاء بـ"إلّا" أعرب الاسم الذي بعدها إعراب غير"فـإلا

(١) من بحر الوافر، في ديوانه ص ١٧٨، والكتاب ٢/ ٣٣٤.

(٢) النكت ٢/ ٦٣٧.

(٣) حماسة البحتري ص ١٥١.

(٤) وهي قراءة الحرمي والكسائي في الكشاف ٢ / ٢٥٤ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٥٠ .

كما أن عبارة الزجاج نص في ذلك قال : "ولا أعلم أحدًا قرأ بالرفع" ، المعاني ٣/ ٣٥ .

(٥) سورة يونس آية (٩٨).

قومُ يُونس" صفة[١]، قال النَّحاس:"ومن أحسن ما قيل في الرفع ما قاله أبو إسحاق، قال: يكون المعنى: غير قوم يونس فلما جاء بإلا أُعرب الاسم الذي بعدها بإعراب غير، كما قال:

وكل أخٍ مُفَارِقُه أَخُوه.............البيت"[٢]

توجيهات النحاة للقراءة، وآراؤهم في الشاهد:

١ - جعله الفَرَّاء من باب الاستثناء المنقطع المنفي[٣]، إذ قوم يونس منقطعين عن قوم غيره من الأنبياء،وجاز الرفع فيه كما أن المختلف في الجنس قد يتبع فيه ما بعد إلا ما قبلها،كقول الشاعر:

وبَلْدةٍ ليس بِها أنِيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ[٤]

وهو أحد توجيهي النَّحاس للقراءة ،وسيأتي الحديث عنه في المبحث الثاني في معرض الحديث عن الاستثناء المنقطع.

٢ - أن يكون مرفوعًا على البدل، وذلك على أن يكون الاستثناء متصلًا والجملة في معنى النفي، كأنه قال :ما آمنَتْ قريةٌ من القرى الهالكة إلا قومُ يونس،

---

(١) يُنظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٥٤ .

(٢) الإعراب٢/ ٢٦٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٩.

(٤) من بحر الرجز لعامر بن الحارث ، المعروف بجران العود ، وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٣٣، وابن يعيش ٢/ ٨٩.

وهو أحد توجيهي الزَّجاج للقراءة[١]، وتبعه في ذلك الزَمَخْشَري[٢].

٣ – أن تكون "إلا" بمعنى غير، ،فلما جاء بـ"إلا" أعرب الاسم الذي بعدها بإعراب غير "فإلا قومُ يُونس "صفة، وهو توجيه الزَّجاج ،واختاره النَّحاس كما مر.

وليس بين النحاة خلاف في مجيء إلا بمعنى غير ،وقد نصَّ على ذلك سيبويه في (باب ما يكون فيه إلّا وما بعده وصفًا بمنزلة مثل وغير) حيث قال: "وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبَنْا، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لتهلَكَنْا ، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت"[٣] ، واستشهد له بالشاهد الذي معنا .

ولكن الخلاف بين النحاة في الموضع الذي تكون فيه إلا بمعنى غير،فذهب أكثر النحاة إلى أن "إلّا" لا تكون صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء،وذلك بأن تكون بعد جمع، أو واحد في معنى الجمع، كنكرةٍ منفية ، أو ما فيه الألف واللام لتعريف الجنس؛لأن هذا هو الموضع الذي تجتمع هي وغير فيه فَتَقَارَضتا، فلا يجوز على رأيهم "مررتُ برجلٍ إلا زيدٍ"على معنى غيرِ زيدٍ"حيث إن إلا وغير لا تجتمعان في هذا الموضع؛ فإلا موضوعة لأن يكون ما بعدها بعضًا لما

(١) معاني القرآن٣/ ٥٣.

(٢) الكشاف٢/ ٥٣٣.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٣١ .

قبلها،وليس زيدٌ بعضًا لرجل فامتنع ذلك[١].

وخالفهم في ذلك ابن الحَاجِب، فاشترط في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء[٢]،وجعل من الشاذ قوله:

وكلُ أخٍ مفارقُهُ أخُوهُ ....البيت.

وهم بهذا يخالفون سيبويه إذ أن مقتضى كلام سيبويه، أنه لا يشترط صحة الاستثناء وكون الموصوف جمعًا أو شبهه لتمثيله بـ" لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلِبْنَا" فظاهر كلامه جواز الوصف(بإلا) صح الاستثناء بها أو تعذر بدليل استشهاده بالبيت السابق؛فإلا في البيت لا يجوز أن تكون استثنائية؛لأنها لو كانت هي الاستثنائية لكان ما بعدها منصوبًا،فالكلام قبلها تام موجب،ولا يجوز كونه مرفوعًا على البدل ؛لأن البدل في الإثبات لا يجوز كما هو معلوم[٣]، وما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح،ففي قوله تعالى ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[٤] إلا بمعنى غير ،ولا يجوز أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ إذ التقدير: لو كان فيهما آلهةٌ فيهم الله لم يفسدا،وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهم الله لم يفسدا،وليس هذا بالمراد في الآية الكريمة، ولا من جهة اللفظ؛لأن "آلهة" جمع منكر في الإثبات

(١) ينظر شرح المفصل ٢/ ٨٩، والمغني ١/ ١٤٨بتصرف.

(٢) ينظر شرح الكافية ٢/ ٢٨.

(٣) يُنظر المغني١/ ٥٢٥ بتصرف.

(٤) سورة الأنبياء آية (٢٢) .

فلا عموم له فيصح الاستثناء منه،فلو قلت "قام رجالٌ إلا زيدًا" لم يصح اتفاقًا[١]، ولما لم يجز ذلك دلَّ على أن "إلا" في الآية الكريمة بمعنى غير وما بعدها صفة لـ"آلهة" ، والمراد لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ الله لفَسَدَتَا،وهو موافق لما عليه أهل التفسير،قال أبو حيان :"إلا صفة لآلهة أي آلهة غير الله"[٢].

والنَّحاس تابعٌ لسيبويه في ذلك ، ففي قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ في قراءة من رفع "إلا قومُ يونس" أجاز النَّحاس أن تكون "إلا" في الآية الكريمة بمعنى غير مستشهدًا بالبيت السابق، وأجاز وجهًا آخر هو أن تكون إلا فيها للاستثناء المنقطع.

كما أنه استشهد بالبيت عند حديثه عن قوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ و(إلا) لا يصح أن تكون للاستثناء في هذه الآية كما ذكرنا سابقًا ، فالنَّحاس كسيبويه يجيز الوصف بـ (إلا) صح الاستثناء بها أم تعذر،وهو الصواب كما أوضحنا سالفًا.

ولشاهد النَّحاس شواهد مماثلة،استشهد بها سيبويه،منها قول ذي الرُّمَة :

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلدةً فَوقَ بلدةٍ ... قليلٌ بِهَا الأَصْواتُ إلا بُغَامُها[٣]

يريد: قليل بها الأصوات غير بغامها.

---

(١) يُنظر المغني ١/ ١٤٨بتصرف.

(٢) البحر المحيط ٦/ ٣٧٣.

(٣) من الطويل في ديوانه ص١٠٤،والكتاب ٢/ ٤١٨،والخزانة ٣/ ٤١٨.

وقول لَبِيد بن رَبِيعَةَ :

لو كانَ غَيرِي سُـلَيْمَى الـدَّهرَ غـيَّرَهُ　　　وَقْعُ الحَوادثِ إلاَّ الـصَّارِمُ الـذَّكَرُ[١]

يريد :لو غيرت الحوادث والمصائب غيري من الناس ما غيرتني.

ولو استشهد بها النَّحاس لكان أمثل، إذ البيت الذي استشهد به هو من شواهد الكوفيين، على أن إلا تكون بمعنى الواو، والمعنى عندهم : والفرقدان يفترقان[٢]، فيكون شاهدًا على مجيء "إلا" بمعنى غير عند فريق من النحاة دون الآخر.

كما أن البيت يدخله الاحتمال ،وإذا دخل البيت الاحتمال سقط الاستدلال به كما هو معلوم، وهذا الاحتمال ذكره البغدادي في الخزانة[٣]،قال:"وفي البيت احتمال آخر لم أر من ذكره ،وهو أن تكون "إلا" للاستثناء،والفرقدان منصوب بفتحة مقدرة على الألف على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة"[٤].

لذا كان الاستشهاد بالبيتين السابقين أمثل ؛إذ لا يتأتى فيهما ذلك الاحتمال ، ومع ذلك فشاهد النَّحاس شاهد مشهور عند كثير من النحاة وعلى رأسهم سيبويه في هذه المسألة،ومن ثَمَّ فهو حجة على مجيء (إلا) صفة بمعنى غير،وبه وبالآية الكريمة السابقة يُردُّ على من زعم أن (إلا) لا تكون صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء. والله أعلم

---

(١) من البسيط في ديوانه ص٦٢،والكتاب ٢/ ٣٣٢،وشرح الأشموني ١/ ٣٢٤.

(٢) يُنظر الإنصاف ١/ ١٧٣.

(٣) ينظر الخزانة ٣/ ٤٢٥ .

(٤) المرجع السابق ٩ / ٣٢١ .

حذف نون التوكيد مع إرادتها

قال الشاعر:

وسَبِّحْ على حِينِ العَشِياتِ بِالضُّحى ... ولا تَحْمَدَ المُثْرِينَ واللهَ فاحْمَدا[١]

البيت للشاعر الجاهلي الأَعْشَى مَيْمُون بن قَيْسٍ من فحول شعراء الجاهلية.

موضع الشاهد فيه:"ولا تَحْمَدَ المثرين" على أن أصله ولا تَحْمَدَنْ بنون التوكيد الخفيفة بعد النهي، فحذفت لملاقاة الساكن بعدها مع إرادتها،وعليه خرَّج النَّحاس قراءة الأعمش[٢] "ولا تَحْسَبَ" بفتح السين والباء[٣] في قول الله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْۚ إِنَّهُمۡ لَا يُعۡجِزُونَ ﴾[٤] ،على حذف نون التوكيد الخفيفة لملاقاة الساكن مستشهدًا بالبيت السابق حيث قال:" ويروى "ولا تحسبَ" بفتح الباء، وهذا على إرادة النون الخفيفة،كما قال الشاعر:

وسَبِّحْ على حِينِ العَشِياتِ بِالضُّحى ... ولا تَحْمَدَ المُثْرِينَ واللهَ فاحْمَدا

---

(١) من بحر الطويل في ديوانه ١٣٧، والكتاب٣/ ٥١٠،والمقتضب ٣/ ١٨ .

والرواية كما في الديوان :

وإيــاك والميتــات لا تقربنهــا ... ولا تعبـد الشيطــان والله فأعبــدا

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

(٢) هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء(٦١هـ-١٤٨هـ)تابعي مشهور ،نشأ وتوفي في الكوفة،كان رأسًا في العلم النافع والعمل الصالح.(وفيات الأعيان٢/ ٤٠٠)،(والأعلام ٣/ ١٣٥).

(٣) يُنظر البحر المحيط ٤/ ٦٤٧ .

(٤) سورة الأنفال آية (٥٩).

وإن شئت كسرت الـدال"[١] . يريـد أنـه يجـوز : ولا تحمـدِ ، بالكـسر لالتقـاء الساكنين .

آراء النحاة في قضية الشاهد:

لا خلاف بين النحاة في جواز حذف نون التوكيد الخفيفـة إذا لقيهـا سـاكن في كلمة أخرى،فهي وإن كانت في الفعل كالتنوين في الاسم إلا أنها تُحْـذَف ولا تُحَـرك عنـد ملاقـاة الـساكن كـالتنوين ؛لأن مـا يلحـق الأفعـال أضـعف ممـا يلحـق الأسماء؛فالأسماء هي الأُول والأفعال فروع عنها[٢]، أما التنوين فهو لازمٌ في الأسماء فكل ما ينصرف منها فالنون التي تسمى (التنوين) لازمةٌ فيه[٣].

وعلة أخرى لحذفها من الفعل عند ملاقاة الساكن،وهي مشابهتها لحروف اللين مشابهة قوية كما سبق أن أوضحنا[٤].

وقد اختلفت رواية النَّحاس للبيت عـن روايـة غـيره مـن النحـاة في عبارتهـا وضبطها وتوظيفها ،فالرواية عند جمهرة النحـاة"ولا تَعْبـدِ الـشيطانَ والله فاعبَـدَا" وهو شاهد لهم على قلب نون التوكيد ألفا في قوله"فاعبدا" ،و"ولا تعبدِ"بالكـسر لملاقاة الساكنين، ولا شاهد فيه حينئذ على ما ذكر النَّحاس، وعلى الرغم من انفـراد النَّحاس بهذه الرواية وعدم ورودها في كتب من جاء بعده ، فلنا أن نفترض صحتها

---

(١) الإعراب ٢/ ١٩٣ .

(٢) ينظر شرح المفصل٩/ ٤٣،وشرح الأشموني٢/ ٥٠٤.

(٣) يُنظر المقتضب ٣/ ١٨بتصرف.

(٤) يُنظر ص ١٦.

فقد كان النَّحاس واسع الرواية ،ثقة فيما يرويه ،ومن ثم ففي الاحتجاج به على هذه الرواية إثراء لشواهد النحاة المحتج بها على حذف نون التوكيد مع إرادتها،والتي منها قول الأَضْبطَ بن قُرَيْع:

ولا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أن تَرْ كَعَ يَومًا والدَّهرُ قَدْ رَفَعَهْ[1]

إذ أصله "لا تهينن" فحذف نون التوكيد مع إرادتها،وبقاء الفتحة على النون بعد حذفها دليل على ذلك.

وقول الشاعر:

خِلافًا لِقَولِي مِنْ فِيَالَةِ رَأْيِه كَمَا قِيلَ قبلَ اليوم خَالِفَ تُذْكَرَا[2]

إذ أصله "خَالِفَنْ" فحذف نون التوكيد الخفيفة مع إرادتها وبقاء الفتحة على الفاء بعد حذفها دليل على ذلك.

والله أعلم.

---

(١) مر الشاهد ص ٣٦ .

(٢) من الطويل بلا نسبة في البيان والتبيين ٢/ ٩٧ ،والخزانة ١١ / ٤٥١ ، وفيالة رأيه ضعف رأيه .

(٣) حذف نون الوقاية للتخفيف

قال الشاعر :

تَـــرَاهُ كالثُّغَـــام يُعَـــلُّ مِـــسْكًا يَـــسُوءُ الفَالِيَـــاتِ إذا فَلَيْنِـــي[١]

وقال الآخر :

أَبِـــا المَـــوتِ الَّـــذي لا بُـــدَّ أَنِّي مُـــلَاقٍ لا أبـــاكِ تُخَـــوِّفِينِي[٢]

استشهد النَّحاس بالبيتين السابقين على حذف إحـدى النـونين (نـون النـسوة ونـون الوقاية) في قوله"فَلَيْنِي" و"نون الرفع ونون الوقاية" في قوله:"تُخَوِّفِيْنِي".

البيت الأول للشاعر المخضرم عَمْرو بن مَعْدِيَ كَرِب الزُّبَيْدِي.

موضع الشاهد فيه: "فَلَيْنِي " والأصل فَلَيْنَنِي فحـذف إحـدى النـونين طلبًـا للخفة.

والمحذوف عند سيبويه نون النسوة؛ لأن نون الوقاية أوتيَ بها لصون الفعل من الكسر،وقيل المحذوف نون الوقاية لأنها زائدة وليست لمعنى ونون النـسوة ضـمير، وهو رأي أغلب النحاة كما سيأتي .

والبيت الثاني لأبي حَيَّة الهيثم بن الربيع النُّميري من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسـية، وموضـع الـشاهد فيـه قولـه :"تخـوفيني" فحـذف إحـدى النـونين ،

---

(١) من الوافر في ديوانه ١٨٠،والخزانة ١/ ٣٧١.

(٢) مـن بحـر الـوافر ، في شرح ديـوان الحماسـة للمرزوقـي ١٠٥،و الخـصائص١/ ٣٤٥، وشرح المفـصل ٢/ ١٠٥ ، والخزانة ٤/ ١٠٠.

والمحذوفة على رأي سيبويه وابن مالك نون الرفع ،وعند غيرهم المحذوفة نون الوقاية، وسنزيده شرحًا فيما يأتي بحوله تعالى.

وعلى ضوء هذين الشاهدين وجَّه النَّحاس قراءة من قرأ في سورة الحجر"تُبَشِّرُونِ"بكسر النون على أن الأصل :تُبَشرونِّ بالإدغام فحذف إحدى النونين،وفي قراءة من قرأ في سورة الأنعام"أتحاجونِي"بنون مخففة، الأصل: أتحاجونّي فحذف إحدى النونين، قال في معرض حديثه عن قول الله تعالى : ﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلۡكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾[1]:"قرأ نافع بكسر النون، وحُكي عن أبي عَمْرو بن العَلَاء -رحمه الله- أنه قال :كسر النون لحن، يذهب إلى أنه لا يقال: أنتم تقوموا فيحذف نون الإعراب،قال أبو جعفر:وقد أجاز سيبويه والخليل مثل هذا، قال سيبويه:وقرأ بعض الموثوق بهم "قال أَتُحَاجُونِّي"، و"فَبِمَ تُبَشِرُونِ" وهي قراءة أهل المدينة،والأصل عند سيبويه "فبم تبشرونِّ "بإدغام النون في النون ثم استثقل الإدغام فحذف إحدى النونين ولم يحذف نون الإعراب،كما تأَوَّل أبو عمرو، وإنما حذف النون الزائدة،وأنشد سيبويه:

تَرَاهُ كَالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسكًا   يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إذا فَلَيْنِي

وقال الآخر:

أَبِالمَوتِ الَّذي لا بُدَّ أَنِّي   مُلاقٍ لا أبَاكِ تُخَوِّفِينِي "[2]

---

(١) سورة الحجر آية (٥٤)، وهي قراءة نافع ، ينظر الحجة في علل القراءات السبع ٣ / ٣٥٢ .

(٢) الإعراب ٢/ ٣٨٣.

كما قال في معرض حديثه عن قول الله تعالى: ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ .... ﴾ الآية[١] .

:"قرأ نافع "أتحاجونِي"[٢] بنون مخففة[٣] ، وحُكي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: هو لحن ،وأجاز سيبويه ذلك وقال:استثقلوا التضعيف،وأنشد:

تــــراهُ كالثّغـــامِ يُعَـــلُّ مِـــسْكًا ... يـــسوءُ الفاليـــاتِ إذا فَلَيْنِـــي"[٤]

آراء النحاة في قضية الا ستشهاد:

١ – مذهب سيبويه[٥]،وابن مالـك[٦]،وأبـو حيـان[٧]، أنَّـه إذا اجتمعـت نـون الوقاية مع (نون النسوة) أو(نون الرفع) ،ثُمَّ حذفت إحـدى النـونين للتخفيـف ، فالباقية هي نون الوقاية؛ لأنها إنما أوتي بها لصون الفعل من الكسر،كما أن نون الرفع قد عُهِد حذفها دون ملاقاة مِثْل كقول الشاعر:

فـإنْ يـكُ قـومٌ سَرَّهـم مَـا صَـنَعْتُم ... سَـيَحْتَلِبُوهَا لا قِحًـا غَـيْرَ بَاهِـلِ[٨]

---

(١) سورة الأنعام آية ٨٠.

(٢) ينظر الحجة في علل القراءات السبع ٢ / ٤٩٤ .

(٣) الكتاب ٢/ ١٥٤ .

(٤) الإعراب ٢/ ٧٨.١ .

(٥) الكتاب٢/ ١٥٤.

(٦) التسهيل٢٥.

(٧) التذييل والتكميل١/ ١٩٤.

(٨) من بحر الطويل ، لم أهتد لقائله وهو في الدر المصون ٣/ ١٠٨.

أي فسيحتلبونها، ولم تحذف النون جزمًا في جواب الشرط ؛لأن الفاء هنا واجبة الدخول ؛ لأن الفعل قد اقترن به حرف التنفيس فلا يصلح أن يكون شرطاً ومن ثم فلا يصلح أن يكون جواباً فإذا ثبت حذفها دون ملاقاة مثل رفعًا، فلأن تحذف مع ملاقاة مثل استثقالًا أولى،وأيضًا فإن النون نائبة عن الضمة،وقد عُهِد حذفها في فصيح الكلام كقراءة أبي عمرو "يَنْصُرْكم"[1] بسكون آخر الفعل،ومنه قول الشاعر:

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلا وَاغِلِ[2]

فإذا ثبت حذف الأصل فليثبت حذف الفرع،لئلا يلزم تفضيل الفرع على الأصل[3]، ففي قول الشاعر "فَلَيْنِي "المحذوفة هي نون النسوة ،وفي قوله "تُخَوْفِيْنِي "المحذوفة هي نون الرفع، قال سيبويه:"إذا كان فعل الجميع مرفوعًا ،ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع ؛لأنها ضاعفت النون وهم يستثقلون التضعيف .... ،وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا، بلغنا أن بعض القُرَّاء قرأ "أَتُحَاجُّونِي"وكان يُقرأ "فَبِمَ تُبَشِّرُونِ" وهي قراءة أهل المدينة،وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف،قال عَمْرو بن مَعْدِي كَرِب:

تَرَاهُ كَالثُّغامِ .... البيت"[4].

---

(١) آل عمران ١٦٠ ،وهي قراءة ابن عامر يُنظر الدر المصون ٣/ ١٠٨.

(٢) من السريع لامرىء القيس ديوانه ١٢٢، حماسة البحتري٣٦ ، والخزانة ٤/ ١٠٦ .

(٣) يُنظر التذييل والتكميل١/ ١٩٤،والهمع١/ ١٦٤، الدر المصون ٣/ ١٠٨بتصرف.

(٤) الكتاب ٢/ ٥١٩ ، ٥٢٠ .

٢ - مـذهب الأخفـش و المُـبَرِّد[١]، وابـن هـشام[٢] ، وأكثـر المتـأخرين[٣]،أن المحذوفة في كلا البيتين نون الوقاية والباقية في قولـه: "فَلَيْنِـي" هـي نـون النسوة لكونها اسمًا وهي نون الفاعل، والفاعل لا يجوز حذفه،أما نون الوقايـة فهـي زائـدة ليترك ما قبلها على حاله وليست باسم،وكذا في قوله :"تُخَوِفيني" نون الوقايـة هـي المحذوفة ،والباقية هي نون الرفع لكونها علامة الرفع، وكُـسِرت لما حُـذفت نـون الوقاية ،وتابعهم في ذلك النَّحاس قال :"والأصـل عنـد سـيبويه(فـبم تبـشرونِّ) بإدغام النون في النون ثم استثقل الإدغام فحذف إحـدى النـونين ولم يحـذف نـون الإعراب كما تأوَّل أبو عمرو بن العلاء وإنما حذف النـون الزائـدة "[٤]، فالنَّحـاس آخذ بقول سيبويه في جواز حذف إحدى النونين عند اجتماعهما ، وخالفـه في كـون المحذوف هي نون الرفع مخطئًا أبا عمرو بن العلاء في تلحينه لهذه القراءة.

٣ - وللرَّضِي رأي انفـرد بـه،وهو أن نـون الوقايـة لا تلـزم الأفعـال الخمـسة المرفوعة؛ لأن نون الإعراب تقوم مقام نون الوقاية؛ لكون نون الإعراب لا معنى لها كنون الوقاية إذ إعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين فقوله:"تُخَوِفينِي" جاء على الأصل في رأي الرَّضِي[٥].

---

(١) ينظر رأي المبرد والأخفش في الدر المصون ٣/ ١٠٨ ، والهمع ١/ ١٧٤ .

(٢) المغني ٢/ ٣٨٦ .

(٣) المرجع السابق ١/ ٦٤٨ .

(٤) الإعراب ٢/ ٧٨.

(٥) شرح الكافية ٢/ ٤٥٠.

والمذهب الثاني هو الأرجح ؛فنون الوقاية إنما أوتي بها؛ لصون الفعل ووقايته من الكسر، وحين تتصل به نون النسوة ونون الرفع يمكن الاستعاضة عنها بكسر نون النسوة ونون الرفع بعد أن كانت مبنية على الفتح، وتغيير الحركة لمناسبة الياء معهود في الأسماء، وبقاء ونون النسوة اسم وإن صارت جزءًا من الفعل،وهو أولى من القول بحذفها لأنها فاعل والفاعل لا يجوز حذفه البتة.

وكذا مع نون الرفع فيمكن الاستعاضة عن نون الوقاية بكسر نون الرفع بعد أن كانت مفتوحة وحذف نون الوقاية، فالثقل جاء منها وليس لها معنى، أما نون الرفع فهي علامة الإعراب الذي هو لب المعنى ،بل إن الرَّضِي حكم بعدم لزوم نون الوقاية للأفعال الخمسة في حال الرفع كما سبق أن ذكرنا.

أما ما احتجوا به من أن نون الرفع قد عُهِد حذفها لغير ملاقاة مثل،فيُجاب عليه بأن نون الوقاية أيضًا قد عُهِد حذفها لغير ملاقاة مثل ،كقول الشاعر:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ :لَيْتِي أُصَادِفُه وأتْلِفُ بَعضَ مَالِي(١)

إذ الأصل "ليتني" فحذف نون الوقاية للتخفيف.

كما يسقط احتجاجهم على حذف نون الرفع ، بقول الشاعر :

فإنْ يَكُ قومٌ سَرَّهُم ما صَنَعْتُم سَيَحْتَلِبُوهَا لاقِحًا غيرَ بَاهِلِ

(١) من الطويل لزيد الخيل في الكتاب ٢/ ٣٧٠،والمقتضب ١/ ٣٨٥،والهمع ١/ ٦٤ .

إذ النون قد حذفت في جواب الشرط، والفاء الواقعة في جواب الشرط محذوفة للضرورة كما حذفت في قول الشاعر:

وَمَنْ لا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلغَيِّ والصِّبَا   سَيلْفَى على طُولِ السَّلامةِ نَادمَا(١)

حيث جاء جواب الشرط "سَيَلْفَى" المقترن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء.

وقول الشاعر أيضًا:

منْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرها(٢)

حيث حذف الفاء الرابطة من جواب الشرط ،والتقدير:فالله يشكرها.

وأما احتجاجهم ببيت امرىء القيس:

فاليومَ أشْرَبْ غير مُسْتَحِقبٍ

وقولهم أن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حُذفت الضمة تخفيفًا فإذا ثبت حذفها في الأصل ثبت في الفرع ، فيُجاب عليه بأن في الأصل قوةً تقتضي جواز حذفه بخلاف الفرع(٣).

وفيما استدل به أبو حيان يؤيد ما رجّحناه ،حيث قال :"نون الوقاية يجوز

---

(١) من السريع، لم أهتد لقائله وهو في أوضح المسالك٣/ ٢١٠.

(٢) من البسيط لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٨، ولحسان بن ثابت في الكتاب ١/ ١٤٦،والمقتضب ٢/ ٢٧٢،والخزانة ٢/ ٣٦٥،وليس في ديوانه.

(٣) يُنظر الدر المصون ٣/ ١٠٨ بتصرف.

حذفها؛ لكثرة الأمثال في نحو إنّنِي ،كأنَّنِي وهذه الحروف إنما لحقتها نون الوقاية؛ لشبهها بالفعل ،فلو لم يكن حذفها في بعض جنس الفعل لاجتماع الأمثال ما جاز حذفها في إنّ وكأنّ وشبههما، ولكان يلزم من ذلك تفضيل الفرع على الأصل في ذلك، وأيضًا فنون الرفع دخلت لعامل ونون الوقاية جاءت لغير عامل، فلو كان المحذوف هو نون الرفع للزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه"(١) .

وعليه يترجح ما ذهب إليه النَّحاس من أن النون المحذوفة في قوله "فَلَيْنِي" في البيت الأول ،وفي قوله "تُخَوِّفيني" في البيت الثاني هي نون الوقاية ،ومثل شاهد النَّحاس قول مُتَمِّمِ بن نُوَيْرَةَ :

ولقدْ عَلِمْتُ لا مَحالةَ أنَّني لِلحادِثَاتِ فَهَلْ تَرَيْنِي أجْزعُ(٢)

إذ أصله:"تَرَينَنِي" فحذف نون الوقاية للتخفيف، وكسر نون الرفع عوضًا عنها .

واحتجاج النَّحاس ببيت أبي حَيَّةَ النُّميري في قوله "تُخَوِّفِيْنِي" على هذه المسألة أولى وأدق من احتجاجه ببيت عَمْرو بن مَعدِي كَرِب في قوله "فَلَيْنِي" إذ الأول نصٌّ في اجتماع نون الرفع ونون الوقاية،وإن لم يكن قائله من شعراء الاحتجاج في رأي الأصمعي(٣) ؛إلا أنه شاهد مشهور في كتب النحاة المتأخرين(٤) على أن بعضهم

---

(١) يُنظر التذييل والتكميل١/ ١٩٤.

(٢) من الكامل لمتمم بن نويرة في شرح المفضليات ١/ ١٦٤،والوساطة ٣١٩،والبحر المحيط ٤/ ٥١١.

(٣) قال الأصمعي :"خُتم الشعر بإبراهيم بن هرمة...هو آخر الحجج" يُنظر: الخزانة ١/ ٨،والأغاني ٤/ ١٠٤ .

(٤) من شواهد المُبَرِّد في المقتضب ٤/ ٣٧٥ ، وابن جني في الخصائص ١/ ٣٤٥،وابن عصفور في المقرب ١/ ١٩٧،والسيوطي في الهمع١/ ٣٣٧.

نسبه للأعشى[١] .

كما اختلف توظيف النَّحاس له عن غيره من النُّحاة المتأخرين، فهو شاهد لهم في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر (اللام) في قوله: "لا أباك" حيث استعمل كلمة "أبا" اسمًا لـ"لا" النافية للجنس منصوبة بالألف، وأضافها إلى ضمير المخاطبة، وهذا دليل على أنَّ قولهم: "لا أبالك" من باب الإضافة، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، ولولا ذلك لم تثبت الألف في "أبا" ، وجعله النَّحاس شاهدًا لاجتماع نون الرفع ونون الوقاية كما سبق أن ذكرنا ،وعليه يكون لهذا البيت وجهان من الاحتجاج .والله أعلم.

(١) نسبه الشجري للأعشى وليس في ديوانه،الأمالي الشجرية ٢ / ١٢٨.

(٤) حذف همزة الاستفهام لوجود دليل عليها

قال امْرُؤُالقَيْس:

تَــــرُوحُ مِــــنْ الحَــــيِّ أَمْ تَبْتَكِــــرْ   وَمَــاذَا عَلَيــك بــأنَ لَــوْ تَنْتَظِــرْ[١]

وقال أيضًا:

أَصَـاحِ تَـرَىَ بَرْقًـا أُرِيـكَ وَمِيـضُهُ   كلَمْـعِ اليَـدَينِ في حَبِـيٍّ مُكَلَّـلِ[٢]

استشهد النَّحاس بأبيات امْرِىء القيس السابقة في موضعين ،وموضع الـشاهد في البيت الأول:"تَرُوحُ .... أَمْ تَبْتَكِرْ" حيث حـذف همـزة الاسـتفهام لدلالـة أم عليها ، وعلى هذا الوجه خرَّج النَّحاس قراءة من قرأ "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الـشَّهْرِ الحَـرَامِ قِتَالٌ فِيْهِ"[٣] بالرفع .

قال أبو جعفر:"فأما : قتالٌ فيه بالرفع ، فغامض في العربية،والمعنى فيه يـسألونك عـن الشهر الحرام :أجائزٌ قتالٌ فيه،فقوله يسألونك ، يدل على الاستفهام،كما قال:

أصاح ترى برقًا أُرِيْكَ وَمِيْضُهُ ....البيت

فالمعنى أترى برقًا فحذف ألف الاسـتفهام ،لأن الألـف في أصـاحِ بـدل منهـا

---

(١) من المتقارب لامرىء القيس بن حجر الكندي، ديوانه ص ١٥٤وروي الشطر الثاني في الديوان "ومَـاذَا يَضُرُكَ" بدل "وماذا عليك"، وبلا نسبة في رصف المبـاني ص٤ ، وكـذلك روي : « ومـاذا عليـك بـأن تنتظر » .

(٢) من الطويل لامرىء القيس بن حجر الكندي، في ديوانه ١٥٤ ،وهو مـن شـواهد سـيبويه لكنـه روى "أحار ترى برقًا"٢/ ٢٥٢، وشواهد ابن جني في الخصائص ١/ ٩٦لكنه رُوي"أعنـي عـلى بـرقٍ أريـك وميضه.

(٣) سورة البقرة آية (٢١٧)، وهي قراءة شاذة كما في البحر المحيط ٢/ ٢٣٤ ، والـدر المـصون ١/ ٢٨٥ ولم تُنسب لأحد .

وتدل عليها،وإن كانت حرف نداء ،وكما قال:

تُروحُ مِنَ الحَيِّ أمْ تَبْتَكر

والمعنى :أَتَرُوْحُ: فحذف الألف لأن أم تدل عليها "[١].

فـ"قتالٌ" على هذا التوجيه مبتدأ،والجار والمجروربعده خبر،وسوغ الابتداء به وهو نكرة أنه على نية همزة الاستفهام.

وفي البيت الثاني "أصاحِ ترى" حيث حذف همزة الاستفهام؛ لأنَّه لما كان حرف الاستفهام في صورة حرف النداء الذي استعمله وهو الهمزة ، وكان حرف النداء يؤدي من التنبيه وتحريك المخاطب مثل ما يؤديه حرف الاستفهام اكتفى بحرف النداء، وعليه خَرَّج النَّحاس قراءة من قرأ "أَنْذَرْتَهُم " بهمزة واحدة[٢] في قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[٣] ،قال أبو جعفر: " قال ابن كيسان:رُوِى عن ابن محيصن أنه قرأ بحذف الهمزة الأولى "سواءٌ عَليهمْ أَنْذَرْتَهم" فحذف لالتقاء الساكنين ،وإن شئت قلت: لأن "أم" تدل على الاستفهام، كما قال:

تَرُوحُ مِنَ الحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرْ....البيت "[٤]

(١) الإعراب ١/ ٣٠٧.

(٢) هي قراءة ابن محيصن، يُنظر البحر المحيط١/ ٧٢.

(٣) سورة البقرة آية رقم (٦).

(٤) إعراب القرآن ١/ ١٨٤ .

آراء النحاة في الشاهد:

١-يرى سيبويه أن حذف همزة الاستفهام ؛ لأمن اللبس من ضرورات الشعر[(١)].

٢-ذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها "أم" ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[(٢)] قال الأخفش:"المعنى :أَوَ تِلْكَ نِعْمَةٌ ؟وحذفت ألف الاستفهام "[(٣)]. واختاره ابن مالك[(٤)] ،وجعل منه قول رسول الله ﷺ لجبريل:"وإن زنى ؟وإن سرق؟،فقال : وإن زنى وإن سرق" [(٥)].

أراد :أو إن زنى؟ وإن سرق ؟

٣-إن حذفها جائز شعرًا ونثرًا،إذا فُهِم المعنى ،ودل عليها دليل كأم المعادلة،كما هو الحال في قراءة ابن محيصن"أنذرتهم"،وكالشاهد الأول معنا،أو قرينة أخرى تدل عليها كما في الآية الكريمة الأولى التي معنا؛ إذ دلَّ عليها قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ ﴾، أو حين يؤدي غيرها المعنى الذي تؤديه كما في الشاهد الثاني معنا ؛ إذ إن حرف النداء فيه من التنبيه وتحريك المخاطب مثل ما في الاستفهام،وهو رأي

---

(١) الكتاب١/ ٤٨٥.

(٢) سورة الشعراء آية (٢٢) .

(٣) الجنى الداني ٣٤.

(٤) المرجع السابق ٤٣.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ٢/ ٧١.

النَّحاس،وعليه وجّه القراءات السابقة التي أشرنا إليها،واستشهد لها بالشاهدين اللذين معنا لوجود القرائن،أما مع عدم وجود قرينة دالة عليها ،فإنه لا يجيز حذفها إلا في ضرورة الشعر،ومن ثمَّ فقد ردَّ قول الأخفش في أن المعنى في قول الله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ : أَوَ تِلْكَ نِعْمَةٌ ؟وحذفت ألف الاستفهام،قال أبو جعفر: "وهذا لا يجوز لأن ألف الاستفهام تُحدث معنى وحذفها محال،إلا أن يكون في الكلام أم فيجوز حذفها في الشعر"(١).

وما ذهب إليه النَّحاس هو الصواب إذ يجوز حذف همزة الاستفهام حذفًا مطردًا إن دلّ عليه دليل ، سواء أكان بعدها أم المتصلة أم لا، لكنه يكثر مع أم لكثرة ورودها معها.

وشواهد حذف همزة الاستفهام لوجود دليل عليها كثيرة ،منها قول عمر بن أبي ربيعة :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... بِسَبعٍ رَميْتُ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ(٢)

يريد أبسبع أم بثمان .

وقول الآخر:

لعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... شُعْيثُ ابنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابنُ مِنْقَرِ(٣)

---

(١) الإعراب ٣/ ١٧٦.

(٢) من الطويل لعمر بن ربيعة في ديوانه ٢٦٦،والكتاب ٣/ ١٧٥،والمغني ١/ ١٤.

(٣) من الطويل للأسود بن يعفر التميمي الشاعر الجاهلي في ديوانه٣٧، في الكتاب ٢/ ٤٢٣،والخزانة ١١/ ١٢٢ ، ١٢٨، والمقاصد٤/ ١٣٨.

يريد أشعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر؟

وقول عِمْران بن حِطَّان:

فأصْـبحتُ فِـيهم آمِنًـا لا كَمَعْـشَرٍ أَتَـونِي وَقَـالُوا:مِـنْ رَبِيعَـة أَوْ مُـضَر؟(١)

يريد أمن ربيعة أم مضر؟ وقول الكُمَيْت:

طَرِبْـتُ ومَـا شَـوْقًا إلى البِـيْضِ أَطْـرَبُ ولا لَعِبًـا مِنِّـي وذو الـشَّيْبِ يَلْعَـبُ(٢)

أراد:أذو الشيب يلعب.

وعليه قول المتنبي:

أَحْيَـا وَأَيْـسَرُ مَـا قَاسَـيْتُ مـا قَـتَلا والبَيْنُ جارَ عـلى ضـعفي ومـا عَـدَلا(٣)

يريد أأحيا.

ومن وروده في النثر:

القراءة المروية عن ابن مُحَيْصِن(٤) للآيـة الـسابقة؛ فـالقراءة سـنَّة متبعـة ،وابـن محيصن من أعلم القراء بالعربية.

وعليه فشاهد النَّحـاس ممـا اختلـف فيـه النحـاة مـن حيـث الـضرورة،فألف

(١) من بحر الطويل لعمران بن حطَّان في ديوانه ١١١،والخزانة ٥/ ٣٥٩.

(٢) للكميت من الطويل،الخزانة ٤/ ٣١٣ ، والمغني ١/ ١٤ .

(٣) للمتنبي من البسيط في ديوانه ٣/ ١٦٢ ، وبلا نسبة في آمالي الحاجب ٢/ ٦٢٥.

(٤) هو محمد بن عبد الـرحمن الـسهمي أبـو حفـص (ت ١٢٣هــ -٧٤١م) مقـريء أهـل مكـة بعـد ابـن كثير،ومن أعلم القراء بالعربية ،يُنظر النهاية ٢/ ١٦٧،والأعلام ٦/ ١٨٩.

الاستفهام قد حُذفت في الشاهدين اللذين معنا ضرورة عند سيبويه،وليس حـذفها من الضرورة عند الأخفش ،وابن مالك لجواز ذلـك عنـدهم جـوازًا مطلقًا،وعنـد النَّحاس لوجود القرينة الدالة عليها. والله أعلم.

المبحث الثاني
شواهد الأسماء

الإشارة بأولئك إلى جمع غير العاقل

قال الشاعر:

ذُمَّ المَنَـــازلَ غـــيرَ مَنْزلـــةِ اللِّـــوَى   والعَـــيْشَ بعْـــدَ أولئـــكَ الأيَّـــامِ

البيت لجَرِير بن عطية الخَطَفى[1] شاعر أموي يحتج بشعره ،وهو شاهد مشهور عند المفسرين والنحاة .

وموضع الشاهد فيه :"أولئك الأيامِ"، استشهد به النَّحاس على استعمال أولئك فيما لا يعقل وهي الأيام على حد ما يستعمل في العقلاء، فقال أولئك الأيام كما يقولون : أولئك القوم، حيث قال في معرض حديثه عن قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[2] .

:"قال أولئك في غير النَّاس لأن كل ما يشار إليه وهو متراخٍ فلك أن تقول فيه:أولئك،كما قال:

ذُمَّ المَنَازلَ غيرَ مَنْزِلةِ اللِّوَى ....البيت"[3]

آراء النحاة في قضية الشاهد:

للنحاة في الإشارة بأولئك إلى الجمع غير عاقل آراء:

---

(١) من بحر الكامل ، وهو في ديوانه٥٥١،وفيه "الأقوام "بدل "الأيام"،والخزانة ٥/ ٤٣٠،وشرح التصريح١/ ١٢٨.

(٢) سورة الإسراء آية ٣٦.

(٣) الإعراب ٢/ ٤٢٤.

١ - إن "أولئك" مما يشار بـه إلى العقـلاء وغيرهم،وهـذا رأي أغلـب النحـاة كالزجاج(١)، والزَمَخْشَرِي(٢)، وابـن يَعِـيش(٣)، والـرَّضِي(٤)، وأبي حَيَّـان(٥)، وعليـه جاءت الآية الكريمة السابقة وشاهد النَّحاس.

٢ - إن "أولئك" تختص بمن يعقل ،وهو رأي ابن عطية(٦) ، فيرى أنه إنما عُـبِّر بأولئك عن السمع والبصر والفؤاد في الآية الكريمة ؛لأنها أجريت مجـرى العقـلاء، لما كانت مسؤولةً عن أحوالها شاهدة على أصحابها،وأجاب عن الشاهد السابق: بأن الرواية الصحيحة للبيت "أولئك الأقوام" وعليه فلا شاهد فيه.

٣ - إن الغالب في أولئك أن يشار بها إلى العقلاء ،ويقل مجيئه لغير العقلاء ،كما في البيت وهو رأي ابن هشام(٧) .

ويترجح لنا ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول من أن أولئك يستعمل للعاقل وغير العاقل ؛إذ الآية الكريمة أعظـم دليـل وحجـة عـلى جـواز الإشـارة بأولئـك للجمع غير العاقل.

---

(١) معاني القرآن٣/ ٢٣٩.

(٢) الكشاف١/ ٢٨٤ .

(٣) المفصل١/ ١٢٩ .

(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٧٠.

(٥) البحر المحيط٦/ ٤٥.

(٦) المحرر الوجيز٣/ ٤٥٥.

(٧) أوضح المسالك١/ ١٣٤،وشرح التصريح١/ ١٢٨.

وكذا قوله تعـالى : ﴿ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَـٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾[١] .

فجاء بأولئك للآيات التسع ،وهي كـما رُوِي عـن ابـن عبـاس :العـصا واليـد واللسان والبحر والطوفان والجراد والقُمّل والضفادع والدّم[٢] .

وقول الشاعر:

يـا مَـا أُمَـيلحَ غِزْلانًـا شَـدَنَ لنَـا مِنْ هُـؤ ليَّـائِكُنَّ الـضَّالِ والـسَّمُرِ[٣]

فجاء بأولئك للضَّال والسَّمُر.

كما أن رواية ابن عطية للبيت"أولئك الأقوامِ" لا تقدح في شاهد النَّحاس،فهي من باب تعدد الروايات ، وروايـة لا تقـدح في روايـة،على أن روايـة النَّحـاس هـي الرواية المشهورة، ومن ثم يحتج بها على الإشارة بأولئك للجمع غـير العاقـل. والله أعلم

(١) سورة الإسراء آية (١٠٢).

(٢) يُنظر تفسير القرطبي ١٠/ ٢٩٢.

(٣) من بحر البسيط للعَرْجيّ في ديوانه ١٨٣ ، وشرح المفـصل١/ ٤١ ، ولمجنـون لـيلى في الخزانـة ١/ ٩٧، والضال: جمع ضالة وهو السِّدر والسَّمرُ: شجر الطَّلح .

(٢) الإظهار في موضع الإضمار

قال الشاعر:

لا أَرَى المُـوتَ يَـسْبِقُ المَـوتَ شيءٌ   نَغَّـصَ المُـوتُ ذَا الْغِنَـى وَالفَقِـيرَا[١]

البيت للشاعر الجاهلي عَدِيّ بن زيد[٢] .

وموضع الشاهد فيه: "لا أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَـوْتَ" حيـث جُعِـل الظـاهر فيـه بمنزلة المضمر والاسم بمنزلة كنايته ،فأعاد لفظ الموت لقصد التعظيم والتفخـيم ، ولولا ذلك لقال: لا أرى الموتَ يسبقه شيءٌ؛لأن العرب لا تعيد لفظ الظـاهر إلا أن تكون الجملة الأولى غـير الجملـة الثانيـة ؛وعليـه وجّـه النَّحـاس قـراءة يعقـوب الحضرمي[٣]:"وكلمةَ الله "بالنصب[٤] في قول الله تعالى: ﴿ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَا ﴾[٥] بالعطف على الأولى فهما في جملة واحـدة بمثابـة قـام زيد وعمرو.

---

(١) من الخفيف في ديوانه٦٥،وشرح ديوان الحماسة٣٦،والخزانة ١/ ٣٧٨.

(٢) وليس ممن يُعد من الفحول ، وكان الأصمعي وأبو عبيدة يقولان : عـديّ بـن زيـد في الـشعراء بمنزلـة سهيل في النجوم ، يعارضها ولا يجري معها مجراها ، الأغاني ٢ / ٢٦ .

(٣) هو يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري،(١١٧هـ-٢٠٥هـ)أحد القراء العشرة،ولد وتوفي بالبـصرة، من مؤلفاته "الجامع "،"وجوه القراءات".(غاية النهاية٢٨٤٢)و(الأعلام ٨/ ١٩٥).

(٤) يُنظر تفسير القرطبي ٨/ ١٣٦.

(٥) سورة التوبة آية (٤٠).

والغرض من هذا الإظهار هو التعظيم والتفخيم ففـي الآيـة الكريمـة تعظـيم شأن كلمة التوحيد ، فقد نصَّ المفسرون عـلى أن المـراد بهـا "لا إلـه إلاالله"[١]، وفي البيت القصد من الإظهار تفخيم أمر الموت وتهويله،يدل على ذلك قولـه في البيتـين اللذين يسبقان هذا البيت:

إنَّ للـــدَّهرِ صَـــولَةً فاحْـــذَرَنْهَا   لا تَبِيـــتَنَّ قَـــدْ أَمِنْـــتَ الـــدُّهُورَا
قَـــدْ يَبَـــاتُ الفَتَـــى صَـــحِيحًا فَـــيَرْ   دَى وَلَقَـــدْ بَـــاتَ آمِنًـــا مَـــسْرورَا

قال أبوجعفر:"قرأ الأعمش ويعقـوب "وكلمـةَ الله "بالنـصب عطفًـا عـلى الأولى،وزعم الفراء أن هذا بعيد،قال: لأنـك تقـول : أعتـق فـلان غـلام أبيـه ولا تقول:غلام أبي فلان،وقال أبو حاتم نحوًا من هذا،قال:كان يجب أن يكون وكلمتُـه هي العليا،قال أبو جعفر:الذي ذكره الفراء لا يشبه الآية ولكـن يـشبهها مـا أنـشده سيبويه:

لا أَرَى المُـوتَ يَـسْبِقُ المَـوتَ شيءٌ   نَغَّـصَ المُـوتُ ذَا الْغِنَـى وَالفَقِـيرَا

وهذا جيد لا إشكال فيه،بل يقول النحويون الحذاق:إن لإعادة الـذكر في مثـل هذا فائدة وهي أن فيه معنى التعظيم"[٢].

توجيهات النحاة للقراءة، وآراؤهم في الشاهد :

الذي عليه النحاة أنَّ الاسم الظاهر متى اُحْتيج إلى تكرير ذكره في جملة واحـدة

(١) تفسير الطبري ١٠/ ١٥٦.

(٢) الإعراب ٢/ ٢١٦.

كما في شاهد النَّحاس ، كان الاختيار أن يذكر ضميره؛ لأن ذلك أخفى وأنفى للشبهة واللبس، إذ قد يتوهم أن الثاني خلاف الأول،نحو زيدٌ ضربته،ولو أُعيد ذكره مظهرًا لجاز ولم يكن وجه الكلام[١]،لذا ضَعَّف الفراء ،وأبو حاتم السجستاني – كما نقل عنهما النَّحاس– قراءة النصب في الآية الكريمة السابقة، قال الفراء: "ويجوز "وكلمةَ اللهِ هي العُلَّيا"، ولستُ أستحب ذلك لظهور لفظ الجلالة "الله" تبارك وتعالى؛ لأنه لو نصبها والفعل فعله، كان أجود الكلام أن يقال :وكلمتُه هي العليا ، ألا ترى أنك تقول:قد أعتق أبوك غلامَه،ولا تكاد تقول:أعتق أبوك غلامَ أبيك"[٢]،وعارضهم في ذلك النَّحاس،ثم أشار إلى أن تكرار لفظ الجلالة في الآية الكريمة لا يشبه ما ذكروه وذكر البيت،يريد بذلك أنه يحسن تكرير الاسم الظاهر إذا قُصِد التفخيم والتعظيم ،بل هو جائزٌ قياسًا كما نصَّ الرَّضِي على ذلك[٣] ، وقد كرَّر الشاعر لفظ الموت في البيت لهذا الغرض في جملة واحدة ؛فالموت مفعول أرى الأول وجملة "يسبق الموت شيءٌ" مفعوله الثاني،ولو أتى بكنايته لكان في ذلك إيجازٌ واختصارٌ ، وهذا لا يتناسب و مقام التفخيم والتعظيم.

وقد توهم المُبَرِّد في البيت ما توهمه الفرَّاء، وأبو حاتم السجستاني في الآية الكريمة ،فذكر أن الموت جنس فالإظهار والإضمار فيه سواء ؛لأنه جنس،وقال:

---

(١) يُنظر النكت للأعلم ١/ ١٩٧.

(٢) معاني القرآن ١/ ٤٣٨.

(٣) شرح الكافية ١/ ٢٤١.

" إنما كُرِه زيدٌ قام زيدٌ ؛ لئلا يتوهم أن الثاني خلاف الأول ، وهذا لا يتوهم في الأجناس"[١]،وتبعه في هذا الوهم البغدادي[٢] ،وفيما أوضحناه سالفًا يسقط ما توهموه.

ونقل البغدادي في الخزانة بعد شرح هذا البيت منع النَّحاس إعادة الظاهر في معرض التفخيم،وقد أخطأ البغدادي في هذا النقل ، فالنَّحاس لم يرتض إعادة الاسم الظاهر في جملة واحدة في غير معرض التعظيم والتفخيم ؛ لقبحه ولخوف الإلباس كما سبق،أما إن قصد بهذا التكرار هذا الغرض فيرى أن الأحسن إعادة الاسم بلفظه، بدليل استشهاده بهذا البيت على قراءة النصب في الآية السابقة ، وتبعه في الاستحسان ابن جِنِّي[٣]وابن الشَّجري[٤] مستشهدين بهذا البيت أيضًا .

وبناءً على هذا الشاهد، يمكننا القول إن إعادة الاسم الظاهر بلفظه أجود في معرض التفخيم والتعظيم من الاستغناء بضميره،كما يُردُّ به على من ضَعَّف قراءة النصب في قوله تعالى ﴿ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَا ﴾ ، وهي قراءة يعقوب الحضرمي؛ أحد القراء العشرة ،فلا وجه لمن ضّعَفها،فأعاد لفظ

(١) يُنظر رأي المبرد في النكت ١/ ١٩٩،والخزانة ١/ ٣٧٩ .

(٢) الخزانة ١/ ٣٨٠ .

(٣) الخصائص ٢/ ٢٩١.

(٤) الأمالي الشجرية ١/ ٣٧٠.

الجلالة في الجمل المتعاطفة لقصد التعظيم.

ونظير ذلك مما ورد في النظم القرآني ،قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾[١] وقوله تعالى : ﴿ ٱلۡقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ﴾[٢].

أما إن كان تكرير الاسم الظاهر في جملة واحدة في غير معرض التفخيم،فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر[٣] بشرط أن يكون بلفظ الأول على رأي سيبويه ،وفيه قُبح؛ لما ذكرناه من أن إعادة الاسم الظاهر في جملة واحدة توهم أن الثاني خلاف الأول ، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا الوحْشُ ضَمَّ الوحشَ في ظُلُلاتِها سَواقِطَ مِنْ حَرٍّ وقدْ كان أظْهرَا[٤]

فالوحش الأول مرفوع بفعل مضمرٍ يفسره المذكور، كأنه قال إذا ضمَّ الوحش ضمَّه سواقط فهما في جملة واحدة ؛لأن الأول لا يستغني بنفسه فكان ينبغي أن يضمر ولا يظهر[٥].

وقول الشاعر:

متى تأتِ زيدًا قاعدًا عِنْدَ حَوضهِ لتهدمَ ظُلْمًا حَوضَ زيدٍ تقارعْ[٦]

---

(١) سورة الحاقة آية (١ ، ٢).

(٢) سورة القارعة (١ ، ٢).

(٣) الكتاب ١/ ٦٢.

(٤) من بحر الطويل لعبد الله بن قيس الجعدي في الكتاب ١/ ١٣، والنكت ١/ ١٩٨.

(٥) يُنظر النكت١/ ١٩٨.

(٦) من بحر الطويل ، لم أهتد للقائل ورد في معاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٨.

فذكر زيدًا مرتين قبل استكمال فعل الـشرط لجوابـه، ولم يُكَـنِّ عنـه في الثانيـة ، والكناية هي وجه الكلام،فكان الأجود أن يقول :لتهدم ظلمًا حوضه.

وعليه فالشاهد معنا مما يستشهد به على صحة هذه القراءة، والله أعلم.

(٣) حذف الضمة من هاء الضمير لثقلها :

قال الشاعر:

فَهْـــــوَ لا تنمـــــي رَمَيّتُــــــه   مالَـــهُ لا عُـــدَّ مـــنْ نَفَــرِهْ(١)

البيت من الشواهد التي انفرد بها النَّحاس،فلم يذكره غيره من النّحـاة ، وهـو لامرىء القيس.

وموضع الشاهد فيه:"فَهْو" حيث أُسكنت الهاء لثقل الضمة،لكون الكلمة بعد الفاء صارت بمنزلة فَخْذ وفَخِـذ ،وكـذا إن جـاءت بعـد الـلام والـواو(٢)،وعليـه أجـاز النَّحـاس تـسكين هـاء الـضمير في قـول الله تعـالى : ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾(٣) .

حيث قال:" وإن شئت أسكنت الهاء؛لثقل الضمة،كما قال:

فَهْـــــوَ لا يَنْمِــــي رَمَيتَـــــه   مالـــهُ لا عُـــدَّ مـــنْ نَفَـــرهْ"(٤)

وإسكان هاء الضمير المنفصل الغائـب وتحريكـه "هُـو ،وهِـي"إذا كـان قبلهـا أحرف العطف (الواو ،أوالفاء ،أواللام ،أو ثمَّ)،من أوجه الاختلاف في الأحـرف السبعة(٥).

---

(١) من بحر المديد في ديوانه ١٢٥،والرواية في ديوانه "فهي"، وتنمي : من أنمي السهم : إذا رماه وغاب عنه ، ولا عد من نفره : دعاء عليه كقولهم : قاتله الله .

(٢) يُنظر الأحرف السبعة لأبي عمرو الداني ٤١.

(٣) سورة البقرة آية(٨٥)،وبها قرأ نافع والكسائي ،يُنظر المرجع السابق.

(٤) الإعراب ١/ ٢٤٤.

(٥) الأحرف السبعة للقرآن لأبي عمرو الداني ٤١.

فقرأ أبو عمرو، ونافع في رواية إسماعيل، وقالون، والكسائي بإسكان الهاء "فَهْو،فَهْي"،وحجتهم أن الفاء مع هي جعلت الكلمة بمنزلة فَخِذ وفَخْذ ؛ فاستثقلوا الضمة وحذفوها للتخفيف[١] .

وقرأ الباقون :ابن كثير ،وعاصم،وابن عامر،وحمزة(فَهُو –لَهُو– ثُمَّ هُوَ–وَهِي– فَهِي)وحجتهم أن الهاء كانت متحركة قبل دخول هذه الحروف عليها فلما دخلت عليها لم تتغير عما كانت عليه[٢].

وانفراد النَّحاس من بين المعربين بهذه القراءة وتوجيهها يدل على سعة علمه بالقراءات ، كما يدل على سعة علمه بالشعر وحفظه الكثير منه ،ممَّا مكَّنَه من استنتاج بعض القواعد النحوية من أبيات لم يسبق للنحاة الا ستشهاد بها.

ومن ثم يكون هذا البيت شاهدًا على جواز إسكان هاء الضمير المنفصل الغائب إذا جاءت قبلها أحرف العطف، وحجةً لمن قرأ بهذه القراءة.

والله أعلم

(١) يُنظر حجة القراءات لعبد الرحمن بن زنجلة ١/ ٩٣.

(٢) يُنظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ١/ ١٥٥.

(٤) مجيء اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول

قال الشاعر:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عليكِ إمَارةٌ نَجَوتِ وهَذا تَحْمِلينَ طَلِيقُ[1]

البيت للشاعر الأموي يزيد بن مُفَرِّغ الحِمْيَري.

موضع الشاهد فيه:"وهذا تحملين طليق" استشهد به الكوفيون، والزَّجاج كما نقل عنهما النَّحاس على مجيء اسم الإشارة "هذا" بمعنى الاسم الموصول "الذي" فمعنى البيت والذي تحملين طليق،وعليه حملوا قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ وَتُخۡرِجُونَ فَرِيقٗا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمۡ تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ ﴾[2]، فالمراد –والله أعلم– ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقًا منكم من ديارهم.

قال النحَّاس:"قال القتبي[3]: التقدير يا هؤلاء،قال أبو جعفر:هذا خطأ على قول سيبويه لا يجوز عنده:هذا أقبل،وقال أبو إسحاق"هؤلاء" بمعنى "الذين"، و"تقتلون" داخل في الصلة أي : ثم أنتم الذين تقتلون ،وسمعت علي بن سليمان يقول:سمعت محمد بن يزيد يقول:أخطأ من قال :إن "هذا" بمعنى الذي وإن كان قد أُنشِد:

(١) من الطويل في ديوانه ١٧٠،والإنصاف ٢/ ٧١٧،والخزانة ٦/ ٤١ .

(٢) سورة البقرة آية (٨٥).

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة.

عَـدَسْ مَـا لِعَبَّـادٍ عليـكِ إمَـارةٌ   نَجَـوتِ وهَـذا تَحْمِلـينَ طَلِيـقُ

قال:فإن هذا بطلان المعاني،قال أبو الحسن:هذا على بابه و"طليق" و"تحملين" خبر أيضًا،قال أبو جعفر :يجوز أن يكون التقدير -والله أعلم- أعني هؤلاء ، وتقتلون خبر"أنتم"و"أنفسكم" مفعوله"[١].

آراء النحاة :

للنحاة في إعراب "هؤلاء" في الآية الكريمة عدة توجيهات[٢] منها:

أن "هؤلاء" اسم موصول بمعنى الذي، وهو خبر عن أنتم ويكون "تقتلون" صلة لهؤلاء،وهذا لا يجوز على مذهب البصريين[٣]،وأجازه الكوفيون[٤]، واختاره الزَّجاج[٥]،وحجة هؤلاء كما نقل عنهما النَّحاس قول الشاعر:

عَدَسْ مَا لعبَّادٍ عليكِ ......البيت.

وقوله تعالى ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾[٦] والمعنى في غير القرآن ما الذي في يمينك؟وبقوله تعالى ﴿ هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ جَـٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[١]،

(١) الإعراب ١/ ٢٤٣.

(٢) يُنظر معاني القرآن ١/ ١٦٧ ،شرح المفصل ١/ ١٦، البحر المحيط ١/ ٤٢٢.

(٣) يُنظر الإنصاف ٢/ ٧١٧.

(٤) المرجع السابق.

(٥) يُنظر معاني القرآن ١/ ١٦٧ .

(٦) سورة طه : ١٧ .

﴾[١]، والتقدير في غير القرآن: ها أنتم الذين جادلتهم عنهم[٢].

ووافقهم البصريون[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن هشام[٥] في اسم واحد فقط هو(ذا) بشرط أن تنضم إليها (ما) أو (مَنْ) الاستفهاميتان نحو: ماذا فعلت،وألا تُلغى، ومعنى إلغائها أن تكون هي و(ما) بمنزلة اسم واحد بمعنى أي شيء فعلت؟ نحو قول الشاعر:

دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ ... وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي[٦]

أي: دعي الذي علمت.

وعليه قراءة الرفع في قوله تعالى ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾[٧] أي: الذين ينفقون العفو؛فمجيء الجواب "العفو" مرفوعًا على هذه القراءة دليل على أن "ذا" ليست ملغاة، وإنما هي اسم موصول في محل رفع خبر ما الاستفهامية.

وقول الشاعر:

---

(١) سورة النساء: ١٠٩ .

(٢) يُنظر الإنصاف٢/ ٧١٨.

(٣) المرجع السابق.

(٤) شرح المفصل ٢/ ١٦.

(٥) المغني١/ ١٦٠،وشرح التصريح ١/ ٤١.

(٦) من الوافر منسوب للمثقب العبدي في الخزانة٦/ ١٤٢،وشرح الكافية٣/ ٦٥،وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٠.

(٧) سورة البقرة آية (٢١٩)،وهي قراءة أبو عمرو يُنظر السبعة لابن مجاهد١٨٢.

ألا إنَّ قلْبِــي لَــدَى الظَّــا عِنِينَــا حَــزِينٌ فمــنَ ذا يُعــزِّي الحَزينــاَ(١)

وخرَّج البصريون قول الشاعر (وهذا تحملين طليق) بعدة تخريجات منها:

١ - أن (هذا) على بابه من الإشارة ،و"تحملين" خبره الأول ،و"طليق" خبره الثاني ،وهو رأي أبي الحسن الأخفش أيضًا كما نقل عنه النَّحاس(٢).

٢ - أن يكون على حذف الاسم الموصول للضرورة ،فيكون التقدير: وهذا الذي تحملين طليق،وحذف الاسم الموصول يجوز في الضرورة(٣)،كقول الشاعر:

لكمْ مَسْجِدُا اللهِ الـمَزُورَانِ والـحَصَى لكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرى وأقْتَرَا(٤)

أراد من أثْرى ومن أقْتَر،فحذف للضرورة.

٣ - أن قوله « تحملين » صفة لموصوف محذوف تقديره: وهذا رجل تحملين طليق فحُذفت الهاء من الصفة كما تُحْذف في قولنا: رجل أكرمت ورجل أهنت(٥).

أما قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾ فلا حجة لهم فيه ؛لأن تلك في الآية للإشارة وليست بمعنى التي ،والتقدير في غير القرآن:أي شيء هذه

---

(١) من المتقارب لأبي عائذ الهذلي ،شرح أشعار الهذليين ٥١٥،والخزانة ٢/ ٤٣٦.

(٢) الإعراب ١/ ٢٤٣.

(٣) الإنصاف ١/ ٧١٨.

(٤) من الطويل للكميت بن زيد،في اللسان (قبص) ١٢ / ٢٣٥ (ق ب ص)، والإنصاف٢/ ٧٢١، وشرح الأشموني٢/ ٤٠١، والمسجد أن مسجد مكة والمدينة ، والقبص العدد .

(٥) يُنظر الخزانة٦/ ٤٢.

بيمينك،وبيمينك في موضع نصب على الحال[1].

وأما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ فأجابوا عنه بمثل ما أوردناه من توجيهات النحاة في إعراب "هؤلاء" في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ .... ﴾ الآية.

وممَّا سبق يتبين لنا أن كل ما استدل به الكوفيون على مجيء أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة ، بما فيها شاهد النَّحاس السابق، قد احتمل غير ما تأولوه،والدليل إذا دخله الاحتمال بَطُل الاستدلال به كما هو معلوم ،والأصل في (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالًا على الإشارة،والأسماء الموصولة ليست في معناها ، هذا هو الأصل ، وينبغي التمسك به ، ولا يجوز مخالفته إلا بدليل قوي،وفي ادعاء ذلك دون حجة قوية بطلان للمعاني كما نقل النَّحاس عن الـمُبَرِّد في النَّص الذي أوردناه . والله أعلم.

---

(١) يُنظر الإنصاف ٢/ ٧١٧.

المبحث الثالث
شواهد الأفعال

(١) حذف النافي مع الناسخ فتئ

قال الشاعر:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبرحُ قَاعِدًا ... وَلَو قَطَعُوا رَأْسِي لديكِ وأوصَالِي[1]

البيت للشاعر الجاهلي امرىء القيس الكِنْدي .

وموضع الشاهد فيه قوله: "أبرحُ"استشهد به النَّحاس على حذف حرف النفي الذي يلزم أن يسبق زال وأخواتها، وقد تقرر لدى النُّحاة أن هذه الأفعال لا تعمل عمل كان إلا بشرط أن يتقدمهن نفي أو شبهه؛لأن الغرض منها إثبات الخبر واستمراره وإذ عَرِيت من حرف النفي لم تفد الإثبات فلا يكون الإيجاب إلا مع حرف النفي ، إلا أن حرف النفي قد يحذف في بعض المواضع وهو مراد كما في الشاهد السابق، إذ التقدير في البيت :لا أبرح قاعدًا.

قال النَّحاس في عند حديثه عن قول الله تعالى : ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوۡ تَكُونَ مِنَ ٱلۡهَٰلِكِينَ ﴾[2]،:"زعم الفراء أن "لا " مضمرة،وأنشد:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللهِ أَبرحُ قَاعِدًا ... وَلَو قَطَعُوا رَأسِي لديكِ وأوصَالِي

والذي قال حسن صحيح،وزعم الخليل وسيبويه أن "لا" تضمر في القسم؛ لأنَّه ليس فيه إشكال،ولو كان موجباً لكان باللام والنون"[3].

---

(١) من بحر الطويل ديوانه ٣٢، والكتاب ٣/ ٥٠٣، وشرح ابن يعيش ٨/ ٣٠٧.

(٢) سورة يوسف آية (٨٥).

(٣) الإعراب٢/ ٣٤٢.

فالتقدير في الآية - والله أعلم-"لا تفتأ".

آراء النحاة في الشاهد :

للنحاة في حذف النافي مع الأفعال الناقصة (زال ، انفك ، فتىء ، برح) آراء:

الرأي الأول : أنه لا يسوغ حذف النافي الذي يلزم أن يسبقها إلا بشروط:

١ - أن تقع في جواب القسم . ٢ - أن تكون مضارعة . ٣ - أن يكون النافي لا .

كما في الآية الكريمة والبيت ،وهو رأي الخليل وسيبويه - كما نقل عنهما النَّحاس - والفرَّاء[١] ، والزمخشري[٢] ، وابن يعيش[٣] ، وابن هشام[٤] ، واختاره النَّحاس.

الرأي الثاني : أنه يجوز حذف النافي من "يزال وأخواتها" في القسم وغيره؛لأن ملازمة النفي لها في الاستعمال يكون قرينة عند حذفه ، أو كما قال ابن جني لقوة المعرفة بالموضع[٥]؛ فحرف النفي قد تركب معها لإفادة الثبوت،بشرط أن تكون مضارعة أما الماضي فلا يحذف معه النافي، وما ورد من ذلك فهو شاذ[٦]، كقول

(١) معاني القرآن ٢/ ٥٤.

(٢) الكشاف ١/ ٦٠١.

(٣) شرح المفصل٨/ ٣٧.

(٤) المغني ١/ ٣٩٣.

(٥) الخصائص ٢/ ٧١.

(٦) شرح الكافية ٤/ ٣١٥.

الشاعر:

فَـــلا وَأبي دهمــــاءَ زَالـــتْ عَزِيـــزةً   عَلَى قومِهـا مَـا فتَّـلَ الزَّنـدَ قَـادحُ[(١)]

وهو رأي الرَّضِي[(٢)] وابن جِنِّي [(٣)]، وهو الأولى بالصواب ؛ فحـرف النفـي قـد يحذف من زال وأخواتها في غير القسم؛يؤيد هذا الـسماع والقيـاس ،فمـن المـسموع قول الشاعر:

تنفكُّ تَسْمَعُ ما حَييتَ بِهَالِكٍ حتى تَكُونَهْ[(٤)]

والتقدير :لا تنفك.

وقول الآخر:

وَأَبْــــرحُ مـــــا أَدَامَ الله قَـــــومِي   بِحَمـــــدِ الله مُنْتَطِقًـــا مجيـــدًا[(٥)]

والتقدير : لا أبرحُ .

أما من حيث القياس فلو نظرنا لما اشـترطه النحـاة في حـذف النـافي مـن زال وأخواتها، لوجدنا أن الغرض من تلك الشروط أمن اللبس وزوال الإشكال ؛ ففي القسم لا يلبس بالموجب، إذ زوال اللام والنون مـع القـسم دليـل عـلى عـدم إرادة

(١) من الطويل لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ٣٥٨،معاني القرآن للفراء ٢/ ٥٤،وشرح الكافية ٤/ ٣١٥.

(٢) شرح الكافية٤/ ٣١٥.

(٣) الخصائص ٢/ ٧٢.

(٤) من مجزوء الكامل للخليفة بن بزار شاعر جاهلي، وهو في شرح المفصل ٨/ ٣٧،وشرح التصريح ١/ ١٨٤ .

(٥) من الوافر لخداش بن زهير الخزانة ٩/ ٢٤٣،وشرح ابن عقيل ١/ ١٣٥،وهمع الهوامع ١/ ١١١.

الموجب ،وما بعده من شروط متعلقة به من كونه مضارعًا؛ لكونـه في القـسم أكثـر استعمالًا من الماضي، وكون النافي "لا" لأنه يخلصه للاستقبال ،وشرط الفعل الواقع في جواب القسم أن يكون مستقبلًا،وهو غرض يتحقق مع" زال وأخواتها" في غـير القسم ؛فلزوم النفي إياها لا يلتبس بالإيجاب.

وعليه فحذف النافي مع "أبرح" في شاهد النَّحاس ؛ لزوال اللبس من الوجهين الَّذينِ ذكرنا وكذا في الآية الكريمة. والله أعلم.

(٢) الأصح في حاشا التنزيهية أنها فعل

قال الشاعر:

وَمَا أُحَاشِي مِنْ الأقْوامِ مِنْ أحَدِ[١]

البيت للشاعر الجاهلي النَّابغة الذُّبْيَانِي.

وموضع الشاهد فيه"أحاشي" ، استشهد به النَّحاس على أن الأصح في حاشا التنزيهية أنها فعل بدليل تصرفها،فأحاشي مضارع حاشا،قال في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾[٢]:"سمعت علي بن سليمان يقول:سمعت محمد بن يزيد يقول:النصب أولى،لأنه قد صح أنها فعل بقولهم:حاش لزيدٍ والحرف لا يحذف منه،وقد قال النَّابغة:

وَمَا أُحَاشِي مِنْ الأقْوامِ مِنْ أحَدِ"[٣]

أولًا:لحاشا كما هو معلوم ثلاثة أوجه:

١ - أن تكون فعلًا متعديًا متصرفًا بمعنى أستثني،حكى ابن سيدة"حاشيت بمعنى استثنيت وأحاشي بمعنى أستثني"[٤].

---

(١) البيت من بحر البسيط في ديوانه ٢٠،والخزانة ٣/ ٤٠٣،وشرح المفصل ٨/ ٤٩، والهمع ١/ ٢٣٣.

(٢) سورة يوسف آية (٣١).

(٣) الإعراب ٢/ ٣٢٦.

(٤) المحكم (حشى) ٣/ ١٩٣ ، والمغني ١ / ٧٤٣ .

٢ – أن تكون للاستثناء بمنزلة إلا.

وليس غرضنا هاهنا الحديث عن هذين الوجهين.

٣ – أن تكون تنزيهية كما في الآية الكريمة السابقة،وكقولهم حاشَ لزيدٍ ومعناها: التنزيه بما لا يليق بالمذكور، وفيها ثلاثة أقوال للنحاة(١) :

أحدها : أنها فعل،وهو قول والكوفيين(٢)، وبه قال ابن جِنِّي(٣) والعُكْبَري(٤)، وابن عطية (٥)في قوله تعالى ﴿ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾، وتبعهم في ذلك النَّحاس، واختاره المَالِقي(٦)، واستدلوا على فعليتها بدخولها على الحرف ، وبتصريفها محتجين على ذلك ببيت النابغة السابق ،وبالتصرف فيها بالحذف ، كالأفعال نحو حاش لله، وفاعلها ضمير مستتر فيها، فالآية الكريمة على هذا لها معنيان ذكرهما المفسرون:

الأول: بَعُد يوسف من أن يكون بشرًا(٧)،والثاني:جانب يوسف ما رمَتْهُ به لخوفه الله فصار في جانب عمّا اتهم به لَمَا رُؤي فيه من آثار العصمة وأُبهة النبوة عليه الصلاة والسلام،غير أنه يخفى على هذا القول و يفوت معنى التعجب(٨)، والله أعلم

---

(١) المقتضب ٤ / ٣٩١ .

(٢) ينظر رأي الكوفيين والمبرد في الخزانة٣/ ٤٠٥،والجنى الداني ٥٥٩ .

(٣) يُنظر رأي ابن جني في الجنى الداني ٥٥٩ .

(٤) البيان في إعراب القرآن ٢/ ٥٢.

(٥) المحرر الوجيز ١/ ٢١٨٢.

(٦) رصف المباني ٢٥٦.

(٧) يُنظر: الوجيز للواحدي ١/ ٥٤٤بتصرف.

(٨) يُنظر: روح المعاني للألوسي ١٢/ ٢٣٢.بتصرف.

ثانيها: أنها اسم تارة يضاف لما بعده ،وتارة تظهر اللام قبل المضاف إليه وهو قول الزَّجاج[١] وصحَّحه ابن مالك[٢]، وابن هشام[٣]، وأبو حيان[٤] ،فمعنى حاشا لله تنزيهًا لله.

ويؤيد هذا القول قراءة أبي السَّمال[٥]" حاشًا لله" بالتنوين، فهو مثل قولهم: رعيًا لزيدٍ، وكذا دخولها على اللام في قراءة السبعة،وإنما ترك التنوين في قراءتهم لكونها مبنية؛ لشبهها بحاشا الحرفية لفظًا ومعنى، فجرى مجراه في البناء،أو لاستنكارهم التنوين فيما غُلِب تجريده منه لأجل الإضافة[٦]،كقول الشاعر:

أقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُه ... سبحانَ منْ علْقَمةَ الفاخرِ[٧]

فترك تنوين "سبحانَ" وإن لم يضف، لأنه قد غلب بتجريده منه لأجل الإضافة.

ثالثها : أنها حرف جر وتنزيه معًا،ثم نُقل، وجُعِل اسمٌ بمعنى التنزيه وتجرد عن معنى الاستثناء،ولم ينون؛ مراعاة لأصله المنقول منه،واُعْتُرِض على هذا بأن الحرف

---

(١) معاني القرآن ٣/ ١٠٧.

(٢) التسهيل ١٠٥، والجنى الداني ٥٦٠.

(٣) المغني ١/ ٢٤٣.

(٤) الارتشاف ٣/ ١٥٣٥.

(٥) يُنظر الكشاف ١/ ٥٤٨ .

(٦) يُنظر المغني ١ / ٧٤٣ بتصرف .

(٧) من السريع للأعشى في ديوانه ١٩٣، والكتاب ١/ ٣٢٤، والخزانة ١/ ١٨٥.

لا يكون اسمًا إلا إذا نُقل وسمي به وجُعل علمًا، وحينئذٍ يجوز فيه الحكاية والإعراب[١] ، فمعنى "حاشا الله" براءة الله وتنزيه الله،وهو قول الزَمَخْشَرِي[٢] .

ويمكن أن يُجَاب على ما استدل به أصحاب القول الأول بما يلي :

١ - أما قولهم هي فعل للتصرف فيها بالحذف، فنقول قد ورد مثل هذا الحذف في الأسماء أيضًا نحو يدٍ وغدٍ.

٢ - وكذا استدلالهم بدخولها على الحرف،فلا حجة لهم فيه ، فهي اسم مضاف، واللام قد تظهر قبل المضاف إليه نحو : لا أبا لك[٣] .

٣ - وكذا يسقط احتجاجهم بتصرفها كما في شاهد النَّحاس ؛ فـ "أحاشي" التي في البيت ليست هي التنزيهية ،وإنما هي فعل متعدٍ بمعنى أستثني[٤]، فمعنى البيت ولا استثني من الأقوام من أحدٍ ؛وعليه يسقط استدلال النَّحاس به ، والصحيح ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني ؛ فهو الموافق لما عليه أهل التفسير،قال الطبري: " حدثنا ابن وَكِيع،قال: حدثنا ابن نُمَير عن وَرْقَاء عن أبي نُجَيْح عن مجاهد:"وقلن حاشَ لله" قال :معاذ الله"[٥] .

والله أعلم

(١) يُنظر روح المعاني للألوسي ١٢/ ٢٣٠.

(٢) يُنظر الكشاف ١/ ٥٨٤ .

(٣) رصف المباني٢٥٦بتصرف.

(٤) ينظر الخزانة ٣/ ٤٠٥.

(٥) تفسير الطبري ١٢/ ٢٤٩.

الفصل الثاني

شواهد قضايا الإعراب

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : شواهد إعراب الأسماء .

المبحث الثاني : شواهد إعراب الفعل .

المبحث الثالث : شواهد إعراب الجمل .

المبحث الأول
شواهد إعراب الأسماء

المعرب والمبني

(١) إعراب المنقوص

قال الشاعر :

لَا بـــــــارَكَ اللهُ في الغَـــــــوانيِ   هَــلْ يُــصبِحْنَ إلا لهُــنَّ مُطَّلَــبُ[١]

البيت لعُبَيدِ الله بن قيس الرُّقَيَّات شاعر قريش في الإسلام.

موضع الشاهد قوله:"في الغوانيِ" استشهد به النَّحاس على تحريك ياء المنقوص المكسور ما قبلها بالكسر في ضرورة الشعر،فجعل الغواني بمنزلة ضوراب، والقياس ألا تكسر الياء المكسور ما قبلها ، ولا تُضَّم ؛ لاستثقال الضَّم والكسرعليها فكان الوجه "في الغوانيْ" بتسكين الياء لولا الضرورة،قال النَّحاس في معرض حديثه عن قول الله تعالى: ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾[٢]: "أَيْدِيهم" في موضع رفع،وحذفت الضمة من الياء لثقلها مع الكسرة، وأجاز سيبويه ضمَّها وكسرها في الشعر،وأنشد:

لَا بـــارَكَ اللهُ في الغَـــوانيِ هَـــلْ   يُـــصْبِحْنَ إلا لهُـــنَّ مُطَّلَـــبُ

فإذا كانت في موضع نصب حرّكتها لأن النصب خفيف،ويجوز إسكانها في الشعر"[٣].

---

(١) من بحر المنسرح ديوانه ٣،والكتاب٢/ ٥٤،والكامل ٧٣٥،والغواني : النساء اللاتي استغنين عن الزينة لجمالهن.

(٢) سورة البقرة آية (٩٥).

(٣) الإعراب ١/ ٢٤٩.

آراء النحاة الشاهد :

شاهد النَّحاس السابق هو الذي توارد به الاستشهاد في كتب النحاة على أن من العرب من يعامل الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر، كما يعامله في حالة النصب، فيُظهر الضمة والكسرة على الياء كما يُظهر الفتحة عليها ،كما اتفقت كلمة النُّحاة على أنه ضرورة ، إذ إن فيه حمل حالة الرفع والجر على حالة النصب، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل؛لذا فهو يختص بضرورة الشعر ولا يقاس عليه.

وهو من الضرورات التي تُرَدُّ فيها الأشياء إلى أصولها ،إذ إن الأصل تحريك المعتل لولا ما فيه من الاستثقال(١)، قال السيرافي في باب "ما يحتمل الشعر:"ومن نحو هذا تحريك المعتل فيما حقّه أن يكون اللفظ به على السكون ،ورَدُّه إلى أصله في التحريك الذي ينبغي له مع ما فيه من الاستثقال"(٢) .

ولشاهد النَّحاس شواهد مماثلة منثورة في كتب النحاة منها قول جَرِير:

فَيَومًا يُوَافِينَ الهَوَى غَيرَ ماضِيٍ وَيَوْمًا تَرى مِنْهُنَّ غُولًا تَغَوَّلُ(٣)

وموضع الشاهد فيه قوله : « ماضي » حيث حرَّك الياء في البيت ضرورة .

وهو من شواهد سيبويه ،ولعل النَّحاس آثر الاستشهاد بالبيت الذي معنا دون بيت جَرِير لأن أكثر رواة الشعر يروونه :

---

(١) يُنظر المقتضب ١/ ١٤٤.

(٢) ينظُر شرح السيرافي ٢/ ١١٦.

(٣) من الطويل ديوانه١٤٠،شرح المفصل ١٠/ ١٠١، والكتاب٣/ ٣١٤، واللسان "مضي"١٥/ ٣٨٣.

"فيوماً يوافين الهوى غير ما صِبًا "(١)

فلا شاهد فيه .

ومثله أيضًا قوله:

وَعِـــرْقُ الفَـــرزدقِ شرُّ العُـــروقِ   خَبِيـــثُ الثَّـــرى كَـــابِيُ الأَزْنُـــدِ(٢)

وموضع الشاهد فيه قوله:"كابيُ" حيث ظهرت الضمة على الاسم المنقوص.

وقول الآخر:

كَـــذبْتُمْ وَبيْـــتِ الله نُبْـــزي محمـــدًا   وَلَمْ تَخْتَـضِبْ سُـمْرُ العَـوَالِي بِالـدَّمِ(٣)

وموضع الشاهد فيه قوله:"العوالِي" حيث ظهرت الكسرة على الاسم المنقوص.

وقول الشاعر أيضًا:

وَكَـــأَنَّ بـــين الخيـــلِ في حَافَاتِـــه   بِهـــــنَّ دَوَالِيُ الـــــزُّراعِ(٤)

وموضع الشاهد فيه قوله:"دواليُ"حيث ظهرت الضمة على الاسم المنقوص.

(١) يُنظر النكت ٢/ ٨٧٦، واللسان "مضى" ١٥ / ٣٨٣ .

(٢) من المتقارب في ديوانه ١٢٩ وقد ورد في الهمع ١/ ٥٣، وكابي الأزند: من كبا الزند إذا لم تخرج ناره.

(٣) من الطويل بلا نسبة في الهمع ١/ ١٨٤، والدر المصون ١/ ٢٢٨، والبحر المحيط ١/ ٢٠٧،والدرر١/ ٣٠.

(٤) من الكامل بلا نسبة في الهمع١ / ١٨٣ ، والدرر ١/ ٣٠.

وقول الآخر:

مَوَالِيٌ كَكباشِ العُوسِ سُحَّاحِ(١)

وموضع الشاهد فيه قوله :"مواليٌ" حيث ظهرت الضمة على الاسم المنقوص.

وقول الشاعر أيضًا:

فإنَّـكَ لا تَـدْرِي مَتَـى المَـوْتُ جَـائِيٌ وَلكِنَّ أقْـصَى مُـدَّةِ الـدَّهْرِ عَاجِـلُ(٢)

وموضع الشاهد فيه قوله :"جائيٌ"حيث ظهرت الضمة على الاسم المنقوص.

وغرض النَّحاس من إيراد الشاهد ، وان لم يكن له صلة بالآية الكريمة ،أو بقراءة معينة رويت فيها هو تأكيد ما نصَّ عليه- رحمه الله- من أن ما يعده النُّحاة ضرورة لا يُحمل عليه كتاب الله كما سبق أن ذكرنا . والله أعلم

---

(١) وصدره : قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها ، والمفصل ١/ ٥٣٦،وفي شرحه لابن يعيش ١٠/ ١٠٣.
والعُوس بضم العين:ضرب من الغنم،وسحاح بضم السين مع تشديد الحاء:جمع ساحة وهي الشاة الممتلئة سمنا.

(٢) من الطويل بلا نسبه في الإنصاف ٢/ ٧٢٩،وتذكرة النحاة ٦٣٧.

إعراب سِنِينَ إعراب المفرد

قال الشاعر:

أَرَى مَـرَّ الـسِّنِينِ أَخَـذْنَ مِنِّـي كَـمَا أَخَـذَ الـسِّرَارُ مِـنَ الهِـلالِ(١)

وقال الآخر:

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَ الأَرْبَعِينِ(٢)

استشهد النَّحاس بالشاهدين السابقين،الأول منهما للشاعر الأموي جَرِير بن عطية الخَطَفَى، والثاني منهما لسُحَيم بن وَثِيل الرِّياحي، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام.

موضع الشاهد في البيت الأول قوله :" السِّنِينِ"وفي البيت الثاني قوله: "الأَرْبَعِينِ".

ووجه الاستشهاد بهما:

إعراب ما أُلحق بجمع المذكر السالم كـ(سنين)و(أربعين) إعراب المفرد بالحركات الظاهرة على النون مع التزام الياء في الأحوال كلها ،وهي لغة نقلها الفرّاء كما نقل عنه النَّحاس ، قال في عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾(٣): "ومن العرب من

(١) من بحر الوافر لجرير في ديوانه٥٤٦،والمقتضب ٤/ ٢٠٠،والهمع ١/ ٦١.

(٢) من الوافر في تذكرة النحاة٤٨٠،وشرح ابن عقيل١/ ٤١،وأوضح المسالك١/ ١٦.

(٣) سورة الأعراف آية (١٣٠).

يُعرب النون في السنين ،وأنشد الفراء:

أَرَى مَرَّ السِّنينِ أَخَذْنَ.......البيت

وأنشد سيبويه هذا البيت بفتح النون ،ولكن أُنشد في هذا ما لا يجوز في غيره،وهو قوله:

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَ الأَرْبَعِينِ

وحكى الفرّاء عن بني عامر يقولون:أقمت عنده سنينًا يا هذا،مصروفًا،قال : وبنو تميم لا يصرفون ويقولون:مَضَتْ لَهُ سِنِينُ يَا هَذَا"[١]

والعجيب أن يجعل النَّحاس الشاهد الأول من شواهد سيبويه ،وينقل عنه روايته له بفتح النون "الأربعينِ" ،مع أنه لم يرد عند سيبويه.

آراء النحاة في الشاهد:

للنحاة في إعراب سِنِين إعراب المفرد آراء:

الأول : إن ذلك خاص بكل اسم ثلاثي حُذفت لامها ،وعُوِّض عنها هاء التأنيث، ولم تُكَسَّر،نحو(سَنَةوسِنِين)، و(عِضَةٍ وعِضِين) وهي القطعة من الشيء[٢]، و(ثُبَةٍوثُبِين)،وهي الجماعة من الناس[٣]،وهو رأي ابن جِنِّي [٤]، وابن يعيش [٥]، وأجابوا عن شاهد النَّحاس الثاني بأن النون إنما كُسِرت للضرورة،وليست الحركة

---

(١) الإعراب ٢/ ١٤٥.

(٢) هي القطفة من الشيء .

(٣) هي الجماعة من الناس .

(٤) سر الصناعة ٢ / ٦٢٧ .

(٥) شرح المفصل ٥ / ١١ .

فيها حركة إعراب ،كما كُسرت في قول جرير :

عرفنا جعفرًا وبَنِي أبِيهِ وأنْكرنا زَعَانِف آخِرينِ[(١)]

وموضع الشاهد فيه:"آخرينِ" حيث إنه أعرب إعراب جمع المذكر السالم بالياء، ثم كسر نون الجمع بعدها للضرورة.

الثاني: إن هذا الإعراب يطرد في كل ما يجمع بالواو والنون ،وبه أخذ الفرَّاء[(٢)] ،والزَمَخْشَرِي[(٣)] ،وشاهدا النَّحاس مما احتجا به على ذلك كما احتجا بقول الشاعر:

ربَّ حيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طلالِ لا يَزَالونَ ضَارِبِينَ القِبابِ[(٤)]

وموضع الشاهد فيه قوله:"ضاربين القباب" حيث أعرب ضاربين إعراب الاسم المفرد بالفتحة الظاهرة على النون ،ولولا ذلك لقال "ضاربي القباب" ؛لأن نون جمع المذكر السالم تحذف عند الإضافة.

الثالث: إن الإعراب بالحركات الظاهرة على النون إنما يكون في السنين وألفاظ العقود،وحجتهم في ذلك الشاهدان اللّذان معنا،وهو رأي المُبرِّد [(٥)]،وهو ظاهر

---

(١) من الوافر في أوضح المسالك ١/ ٥٩،والخزانة ٨/ ٦،والهمع ١/ ٤٧.

(٢) يُنظر رأي الفراء ولم أعثر عليه فيه معانيه .

(٣) المفصل ١/ ٣١.

(٤) من الخفيف ، بلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ٩٥ ، والمغني ٢ / ٦٤٣ ، والهمع ١ / ١٥٩ .

(٥) الكامل ٥ / ٣١ .

كلام النَّحاس ،وبعد أن ذكر أن رواية سيبويه للبيت الأول بفتح النون في (سـنين)، أعقبه بشاهد آخر لم ترد فيه الرواية إلا بالكسر .

والراجح لدينا هو الرأي الثاني؛لأمور منها :

١ – أنها لغة لبعض العرب حكاها الفرّاء كما مرّ، وهو ثقة فيما ينقله.

٢ – ورود السماع بها في غير واحد من الشواهد المنثـورة والـشعرية،أما المنثـورة منها ،فكقوله ﷺ :"اللَّهم اجْعَلها عَلَيْهم سِنينًا كسنين يُوسِف"[١] ،وقـد روي عنـه ﷺ باللغتين فإما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين ،وإمـا أن يكـون عليه الصلاة والسلام قد تكلم بإحدى اللغتين ،ورواه الرواة كـلٌ بلغـة قبيلتـه،وفي كلا الحالين يمكن الاحتجاج به على أنه لغة .

ثـم مـا نقلـه الفـرَّاء[٢] عـن بنـي عـامر مـن قـولهم:"أقَمـتُ عنـدَه سـنينًا يـا هذا"بالتنوين،وبني تميم بغير تنوين :"مَضَتْ له سنينُ يا هذا"،وحكى الشيباني عـن بعض العرب:هذان خليلانُ[٣] ، فإذا كان هذا في التثنية ؛فحمل الجمع عـلى المفـرد أولى لما ذكره المُبرّد[٤] من أن الجمع كالواحد؛فله أبنية شتى كالمفرد ،وتختلف معانيـه كما تختلف معاني المفرد،والتثنية ليست كذلك.

أما وروده في الشعر ، فمنه قول الشاعر:

---

(١) سنن أبي داود ٢/ ٦٨ باب القنوت في الصلوات.

(٢) ينظر الإعراب ٢ / ١٤٥ ، ولم أجد هذا النقل في معانيه .

(٣) يُنظر الهمع ١/ ١٦٠.

(٤) الكامل ٥/ ١٣.

دَعــاَنِيَ مِـــنْ نَجْـــدٍ فَـــإِنَّ سِــنِينَه　　　لَعِــبْنَ بِنَــا شِــيبًا وشَــيَّبْنَنَا مُــرْدَا[(١)]

وقول الآخر:

مَتَى تَنْجُ حَبْوًا مِنْ سِنِينٍ مُلِحّةٍ[(٢)]

وقول الآخر:

سِنِينًا مِمَا نَعُدُّ لنَا حِسَابَا[(٣)]

وقول الفرزدق:

مَــا سَــدَّ ميْــتً ولا حَــيٌّ مَــسَدَّهُمَا　　　إلا الخَلائِــف مِــنْ بَعْــدِ النَّبِيِّــينِ[(٤)]

وقول الشاعر أيضًا:

وَلَقَــدْ وَلِــدْتَ بَنِــينَ صِــدْقٍ سَــادةٍ　　　وَلأنــتَ بَعــدَ الله كُنْــتَ الــسَّيدا[(٥)]

وقول الآخر:

وَإِنَّ لَنَـــا أَبَـــا حَـــسَن عَـــلِيٌّ　　　أَبًـــا بـــرّاً ونحـــن لـــه بَنِـــينُ[(٦)]

---

(١) من الطويل للصمه القشيري ، في شرح التصريح ١ / ٧٧ ، والخزانة ٨ / ٥ .

(٢) من الطويل ، وعجزه : تتم الأخرى تنـزل الأعـصم الفـردا ، بـلا نـسبة في الهمـع ١ / ١٥٩ ، والـدرر اللوامع ١ / ١٣٥ .

(٣) من الوافر ، وصدره : ألم نسق الحجيج سلي مقدّاً بلا نسبة في الهمع ١ / ١٦٠ .

(٤) من البسيط للفرزدق في سر الصناعة ٢ / ٦٢٧ ، وشرح الفصل ٥ / ١٤ ، والخزانة ٨ / ٦٠ .

(٥) من الكامل بلا نسبة في شرح المفصل ٥ / ١٢ ، والخزانة ٨ / ٦١ .

(٦) من الوافر لأحد أولاد علي بن أبي طالب في شرح التصريح ١/ ٧٧ .

وقول ذي الإصبع العدواني:

إنِّي أبيٌّ أبيٌّ ذو محافظـــــــــــــةٍ وابْـــنُ أبِيٍّ أبِيٍّ مِـــنْ أَبِيِّـــينِ[١]

وهو سائغ من حيث القياس، إذ فيه حمل فرع على أصل من وجهين؛فالإفراد هو الأصل والجمع فرع عليه،كما أن الأصل الإعراب بالحركات ،والإعراب بالحروف فرع عليه.

وعليه فإعراب جمع المذكر السالم، وما ألحق به بالحركات الظاهرة على النون لغة ثانية وثابتة عن العرب بنقل الثقات ،إلا أنها ليست عامة مشهورة،وشاهدا النَّحاس مما يحتج بهما على هذه اللغة.والله أعلم

(١) من البسيط ، لذي الإصبع العدواني في خزانة الأدب ٨ / ٦٦ ، وغير منسوب في المرجعين السابقين .

جمع "أبٍ" جمع سلامة

قال الشاعر:

فَقُلْنَا أَسْلِمُوا إنَّا أَخُوكُم[١]

البيت للشاعر المخضرم العَبَّاس بن مِرْداس السُّلمي

موضع الشاهد فيه قوله:"إنَّا أَخُوْكُم" استشهد به النَّحاس على أن "أبيك" في قراءة من قرأ"وَإِلَهُ أَبِيك"[٢] في قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾[٣]،جمع أبٌ على لغة من قال في جمعه :أبون رفعًا،وأبين نصبًاوجرًا،وحُذفت النون للإضافة كما أن "أخوكم" في البيت جمع سلامة على "أخون" وحذفت النون للإضافة.

توجيهات النُّحاة للقراءة، وآراؤهم الشاهد :

١ – إن "أبيك" مفرد ،ولم يجعل العمَّ أبًا،وجعل إبراهيم بدلًا من "أبيك"،أما إسماعيل وإسحاق فينجران على تقدير:وإله إسماعيل ،وهو توجيه الفرّاء[٤]،ويؤيّد هذا التوجيه قراءة أُبي"وإله إبراهيم" بإسقاط آبائك[٥].

---

(١) من بحر الوافر،ورد في ديوانه٥٢،والخزانة٤/ ٤٧٨ ، وسر الصناعة١/ ٢٥٦،وليس من شواهد سيبويه كما ذكر ابن الشجري في أماليه٢/ ٢٣٦،وعجزه:فقد برئت من الإحن الصدور.

(٢) هي قراءة ابن عباس والحسن ويحيى بن يعمر وعاصم الجحدري وأبي رجاء،يُنظر المحتسب ١/ ١١٢.

(٣) سورة البقرة آية ١٣٣.

(٤) معاني القرآن ١/ ٨٢.

(٥) يُنظر المحتسب ١/ ١١٢.

٢-أن يكون "أبيكَ" جمع سلامة بالياء والنون ،وحُذفت النون للإضافة ،وقد جاء جمع أبٍ على أبون رفعًا ،وأبين نصبًا وجرًا ،وارتضى هذا التوجيه كتوجيه ثانٍ للتوجيه الأول العُكْبَري[١] ،وأبو حيَّان[٢] ،وابن الشجري[٣] ،وأبو جعفر النَّحاس قال:" وفيه وجه آخر على مذهب سيبويه ،يكون "أبيك" جمعًا ،وحكى سيبويه:أبون وأبين،كما قال:

فَقُلْنَا أَسْلِمُوا........البيت "[٤].

لأنَّ "أبٌ،وأخٌ" وإن كان الأصل فيه أن يجمع جمع تكسير فيقال"آباء وآخاء"، فهما ليسا من الأعلام الجارية على فعلها كمسلمين حتى يجمع جمع سلامة،إلا أن جمعه جمع سلامة لغة حكاها سيبويه عن العرب قال: سيبويه:"وسألته -يعني الخليل- عن أبٍ،فقال:إن ألحقت فيه النون والزيادةالتي قبلها قلت:أبون،وكذلك أخٌ تقول أخون، لا تغير البناء،إلا أن تُحدث العرب شيئًا كما بنوه على غير بناء الحرفين،وقال الشاعر:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْواتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا

أنشدناه من نثق به ،وزعم أنه جاهلي وإن شئت كسَّرت فقلت :آباء وآخاء"[٥].

---

(١) إعراب القراءات الشواذ ١/ ٢٠٩.

(٢) البحر المحيط ١/ ٥٧٦.

(٣) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٦.

(٤) الإعراب ١/ ٢٦٥.

(٥) الكتاب٣/ ٤٠٦.

وعنه نقل النحاة هذه اللغة ،وحجتهم هذا البيت الذي نقله سيبويه ، وذكر أنه لشاعر جاهلي[١].

وخالفهم في ذلك النَّحاس ،فآثر الاستشهاد على ذلك بالشاهد مع أن كثيرًا من النُّحاة ذكر فيه قولًا آخر ،فقيل: إنه من وضع الواحد موضع الجمع ،فأراد "إخوتكم" في البيت الأدل فوضع الواحد موضع الجمع،وقد جاز في الشعر أن تُفرد ،وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع[٢]،كقول الشاعر:

كُلُوا في نِصْفِ بَطْنِكُم تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُم زَمَنٌ خَمِيصُ[٣]

وقد احتج به ابن قتيبة على وضع المفرد موضع الجمع [٤]، وبه يتبين عدم دقة النَّحاس في الاستشهاد، إذ لا يخفى ما لدخول الاحتمال في الشاهد النحوي من أثر في ردّ الاحتجاج به والشواهد على مجيء "أبٌ وأخٌ "جمعًا مُسّلمًا كثيرة منها،قول الشاعر:

كَرِيمٌ لاتُغَيّرُهُ الليَّالي ولا الأَدْوَاءُ من عَهْدِ الأَخِينَا[٥]

---

(١) من المتقارب للشاعر الجاهلي زياد بن واصل في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/ ٢٨٤، الخزانة٤/ ٤٧٤.

(٢) تأويل مشكل القرآن ٢١٩ .

(٣) من الوافر بلا نسبة في الكتاب١/ ٢١٠،والمقتضب٢/ ١٧٢، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٦، والخزانة٧/ ٥٣٧.

(٤) تأويل مشكل القرآن ٢١٩.

(٥) من الوافر،بلا نسبة في جمهرة اللغة٣/ ٤٨٥،وشرح التسهيل١/ ٩٧.

وقول الآخر:

أَلَمْ تَــرَنِي مِــنْ بعْــدِهَمٍّ هَمَمْتُــهُ　　　بِفُرْقَــةِ حُــرٍّ مِــنْ أَبِــينَ كِــرامِ[١]

وقول الشاعر :

وَكــاَنَ لنَــا فَــزَارةُ عَــمَّ سَــوْءٍ　　　وَكُنْـتُ لـهُ كَـشَرِّ بَنِـي الأخِينَـا[٢]

وقول الآخر :

يُنَدِّمْنَ البُعُولَةَ والأبينَا[٣]

وعليه فجمع أبٍ وأخٍ جمع سلامة لغة ثابتة عن العرب شعرًا ونثرًا.

واختلاف النَّحاس عن غيره من النُّحاة في توظيف هـذا الـشاهد يترتـب عليـه وجود وجهين من الاحتجاج به، فإما أن يكون قوله"أخوكم" شـاهدًا عـلى وضـع الواحد موضع الجمع،وهو قول أكثر النُّحاة،وإما أن يكون شاهدًا على جمع أبٍ وأخٍ جمع سلامة،وهو قول النَّحاس؛ لذا فان الاحتجاج بـها أوردنـا سـالفًا مـن شـواهد شعرية أولى فهي نصٌّ في مجيء أبٍ وأخٍ جمع سلامة.والله أعلم

---

(١) من الطويل لأبي طالب في المحتسب١/ ١١٣،وشرح التسهيل١/ ٩٧.

(٢) من الوافر لعقيل المري في الخزانة٤/ ٤٧٨،واللسان (أخو)١٨/ ٢١.

(٣) من الوافر غيلان بن سلمة الثقفي في الأغاني١٣/ ٢٠٤،وشرح المفصل٣/ ٣٧.

(٥) إفراد لفظ "كلتا" مع إرادة التثنية

قال الشاعر:

فِي كِلْتِ رِجْلَيها سُلامَى وَاحِده

البيت مجهول القائل(١).

موضع الشاهد فيه:"كِلْتِ" استشهد به النَّحاس نقلًا عن الفرّاء أن من العرب من يفرد لفظ كلتا وهو يريد التثنية،فـ"كِلْتِ" في البيت مفرد كلتا. قال النَّحاس حديثه عن قول الله تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ۚ وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا ﴾(٢):"وفي قراءة عبد الله"كُلُّ الجنتين آتى أكله"(٣)، والمعنى عند الفرّاء على هذا كل شيء من ثمر الجنتين آتى أكله،قال: ومن العرب من يفرد واحد كلتا وهو يريد التثنية،وأنشد:

فِي كِلْتِ رِجْلَيها سُلامَى واحِده"(٤)

آراء النحاة في الشاهد:

تثنية (كلا وكلتا) لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، مسألة خلافية بين الكوفيين

---

(١) من الرجز،لم أعثر له على بلا نسبة في الانصاف٢/ ١٢٩ ، والخزانة١/ ٦٢ وفيه « كلت » بالفتح ، واللسان(ك ل ا)، والسلامى: بضم السين: هي العظام التي تكون بين مفصلين من مفاصل الأصابع في اليد والرجل، وعجز البيت:كلتاهما قد قرنت بزائده.

(٢) سورة الكهف آية ٣٣ .

(٣) ينظر البحر المحيط٧/ ٤٤٦،وروح المعاني١٥/ ٢٧٤.

(٤) الإعراب ٢/ ٤٥٦ .

والبصريين[1]:

١ -ذهب الكوفيون إلى أن كلا وكلتا فيهما تثنية لفظية ومعنوية،واستدلوا على ذلك بالنقل والقياس،أما النقل فكالشاهد التري معنا، وهو الذي تواتر به الاستشهاد في كتب النحاة على ما ذهبوا إليه،وتابعهم في ذلك النَّحاس فأورد كلام الفرّاء دون معارضة ،وروايته للشاهد بالكسر كرواية الكوفيين له .

وأما القياس:فقالوا:الدليل على أن الألف في "كلا وكلتا" للتثنية ،أنها تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أُضيفتا إلى المضمر، نحو"رأيت الرجلين كليهما" و"رأيت المرأتين كلتيهما،ولو كانت الألف في آخرهما كالألف في عصا ورحا لم تنقلب،فلما انقلبت الألف فيهما انقلاب ألف "الزيدان والعمران"دلَّ على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية[2] .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن فيهما إفرادًا لفظيًا وتثنية معنوية ما يلي:

١ -أن الضمير تارة يُرد إليها مفردًا حملًا على اللفظ وتارة يرد إليها مثنى حملًا على المعنى ، فمن ردِّ الضمير إليها مفردًا حملًا على اللفظ قوله تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ ﴾ ، ولو كان مثنى لفظًا ومعنى لكان يقول "آتتا"،كما نقول :الزيدان ذهبا،أما ردُّ الضمير حملًا على المعنى فمثل ما حُكي عن بعض العرب أنه قال"كلاهما

---

(١) يُنظر الإنصاف٢/ ٦٢-٦٤.

(٢) يُنظر الإنصاف٢/ ٦٢، والهمع ١/ ١٣٧،والخزانة ١/ ١٣٢.

قائمان،وكلتاهما لقيتهما"[١].

٢- والذي يدل على أن فيهما إفرادًا لفظيًا أنهما تضافان إلى التثنية فتقول:"جاءني كلا أخويك"،"ورأيت كلا أخويك"فلو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية؛لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه[٢].

٣-أن الألف فيهما لو كانت للتثنية لم تجز إمالتها؛لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها، وقد قرأ حمزة والكسائي وخلف في قوله تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ ﴾ بالإمالة[٣].

٤- أن الألف لو كانت للتثنية لا نقلبت في حالة النصب والجر إذا أضيفا إلى المظهر،لأنه الأصل و المضمر فرعه، فلما لم تنقلب دل على أنها ألف مقصورة وليست للتثنية[٤].

وأجاب البصريون عن الشاهد السابق بأن الأصل "كلتا" بالألف، إلا أن الشاعر حذفها اجتزاءً بالفتحة عن الألف،كقول الشاعر:

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ ولا بِليتَ لَوَ انّي[٥]

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٦٧،الخزانة ١/ ١٣٢.

(٢) يُنظر الإنصاف ٢/ ٦٢.

(٣) النشر في القراءات العشر٢/ ٩١.

(٤) ينظر الهمع ١/ ١٣٧ .

(٥) من الوافر بلا نسبة في الانصاف١/ ٣٩٠،وأوضح المسالك٤/ ٣٧، والخصائص٣/ ١٣٥.

وموضع الشاهد فيه قوله:"بلهفَ"إذ أصله بلهفا فحذف الألف ،واكتفى بالفتحة قبلها.

وقول الآخر:

وَصَّانِيَ العجَّاجُ فيما وصَّنِي[(١)]

وموضع الشاهد فيه قوله:"وصنَي" حيث أراد:وصاني بالألف ،فحذف الألف واكتفى بالفتحة قبلها.

أما قولهم أن الألف فيها تنقلب في حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر فأجابوا عنه بما يلي:

الأول: أنهما لما كان فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية، وكانا تارة يضافان إلى المظهر وتارة يضافان إلى المضمر ،جعلوا لهما حظًا من حالة الإفراد وحظًا من حالة التثنية، في قلب الألف من كل واحد منهما ياء في حالة النصب والجر اعتبارًا بكلا الشبهين، وإنما جعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية ؛لأن المضمر فرع والتثنية فرع فكان الفرع أولى بالفرع[(٢)].

وعلة أخرى:أنها لزمت الإضافة وجر الاسم بعدها ،فأشبهتا(لدى وإلى وعلى) وكما أن (لدى ،وإلى ،وعلى) لا تنقلب ألفها ياء مع المظهر نحو: (لدى زيدٍ)وتُقلَب مع المضمر نحو:"لديك،وإليك"فكذلك كلا وكلتا لا تقلب ألفها إلى ياء مع

---

(١) من الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه ١٨٧، و اللسان (و ص ى)وعزاه إليه.

(٢) يُنظر الإنصاف ٢/ ٤٤٩ ، والهمع ١/ ١٣٧ .

المظهر، وتقلب مع المضمر يدل على ذلك أن القلب في كلا وكلتا إنما يختص بحالة النصب والجر دون حالة الرفع ؛لأن لديك إنما تستعمل في حال النصب والجر دون حالة الرفع ، وقد أيّد رأي البصريين ابن مالك [١]، والرَّضي [٢]، والأَشْموني [٣].

والراجح ما ذهب إليه البصريون؛بناءً على ما أورده مؤيدوالرأي البصري من أدلة وهي:

١-ما ذكره البغدادي في الخزانة[٤] من أن المعنى يرد استدلالهم بالبيت ؛إذ المعنى على التثنية بدليل تأكيد ه بالمصراع الثاني، وهو قوله"كلتاهما قد قرنت بزائده".

٢- ما أورده الرَّضي[٥] في شرحه من أن حد التثنية :كل اسم كان له مفرد ثم أُلحق بآخره ألف ونون؛ليدل على أن معه مثله من جنسه،فلم يكن كلتا وكلا داخلًا في المثنى إذ لم يثبت (كِلٌ) في المفرد،أما قوله:

في كِلتَ رجْلَيها...البيت

فالألف محذوفة للضرورة،بدليل فتح التاء،ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء، ولكان معنى المفرد مخالفًا لمعنى التثنية.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٦٧.

(٢) شرح الرَّضي١/ ٩٣.

(٣) شرح الأشموني١/ ١٠٩.

(٤) الخزانة١/ ١٣٠.

(٥) شرح الرَّضي١/ ٩٣.

٣-أن هذه الكلمات الملحقة بالمثنى،ليست مثنى في الحقيقة وإن أطلق عليها ذلك ، فبمقتضى اللغة كما ذكر ابن مالك[(١)] لا بمقتضى الاصطلاح،كما يقال لاسم الجمع الجمع ،فهي أسماء مثناة لا واحد لها من لفظها.

ونظير هذا الشاهد قول الشاعر:

كِلْتَ كفَّيْهِ تُوالِي دَائِمًا   بجيوشِ من عِقابٍ ونِعَمْ[(٢)]

ويقال فيه ما قيل في الشاهد قبله،وعليه يسقط احتجاج النَّحاس والكوفيين بهذا البيت.والله أعلم

---

(١) يُنظر شرح التسهيل ١/ ٦٧-٦٨.

(٢) من الرمل بلا نسبة ، وهو من شواهد الرضي ١/ ٩٣،والبغدادي١في الخزانة ١/ ١٣٠ .

الابتداء والخبر

الرفع بالابتداء بإضمار خبر

قال الشاعر:

لَهَــا مَتَــاعٌ وَأعْــوانٌ غَــدَونَ لَهَــا   قِتْـبٌ وَغَـرْبٌ إذَا مَـا أُفْـرِغَ انْـسَحَقَا

البيت لزُهَير بن أبي سُلْمَى[(١)].

موضع الشاهد فيه قوله:"قتبٌ وغـرْبٌ"استـشهد بـه النَّحـاس عـلى أن قِتْـبٌ وغَرْبٌ مرفوعان بالابتداء، والخبر مقدم محذوف للعلم به والتقدير: فيها قتبٌ وفيها غربٌ، وعليه خرَّج النَّحاس تبعًا للأخفش رفع "مقام" في قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾[(٢)]، فـ" مقام "مرفوع بالابتداء والخـبر محـذوف، والتقـدير في الآية الكريمة: منها مقام إبراهيم، قال النَّحـاس:"وقـول الأخفـش أي منهـا مقـام إبراهيم، معروف في كلام العرب، كما قال زهير:

لَهَا مَتَاعٌ وَأَعْوَانٌ.......... البيت"[(٣)]

آراء النحاة في قضية الاستشهاد:

للنحاة في رفع "مَقَام" في الآية الكريمة التي معنا أقوال:

١ -أن « مقام إبراهيم » بدل من آيات، وهو قول المُبرِّد[(٤)]، ورُدَّ هذا القـول بـأن

---

(١) من البسيط في شرح ديوانه ٣٩، والقِتْبُ: بالكسر أداة السانية مـن أعلاقهـا وحبالهـا، والغَرْبُ: الـدلو العظيمة.

(٢) سورة آل عمران آية (٩٧).

(٣) الإعراب ١ / ٣٩٦ .

(٤) نُسب هذا الرأي للمبرد في تفسير القرطبي ٣ / ١٦٣ ، ولم أعثر عليه في مؤلفاته .

الجمع لا يبدل منه إلا ما يوفي بالجمع ،وإن لم يوفِّ بالجمع فيجب حينئذٍ القطع على البدلية، إما بالنصب بإضمار فعل ،وإما بالرفع على الابتداء محذوف الخبر،[١] لذا قالوا في بيت النَّابغة:

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ... لِستَّةِ أَعْوامٍ وذَا العَامُ سَابعُ
رمادٌ كَكَحْلِ العَيّنِ لأيًا أُبيّنُه ... وَنَوى كَجَذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمَ خَاشِعُ[٢]

رمادٌ مرفوع على القطع المتقدم أي :فمنها رمادٌ .

وأجيب عن ذلك بأن يجعل"مقام إبراهيم" وحده بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة الله، ونبوة إبراهيم عليه السلام من تأثير قدمه في حجر صلد[٣]، ويؤيد هذا التوجيه قراءة أُبيّ ، وعمر ، وابن عباس ، ومجاهد ، وأبو جعفر في رواية قتيبة"آية بينة"[٤] على التوحيد.

٢- وقيل: هو خبر مبتدأ محذوف أي: هي مقام إبراهيم،ورُدّ بأنه لا يخبر عن الجمع بالمفرد[٥].

٣- قيل: هو عطف بيان، وهو رأي الزَمَخْشَرِي[٦]، ورُدَّ هذا من جهة مخالفتها

(١) يُنظر البحر المحيط ٣/ ٩.

(٢) من الطويل في ديوانه ٣١،والكتاب ٢/ ٨٦،والخزانة ٢/ ٤٥٣.

(٣) يُنظر البحر المحيط٢/ ١٤.

(٤) القراءة وردت في المرجع السابق،والدر المصون ٢/ ١٧١.

(٥) يُنظر الدر المصون٢/ ١٦٩.

(٦) الكشاف ١/ ٤١٥.

تعريفًا وتنكيرًا ؛فـ "آيات "نكرة،و"مقام إبراهيم" معرفة.

٤ – إن مقام مرفوع على الابتداء والخبر محذوف،والتقدير في غير الآية:منها مقام إبراهيم،قاله الأخفش(١)،واختاره النَّحاس كما مرَّ.

وهذا القول هو الراجح لدينا؛إذ إن آراء النُّحاة الأخرى في رفع "مقام" في الآية الكريمة معنا، قد رُدَّ كل منها بوجه من الوجوه كما مرَّ،كما أنّه لا خلاف بين النُّحاة في جواز حذف الخبر إذا عُلم به ،وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وحَذْفُ ما يُعْلَمُ جَائِزٌكَمَا   تقول زيدٌ بعد "مَنْ عِنْدَكُما"(٢)

ومما ورد من ذلك في النظم القرآني قوله تعالى: ﴿ أُكُلُهَا دَآيِمٌ وَظِلُّهَا ﴾(٣) .

فظلها مبتدأ خبره محذوف دلّ عليه ما قبله أي كذلك.

ونظير ذلك من الشعر قول ذي الرُّمَّة:

حَتَّى إِذَا مَا أَضَاءَ الصُّبْحُ فِي غَلَسٍ   وَغُودِرَ البَّقْلُ مَلْويٌ وَمَحْصُودُ(٤)

التقدير:منه ملوي ، ومنه محصود.

وقول الفرزدق :

وعَضَّ زَمَانٍ يا بنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ   مِنَ المالِ إلا مُسْحَتا أو مُجَلَّفُ(٥)

---

(١) معاني القرآن ١ / ٤١٥ .

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ٢٢٧ .

(٣) سورة الرعد آية (٣٥).

(٤) من البسيط لذي الرُّمَّة في ديوانه ١٣٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٤١٠،والبحر المحيط ٧/ ٤٠٦.

(٥) من الطويل في ديوانه ٢/ ٦٢،والمحتسب١/ ١٨٠،والخزانة١/ ٢٣٧.

والشاهد فيه رفع "مجلف"على الابتداء وخبره محذوف و تقدير الكلام: أو مجلف كذلك.

واحتجاج النَّحاس بهذا البيت يؤيد صحة رأي الأخفش،وبناءً عليه فقوله هو أرجح الأقوال ،كما أنه موافق لتأويل المفسرين للآية الكريمة، قال الطبري:"وأولى الأقوال في تأويل ذلك بالصواب قول من قال:الآيات البينات منهن مقام إبراهيم، وهو قول قتادة ومجاهد الذي رواه معمر عنهما،فيكون الكلام مرادًا فيه "منهن"فترك ذكره اكتفاء بدلالة الكلام عليه.....فتأويل الآية إذًا:إن أول بيت وضع للناس مباركًا وهدى للعالمين ، للذي ببكة فيه علامات من قدرة الله ، وآثار خليله إبراهيم عليه الصلاة والسلام في الحَجَر الذي قام عليه"[(١)].

وفي انفراد النَّحاس بهذا الشاهد إثراء للشواهد النحوية المحتج بها على جواز حذف الخبر للعلم به ،كما يترجح به تأويل قتادة ومجاهد في الآية الكريمة من أنه على تقدير خبر محذوف كما مرَّ.

والله أعلم

---

(١) تفسير الطبري ٤/ ١٨.

حذف المبتدأ

قال الشاعر:

وَ مَــا الــدَّهْرُ إلا تَارَتَــانِ فَمِــنْهُمَا أَمُوتُ وأُخْرَى أَبْتَغِي العَـيْشَ أَكْـدَحُ[١]

البيت للشاعر الإسلامي تَمِيم بن مُقْبِل.

موضع الشاهد فيه:"فمنهما أموت وأخرى أبتغي".

استشهد به النَّحاس على جواز حذف المبتدأ عند العلم به ،والتقدير:فمنهما تارةٌ أموت فيها ،وتارةٌ أخرى أبتغي العيش،فتارةٌ الأولى المحذوفة مبتدأ، وجملة أموت صفتها ومنهما خبر مقدم،وتارةٌ الثانية المحذوفة أيضًا مبتدأ وأخرى صفتها، وجملة أبتغي العيش خبرها، وعليه أجاز النَّحاس تبعًا للمُبرِّد أن يكون التقدير في قول الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗا ﴾[٢]: أزواجهم يتربصن بأنفسهن ،وتكون هذه الجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي خبر الذين.

قال النَّحاس:"في خبر الذين أقوال ،من أحسن ما قيل فيها قول أبي العباس محمد بن يزيد قال:التقدير: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجًا أزواجهم يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرًا ثم حذف،كما قال الشاعر:

---

(١) من بحر الطويل في ديوانه ٢٤،والكتاب ٢/ ٣٤٦،والخزانة ٥/ ٥٥،وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٣٨،والهمع ٢/ ١٢٠.

(٢) سورة البقرة آية(٢٣٤).

وَمَـــا الـــدَّهْرُ إلا تَارَتَـــانِ فَمِـــنْهُمَا أَمُوتُ وأخْرَى أَبْتَغِي العَـيْشَ أَكْـدَحُ"[١]

آراء النحاة الشاهد :

اختلفت وجهات نظر النحاة في خبر الذين؛ذلك أن الذين اسم موصول مبتـدأ ويتوفون صلته والخبر هو جملة "يتربصن"وليس بها رابط؛ لأن نون النسوة لا تعـود على الذين،فلهم في خبره أقوال مختلفة:

١ -قال أبـو الحـسن الأخفـش: المعنـى "يتربـصن" بعـدهم أي بعـد مـوتهم ، فالمحذوف عنده ظرف؛ لأن الظروف كثيرًا ما تحذف ويفهم معناها[٢].

٢ -ويـرى الفـرّاء والكوفيـون أن الأسـماء إذا كانـت مـضافة إلى شيء، وكـان الاعتماد في الخبر الثاني أُخبر عن الثاني ،وتُرِك الإخبار عـن الأول ،وأغنـى الإخبـار عـن الثـاني عـن الإخبـار عـن الأول،قـالوا فـالمعنى: وأزواج الـذين يتوفـون يتربصن[٣]،ورُدّ هذا القول بأنه لا يجوز أن يُبدأ باسم ولا يخبر عنه؛ لأن الكلام إنـما وُضِع لفائدة فما لا يفيد غير صحيح[٤].

٣- وقدَّرَ المُبَرِّد مبتدأ ؛لأنه مفهوم من الكلام ،ونقل الزَّجاج إطباق البـصريين عليه[٥]،واختاره النَّحاس كما مر.

(١) الإعراب ١/ ٣١٨.

(٢) معاني القرآن ١/ ٣٧٢ .

(٣) معاني القرآن ١/ ١٥٠.

(٤) يُنظر معاني القرآن للزجاج ١/ ٣١٥ بتصرف .

(٥) يُنظر المرجع السابق.

وهو الراجح؛ إذ حذف المبتدأ للعلم به جائز بإجماع النُّحاة،قال ابن مالك:

وفي جواب" كيف زيدٌ" قُلْ "دَنِف"   فَزَيدٌ اسْتُغْنِيَ عنه إذ عُرِف (١)

ومن ورود ذلك في النظم القرآني قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾(٢) التقدير في غير القرآن :من عمل صالحًا فعملُه لنفسه ومن أساء فإساءتُه عليها.

والمتواتر عليه عند النُّحاة الاستشهاد بهذا البيت على جواز حذف الموصوف لدلالة الصفة عليه ،فالتقدير كما سبق أن أوضحنا:تارةٌ أموت فيها .

واختلاف توظيف النَّحاس لهذا الشاهد دليل على قدرته على استنباط أوجه استشهاد أخرى ،يتضمنها البيت غير التي اعتاد النُّحاة على الا ستشهاد بها، وعليه فهذا البيت له وجهان من الاستشهاد، فيُسْتَشْهدُ به على حذف المبتدأ عند العلم به ، كما يستشهد به على حذف الموصوف للعلم به وبقاء الصفة. والله أعلم

(١) شرح ابن عقيل١/ ٢٢٧.

(٢) سورة الجاثية آية (١٥).

خبر (مَنْ) الاستفهامية

قال الشاعر:

مَـــنْ رَسُـــولٌ إلى الثُّريَّـــا بـــأنِّي ضِـقْتُ ذَرْعًـا بِهَجْرِهـا والكِتَـابِ

استشهد النَّحاس بهذا البيت ،وهو للشاعر الأموي عُمَر بن أبي رَبِيعة(١) .

وموضع الشاهد فيه قوله:"مَنْ رسولٌ" حيث رفع "رسول" وهو مفـرد ؛لأنـه خبر من الاستفهامية،وبهذا نقض النَّحاس رأي الفرَّاء من أن خبر من الاسـتفهامية لا يكون إلا جملة؛ولذا فإن العرب إذا استقبلت من بنكرة خفضتها نحو:من رجـلٍ يتصدق؟ على تأويل :هل من رجلٍ يتصدق؟ ومن ثمَّ أجاز الفرَّاء أن تكـون "مـنْ" في قوله تعالى: ﴿ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ وَارْتَقِبُوٓاْ إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ ﴾(٢)، استفهامًا ،وموضـعها الرفـع عـلى الابتداء؛بـدليل زيـادة الضمير المنفصل "هو" ليكون جملة تقوم مقام فعل ويفعل،وقد أنكر النَّحاس ذلك بناءً على ما ورد في الشاهد كما مرّ، و"منْ" في الآية عنده موصولة في موضع نصب، قال في حديثه عن الآية الكريمة:"(من) في موضع نصب مثل : ﴿ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ و﴿ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ ﴾ عطف عليها،وأجاز الفراء أن يكـون موضـعهما رفعًا يجعلهما استفهامًا،ويدل على القول الأول أنَّ مـن الثانيـة موصـولة، ومحـال أن يوصل بالاستفهام ،وقد زعم الفرّاء أنهـم إنـما يقولـون:مَـنْ قـام،ومَنْ يقـوم،ومن

(١) من بحر الخفيف في شرح ديوانه٤٣٠ ،ومعاني القرآن للفراء٢/ ٢٦.

(٢) سورة هود آية ٩٣ .

القائم،فزادوا "هو" ليكون جملة تقوم مقام فعل ويفعل،قال أبو جعفر:ويدل على خلاف هذا قوله:

مَنْ رَسُولٌ إلى الثُّرَيَا بأَنِّي......البيت"[(١)]

آراء النحاة في الشاهد :

لم أجد من النُّحاة من اشترط أن يكون خبر من الاستفهامية جملة إلا الفرَّاء،وخصَّ مجيء خبرها مفردًا بالشعر،حيث قال:"وقوله ﴿ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ ﴾ (مَنْ) في موضع رفع إذا جعلتها استفهامًا ،ترفعها بعائد ذكرها،وكذلك قوله ﴿ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ ﴾ ، وإنما أدخلت العرب(هو) في قوله "ومن هو كاذب" ؛ لأنهم لا يقولون:من قائم؟ومن قاعد؟ إنما كلامهم:من يقوم ومن قام ؟أو من القائم؟ فلما لم يقولوه لمعرفة أو لفعل أو يفعل أدخلوا هو ليكونا جميعًا في مقام فعل ويفعل؛لأنهما يقومان مقام اثنين،وقد يجوز في الشعر وأشباهه مَنْ قائم؟،قال الشاعر:

مَنْ شَارِبٌ مُرْبِح بالكأسِ نَادمَني لا بالحَصُورِ ولا فيها بسوَّارِ

وربما تهيبت العرب أن يستقبلوا مَنْ بنكرة فيخفضونها ،فيقولون:مِنْ رجلٍ يتصَّدق ،فيخفضونه على تأويل:هل من رجل يتصدق؟وقد أنشدونا هذا البيت خفضًا ورفعًا:

---

(١) الإعراب ٢ / ٣٠٠ .

مــــن رســــولٌ إلى الثُّريَـــا بِـــأنِّي ضِقْتُ ذَرعًـا بهجرهَـا والكتـابِ"(١)

وقد نقض النَّحاس رأي الفرّاء بما احتج به الفراء نفسه،إذ البيت حجـة للفـرّاء على مجيء خبر من الاستفهامية مفردًا في الشعر،ولعل النَّحاس السبب من احتجاج ، النحاس به هو أن ورود مثل ذلك في الـشعر - مـع عـدم وجـود ضرورة شـعرية تدعو إليه - دليل على جوازه في سعة الكلام ؛ فبرفع "رسول" يستقيم الوزن،وبناء عليه فليس وجود الضمير "هو" دليلًا كافيًا للفـرَّاء عـلى أن مـن في الآيـة الكريمـة استفهامية ، لجواز مجيء خبرها مفردًا كما في شاهد النَّحاس.

ويؤيد ذلك مجيء خبر (مَنْ) الاستفهامية مفردًا نكرة، في قول الأعشى:

مَـــنْ مُبْلِــغٌ كِــسْرَى إذا مَــا جــاءَهُ عَنِّــي مآلِــكَ مُخْمِــشَاتٍ شُرَّدَا(٢)

والله أعلم

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٢٦.

(٢) مـن الكامـل في ديوانـه٥٧،ومآلـك:جمـع مألكـة،وهي الرسالة،ومخمـشات:مغـضبات،وشردا:ذائعـة الصيت.

النواسخ

(١) العطف على اسم إنَّ بعد استكمال الخبر :

قال الشاعر:

وَ إلا فَاعْلَمُوا أَنَّا وأَنْتُمُ   بُغَاةٌ ما بَقِينَا في شِقَاقِ [(١)]

استشهد النَّحاس بهذا البيت ولم ينسبه لأحد ، وهو للشاعر الجاهلي بِشْر بن خَازِم الأَسْدِي.

موضع الشاهد قوله : " أَنَّا وأَنْتُمُ بُغَاةٌ " حيث إن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا ، فَأَخَّر قوله " بغاةٌ " وهو خبر إنَّ ، والنِّيَةَ به التقديم ، وَقَدَّم قوله" وأنتم " والنِّيَةَ به التأخير ، وهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : وإلا فأعلموا أنَّا بغاة وأنتم كذلك ، والجملة من المبتدأ وخبره محذوف معطوفة على جملة " أَنَّا بغاةٌ " ، ومن ثمَّ أجاز النَّحاس أن يكون في الجملة في قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[(٢)] تقديم وتأخير .

فالصابئون رفع بالابتداء، وخبره محذوف ،والنِّية به التأخير عمَّا في حيِّز إنَّ من اسمها وخبرها ، كأنه قيل : إنَّ الذِّين آمنوا والذين هادوا والنَّصارى حكمهم كذا ، والصابئون كذلك ، والجملة من المبتدأ وخبره المحذوف معطوفة على جملة قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ...الآية ﴾ لا محل لها كما لا محل للتي عُطِفت عليها، فهو

---

(١) من بحر الوافر في ديوانه ١٦٥ ، والكتاب ١ / ٢٩٠ ، ومعاني الفراء ٤ / ٣١١ ، والخزانة ٤ / ٣١٥ .

(٢) سورة المائدة آية(٦٩).

من عطف الجمل ، والنَّحاس في هذا تابع لسيبويه كما سيأتي ، حيث قال : "التقدير: إن الذين ءامنوا والذين هادوا والصابئون كذلك ، وأنشد سيبويه وهو نظير هذا :

وإلا فَأعْلمُوا أنَّا وأنتم بُغَاةٌ.............البيت"[(١)].

ولهذا التقديم والتأخير فائدة ذكرها الزَمَخْشَرِي في الكشاف، ففائدته في الآية الكريمة التنبيه على أن الصابئين يُتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظنُّ بغيرهم ؛ ذلك أنَّ الصابئين أَبْيَنُ هؤلاء المعدودين ضَلالًا وأَشدُّهم غيًّا ، وما سُمُّوا صابئين إلا لأنهم صَبَؤوا عن الأديان كلها أي : خرجوا ، كما أنَّ الشاعر قدَّم قوله " وأنتم " ؛ تنبيهًا على أنَّ المخاطبين أوغل في الوصف بالبُغَاةِ من قومه حيث عَاجَل به قبل الخبر الذي هو بغاةٌ ؛ لئلا يُدخل قومه في البغي قبلهم مع كونهم أوغل فيه منهم[(٢)].

وإنَّ في الآية مكسورة ، وفي البيت مفتوحة إلا أن سيبويه سوَّى بين " إنَّ " و " أنَّ "[(٣)] ، وتبعه في هذا النَّحاس ؛ إذا تقدمها علم أو ما في معناه ، قال ابن مالك : " ومثل (إنَّ) و (لكنَّ) في رفع المعطوف على معنى الابتداء (أنَّ) إذا تقدمها عِلْمٌ أو ما في معناه "[(٤)] .

---

(١) الإعراب٢/ ٣٢.

(٢) يُنظر الكشاف ٣/ ٦٠٠ بتصرف.

(٣) الكتاب ١ / ٢٩٠ .

(٤) يُنظر شرح التسهيل٢/ ٥٠.

آراء النحاة في الشاهد :

رفع المعطوف على اسم " إنَّ " بعد استكمال الخبر جائزٌ باتفاق ، نحو : " إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمروٌ "، أما الخلاف بينهم ، فهو في وجه الرفع ، وهو على قولين:

القول الأول : إنه مرفوع على الابتداء والخبر محذوف ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على جملة " إنَّ ومعموليها " فهو من قبيل عطف الجمل ، وهو قول سيبويه [١] ، وبه أخذ النَّحاس كما مرَّ .

القول الثاني : إنه مرفوع بالعطف على محل اسم " إنَّ " لأنه قبل دخول " إنَّ " كان في موضع رفع، وهو قول أبي الحسن الأخفش [٢] ، والمَبَرِّد [٣] ، وأبي بكر السَّراج [٤] ، وأبو علي الفارسي [٥] ،وابن أبي الربيع [٦]، فهو من قبيل عطف المفردات .

واحتج أصحاب القول الأول بما يلي :

١. أنَّه لو كان العطف من قبيل عطف المفرد لكان وقوعه قبل تمام الجملة أولى ، لأن وصل المعطوف بالمعطوف عليه أولى من الفصل.

٢. الدليل على أنَّه من عطف الجمل أنَّه لو كان من عطف المفردات ، لجاز رفع

---

(١) الكتاب ٢/ ١٤٤.

(٢) يُنظر معاني القرآن ٢ / ٢٦٢

(٣) المقتضب٤ / ١١١

(٤) الأصول ١ / ٢٤٠

(٥) الإيضاح ١١٦

(٦) البسيط ٢ / ٧٩٣

غيره من التوابع ، يدل على ذلك تغليط سيبويه العرب في قولهم : إنَّهم أجْمَعون ذَاهِبون ، ولو كان المراعى الموضع لم يُغَلِّطهم (١) .

أما أصحاب القول الثاني فاحتجوا بما يلي :

١ . إن الأصل في هذه المسألة ، أنَّهم لمَّا حذفوا الخبر لدلالة ما تقدم عليه أنابوا حرف العطف منابة ، ولم يُقَدِّروا إذ ذاك الخبر المحذوف في اللفظ لئلا يكون جمعًا بين العوض والمعوض عنه ، فأشبه عطف المفردات من جهة أن حرف العطف ليس بعده في اللفظ إلا مفرد .

٢ . ويدل على أنه من قبيل عطف المفردات قول العرب : زيدٌ منطلقٌ لا عمروٌ ، وإنَّ زيدًا منطلقٌ لا عمروٌ ، ولا يتصور أن يكون من قبيل عطف الجمل ؛لأن " لا " لا يعطف بها إلا المفردات ، ولو كان ما بعد " لا " مرفوعًا بالابتداء ، وكانت " لا " حرف نفي مُسْتَأنفًا ما بعدها للزم تكرارها ، فهو من باب العطف على الموضع ، وهو الرفع كما عُطِف على موضع خبر ليس ، في نحو :

فَلَسْنَا بالجِبالِ ولا الحَدِيدَا(٢)

والقول الثاني هو الراجح لدينا ، إذ القول بأنه معطوف على محل اسم إنَّ ، لا يترتب عليه تقدير خبر ، وعدم التقدير أولى من التقدير ، أما احتجاج أصحاب القول الأول بأنه لو كان من عطف المفردات ،لكان وقوعه قبل تمام الجملة أولى ، لأنَّ وصل المعطوف بالمعطوف عليه أولى من فصله ، فَيُرَدُّ بأنه قد ورد عن العرب العطف على اسم إنَّ بالرفع بعد تمام الجملة نحو : إنَّ زيدًا منطلقٌ لا عمروٌ ، لأن

(١) يُنظر شرح التسهيل ٢ / ٥٠ .

(٢) يُنظر التذييل والتكميل ٥ / ١٨٨ .

المعطوف بـ " لا " إما مفرد وإما جملة لها محل من الإعراب ، وإذا وقع بعدها جملة لا محل لها من الإعراب لم تكن عاطفة ويجب تكرارها نحو : زيدٌ قـائمٌ لا عمـروٌ قـائمٌ ولا بِشْرٌ[١] .

أما قولهم بأنَّه لا يوصف على الموضع ولا يُؤكد ولا يُبْدل منه ، فهو مردود بقوله تعـالى : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[٢] ؛ إذ قـراءة الجمهـور : " عـلَّامُ الغُيوبِ " بالرفع قال الزمخشري : " رفع محمول على محـل إنَّ واسـمها "[٣] ويؤيّـد هذا التوجيه قراءة النصب[٤]" علَّامَ الغُيوبِ " وَوَجَّهها الزمخشري عـلى أنَّـه صـفة لربي ، وقال ابن عطية هو بدل[٥] . والله أعلم .

والشاهد الذي معنا مما احتج به الكوفيون على جواز العطف على اسم " إنَّ " بالرفع قبل استكمال الخبر ، ورُدَّ بأن الجملة على تقدير التمام ، إذ فيها تقديم وتـأخير على النحو الذي ذكرنا[٦] .

وعليه فقوله : " وأنتم " في الشاهد معطوف على محل اسـم " إنَّ " إذ إن محلـه قبل دخول الناسخ الرفع ، وهو من قبيل عطف المفردات . والله أعلم

(١) الجنى الداني ٢٩٥ .

(٢) سورة سبأ آية ٤٨ .

(٣) الكشاف٣/ ٢٧٩.

(٤) هي قراءة زيد بن علي وعيسى بن عمر ، البحر المحيط ٧ / ٣٨٥ والدر المصون ٥ / ٤٥٣ .

(٥) المحرر الوجيز ٤/ ٤٢٥ .

(٦) يُنظر الإنصاف ١/ ١٦٧ .

إعمال "كأنْ" المخففة

قال الشاعر:

كَأَنْ ظبيةً تعطُو إلى ناظِرِ السَّلَمِ[١]

البيت للشاعر الجاهلي ابن صُرَيْم اليَشْكُرِي .

موضع الشاهد فيه قوله : " كأنْ ظبيةً" حيث خَفَّفَ " كأنْ " وأعملها فنصب بها " ظبيةً " والخبر محذوف كأنه قال : كأنْ ظبيةً هذه المرأة ، وعليه وجَّه النَّحاس قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[٢] بتخفيف " إنْ " و " لما " وإعمالها ، حيث قال : " قرأ نافع " وإنْ كلًّا لما ليوفينَّهمْ "بتخفيف " إنْ " و " لما " جميعًا ، خفف " إنْ " وأعملها عمل الثقيلة ، وقد ذكر هذا الخليل وسيبويه وهو عندهما كما يُحذفَ من الفعل ويعمل ، كما قال :

كأن ظبيةً تعطُو إلى ناظِرِ السَّلَمِ "[٣].

آراء النحاة الشاهد :

تخففت « كأنَّ » فيبقى إعمالها ، وشاهد النَّحاس هو ما تواتر الاحتجاج به على ذلك .

---

(١) من بحر الطويل نُسِب له في الكتاب١/ ٢٨١،وفيه وارق السَّلَم بدلًا من "ناظر السّلَم" ونُسب إلى علباء بن أرقم اليشكري في المحتسب١/ ٣٠٨،وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٥، والخزانة٤/ ٣٦٤، وصدره: ويومًا تُوَافِينَا بِوجْه مُقَسَّمِ.

(٢) سورة هود آية (١١١)،وهي قراءة نافع وعاصم ، ينظر البحر المحيط٥/ ٣٤٧.

(٣) الإعراب ٢/ ٣٠٥.

وله رواية أخرى « فرُوي » كَأَنْ ظبيةٍ »[١] .

اعتبار « أنَّ » توكيداً زائدة ، وإنما بالكاف ، كما رُوي أيضاً « كَأَنْ ظبيةٌ »[٢] بالرفع ، وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه .

ونظير شاهد النحاس قول الشاعر :

وصدْرٍ مُشْرِف النَّحْرِ كَأَنْ ثدْيَيه حُقَّانِ[٣]

على رواية النصب[٤] ، والمعنى : كأن ثدييْ صاحبة النَّحر .

وأنشده بعضهم « ثدياه » رفعاً على الابتداء ، و « حُقَّان » الخبر ، إلا أن رواية النصب « ثدْييه » « هي المشهورة » .

وكذا قول الشاعر :

كَأنّ وَريدَيْه رِشَاءٌ أَخْلبُ[٥]

حيث خفف « كأنَّ » ، وجاء بعدها باسمها « وريديه » منصوباً ، وبخبرها « وشاء » مرفوعاً كما يفعل وهي مثقلة .

---

(١) الخزانة ٤ / ٣٦٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) من النهرج بلا نسبة في الكتاب ٢ / ١٣٥ ، وشرح المفصل ٨ / ٨٢ ، والنكت ١ / ١٣ .

(٤) ينظر : المراجع السابقة .

(٥) من الرجز لرؤبة من العجاج في الكتاب ٣ / ٩٦٤ ، وشرح المفصل ٨ / ٢٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٢٦ .

إلا أن احتجاج النَّحاس على ما ورد في الآية الكريمة فيه نظر ، فـ « إنّ » إذا خففت الأكثر إهمالها لزوال اختصاصها[١] ، وما ورد من شواهد نثرية على إعمالها قليل استصحاباً للأصل وهو الإعمال ، منه هذه القراءة السبعية للآية الكريمة التي معنا « وإن كلاً لما ليوفينهم » .

ورواية سيبويه والأخفش ، قال سيبويه : « حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطلقٌ »[٢] .

والله أعلم .

(١) ينظر : أوضح المسالك ١ / ٣٦٦ .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ١٣٤ .

إضمار اسم " إنَّ " دون أن يسبق له ذكر ، لدلالة الكلام عليه

١. قال الشاعر:

إذا نُهِيَ السَّفيهُ جَرَى إِلَيْهِ

البيت لأبي قَيْس بن الأَسْلَت الأنصاري[1]، وموضع الشاهد فيه : " إذا نُهي السَّفيه جَرَىَ إليه " فالضمير في إليه راجع على المصدر "السّفه " المدلول عليه بالوصف وهو قوله: "السفيه" ، وعليه أجاز النَّحاس أن يكون الضمير(الهاء) في قول الله تعالى: ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمْ ﴾ "[2] عائد على المصدر " الضِّرار " المدلول عليه بفعله " يُضَارّ " فالفعل يدل على الحدث والزمان، والتقدير: فإن الضِّرار فسوق بكم والله أعلم ، قال النَّحاس : " أي فإنّ هذا الفعل ، ويجوز فإن الضِّرار فسوقٌ بكم ، كما قال :

إذا نُهِي السَّفيه جَرَىَ إليه "[3]

آراء النحاة في الشاهد :

عَوْدُ الضمير إلى لفظ لم يذكر صراحة وإنما دلّ عليه الكلام ، وله نظائر كثيرة

---

(١) من الوافر ، في الخصائص ٣/ ٤٩ ، والمحتسب ١/ ١٧ والإنصاف ١/ ١٤٠ ، والخزانة ٣/ ٣٦٤ ، والهمع ١/ ٦٥ ، وعجزه : وخالف والسَّفيه إلى خِلاف، والسفيه وصف من السفه وهو الطيش

(٢) سورة البقرة آية رقم (٢٨٢)

(٣) الإعراب ١/ ٣٤٨ .

جاءت في النَّظم القرآني ، منها قوله تعـالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ [(١)] فإن هو في الآيـة راجـع إلى البخـل المستفاد مـن " يبخلون "[(٢)]، وقوله تباركت أسماؤه ﴿ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾[(٣)] أي يرضى الشكر ، ولم يتقدم ذكر الشكر صراحة، ولكنه تقدم ضمن قوله سبحانه " وإن تـشكروا "، وقوله عز وجل: ﴿ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[(٤)] ، فإن " هو " راجـع إلى العـدل ، ولم يتقدم ذكر العدل صراحة ولكن تقدم ضمن قوله " اعدلوا " ، ومن ذلك قـول الله جلَّــت كلمتــه : ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾[(٥)] فإن فاعـل " زادهـم " ضـمير مـستتر جوازًا تقديره " هو " يعود إلى قول الناس ،ولم يتقـدم صراحـة وإنـما تقـدم ضـمن الفعل الذي هو قوله: ﴿قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ ﴾ ، ومنه قول العرب : " ومَنْ كَـذَبَ كـان شَرًّا له : أي كان الكذب شرًّا له[(٦)] .

والإشارة في هذا بمنزلة الإضمار كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ

(١) سورة آل عمران آية ١٨٠

(٢) ينظر : البحر المحيط ٣ / ١٧٧ .

(٣) سورة الزمر آية (٢٧) .

(٤) سورة المائدة آية (٨) .

(٥) سورة آل عمران آية (١٧٣) .

(٦) الإنصاف١/ ١٤٠،والخزانة٨/ ١٢٠.

عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴾[١] فقد وُجِّهت الإشارة إلى الصبر والغفران ؛لدلالة فعليهما عليهما[٢]، ومنه قول القُطامِيِّ.

هـم الملـوكُ وأبنـاءُ الملـوك لُهـم … والآخـذون بـه والـسَّاسةُ الأولُ[٣]

أي : الآخذون بالملك.

والله أعلم .

---

(١) سورة الشورى (٤٣).

(٢) أمالي الشجري ١/ ١٠٣ .

(٣) من البسيط في ديوانه٣٠،وجمهرة أشعار العرب٨١٩،وآمالي الشجري١/ ١٠٣ .

العطف على اسم لا النافية للجنس إذا تكررت

٢. قال الشاعر:

لا نَسَبَ اليَومَ وَلا خُلَّةٌ ... اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَاقِعِ (١)

وقال الآخر:

فَلاَ أَبَ وابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وابْنِه ... إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرَا (٢)

استشهد النَّحاس بالبيتين السابقين ، الأول منهما للشاعر المخضرم أنس بن العبَّاس بن مِرْداس السلمي ، والثاني للرَّبِيع بن ضَبْع الفَزَاري شاعر جاهلي موضع الشاهد في البيت الأول ، قوله : " لا نَسَبَ ... وَلا خُلَّةٌ " حيث جاء " خُلَّةٌ " مرفوعًا بعد " لا " النافية غير العاملة التي تلت " لا " النافية للجنس ؛ لكونها معطوفة بالواو على موضع "لا" واسمها ، فإنهما معًا في محل رفع بالابتداء ، وعليه أجاز النَّحاس أن يكون التركيب في قول الله تعالى: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ ﴾ (٣)" فَلا رفثَ وَلا فُسُوْقٌ؛بالعطف على الموضع.

---

(١) من بحر السريع ، في الكتاب ٢ / ٢٨٥ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠١ وأوضح المسالك ٢ / ٢٠ ، والمغنى ١ / ٢٢٦ ، والهمع ٢ / ١٤٤ .

(٢) من بحر الطويل ، للربيع الفزاري في الكتاب ٢ / ٢٨٥ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٢ ، والهمع ٢ / ١٤٣ ، ونُسِب للفرزدق في الدرر اللوامع ٦ / ١٧٢ ، وليس في ديوانه .

(٣) سورة البقرة آية ١٩٧

وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله : "لا أبَ وابْنًا "، حيث عُطِف على اسم "لا" النافية للجنس ، وجاء بالمعطوف منصوبًا ؛ لأنه عطفه على محل اسم "لا" ، فهو مبني على الفتح في محل نصب ، وعليه أجاز النَّحاس أيضًا أن يكون التركيب في غير القرآن في الآية الكريمة السابقة فلا رفَثَ وَلا فُسوقًا وَلا جدالًا في الحَجَّ ؛ عطفًا على اللفظ، حيث قال: ويجوز " فَلا رفثَ وَلا فُسُوْقٌ " يَعْطِفُه على الموضع ، وأنشد النحويون :

لا نَسَبَ اليَومَ وَلا خُلَّةٌ   اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

ويجوز في الكلام : فلا رفَثَ وَلا فُسوقًا وَلا جدالًا في الحَجَّ ؛ عطفًا على اللفظ على ما كان يجب في "لا"، قال الفرّاء : ومثله

فَلاَ أَبَ وابْنًا مِثلَ مَرْوَانَ وابْنِه   إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَزْرَا "(١)

آراء النحاة في الشاهدين :

إذا تكررت "لا" وبُني الاسم الأول مع "لا" الأولى على الفتح ، جاز في الاسم الثاني الواقع بعد "لا" الثانية ، ثلاثة أوجه (٢) :

١ -البناء على الفتح ، فتكون "لا" الثانية عاملةً عمل "إن" مثل الأولى ، وتكون جملة "لا" الثانية مع اسمها وخبرها قد عُطِفت على جملة "لا" الأولى مع اسمها وخبرها ، ومثال نحو"لا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلا بالله".

---

(١) الإعراب ١ / ٢٩٥ .

(٢) يُنظر أوضح المسالك ٢ / ٢٠ ، والهمع ٢ / ١٤٤ .

٢-الرفع ، إما بالعطف على محل "لا" مع اسمها كما ذكر النَّحاس في النصِّ الذي أوردناه، وإما على إعمال " لا " الثانية عمل ليس ، فيرتفع الاسم بعدها على أنه اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر " لا " الأولى، وإما بأن تكون " لا " الثانية غير عاملة بل هي زائدة ، فيكون الاسم الواقع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، وبيان هذا في الشاهد الأول معنا ، أن يكون قوله " خُلَّةٌ " مبتدأ مرفوع ، وخبره محذوف يدل عليه خبر " لا " الأولى والتقدير " ولا خُلَّةٌ اليومَ " . ونظير هذا أيضًا قول الشاعر :

هَـذا لَعَمْـرُكُم الـصَّغَارُ بعَيْنِـهِ ... لَا أَمَّ لي إِنْ كَـانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ (١)

٣ – النصب بالتنوين على اعتبار " لا " الثانية زائدة لتأكيد النفي ، والاسم الواقع بعدها معطوف على محل اسم " لا " الأولى الذي هو النصب ، عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو وجه النصب الذي عليه الجمهور (٢).

وخالفهم في هذا الوجه يونس (٣) ، ووجَّه ما ورد من ذلك على أنه تنوين ضرورة ، و" لا " الثانية عنده عاملة عمل " إنَّ " كالأولى واسم " لا " مبني على الفتح في محل نصب ، ونُوِنَ للضرورة ، كما يُنون المنادي ضرورة .

---

(١) من الكامل ،و اُختلف في نسبه هذا الشاهد ، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢ / ٢٩٢ ولهمام بن مُرة في الدرر ٦ / ١٧٥ ، و لضمرة بن جابر في الخزانة ٢ / ٣٨

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٨ ، والتسهيل ٦٨ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك ١/ ٢٠ .

واستشهد النَّحاس لهذا الوجه بقول الشاعر :

فَلَا أَبَ وابْنًا مِثلَ مَرْوَانَ وابْنِه .... البيت

فهذا البيت شاهدٌ للنحاة في العطف على محل اسم " لا " إذا لم تتكرر ، وهذا العطف لا خلاف فيه بين النحاة بجوازه في سعة الكلام ، أما مع تكرارها ففي جوازه في سعة الكلام خلاف(١)، والأولى في ذلك الاستشهاد بقول الشاعر :

رَأَتْ إِبِلي بِرَمْلِ جَدُودَ إنْ لا مَقِيل بِها وَلا شِرْبًا نَقُوعَا (٢)

وموضع الشاهد فيه قوله:"شِربًا" حيث نصب بالعطف على محل اسم "لا"، وعليه تكون "لا" الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف.

كما اختلفت رواية النَّحاس للشاهد الأول عن رواية غيره من النحاة ؛ فالنَّحاس يرويه : " وَلَا خُلَّةٌ " بالرفع ، والرواية المشهورة كما وردت عن غيره " وَلَا خُلَّةً " بالنصب(٣) ، وبناءً على هذا الاختلاف في الرواية ، اختلف توظيف النَّحاس للبيت عن غيره من النحاة ، فهو شاهد للنَّحاس في جواز رفع الاسم الواقع بعد " لا " الثانية إذا تكررت كما سبق أن أوضحنا ، وشاهد للنحاة في عطف الاسم الواقع بعد " لا " الثانية إذا تكررت على محل اسم " لا " الأولى ؛ إذ هو مبني على الفتح في محل نصب ، ولنا أن نفترض صحة هذه الرواية ، فقد كان النَّحاس واسع

(١) يُنظر المرجع السابق ١ / ١٥٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٢ ، وشرح التصريح ١ / ٢٤٣ .

(٢) من بحر الوافر، لم أعثر على قائله ، وهو في معاني القرآن للفراء ١ / ١٢٠ ، وجدود:اسم موضع ، والشِرْب : النصيب من الماء ، والنَقوع : المجتمع ، والمقيل موضع القيلولة .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٨٥ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠١ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٠ ، والمغني ١ / ٢٦٦ .

الرواية كثير الاستشهاد [١] ، فيكون قد نقلها عمَّن هو ثقة .

ونظير هذا الشاهد ، قول جرير :

بَـأيِّ بَـلَاءٍ يَـا نُمَـيرُ بـن عَـامِرٍ وَأَنْتُم ذُنَـابَى لَا يَـدَيْنِ وَلَاصَـدْرُ [٢]

والشاهد فيه قوله"صدرُ" حيث جاء بهذا الاسم مرفوعًا بالعطف على موضع لا واسمها ،فإنهما معًا في محل رفع بالابتداء جاء ،على اعتبار "لا" الثانية نافية غير عاملة . والله أعلم .

(١) يُنظر طبقات النحويين للزبيدي ٢٣٩ .

(٢) من بحر الطويل لجرير في ديوانه ١ / ١٧٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٧ ، وشرح التصريح ١ / ٢٤١ .

العامل في خبر " ما " العاملة عمل ليس

قال الشاعر :

أَمَا واللهِ أنْ لو كُنْتَ حُرًّا ... ومَا بالحرِّ أنتَ وَلَا العَتِيقِ

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، ولم ينسبه لأحد [(١)] ، وموضع الشاهد فيه قوله : " ومَا بِالحُرِّ أنْتَ " حيث نقض به النَّحاس قول الكوفيين بأن " لا " النافية العاملة عمل ليس ، لا تعمل في الخبر شيئًا ، وأن الخبر في نحو " ما زيدٌ قائمًا " منصوب على نزع الخافض ، إذ الأصل عندهم " ما زيدٌ بقائمٍ " ، فلما حذفوا الباء نصبوا الاسم بعدها ، ليفرقوا بذلك بين الخبر إذا قُدِّر أن الباء سقطت منه ، وبينه إذا قُدِّر أن الباء لم تدخل عليه في الأصل ، فإذا قُدِّم الخبر عندهم لم ينتصب ؛ لأنه لا ينبغي أن يُقَدَّر محذوفًا منه الباء ؛ فالباء لا تدخل على الخبر وهو متقدم [(٢)] .

وقد أنشد الفرَّاء:

أَمَا واللهِ لو كُنتَ حُرًّا ... ومَا بالحرِ أنتَ .... البيت

فتناقض هذا مع ما أورده ، وعليه ذهب النَّحاس بأن " ما" في قول الله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[(٣)] عاملة عمل ليس ، واسم الإشارة " هذا " مبني على السكون في

---

(١) من بحر الوافر ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١ / ١٢١ ، والمغني ١ / ٣٣ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٣٣ ، والخزانة ٤ / ١٤١ ، والهمع ٢ / ١٨ .

(٢) يُنظر التذييل والتكميل ٤ / ٢٦٣ .

(٣) سورة يوسف آية ٣١ .

محل رفع اسمها ، و" بشرًا " منصوب بـ" ما " على أنه خبرها .

قال النَّحاس : " شُبهت " ما " بليس عند الخليل وسيبويه إذا كان الكلام مرتبًا... ثم قال الكوفيون : لما حذفت الباء نصبت، وشرح هذا على ما قاله أحمد بن يحيى : أنك إذا قلت : ما زيدٌ بمنطلقٍ ، فموضع الباء موضع نصب ، وهكذا سائر حروف الخفض ، قال : فلما حذفت الباء نصبت لتدلّ على محلها . قال : وهذا قول الفراء ، وما تعمل " ما " شيئًا ، فألزمهم البصريون أن يقولوا : زيدٌ القمرُ ، لأن المعنى كالقمر ، فردَّ هذا أحمد بن يحيى بأن قال : الباء أدخل في حروف الخفض من الكاف لأن الكاف تكون اسمًا ، قال أبو جعفر : لا يصح إلا قول البصريين ، وهذا القول يتناقض ، لأن الفراء أجاز نصًّا " ما بمنطلقٍ زيدٌ ، وأنشد :

أَمَا واللهِ أنْ لو كُنتَ حُرًّا ... ومَا بالحرِ أنتَ وَلَا العَتِيقِ » (١)

آراء النحاة في الشاهد :

عامل النصب في الخبر بعد " ما " النافية العاملة عمل ليس ، مسألة خلافية أوردها الأنباري في الإنصاف (٢)، فذهب الكوفيون إلى أن " ما " في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر شيئًا ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر ، وهو منصوب بها ، و احتج الكوفيون بما يلي :

١ . إنَّه إنما أعملها أهل الحجاز ، لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى ، وهو شبه ضعيف فلم يَقْوَ على العمل في الخبر كما عملت ليس ؛ لأن ليس فعل ،

(١) الإعراب ٢ / ٣٢٧ .

(٢) يُنظر الإنصاف ١ / ١٦٥ ، وحاشية الصبان ١ / ٢٣٤ .

و " ما " حرف ، والحرف أضعف من الفعل ، فبطل أن يكون منصوبًا بـ " ما " ، ووجب أن يكون منصوبًا بنزع الخافض .

و ذهب البصريون إلى أن " ما " أشبهت ليس من وجهين :

١. أنها تدخل على المبتدأ والخبر .

٢. أنها لنفي الحال ، كما أن « ليس » لنفي الحال ، فوجب أن تعمل عمل ليس ، ويُقوي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس ، فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين، وَجبَ أن تجري مجراه ، لأنهم يُجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين ،فوجب أن تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر كليس [1] .

ومذهب البصريين هو الصواب ؛ فقد احتج له أكثر النحاة بأكثر من دليلٍ قوي :

١. قال الأنباري : " أما دعواهم أن الأصل " ما زيدٌ بقائمٍ " فلا نُسلم ، وإنما الأصل عدمها ، وإنما أُدخلت لوجهين : أحدهما : أنها أُدخلت توكيدًا ، والثاني : لتكون في خبر " ما " بإزاء اللام في خبر " إنَّ " ، لأن (ما) تنفي ما تثبته " إنَّ " فجعلت الباء في خبرها نحو " ما زيدٌ بقائمٍ " لتكون بإزاء اللام في " إنَّ " في نحو " إنَّ زيدًا لقائم " [2] .

---

(١) يُنظر حاشية الصبان ١ / ٢٣٤ .

(٢) يُنظر الإنصاف ١ / ١٦٧ .

٢. وقال السيرافي ، وابن مالك : ما ذهبوا إليه باطل ؛ بدليل أن حرف الجر الزائد إذا حُذف من الاسم كان إعرابه على حسب ما يطلبه الكلام ، إن كان في موضع نصب نصبته ، وإن كان في موضع رفع رفعته ، ومثل تَعَيُّنِ الرفع عند سقوط الباء ، قولهم: " كفى بالله شهيدًا " فلو حُذف الجار ، لقيل : كفى اللهُ شهيدًا [1] ، كما قال عَبْد بني الحَسْحَاس :

عُمَيرةَ ودِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيًا ... كَفَى الشَّيْبُ والإِسْلامُ للمرءِ نَاهِيًا [2]

٣. واحتجَّ النَّحاس بالشاهد ، وبما نقله عن الفرّاء من قول بعض العرب " ما بِمنطلقٍ زيدٌ " إذ ينتقض به قولهم : إن خبر " ما " منصوب بحذف حرف الخفض؛ ليكون ثَمَّةَ فرق بين الخبر إذا قُدِّر فيه سقوط الباء ، وبين الخبر الذي لم تدخل عليه الباء في الأصل كالخبر المتقدم ، فدخولها في قولهم : " ما بمنطلقٍ زيدٌ " وقول الشاعر: " وما بالحُرِّ أنت " دليل على بطلان ما زعموا .

وأضيف إلى هذه الاحتجاجات ، أنه قد ورد عن العرب رفع الاسم ونصب الخبر بـ " لا " على إعمالها عمل ليس ، لكونها تشبه "ما" في الدخول على الجملة الاسمية ، وتدل على النفي كما تدل عليه ليس ، كقول الشاعر :

تَعَزَّ فَلَا شَيءٌ على الأرضِ بَاقِيَاَ ... وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيَا [3]

---

(١) يُنظر شرح السيرافي ١ / ١٦٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٧٢ بتصرف

(٢) من الطويل لسحيم عبد بن السحساح في الكتاب ٢ / ٢٦ ، والإنصاف ١ / ١٦٨ ، وشرح المفصل ٢ / ١١٥ ، والمغني ١ / ١٠٦ .

(٣) من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ٢٨٩ ، والمغني ١ / ٢٤٠، وجواهر الأدب ٢٣٨ .

فإذا جاز إعمال " لا " عمل ليس لهذه المشابهة ، فترفع الاسم بعدها وتنصب الخبر ، فهو في " ما " أولى ؛ لأنها أوغل في الشبه بليس من " لا "، فهي تدخل على الجملة الاسمية وتدل على النفي كليس ، بل إن كليهما بدلان على النفي في الحال[1] ، كما أن الخبر الواقع بعد " ما " تقترن به الباء الزائدة كثيرًا، كالخبر الواقع بعد ليس .

لذا فقول البصريين هو الراجح ، وقد اختلف توظيف النَّحاس لهذا الشاهد عن غيره من النحاة ، إذ إن المتواتر عليه عند النحاة الاستشهاد به على زيادة "أنْ" بعد القسم ، في قوله"أما والله أنْ لو كنت حرًا"،ووظَّفه النَّحاس على النحو الذي ذُكِر ، وعليه فللشاهد وجهان من الاستشهاد كما أوضحنا . والله أعلم .

(١) يُنظر عُدة السالك إلى أوضح المسالك ٢ / ٢٧٣ .

إعمال " لا " عمل " ليس "

قال الشاعر :

مَــــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيرَانِهَـــا　　　فَأَنَــا ابــنُ قَــيْسٍ لَا بَــراحُ[(١)]

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، وهو للشاعر الجاهلي سَعد بن مَالِك القَيْسِي.

موضع الشاهد فيه قوله : " لا براحُ " حيث أعمل " لا " عمل " ليس " فرفع بها الاسم ، وهو قوله " براحُ " وخبرها محذوف تقديره لا براحُ لي ، وعليه أجاز النَّحاس أن يكون التركيبُ في قوله تعالى: ﴿ لَا رَيْبَۛ فِيهِ ﴾[(٢)] في غير القرآن : لا ريبٌ فيه ، بالرفع ، حيث قال : " ويجوز " لا ريبٌ فيه " تجعل " لا " بمعنى " ليس " ، وأنشد سيبويه :

مَــــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيرَانِهَـــا　　　فَأَنَــا ابــنُ قَــيْسٍ لَا بَــراحُ "[(٣)]

آراء النحاة في الشاهد :

للنحاة في إعمال " لا " عمل " ليس " آراء :

الرأي الأول : أن " لا " لا تعمل شيئًا ، لأنها حرف ، فإن كان ما بعدها

---

(١) من مجزوء الكامل ، لسعد بن مالك ، في المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، وشرح المفصل ١ / ١٠٩ ، والمغني ١ / ٢٣٩ ، والخزانة ١ / ٤٦٧ .

(٢) سورة البقرة آية(٢) .

(٣) الإعراب ١ / ١٧٩ .

مرفوعًا فبالابتداء ، والخبر محذوف " فبراحُ " في الشاهد الذي معنا مرفوع عند هؤلاء على الابتداء والخبر محذوف تقديره لي ، ورُدَّ بأنَّ المعهود في " لا " النافية ، أن تعمل عمل " إنَّ " أو عمل ليس ، فإن لم تعمل أحد العملين وجب تكرارها ، نحو : " لا رجلٌ عندك ولا امرأةٌ " ، فلما لم تكرر علمنا أنها عاملة عمل ليس[١]، وأُجِيب بأن هذا شعر والشعر يجوز أن تَرِد فيه غير عاملة ولا مكررة[٢]، وردَّ بأن الأصل كون الكلام على غير الضرورة ، ولا يجوز ارتكابها إلا حين لا يكون للكلام محمل صحيح يُحمل عليه ، وهو رأي أبي الحسن الأخفش[٣]، ورجَّحه ابن هشام[٤]، ووافقهم في ذلك الرَّضي وعدَّ هذا البيت من الشاذ الذي لا يقاس عليه[٥].

الرأي الثاني :أنها تعمل عمل ليس في الاسم خاصة ، وأما الخبر فلا تعمل فيه شيئًا وهو قول الزَّجاج[٦].

ورُدّ عليه بقول الشاعر :

(١) يُنظر شرح المفصل ١ / ١٠٩ .

(٢) يُنظر الإنصاف ١ / ٣٣٦ ، والمغني ١ / ٤٦٤ .

(٣) الجنى الداني٢٩٢.

(٤) يُنظر المغني١/ ٤٦٤.

(٥) شرح الرَّضي ١ / ٢٩٣ .

(٦) يُنظر معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٦٣ .

تّعَـــزَّ فـــلا شَيءٌ عَـــلَى الأرضِ باقيا ولا وَزَرٌ مِمَّــا قَــضَـى اللهُ واقِيَــا[١]

وقوله :

نَصَـرتُك إذ لا صاحبٌ غَـيْرَ خَـاذِلٍ فبوئـت حِـصْنًا بـالكُماةِ حَـصِينَا[٢]

الرأي الثالث : أنها تعمل عمل " ليس " فترفع ما بعدها اسمًا لها ، وتنصب الخبر ، والأكثر في خبرها أن يكون محذوفًا[٣] ، وهي في هذا محمولة على ليس ؛ لأنها تدل على النفي كما تدل عليه ، ولدخولها على المبتدأ والخبر كما تدخل ليس[٤] ، والشاهد الذي معنا ، والبيتان السابقان مما احتجوا به على ذلك ، وهو رأي سيبويه[٥] ، وابن مالك[٦] ، وابن الشجري[٧] . وهو الصواب ؛ إذ يؤيده قراءة زيد بن علي[٨] " لا ريبٌ فيه "[٩] ، وإذا كان الشاهد يحتمل ما أورده أصحاب القول الأول من تأويل ، فإنَّ البيتين السابقين نصٌّ في إعمال " لا " عمل " ليس " ؛

---

(١) تقدم ص ١٥٦ .

(٢) من الطويل بلا نسبة في الجنى الداني٢٩٣،والمغني١/ ٢٤٠.

(٣) يُنظر المغنى ١ / ٤٦٤ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) الكتاب ٢ / ٥٨ .

(٦) التسهيل ٥٧ .

(٧) الآمالي الشجرية ١ / ٣٦٤ .

(٨) زيد بن علي بن أحمد بن عمران ، إمام قارئ حاذق ثقة ، قرأ على كثيرين ، توفي في بغداد سنة ٣٥٨ هـ (غاية النهاية ١ / ٢٩٨) .

(٩) يُنظر البحر المحيط ١٠ / ٦٢ .

ولذا كان من الأولى لدينا حمل الشاهد عليهما ، وإن لم يرد غيرهما نص في إعمال " لا " عمل " ليس " ؛إذ حمله على وجه صحيح قُرِيء به ، وجاء في أشعار العرب ولو كان قليلًا ، أولى من حمله على الضرورة .

فإن قيل في قراءة الرفع " لا ريبٌ فيه " لا تجوز ؛ لأن الرفع ليس كالبناء يدل بلفظه على العموم ، والرفع لا يدل ؛ لأنه يحتمل العموم ويحتمل نفي الوحدة ؟

فنجيب بما أورده أبو حيان حيث قال : "سياق الكلام يبين أن المراد العموم"(١) .

وعليه فـ" براحُ " في الشاهد ، هو اسم " لا " العاملة عمل " ليس " ، وخبرها محذوف ، تقديره : لا براحُ لي ، كما أسلفنا والله أعلم

---

(١) يُنظر المرجع السابق .

دخول " أن " من خبر كاد

قال الشاعر :

قَــــدْ كَـــــادَ مِـــــنْ طُـــــولِ الـــــبِلَى أَنْ يَمْـــــصَحَا

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، وهو لرُؤْبَة بن العَجّاج [١] .

موضع الشاهد فيه قوله : " كـادَ .... أنْ يمـصحا " حيـث اقـترن المـضارع الواقع خبرًا لكاد بَأنْ المصدرية ، وهو مخصوص بالشعر عند سيبويه[٢] ، ومن تابعه، ومنهم النَّحاس ، وعليه أجاز أن يكون التركيب في قولـه تعـالى: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٣] في غير القرآن : يكاد أن يخطـف ، حيـث قال : " ويجوز في غير القرآن يَكادُ أَنْ يَفْعَل ، كما قال :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا »[٤]

آراء النحاة في الشاهد :

١ . مذهب جمهور النّحاة أن المستعمل في الكلام ، إسقاط " أنْ " من خبر كـاد المضارع ؛ لأن " أنْ " مؤذنة بالاستقبال ، وأصل كاد أن لا يكون في خبرها " أنْ " ؛

---

(١) من الرجز المشطور ، في الكتاب ٣ / ١٦٠ ، والكامل ٢٥٢ ، وقبله : رَبْعٌ عَفَاه الـدَّهرُ طـولًا فـانْمَحى ، ويمصح : بفتح الياء والصاد :يذهب ويختفي .

(٢) يُنظر الكتاب ٣ / ١٦٠ .

(٣) سورة البقرة آية (٢٠)

(٤) الإعراب ١ / ١٩٥ .

لأن المراد بها قرب حصول الفعل في الحال[١] ، إلا أنه قد يقترن بأنْ في الشعر ، تشبيهًا لها بعسى ، كما في الشاهد معنا ، قال ابن يعيش : " فحملوا لا واحد من الفعلين في الآخر لتقارب معنيهما وطريق الحمل والمقاربة ، أن عسى معناها الاستقبال ، وقد يكون بعض المستقبل أقرب من الحال من بعض ، فإذا قال عسى زيد يقوم ، فكأنه قرب حتى أشبه قرب كاد ، وإذا أدخلوا " أنْ " في خبر كاد ، فكأنّه بعد عن الحال حتى أشبه عسى " [٢] .

٢. المذهب الثاني : المنع حتى في ضرورة الشعر ، وهو مذهب أبي عمرو ابن العلاء والأصمعي ، قال البغدادي : " كان أبو عمرو والأصمعي يقولان :لا يقول عربي : كاد أنْ يفعل " [٣] .

٣. الجواز في الشعر والنثر ، وهو مذهب ابن مالك[٤] ، والأشموني[٥]، إلا أن الكثير في خبرها أن يتجرد من " أنْ " ويقل اقترانه بها ، وحُجَّة هؤلاء ما ورد في صحيح البخاري من قوله ﷺ في شأن أُمَية بن الصَّلت " وكادَ أُميَّةُ بن أبي الصَّلتِ أنْ يُسْلَمَ" [٦] وكذا قول جبير بن مطعم : " كادَ قلبي أَنْ يَطَيْرَ " [٧] .

---

(١) يُنظر شرح المفصل ٧ / ١٢١ بتصرف .

(٢) شرح المفصل ٧ / ١٢١ .

(٣) الخزانة ٩ / ٣٤٧ .

(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٤ .

(٥) شرح الأشموني ١ / ٣٨٧ .

(٦) صحيح البخاري ٥ / ٢٢٧٦

(٧) صحيح البخاري ٤ / ١٨٣٩

وأعتذر المانعون بما ورد في الحديث بأن " أنْ " زيادة من كلام الـراوي ، لا مـن كلامه عليه الصلاة والسلام .

والقول الثالث هو الراجح لدينا ، إذ القول الأول مردود بالشاهد الذي معنـا ، وبغيره من الشواهد المماثلة له ، منها قول ذي الرُّمَّةِ :

وَجَـدْتُ فُـؤادِي كَـادَ أن يَـسْتَخِفَّه　　رجيعُ الهوى من بَعْضِ ما يتـذكَّرُ (١)

وقول الآخر :

كَـادَتْ الـنَّفْسُ أنْ تَفِـيضَ عليـه　　إذْ غَـدَا حَـشْوَ رِيْطـةٍ وبُـرُوْدِ (٢)

وقول الشاعر :

أَبَيْتُم قَبُـول الـسِّلمِ مِنَّـا ، فَكِـدْتُم　　لَدى الحربِ أن تُغْنُوا السيوف عن الـسَّلِّ (٣)

أما القول الثاني فهو مردود بما أوردناه في الشواهد النثرية ، فإذا صحَّ قولهم بأن " أنْ " في الحديث زيادة من الراوي ، فهم محجوجون بالشواهد النثريـة الأخـرى ، وكذا يترجح هذا القول بما أورده الأشموني حيث قال : " وأنشد سيبويه :

فَلَـم أَرَ مِثْلَهـا خُبَاسـة واحـدٍ　　فَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مـا كِـدتُ أَفْعلَـه (٤)

(١) من الطويل ديوانه ٢٢٤ ، وردة الغواص ١٣٣ ، والخزانة ٩ / ٣٤٧ .

(٢) مـن الخفيـف لأبي زبيـد الطـائي ، في التـذييل والتكميـل ٤ / ٣٣٨ ، وشرح أبيـات المغنـى ٨ / ٢٦ ، والخزانة ٩ / ٣٤٧ ، والريطة : الأكفان

(٣) من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١ / ٣٩١ ، وتلخيص الـشواهد ٣٣ ، وشرح الـشواهد للعينـي ٢ / ٢٠٨ .

(٤) من الطويل لامريء القيس في ديوانه ٤٧١ ،والكتاب ١ / ٣٠٧ ،والمغني ٢/ ٤٢٠ ،والخباسة :الغنيمة.

وقال : أراد بها بعد ما كدتُ أنْ أفْعَله ، فحذف "أنْ" ، وأبقى عملها ، وفيه إشعار باطراد خبر كاد بأن ، لأن العامل لا يُحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته "[١].

والله أعلم

(١) يُنظر شرح الأشموني ١ / ٣٨٧ .

اسم كان ضمير الشأن محذوفاً

قال الشاعر:

إِذا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَان شَامِتٌ   وآخَرُ مُثْنٍ بالـذي كنـتُ أصنَـــعُ(١)

وقال الآخر:

هِيَ الشّفاءُ لَدائِي لـوْ ظَفِـرْتُ بِهَـا   وليسَ مِنْها شِـفَاءُ الـدّاءِ مبـــذولُ(٢)

استشهد النَّحـاس بـالبيتين الـسابقين، الأول مـنهما للـشاعر الأمـوي العُجَـير السَّلولي.

وموضع الشاهد فيه: "كانَ الناسُ صنفانِ" حيث إنه جعل في كان ضمير الأمر والشأن، "والناسُ" مرفوع بالابتداء، و"صنفان" خبره، والجملة من المبتـدأ والخـبر في محل نصب خبر كان.

والثاني منهما للشاعر الأموي هِشَام بن عُقْبة أخي ذي الرُّمَّة، وموضـع الـشاهد فيه: "وليس منها شفاءُ الداءِ مبذولُ" حيث أضمر في ليس ضـمير الأمـر والـشأن، والجملة بعده خبر "ليس"، ولو لم يُقَدِّر الشاعر ضمير الشأن لرفـع شـفاء ونـصبَ "مبذول".

والمعنى: ليس الداءُ المتولد منها شفاؤه مبذول.

---

(١) من الطويل، للعجير السلولي، في الكتاب ١/ ٧١ وشرح الاشموني ١/ ١١٧، والخزانة ٩/ ٧٣ ، والهمع ١/ ٦٧ .

(٢) من البسيط في الكتاب١/ ٧١، والمقتضب ٤/ ١٠١،والمغني ٢/ ٢٩٥، والهمع١/ ١١١.

قـال النَّحـاس في عنـد حديثـه عـن قـول الله تعـالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَـٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَـٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴾[١].

: "أحَبَّ إليكم" خبر كان، ويجوز رفعه في غير القرآن « أحبُّ » عـلى الابتـداء، والخبر، واسم كان مضمر فيها

إِذا مَتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَان شَامِتٌ   وآخَـرُ مُـثْنٍ بالـذي كنـتُ أصنَـــعُ

وأنشـد:

هِيَ الشِّفَاءُ لدائي لوْ ظفِرتُ بِهـــا   وليسَ منها شفاءُ الدّاءِ مبـــذولُ"[٢]

آراء النحاة في قضية الشاهد:

إذا ارتفع الاسمان بعد كان، فللنّحاة في ذلك آراء:

١ – مذهب الجمهور[٣] أنَّ في "كانَ" ضمير الأمر والشأن، والجملة من المبتدأ و الخبر في موضع نصب على الخبر[٤]، وبه أخذ النَّحاس، كما سـبق في تحديـد موضـع الشاهد.

---

(١) سورة التوبة آية (٢٤).

(٢) الإعراب ٢/٢٠٨.

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٧١ ، والمقتضب ٤ / ١٠١ .

(٤) يُنظر التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٢.

٢- مـذهب الكـسائي[١]، وابـن الطَّـرَاوة[٢] أن "كـان" ملغـاة لا عمـل لهـا، فـ"فكان" و"ليس" في الشاهدين اللـذين معنـا لم تعمـلا شـيئًا، والاسـمان بعـدها مرفوعان على الابتداء والخبر.

وللبيت تخريج آخر ذكره السمين الحلبي هو أن يكون "صنفان" منصوب عـلى أنه خبر "كان" ، ولكن الشاعر جاء به على لغة بالحارث[٣] بن كعـب مـن اسـتعمال المثنى بالألف دائمًا في الأحوال الإعرابية الثلاثة.

ورأي الجمهور هو الـراجح فالـشواهد عـلى إضـمار ضـمير الأمـر والـشأن في "كان" نثرًا وشعرًا كثيرة، فمـن وروده في النثـر، قـول بعـضهم" "كـانَ أَنْـتَ خـيرٌ منه"[٤]، ففي كان ضمير الشأن محذوف ،و"أنت خير"مبتدأ وخبر ،والجملـة مـنهما في موضع نصب خبر لكان.

ومن وروده في الشعر، إضافة للشاهدين اللذين معنا، قول الشاعر:

وَلا أُنْبَــأَنَّ أَنَّ وجْهَــكِ شَــانَهُ خُمُـوشُ، وإنْ كـانَ الحمـيمُ حمـيمُ[٥]

وموضع الشاهد فيه قوله : « وإن كان الحميمُ حميم » ففـي كـأن ضـمير الـشأن محذوف ، و« الحميم حميم » مبتدأ وخبر .

---

(١) ينظر رأي الكسائي التذييل والتكميل٤/ ٢٥٠.

(٢) ينظر رأي ابن الطرواة البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع٧٤٠.

(٣) يُنظر الدر المصون ٣/ ٤٥٥.

(٤) يُنظر الكتاب١/ ٧١.

(٥) من الطويل لعبـد قـيس بـن خفـاف البرجُمـي، في معـاني القـرآن للفـراء ١/ ١٨٥، والأمـالي الـشجرية ٣/ ١١٦.

وقول الآخر:

أَمِـنْ سُـمَيَّةَ دَمْـعُ العـينِ مَـذْرُوفُ   لوْ كانَ ذا مِنْكِ قبلَ اليومِ معروفُ[١]

وموضع الشاهد فيه قوله : « كان ذا منك قبل اليوم معروف » ، ففي كان ضمير الشأن ، و"ذا" مبتدأ ، و"معروف" خبره .

ففي كل ما مَرَّ من الشواهد أُضْمِر في (كان) ضمير الأمـر والـشأن، ولا يـصح اعتبار كان فيها ملغاة[٢] العمل إذ إن الإلغاء مما اختصت به أفعال القلوب باتفـاق، كما أنه يترتب على إلغائها بقاء العامل دون معمول مع أنه يطلبه، وكان فيما سبق من الشواهد ليست ملغاة ، ففي قول الشاعر:

إذا مِتُّ كان الناسُ صنفانِ ...

لا يصح اعتبارها ملغاة ، فهي جواب الشرط ، ولو كانت الجملة الاسمية هـي الجواب لوجب حينئذٍ اقترانها بالفاء.

كذا لا يصح أن تكون ملغاة في قولهم "كانَ أنتَ خيرٌ منه" لأن (كان) لا تلغـى أولًا باتفاق وفي قول الشاعر:

لو كان ذا منكِ قبل اليومِ معروفُ

لا يمكن اعتبارهـا ملغـاة أيـضًا، لأن "لـو" لا يليهـا إلا الفعـل، كـما أن "إنْ" الشرطية لا يليها إلا الفعل، لذا فهي ليست في قوله:

---

(١) من البسيط لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه٦٢،والأغاني ٨/ ٢٣٥،ومجالس ثعلب١١٧.

(٢) هو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع . ينظر معجـم المـصطلحات النحويـة والـصرفية لـسمي راللبـدي ص

"وإن كان الحميمُ حميمُ"

وعليه فيترجح أن يكون اسم "كان" و "ليس" في الشاهدين ضمير شأن مضمر فيهما على غيره من الأوجه التي خرَّج بعضهم الشاهد عليها ، وهناك من يروي البيت الأول "كانَ الناسُ صنفين" فلا شاهد فيه حينئذٍ[١].

وغرض النَّحاس من إيراده لهذين الشاهدين ، وإن لم يكن له صلة بالآية الكريمة، أو توجيه قراءة وردت فيها، أن يبين الأوجه الجائزة في العربية، فيما لو كان التركيب في غير القرآن، ويدل على جوازه قول أبي حيان: "كان الحجاج بن يوسف يقرأ: "أحبُّ بالرفع ،ولحنه يحيى بن يعمر، وتلحينه إياه ليس من جهة العربية، وإنما هو لمخالفة إجماع القراء النقلة، وإلا فهو جائز في علم العربية" والله أعلم[٢].

---

(١) يُنظر حاشية الصَّبان ١/ ٣٥٣.

(٢) يُنظر البحر المحيط٥/ ٢٩،ووجه جوازه في العربية على أن يضمر في كان ضمير الشأن ،ويرفع ما بعدها بالابتداء والخبر،وتكون الجملة في موضع نصب على أنها خبر كان.

مجيء كان تامة

قال الشاعر:

فِدَى لِبنَي ذُهْلِ بـن شَـيْبَانَ نَـاقتِي ... إذا كانَ يـومٌ ذو كواكـبَ أَشْـهبُ[١]

البيت للشاعر المخضرم مَقَّاس العائذي.

وموضع الشاهد فيه قولـه: "إذَا كـان يـومٌ ذو كواكـب أشـهب" استـشهد بـه النَّحاس على مجيء كان تامة بمعنى وقع، فمعنى البيـت: إذا وقـع يـومٌ ذو كواكـب أشهبُ، وعليه أجاز النَّحاس أن يكون المعنـى في قـول الله تعـالى ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[٢] والله أعلم: وإن وقع غريمٌ ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة، حيث قال : "(كان) بمعنى وقع، وأنشد سيبويه:

فِدى لِبنَي ذُهْلِ بـنِ شَـيْبَانَ نَـاقتِي ... إذا كـانَ يـومٌ ذو كواكـبَ أَشْـهبُ

فهذا أحسن ما قيل فيه إذ يكون عامًا لجميع الناس"[٣].

آراء النحاة في قضية الشاهد :

مجيء كان تامة بمعنى وقع، لا خلاف فيه عند النّحاة، وإنـما الخـلاف في معنـى تمامها وهو على قولين:

١ - معنى تمامها على رأي سيبويه دلالتها على الحدث والزمان معًا كما تدل عليه

(١) من الطويل في الكتاب ١/ ٢١،وشرح الشواهد للأعلم ١/ ٢١،وشرح أبيات سيبويه للنحاس٤٥.

(٢) سورة البقرة آية (٢٨٠).

(٣) الإعراب١/ ٣٤٢.

بقية الأفعال، فهي إنما سُميت ناقصة على رأيه لعدم دلالتها على الحدث، قال سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبد الله المقتولُ، وأنت تريد: كُنْ عبد الله المقتولَ، لأنه ليس فعلًا يصل من شيء إلى شيء؛ ولأنك لست تشير له إلى أحد"(١)، وتبعه في ذلك المُبرِّد(٢) ، وابن السّرَاج (٣).

٢- معنى تمامها عند ابن مالك(٤)، أن تكون مستغنية بمرفوعها عن منصوبها، وإلى هذا أشار بقوله:

"وذو تمام ما برفع يكتفي"

فهي إنما سميت ناقصة لافتقارها إلى شيئين، واختاره ابن هشام(٥) وأبو حيان(٦).

واستدل ابن مالك على بطلان مذهب سيبويه ، ومن تابعه بوجوه عشرة أوردها في شرحه(٧) منها:

١- أن تسميتها أفعالًا يتحتم معها أن نقطع بدلالتها على الحدث مع الزمان، لأن كل فعل يدل عليهما جميعًا.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٦٤.

(٢) المقتضب ٣/ ٣٣، ٤/ ١٦.

(٣) الأصول ١/ ٨٢.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٣٨.

(٥) أوضح المسالك ١/ ٢٥٤.

(٦) التذييل والتكميل١/ ١٣٨.

(٧) شرح التسهيل ١/ ٣٣٨،وفيه بقية الأوجه.

٢- أنها لو لم تدل على الحدث ما اختلفت معانيها ،بل تكون كلها بمعنى المستقبل إن كانت مضارعة، ونحن نثبت لها معاني مختلفة.

٣-أنها لو لم تكن دالة على الحدث لم يصح دخول أن المصدرية عليها، وقد دخلت أن المصدرية عليها في أفصح الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾[1] .

والحق أنه لا وجه لاعتراض ابن مالك على سيبويه في ذلك، ولا داعي لما أورده من استدلالات على بطلان مذهبه، فلم يرد سيبويه أنها لا تدل على حدث ألبتة؛ إذ الحدث الذي أراد سيبويه والذي لا تدل عليه "كان"، ومن ثم سُمِّيت ناقصة على رأي الصبان هو الحدث المقيد الذي يدل عليه الخبر، أما هي فتدل على حدث مطلق بمعنى "وقع، حدث، حصل" قال الصبَّان[2] في حاشيته: "أي من الحدث المقيّد؛ لأن الدال عليه هو الخبر ،أما هي فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر، فإذا قلت: كان زيدٌ قائمًا، فكأنك قلت: حصل لزيدٍ شيء هو القيام، ففي الكلام إجمال ثم تفصيل، وعليه فتعمل في الظرف".

فإذا ما أُرِيد الحدث المطلق "وقع، حصل، حَدث" اكتفت بمرفوعها فتَمَّ المعنى وحصلت الفائدة من الكلام، فهذه هي التامة التي قال عنها النّحاة هي بمعنى وقع، وإذا ما أُريد الحدث المقيد احتاجت إلى الخبر إذ هو الدال عليه فهذه هي الناقصة؛

(١) سورة الأعراف ٢٠ .

(٢) حاشية الصَّبان على شرح الأشموني ١/ ٣٤٧.

لذا كانت قراءة الجمهور[١] في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ ﴾ بالرفع، إذ معنى الآية يتم بالاقتصار على ما تدل عليه كان من الحدث المطلق "وقع أو وجد" -والله أعلم - مع مرفوعها فعليها يكون المعنى عامًا لجميع المُعْسرين من الناس، أما على قراءة من قرأ ﴿ وإن كان ذا عسرةٍ ﴾ بالنصب[٢] ، فيكون على تقدير اسم لكان محذوف، تقديره: "هو : أي الغريم ذا عسرة" قال مكي: "ولو نصبت ذا على أنه خبر كان لصار مخصوصًا في قوم بأعيانهم فلهذه العلة "أجمع القرّاء المشهورون على رفع ذو" [٣] لذا قال النَّحاس: "فهذا أحسن ما قيل فيه إذ يكون عامًا لجميع الناس".

ومن إرادة الحدث المطلق قوله:

إذا كان يومٌ ذو كواكب أشهب

إذ المعنى: فدى لبني شيبان ناقتي إذا وقع وحدث يومٌ من أيام الحرب شديد، فاقتصر على ما تدل عليه "كان "من الحدث المطلق مع مرفوعها ،وتَمَّ له المعنى المراد ونظير ذلك قول الشاعر:

إذَا كَانَ الشتاءُ فَأَدْفِئوني ... فإن الشيخَ يَهْدِمُه الشتاءُ[٤]

أراد: إذا وقع الشتاء فأدفئوني. والله أعلم

---

(١) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١ / ١٠٤ .

ينظر : إعراب القراءات الشواذ / ٢٨٤ .

(٢) هي قراءة أبيّ،وابن مسعود،وابن عباس .

(٣) يُنظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب١/ ١٤٣ .

(٤) من الوافر للربيع بن الفزاري، في الجمل ٩، والخزانة ٧/ ٣٨١.

مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفةً شذوذًا

قال الشاعر:

أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المراغةِ إذْ هجَا تميمًا بِبَطْنِ الشّامِ أمْ متساكِرُ

وقال الآخر:

فإنّكَ لا تُبَالي بعدَ حَولٍ أظَبْيٌ كانَ أُمَّك أمْ حِمَارُ

... وقال الآخر:

يَكُونُ مِزاجَها عسلٌ وماءُ

وقال الشاعر:

ولا يكُ مَوْقِفٌ مِنكِ الوَداعَا

استشهد النَّحاس بالأبيات السابقة،الأول منها للفرزدق[١]، وموضع الشاهد فيه قوله: **"أسكرانُ كانَ ابنَ المُرَاغَةِ"**فاسم كان ضمير يعود على سكران، وهو نكرة، وضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النكرة[٢]، أو أن "سكران" اسم كان المضمرة قبله، وكان الثانية تفسيرٌ لها، ويكون اسم كان الذي أراد سيبويه هو (سكران) .

(١) من الطويل للفرزدق في ديوانه ٤٨١،والكتاب ١/ ٤٠٩،والمقتضب ٤/ ٩٣،والمغني ٢/ ٤٩٠،والخزانة ٩/ ٢٨٨.

(٢) يُنظر النكت ١/ ١٨٥.

والثـاني مـنهما للـشاعر خِـداش بـن زُهـير[١]، وموضـع الـشاهد فيـه قولـه: "أظبيٌ كان أمَّك أم حمارُ"، فاسم كـان ضـمير يعـود عـلى "ظبـي" ، وهـو نكـرة ، وضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النكرة كما مرَّ ، أو أن "ظبـي" اسـم كان المضمرة قبله ، وكان الثانية تفسير لها ، ويكون اسم كان الذي أراد سيبويه هـو "ظبي" .

والشاهد الثالث لحسَّان بن ثابت[٢]، وموضع الشاهد فيه قوله: "يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءٌ" حيث جعـل اسـم كـان نكـرة وهـو "عـسلٌ" وخبرهـا معرفـة وهـو "مِزاجَها".

والشاهد الرابع للقُطامِيَّ[٣] شـاعر إسلامي،وموضـع الـشاهد فيـه:"ولا يـكُ موقـفٌ منـكِ الوداعَـا"حيـث جعـل اسـم كـان نكـرة وهـو"موقـف" وخبرهـا معرفة وهـو"الوداعـا".وهـو خـاص بـضرورة الـشعر عنـد النَّحـاس ،لـذا ضـعَّف قـراءة الأعمـش في قـول الله تعـالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾[٤] ، بنصب "صلاتهم"، ورفع "مكاء"[٥] .

---

(١) من الوافر له في الكتاب ١/ ٤٨، والمقتضب ٤/ ٩٤،ولثروان بن فزارة في حماسة البحتري٢١٠،والخزانة ٧/ ١٩٢.

(٢) مـن الـوافر ، لحسان بـن ثابـت في ديوانـه ٧١ ، والكتـاب ١، ١٤٩ ، والمقتـضب ٤/ ٩٢ ، والخزانـة ٩/ ٢٢٤ ، وصدره كأن سبيئةً من بيت رأس ، والسبيئة : هي الخمر .

(٣) من الوافر للقطامي في ديوانه ٣١ ، والكتاب ٢/ ٢٤٣ وصدره قِفي قبل التّفرَقِ يا ضباعُ

(٤) سورة الأنفال آية (٣٥).

(٥) ينظر المحتسب ١/ ٢٧٨ .

قال النَّحاس: " "صلاتهم"اسم كان (إلا مُكاءً) خبر، وقال أبو حاتم: قال هارون: وبلغني أن الأعمش قرأ: ﴿ وما كانَ صلاتَهُم عندَ البيتِ إلا مكاءٌ وتصْدِية ﴾"وما كانَ صلاتهم" بالنصب و "مكاءٌ" بالرفع، قال أبو جعفر: قد أجاز سيبويه مثل هذا على أنه شاذ بعيد؛ لأنه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة، وأنشد سيبويه:

أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المراغـةِ إذْ هجَـا … تمـيمًا بِـبَطْنِ الـشّامِ أمْ متـسَاكِـر

وأنشـد:

فإنّـكَ لا تُبَـالي بعـدَ حَـولٍ … أظَبْـيٌ كـانَ أُمَّـك أمْ حِمَـارُ

وقوله:

ولا يكُ مَوْقِفٌ مِنكِ الوَداعا

وكذا:

يَكُونُ مِزاجَها عسلٌ وماءٌ

وإن كان علي بن سليمان قد قال: التقدير: مِزَاجًا لها"[1].

توجيهات النحاة للقراءة وآراؤهم في الشواهد :

١- خطَّأ الفارسي هذه القراءة، وقال لا يجوز أن تخبر عن النكرة بالمعرفة إلا في ضرورة[2] ، وهو ظاهر كلام النَّحاس كما مرّ.

---

(١) الإعراب ٢ / ١٦٨ .

(٢) يُنظر رأي الفارسي في المحتسب ١ / ٢٧٩ ، ولم أعثر لعيه فيما وقع بين يدي من مؤلفاته .

٢- وخرَّجها ابن جِنِّي على أن "مكاءً" و "تصديةً" اسما جنس، واسم الجنس تعريفه وتنكيره متقاربان، فلا يبالي بأيهما جُعل اسما ، والآخر خبرًا .

واختار النَّحاس، التوجيه الأول مستشهدًا على مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة في ضرورة الشعر بما مرَّ بنا من الشواهد في النص الذي أوردناه.

وهذا الاختلاف في التوجيهات عند النحاة ناتج عن تعدد آرائهم فيما إن وقع في باب كان وأخواتها من مجيء اسمها نكرة ،وخبرها معرفة؛إذ أن لهم في ذلك آراء:

الرأي الأول: أن ذلك مما تختصّ به ضرورة الشّعر ، و هو رأي سيبويه وأكثر النحاة ومنهم النَّحاس، قال سيبويه: "اعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرةٌ ومعرفة فالذي تشتغل به كان لمعرفة ، لأنه حد الكلام، لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك ضرب رجلٌ زيدًا... وقد يجوز في الشعر ، وفي ضعف من الكلام حملهم على ذلك أنه فِعْلٌ بمنزلة ضَرَب"[١].

والمسوغ لهذه الضرورة عند هؤلاء، شيئان:

١ - أنهم جعلوا" كان "فعلًا بمنزلة ضرب، وكما يجوز أن يكون فاعل ضَرَب منكورًا ومفعوله معرفًا، يجوز في كان جعل اسمها نكرة وخبرها معرفة في الشعر[٢].

٢ -أن الاسم في باب كان هو الخبر فتعرف الاسم بمعرفتك الخبر، فإذا قلت: كان قائم زيدًا" فزيدٌ هو القائم[٣].

---

(١) ينظر الكتاب١/ ٤٧

(٢) يُنظر شرح السيرافي ١/ ٣٧٥.

(٣) المرجع السابق.

واستشهد سيبويه على ذلك بما سبق من الشواهد وردَّ رُدَّ الاستشهاد بالبيتين الأول والثاني على سيبويه، لأن اسم كان فيها ضمير والضمير معرفة[(١)] ، وأُجِيب عن ذلك بأن ضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النكرة، فالهاء مثلًا في قول القائل "مررتُ برجلٍ كلَّمتُه" ،وإن كانت معرفة إلا أنها من حيث علم المخاطب تعود إلى الرجل المذكور، من غير أن يكون ميَّزه من بين الرجال ، أو أن ظبيًا اسم "كان" أخرى مضمرة قبل "ظبيٌ" و"سكران" ، وكان الثانية تفسير لها، ويكون اسما النكرة الذين أراد سيبويه في البيتين "ظبيٌ" و "سكران"[(٢)] .

أما البيتان الأخيران، منهما المطابقان لما استشهد به سيبويه من غير اعتراض، قال الأعلم: "فيه يقصد بيت حسان ما سهَّل جعل النكرة اسماً من جهة المعنى ، ذلك أن الذي يستفيده المخاطب بعسل وماء منكورين ،هو الذي يستفيده المخاطب معرفين، ألا ترى أن قائلًا لو قال: شربت الماء والعسل أو قال: ماءً وعسلًا، كان معناهما عندك واحدًا .... توضح نقاط ثم يكتب وسهَّله ، وسهَّله أيضًا أن الضمير في مزاجها يعود إلى منكور، وهي وسلافة"[(٣)] .

وجعله الزَمَخْشَرِي من باب القلب الذي يشجع عليه أمن اللبس[(٤)] .

وللبيت رواية أخرى، فقد ذكر المبرِّد أن المازني كان ينشده:

---

(١) ينظر شرح السيرافي ١ / ٣٧٥ .

(٢) ينظر : النكت ١ / ١٨٣ .

(٣) يُنظر النكت ١/ ١٨٣.

(٤) المفصل ١/ ٣٥١.

يكونُ مزاجُها عسلًا وماءَ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

الرأي الثاني: إنه في باب "كان" يجوز الإخبار بمعرفة عن نكـرة اختيـارًا، وهـو رأي ابن مالك بشرط حصول الفائدة[١]، قال في شرح التسهيل "لما كان المرفوع هنا مشبهًا بالفاعل، والمنصوب مشبهًا بالمفعول، جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع ،كما جاز في باب الفاعل، ولكـن بـشرط حـصول الفائـدة، وكـون النكرة غير محضة من ذلك قول حسّان:

يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

وليس بمضطر، إذ يمكن أن يقول مزاجُها بالرفع، فيجعل اسـم يكـون ضـمير الشأن، وقول القُطَّامِيِّ:

ولا يكُ موقفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

وليس بمضطر، إذ له أن يقول: ولا يكُ موقفي، والمحسِّنُ لهذا شبه المرفوع بالفاعـل، والمنصوب بالمفعول، وقد حُمِل هذا الشبه في باب إنَّ، كقول الفرزدق:

وإنَّ حرامًــا أن أسُــبَّ مجاشــعًا بآبـائي الـشمِّ الكـرامِ الخـضارِمِ"[٢]

واختار هذا الرأي الرَّضي؛ لعدم اللبس في باب "كان وإنَّ" لاختلاف الجـزأين

(١) التسهيل ٥٥ .

(٢)شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ .

في الإعراب[١].

ويمكن القول وبعد استعراض الشواهد القرآنية والشعرية- أن مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة ضرورة من ضرورات الشعر، غير أنه يخرج من باب الضرورة الشعرية إلى باب الاختيار، في سعة الكلام بمسوغٍ من مسوغات الابتداء بالنكرة، بناءً على أصلها الذي كانا عليه قبل دخول "كان" إذ الأصل كونهما مبتدأ و خبرًا، يؤيد ذلك قول سيبويه: "وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء"[٢].

وقال البغدادي: "المرفوع والمنصوب بكان على شرائطهما في باب الابتداء"[٣].

وفي كل شاهد مما مرَّ ما يُسَوِّغ الابتداء بالنكرة، ومن ثمَّ ساغ مجيء اسم كان نكرة، ففي بيت الفرزدق ، وخِدَاش بن زُهير، نجد تقدم الاستفهام على النكرة مسوغًا للابتداء بها ، ومن ثم ساغ مجيء اسم كان نكرة، بناءً على أصلهما الذي كانا عليها قبل دخولها، وهذا يتأتَّى في وجهي الاستشهاد في البيتين الأول والثاني سواءٌ كان قصد سيبويه بالنكرة "ظبيٌ" و"سكرانُ" على أنه اسم كان المضمرة، أو ضميرهما ، إذ يعودان على نكرة مسبوقة بالاستفهام .

أما في بيت حسَّان فالمسوغ لذلك، هو تقدم خبر كان على اسمها وهو ظرف، قال أبو علي الفارسي: "نُصِب مزاجُها على الظرف الساد مسد الخبر، كأنه قال:

---

(١) شرح الرضي٤/ ٢٠٦.

(٢) الكتاب ١ / ٣٧٠ .

(٣) الخزانة ٩ / ٢٨٦ .

يكون مستقرًا في مزاجِها، فإذا كان ظرفًا تعلَّق بمحذوف يكون الناصب لـه، وقُـدِّم على عسلٍ وماءٍ كعادتهم في الظروف إذا وقعت أخبارًا عـن النكـرات لـئلا تلتـبس بالصفات"[١]، ومثله أيضًا قراءة ابن عامر ﴿أَوَلَمْ تكُنْ لَهُمْ آَيَةٌ أَنْ يَعْلَمَـهُ عُلَـمَاءُ بَنِـي إِسْرَائِيلَ﴾[٢] بتأنيث تكن، ورفع آية[٣]،حيث خرّجها بعضهم على أن "كان" ناقصة ،و"لهم" خبر" لتكن" مقدمًا على اسمها، و"آيةٌ" اسمها و"أن يَعْلَمَهُ" إما بـدل مـن آية وإما خبر مبتدأ مضمر، أي هي "أن يَعْلَمَهُ"[٤].

أما المسوغ لذلك في بيت القُطَاميّ "ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا" فهو تخصص النكرة بالوصف "مِنْكِ"، وكما هو معلوم فتخصص النكرة بوصف، أو بإضافة من مسوغات الابتداء بالنكرة، وبناءً عليه ساغ مجيء اسم كان نكرة .

وتكتمل صور هذه المسوغات بقراءة للأعمش ، وعاصم في الآية الكريمة (وما كان صلاتَهم عند البيت إلا مكاءٌ وتصْدِيةٌ)، إذ جاز مجيء اسم "كان" نكرة، لكونه في معنى المحصور، فهو بمثابة "ما أهَرَّ ذا ناب إلا شرٌ"[٥]، وعليه فمجيء اسم كان نكرة في أبيات الاستشهاد ، ليس ضرورة ،وإنما من باب الرجوع إلى أصلهما اللذين

---

(١) نقل ابن هشام في المغني٢/ ٥١١ ،والبغدادي في الخزانة ٩/ ٢٨٦ هذا القول عن أبي علي الفارسي ، ولم أعثر عليه فيما بين يدي من مؤلفاته.

(٢) سورة الشعراء (١٩٧) .

(٣) ينظر السبعة لابن مجاهد ٤٧٣.

(٤) يُنظر الدر المصون ٥/ ٢٨٧.

(٥) من أمثال العرب،يـضرب عنـد ظهـور إمـارات الـشر،وذو النـاب:الكلـب،وأهر:صـوّت دون نبـاح. ينظر مجمع الأمثال ١ / ٣٧٠ ، اللسان ٥ / ٢٦١ ، الخزانة ٤ / ٤٦٩ .

كانا عليه قبل دخول "كان" عليهما؛ بمسوغٍ من مسوغات الابتداء بـالنكرة، وهـذا يجعلنا نُرَجِّحُ رأي ابن مالك بجواز ذلك في الاختيار عند حـصول الفائـدة، وكـون النكرة غير محضة، وبه نردُّ على من خطّأ هذه القـراءة ، كالفـارسي والنَّحـاس. والله أعلم.

زيادة كان وسطًا

قال الشاعر:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بدَارِ قَوْمٍ   وجِيْرَانٍ لنَا كَانُوا كِــرَامِ

" البيت للفـرزدق[١].

موضع الشاهد قوله: "وجيران لنا كانوا كرامِ"استشهد به النَّحاس عـلى زيـادة "كان" فهي في البيت زائدة بين الصفة والموصوف ، والتقدير: وجـيرانٍ لنـا كـرامٍ، ومن ثم أجاز أن تكـون "كـان" في قـول الله تعـالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾[٢]،وقوله تعـالى: ﴿ قَالُواْ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[٣] زائدة، فالتقدير على هذا في الآية: أنتم خير أمـة، ومـن هو في المهد صبيًا، ، قال: "قد حكى سيبويه زيادة كان، وأنشد:

فكيف إذا مررت بدار قوم   وجيرانٍ لنا كانوا كـــرامِ"[٤]

آراء النحاة في الشاهد:

اختلف أقوال المعربين "كان" في الآيتين السابقتين على أقوال عدة[٥]:

---

(١) من بحر الوافر للفرزدق في ديوانه٢/ ٢٩٠،والكتاب ٢/ ١٥٣،والمقتضب٤/ ١١٦،والخزانة ٩/ ٢١٧.

(٢) سورة آل عمران آية (١٤٣).

(٣) سورة مريم آية (٢٩).

(٤) الإعراب ٣/ ١٥.

(٥) يُنظر الكشاف ١/ ٢٠٠، البحر المحيط ٦ / ٢٣٢ ، الدر المصون ١/ ٦٠٦.

منها أنها زائدة ،وهو رأي النَّحاس كما مرَّ؛ مستشهدًا على ذلك بالشاهد على التقدير الذي سبق.

و زيادة كان وسطًا جائز باتفاق النحاة[١] ، وشاهد النَّحاس هو ما توارد الاستشهاد به في كتبهم ، إلا أن زيادتها على وجهين:

١ -أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها، نحو: ما كان أحسن زيدًا، فالمراد أن ذلك كان فيما مضى مع إلغاء عملها، فهي بمنزلة زيدٌ ظننتُ منطلق، فإذا أُلْغِيت بطل عملها مع بقاء معناها، إذ المراد في: ظنِّي[٢].

ومن هذا الوجه زيادتها بين ما وأفعل التعجب قال زين الحمصي في حاشيته على التصريح: (تُزاد كان قبل فعل التعجب لتدل على أن المعنى المتعجب منه كان فيما مضى، وهو عوض عما مُنِع منه فعل التعجب من التصرف) [٣].

ومن ذلك قول امرئ القيس:

أرى أمَّ عمْروٍ دَمعُها قد تحدَّرا ... بكاءً على عمروٍ وما كانَ أصبَرا[٤]

وقول عُرْوَة بن أُذَينة:

ما كَانَ أحسَن فيكِ العيش مُؤْتَنفًا ... غَضًّا، وَأَطْيَبَ في آصَالِكَ الأصُلَا[٥]

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ١ / ٣٥٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٦٦ – ٢٦٧ .

(٢) الخزانة ٩/ ٢٠٧ بتصرف.

(٣) يُنظر حاشية الحمصي بهامش شرح التصريح١/ ١٩٢ .

(٤) من بحر الطويل في ديوانه ٦٩، والخزانة ٩ / ٢١١ .

(٥) من بحر الطويل في ديوانه٧٨ .

وقول شاعر الحماسة:

أبا خالدٍ ما كان أدهـى مصيبةً　　　أصابت مَعَدَّ يومَ أصبحتَ ثَاويـا[١]

٢-أن تُلغى عن العمل والمعنى معًا، وإنما تدخل لضربٍ مـن التأكيـد، فيكـون وجودهـا في الكـلام وعـدمها سـواء، فـلا تفيـد شـيئًا سـوى تأكيـد الدلالـة عـلى المعنى، ومن زيادتها عـلى هـذا الوجـه، قولـه تعـالى: ﴿ قَالُواْ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[٢] فلو أُريد معناها من الدلالة على المضي لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة، لأنه لا اختصاص له بذلك الحكم دون سائر الناس[٣]، وإنـما هـي لتأكيد الدلالة على المضي في "قالوا"[٤]، وكذا في الشاهد مع الذينا فدخولها غير مُغَيِّر للكلام، كأنه قال: وجيران لنا كرام.

وقد ردّ المبرِّد الاستشهاد بهذا البيت على زيادة كان، لرفعها الضمير، وهو الواو والزائد لا يعمل شيئًا[٥]، وتبعه في ذلك ابن هشام[٦].

وأجاب عن ذلك ابن مالك، بأن زيادتها لا تمنع العمل في الضمير، كما لم يمنـع إلغاء ظنَّ عملها في الفاعل مطلقًا[٧].

---

(١) من بحر الطويل في شرح التبريزي٣/ ٢٢.

(٢) سورة مريم آية (٢٩).

(٣) يُنظر شرح المفصل٧/ ٢٧ .

(٤) البرهان في علوم القرآن٣/ ٧١.

(٥) يُنظر المقتضب٤/ ١١٦.

(٦) أوضح المسالك١/ ٢٥٨.

(٧) يُنظر شرح التسهيل ١ / ٢٣٨ .

وكذا قول الشاعر:

فِي لُجَّةٍ غمَرتْ أباكَ بُحُورها ... في الجاهليةِ كان والإسـلامِ(١)

فكان هنا زائدة بن المتعاطفين لا عمل لها ولا معنى إلا تأكيد الدلالة على المضي في "غَمَرتْ".

وقول الشاعـر:

سَرَاةُ أبي بكرٍ تسـامَى ... على كان المُسَوَّمَةِ العِرَابِ(٢)

فزِيدَت في البيت بين الجار والمجرور، فلا عمل لها ولا معنى إلا تأكيد المضي في "تسامى".

واستشهاد النَّحاس ببيت الفرزدق "وجيران لنا كانوا كرامِ" على زيادة كـان في قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ فيه نظر من جهتـي اللفـظ والمعنـى أمـا مـن حيـث اللفظ، فإنَّ كان لا تُزاد أولًا ، قال الرَّضِي: "ثم اعلم أن الزائـدة والمجـردة للزمـان أعني غير العاملة، لا تقعان أولًا؛ لأن البداية تكون باللوازم مع الأصول، والمجردة للزمان كالزائدة، فلا يليق بهما الصدر"(٣).

أما من حيث المعنى، فهو مخالف لتأويل ابن عباس للآية الكريمة، فقد نُقِل عنه أنه قال في قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ قال: هم الذين هاجروا مع

---

(١) من الكامل للفرزدق في ديوانه٨٥٠، وشرح الكافية٤/ ١٩١،والخزانة٥/ ٤٣٦.

(٢) من بحر الوافر ، بلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ٢٥٧ ، والخزانة ٩ / ٢٠٧ ، والهمع ١ / ١٢٠ .

(٣) شرح الرضي ٤ / ١٩٣ .

رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة[١]،وعليه فكان في الآية الكريمة ليست زائدة، وإنما هي على بابها من النقصان، والدلالة على المضي، والتاء اسمها، و"خير أمة" خبرها،وهو توجيه ارتضاه الزَمخشري[٢].

كما أنهُ روي عن عمر بن الخطاب أنه قال في قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ لو شاء الله لقال أنتم فكُنَّا كُلنا، ولكن قال: كنتم في خاصة أصحاب محمد ﷺ، ومن صنع مثل صنيعهم كانوا خير أمة أُخرجت للناس ، وفي لفظ عنه أنه قال: (يكون لأولنا ولا يكون لآخرنا) [٣]، وعليه يسقط احتجاجه بالبيت لما ذكرنا، أما احتجاجه به على مجيء كان زائدة ولمحض التوكيد في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ ، فلا اعتراض عليه من جهة اللفظ والمعنى فزيادة كان حشوًا بين شيئين متلازمين مما هو متفق عند النحاة، وهي في الآية الكريمة زائدة بين (منْ) الموصولة وصلتها وهي الظرف "في المهد"، كما أن الحكم عليها بالزيادة يقتضيه المعنى، قال الزركشي: "كان هنا زائدة وإلا لم يكن فيه إعجاز؛ لأن الرجال كلهم كانوا في المهد، قال ابن عصفور: هي في كلامهم زِيدت في وسط الكلام، وهي

---

(١) من الوافر في سر الصناعة١/ ٢٩٨، برواية جياد بني أبي بكر تسامي ،وشرح ابن يعيش٧/ ٩٨، والضرائر٨٧.

(٢) يُنظر الكشاف ١ / ٢٠٠ .

(٣) يُنظر مسند ابن حنبل ١/ ٢٧٢، ومصنف أبي شيبة ٧/ ٣٤٦، وفتح القدير ١/ ٥٦١، ومعاني القرآن للصابوني ١/ ٤٥٩.

مؤكدة للماضي في قالوا"[١].

كما أنه قد سمع عن زيادتها بين الموصول وصلته، قال الشاعر:

جَادَتْ بَكَفَّيْ كانَ مَنْ أَرْمَى البَشَر[٢]

على رواية « مَنْ » بفتح الميم[٣]:

أي جادت بكفي من هو من أرمى البشر. والله أعلم.

(١) ينظر فتح القدير١/ ٥٦١،والدر المنثور٢/ ٢٩٣،والإتقان في علوم القرآن١/ ٤٩١،وكنز العمال٢/ ٤٩٢.

(٢) من الرجز في المقتضب ٢ / ١٣٩ ، والخزانة ٥ / ٦٥ .

(٣) ينظر : الخصائص ٢ / ١٤٧ ، وروي أيضاً بكسر الميم « مِنْ » ولكان على هذه الرواية تخريجان ، أن تكون مع أسمها وخبرها في محل صفة لموصوف محذوف ، والتقدير يكفي رحل أورام كان من أرمى البشر .

الفاعل

حذف الفاعل لدلالة فعله عليه

قال الشاعر :

وحُــقَّ لِمَــنْ أَبُــو مُوسَــى أَبُــوْهُ   يُوَفِّقُــه الَّــذي نَــصَب الجِبَــالا[١]

انفرد النَّحاس بهذا الشاهد ، فلم يذكره غيره من النحاة ، وهو للشاعر الأموي ذي الرُّمَّة .

وموضع الشاهد قوله : " وحُقَّ ... يُوَفِّقُه " فهو فعل مبني للمفعول ، وقد حُذف مرفوعه ، لدلالة الفعل بعده " يُوفِّقَه " ، عليه ، والتقدير : وحُقَّ التوفيق لمن أبو موسى أبوه ، وعليه أجاز النَّحاس مؤيدًا رأي الفرَّاء ، أن يكون الفاعل في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[٢]، محذوفاً دلَّ عليه الفعل بَدَا ، والتقدير والله أعلم : بدا لهم بداء .

قال أبو جعفر : " الفاعل ما دلَّ عليه بَدَا ، أي : بَدَا لهم بِداء ، فحذف الفاعل ؛ لأن الفعل يدل عليه ، كما قال : وحُقَّ لِمَنْ أَبُو مُوسَى أَبُوْهُ ..... البيت "[٣] .

آراء النحاة في الشاهد :

حذف الفاعل فيه خلاف بين النّحاة على النحو الآتي :

١ . مذهب جمهور البصريين[٤] ، أن الفاعل لا يُحذف إلا مع رافعه المدلول

---

(١) من بحر الوافر في ديوانه ٤٤٦ .

(٢) سورة يوسف آية ٣٥

(٣) الإعراب ٢ / ٣٢٩

(٤) الهمع ٢ / ٢٧٢ .

عليه ، مثال ذلك قولنا : زيدًا ، جوابًا لمن قال : من أكرمت ؟ فيقول : زيداً ، والتقدير : أكرمت زيدًا ، فحذف الفاعل مع الفعل ، وبه أخذ ابن مالك(١) ، واعتلَّ لامتناع حذفه وحده بأنه : " كعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ، ولزوم تأخره ، وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه ، وكالمضاف إليه في أنه معتمد البيان ، بخلاف المبتدأ ، فإنه مباين لعجز المركب ، وللصلة ، والمضاف إليه فيما ذكر ؛ لأنه غير ممتزج بمتلوه ، ولا لازم التأخر ، ويتأثر بعامل متلوه ، وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان ، وأيضًا فإن من الفاعل ما يستتر ،فلو حُذف في بعض المواضع لالتبس بالاستتار ، والخبر لا يستتر فإذا حُذف لدليلٍ ، أُمن التباس كونه مستترًا "(٢) ، واعتلَّ غيره ، بأن العرب قد جعلته مع الفعل بمنزلة شيء واحد ، بدليل إسكانهم الفعل له في نحو " ضَربتُ " ، والفاعل في الآية الكريمة عند هذا الفريق ، هو الجملة من " ليَسْجُنُنَّهُ " ، ورُدَّ بأنَّه لا يصح الإسناد إلى الجملة (٣) ، أو بأن الفاعل ضمير السَّجن المفهوم من الفعل .

٢. ومنهم من أجاز حذف الفاعل وحده دون رافعه ، وهو رأي الكسائي(٤) ، وابن مَضَاء(٥) ، تمسكًا بما ورد في الآية الكريمة ؛ إذ الفاعل محذوف دلَّ عليه الفعل

(١) شرح التسهيل ٢ / ١١٨ .

(٢) المرجع السابق ٢ / ١١٨ .

(٣) الهمع ٢ / ٢٧٢ .

(٤) يُنظر الجمل ١١٣ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧١ ، والتذييل ٦ / ٢١٦ .

(٥) الرَّدُ على النحاة ٩٥ .

والتقدير : بَدَا لهم بداء ، وبالشاهد الذي معنا ، وبكون حذف الاختصار لا يخرج الكلام إلى غير الإفادة ؛ ولأن الاختصار يكون في المتلازمين كالمبتدأ والخبر فكذلك هنا (١) ، وهو الراجح ، لما يلي :

١. أن الفاعل وإن كان عمدة في الكلام، فحذف العُمَد من الكلام للاختصار، مما هو معهود عن العرب ، فيحذف المبتدأ أو الخبر اختصارًا إن دلَّ عليه دليل ، وكذا الفاعل ، ففي قوله تعالى ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ (٢) ، ففاعل " بلغت " محذوف قد حُذف لدلالة سياق الكلام عليه ، أي : بلغت الروح التراقي ، قال القرطبي : " أي بلغت النفس أو الروح التراقي ، فأخبر عما لم يجر له ذكر لعلم المخاطب به " (٣) ، وكذا قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ﴾(٤)، أي : توارت الشمس ، ومنه قول العرب : أرسلت ، يريدون أرسلت السماء إذا جاء المطر(٥) .

ومنه قول العرب أيضًا : " إذا كان غدًا فأتني " بنصب غدًا ، ففاعل كان محذوف دلَّ عليه السياق ، أي : إذا كان ما نحن الآن عليه من سلامة (٦) ، ومنه قول الشاعر :

---

(١) يُنظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٠٨ .

(٢) سوة القيامة آية ٢٦ .

(٣) تفسير القرطبي ٩ / ١٠٠ .

(٤) سورة ص آية (٣٢) .

(٥) يُنظر البحر المحيط ٨ / ٥٤٣ .

(٦) يُنظر شرح التصريح ١ / ٢٧١

فَإِنْ كانَ لا يُرْضِـيْكَ حَتَّـى تَـردَّني إلى قَطَـري لا إِخَالُـكَ رَاضِـيا [١]

والشاهد فيه قوله"كان لا يُرْضِـيْكَ" حيث حذف اسم كان ،وهو بمنزلة الفاعل.

وقدَّر المانعون في كل هذه الشواهد ، ضميرًا مستترًا مرفوعًا بالفاعلية يعود على ما دلَّ عليه الفعل ، تقديره : الروح في الآية ، والحال المشاهدة في المثال ، وشيء في البيت ، ولا يخفى ما فيه من تكلف لكثرة التقديرات ، المترتبة على إضمار شيئين ، هما الضمير المستتر في " حُقَّ " مع مفسره ، الذي دلَّ عليه الفعل " يُوَفِّقُهُ " المُقدَّر بالتوفيق كما أشرنا سلفًا ، لذا كان القول بحذف الفاعل لدلالة فعله عليه ، هو الراجح لدينا ، وشاهد النَّحاس ما يستشهد به على ذلك . والله أعلم

(١) من الطويل لسوار بن مضرب في الخصائص٢/ ٤٣٣ ،وشرح المفصل١/ ٨٠، والخزانة١٠/ ٤٧٩.

جمع الفعل والفاعل مجموع

قال الشاعر :

وَلكِن دِيَافِيّ أَبُوه وأمُّه بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيط أقارِبُه

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، ولم ينسبه ، وهو للفرزدق (١) .

موضع الشاهد فيه قوله : " يَعْصِرنَ السليطَ أقاربُه " حيث رفع " أقاربُه " بـ " يَعصِرنَ " مع اتصال ضميره به ، وقد جاء به مؤنثًا مجموعًا ، لأنه أراد الجماعات، وعليه رجَّح النَّحاس قول الأخفش في أن يكون التركيب في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ (٢) على لغة أكلوني البراغيث .

قال أبو جعفر في حديثه عن الآية : « ولم يقل : عَمِي وصمّ والفعل متقدم ففي هذا أجوبة : منها أن يكون كثير بدلاً من الواو ، قال الأخفش سعيد : كما تقول : رأيت قومَك ثُلثَيْهِم ، وإن شئت كان على إضمار مبتدأ أي العُمي والصُمُّ منهم كثير، وجواب رابع يكون على لغة من قال أكلوني البراغيث ، قال الأخفش : يجوز أن يكون هذا منها ، وأنشد :

ولكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ .... البيت » (٣) .

---

(١) من بحر الطويل ، في ديوانه ١ / ٤٦ ، والكتاب ٢ / ٤٠ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٤٤٦ ، والخزانة ٥ / ١٦٣ ، والهمع ١ / ١٦٠ ، ودياف : قرية من قرى الشام ، وحوران من مدنها ، والسليط : الزيت .

(٢) سورة المائدة آية ٧١ .

(٣) الإعراب ٢ / ٣٣ .

مذهب الجمهور أنَّه إذا أُسنِد الفعل إلى ظاهر ، مثنى أو مجموع ، وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع ، فيكون كحاله إذا أُسند إلى مفرد فنقول : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات[١] .

وإنما اُلتزم هذا التجريد ؛ دفعًا للإيهام ؛ لأنّه لو قيل : قاما أخواك ، وقاموا إخوتك ، لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله " فعل وفاعل " خبر مقدم[٢]، ولذا ألحقوا علامة التأنيث بالفعل دون علامتي التثنية والجمع ؛ لأنها ليست بعلامة إضمار فلا تلتبس بعلامة الإضمار ، وهذه هي اللغة الفصحى[٣]. وبها جاء التنزيل الكريم ، قال تعالى ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾[٤] وقال تعالى ﴿ وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾[٥] وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

و جَرِّد الفعل إذا مَا أُسْنِدَا　　　لاثنينِ أو جَمْعٍ كفَازَ الشُّهدا[٦]

إلا أنَّه قد يُؤتى في الفعل المسند إلى الظاهر بضمير التثنية والجمع ، فيقال : " قاما الزيدان " و " قاموا الزيدون " و " قُمْنَ الهندات " ، وعليه جاء التركيب في الآية الكريمة والشاهد الذي معنا .

---

(١) يُنظر شرح ابن عقيل ١ / ٤٢٥ .

(٢) يُنظر شرح التصريح ١ / ٢٧٥ .

(٣) ينظر المرجع السابق .

(٤) سورة المائدة آية ٢٣ .

(٥) سورة الفرقان آية ٨ .

(٦) شرح ابن عقيل١ / ٤٢٥ .

ولهذا التركيب عند النحاة ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن تكون هذه الضمائر حروفاً تدل على تثنية الفاعل وجمعه ، كما يلحق الفعل تاء التأنيث ، ليدل على تأنيث الفاعل كـ " قامت هند " ، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة " أكلوني البراغيث " ، والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هند في قولنا " قامتْ هندٌ " ، ونُسِبَت هذه اللغة إلى طيئ وأزد شنوءة ، وهو الصحيح عند سيبويه(١) .

الوجه الثاني : أنها ضمائر ، وأن ما بعدها مرفوع بالابتداء ، وهي مع الفعل الذي اتصلت به في محل رفع خبر مُقَدَّم(٢) .

الوجه الثالث :أن تكون هذه الضمائر هي الفاعل ، والاسم الظاهر بعدها بدلٌ منها ، بدل كل من كل(٣) .

والوجه الأول هو الراجح ، للأمور الآتية :

١. اتفاق أئمة العربية على أنها لغة لقوم من العرب .

٢. يترجح هذا الوجه أيضًا على الوجهين الآخرين ، بما ذكره أبو البقاء العُكْبَري ، من أن الفعل في هذا التركيب قد وقع في موضعه، فلا يُنوى به التأخير باعتباره خبرًا عن مبتدأ مؤخر .

---

(١) الكتاب ٢ / ٤٠ .

(٢) يُنظر شرح التصريح ١/ ٢٧٥.

(٣) يُنظر شرح ابن عقيل ١ / ٤٢٥ .

٣. أن هذا ما يرتضيه القياس ؛ إذ فيه حمل الشيء على مشابهه ، فهذه الطائفة من العرب قد دلت على التثنية والجمع ، تذكيرًا وتأنيثًا ، كما دلَّ الجميع من العرب بالتاء في قامت على التأنيث بجامع الفرعية من الغير[1] ، فالمثنى والجمع فرع الإفراد كما أن المؤنث فرع المذكر .

وعليه يترجح هذا التوجيه – والله أعلم– في الآية الكريمة والشاهد الذي معنا ، فالواو في قوله تعالى : ﴿ وَصَمُّواْ ﴾ حرف دال على الجمع ، و"كثيرٌ" مرفوع على الفاعلية بالفعل قبله ، بل ويتأكد هذا التوجيه في الشاهد ، إذ إن نون الإناث في " يَعْصرنَ " أوغل في الشبه بتاء التأنيث ؛ كلاهما دالٌ على التأنيث ، إضافةً إلى جامع الفرعية بينهما كما أسلفنا والله أعلم .

ولهذا الشاهد نظائر متعددة نثرية وشعرية ،فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[2] ،وفي الحديث من كلام وائل بن حجر : " وَوَقَعَتَا رَكْبَتَاهُ إلى الأَرْضِ "[3] وقول الشاعر :

يَلومُونني فِي اشْتِراءِ النَّخِي ... ل أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ[4]

---

(١) يُنظر التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩١١ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٣

(٣) مسند أبي داود ١ / ١٩٦ ، ٢ / ٢٢٣ .

(٤) من المتقارب لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٨ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٢٩ ، والمغني ٢ / ٣٦٥ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٦ .

حيث ألحق الواو بالفعل « يلومونني » ، والفاعل مجموع وهو قوله : "أهلي" .

وقول الفرزدق :

بَنِي الأرضِ قَدْ كَانُوا بَنِيَّ فَعَزَّنِي عَلَيْهم لآجالِ المنايَا كِتَابُها (١)

حيث ألحق الواو بالفعل "كانوا"،و"بني الأرض" خبر لـ"كان" مقدم عليها،و"بنيَّ" اسمها، والواو في "كانوا" علامة الجمع.

وقول الآخر :

رَأَيْنَ الغَوانِي الشَّيبَ لاحَ بِمَفْرِقِي فَأَعْرَضْن عنِّي بالخُدُودِ النَّواضِر (٢)

والشاهد قوله : "رأين الغواني" فألحق بالفعل ضمير الإناث، والفاعل مجموع .

ومنه قول الشاعر الجاهلي عمرو بن ملقط :

أُلْفيتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأولى لكَ ذَا وَاقِيَهْ (٣)

فـ"فألفيتا"بالبناء للمفعول فعل ماضٍ، و"عيناك" نائب الفاعل، فألحق الفعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظاهر، وحكم نائب الفاعل كحكم الفاعل . والله أعلم

---

(١) من الطويل في تلخيص الشواهد ٤٧٤ ، والتذييل والتكميل ٦ / ٢٠٢ ، وليس في ديوانه .

(٢) من الطويل بلا نسبة في العقد الفريد ٣ / ٤٣ ، والتذييل والتكميل ٦ / ٢٠٢ .

(٣) من البسيط لعمرو بن ملقط في سر صناعة الإعراب ٢ / ٧١٨ ،والمغني١/ ٦٩٦، وشرح شواهد ٥ / ٣٣١ .

الرفع بإضمار فعل

قال الشاعر :

لِيُبْكَ يزيدُ ضَارعٌ لِخُصُومَةٍ　　　ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ[(١)]

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، وهو للشاعر الجاهلي الحارث بن نُهيك وقيل للشاعر المخضرم نهشل بن حرِّيّ وقيل للمهلهل ، والراجح أنه لنستل بن حَرِّي .

وموضع الشاهد فيه قوله : " لِيُبْكَ يَزِيدٌ ضارعٌ " حيث حُذِف عامل الفاعل " ضارعٌ " لقرينة حيث دلَّ عليه الفعل قبله " يُبْك " والتقدير : يبكيه ضارعٌ ، وسنزيده شرحًا فيما يلي بإذن الله .

وعلى هذا النحو خَرَّج النَّحاس قراءة من قرأ " زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم شركاؤُهم " ببناء الفعل للمفعول[(٢)] فـ " شركاؤهم " فاعل مرفوع بفعل محذوف دلَّ عليه " زُيِّن " كأنه قال زيَّنه شركاؤهم .

وكذا قراءة عاصم " يُسَبَّحُ له فيها رجالٌ " بالبناء للمفعول[(٣)]، فـ " رجالٌ " فاعل لفعل محذوف ، دلَّ عليه " يُسَبَّحُ " ، والتقدير يُسَبِّحهُ رجالٌ .

---

(١) من بحر الطويل ، في الكتاب ١ / ٢٨٨ ، وشرح المفصل ١ / ٨٠ والخزانة ١ / ٣٠٣ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٥٤ ، والمختبط : طالب المعروف ، والطوائح : المصائب المهلكات ، والضارع : الذليل ، وتطيح : تُهلك .

(٢) والقراءة في المحتسب ١ / ٢٩ .

(٣) يُنظر القراءات الشاذ ه١ / ٥٤٩ .

آراء النحاة في الشاهد :

ليس بين النّحاة خلاف في جواز حذف الفعل لوجود قرينة في الكلام تدل عليه ، والشاهد هو ما توارد الاستشهاد به في كتب النحاة على ذلك ، فيُحذف عامل الفاعل جوازًا ، إذا أُجيب به نفي كـ " زيدٌ " في جواب " ما قام أحد " ، وكذا إذا أُجِيب به استفهام مُحقق نحو : " نَعَمْ زيدٌ " جوابًا لمن قال : هل جاءك أحدٌ ؟ أو استفهام مُقَدَّر ، كما في الآيتين الكريمتين ، ففي الآية الكريمة الأولى ، قوله تعالى ﴿ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ مرفوع بفعل مضمر دلَّ عليه " زُيِّن " ، كأنه لَمَّا قال : ﴿ زَيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ ﴾ ، قيل : من زَيَّنه لهم ؟ فقيل : شركاؤهم ؛ فارتفع الشركاء بفعل مضمر دلَّ عليه " زُيِّن " ، فهو بمثابة قولنا أُكِل اللحمُ زيدٌ ، ورُكِب الفرسُ جَعْفرٌ[1] ، وكذا في الآية الكريمة الثانية ، كأنَّه لما قال " يُسَبَّح " دلَّ على مُسَبِّح ، فقيل : من يسبحه ؟ فقيل رجالٌ[2] .

وما ورد في الشاهد ، من هذا الجنس ، أي مما القرنية فيه السؤال المقدر ، فكأنَّه لما قال: ليُبْك يزيدٌ ، سأل سائل من يبكيه ؟ فقيل : ضارعٌ ، أي يبكيه ضارعٌ .

كذا يحذف الفعل إذا استلزمه فعل قبله ، كما في الآية الكريمة الثانية وكقول الشاعر :

---

(١) يُنظر المحتسب ١ / ٢٢٩ بتصرف .

(٢) يُنظر القراءات الشاذة للعكبري ١ / ٥٤٩ بتصرف .

أسـقى الإلـه عُـدُواتِ الـوادي وجَوْفَـه كُـلَّ مُلِـثٍّ غـادي

كلُّ أجشَّ حَالِك السَّوادِ[١]

فـ" كلُّ " فاعل فعل محذوف دلَّ عليه " أسقى " أي : سقاها كلُّ أجشَّ حالـك السوادِ؛ لأن إسقاء الله جنبات الـوادي وجوفـه المـاء ، يـستلزم سـقي المـاء جنباتـه وجوفه .

ورواية الشاهد الذي معنا على هـذا النحـو " لِيُبْـكَ " بالبنـاء للمفعـول ، هـي الرواية المشهورة عند النّحاة ، وقد غَلَّطَ العسكري [٢] النحاة فيها وعَدَّها من عمـل النحويين[٣] ، وذكر أن الرواية الصحيحة هي تلك التي نقلها الأصمعي " لِيَبْـكِ " بالبناء للفاعل [٤] ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

إلا أننا نرى صحة الرواية الأولى؛ إذ قد نقلها أئمة النحو وعلى رأسهم سيبويه ، ولم يكن ليروي إلا عمن هو ثقة .

ويؤيدها ما أوردناه سلفًا من قراءات القرّاء ، وهم من القراء السبعة ، ونضيف إليها قـراءة ابـن كثـير في قولـه تعـالى ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ

(١) من الرجز لرؤبة بن العجاج في محلقات ديوانـه ١٧٣ ،والكتـاب ١ / ١٤٦ ، والخـصائص ٢ / ٤٢٥ ، وشرح الأشموني ١ / ١٧٢ ،والأجش:الرعد الشديد ،والملث من المطر:الدائم.

(٢) هو الحسن بن عبدالله بن سعيد (٢٩٣هـ – ٣٨٢ هـ) فقيه وأديـب . بغيـة الوعـاة ١/ ٥٠٦،الأعـلام ٢ / ١٩٦ .

(٣) يُنظر الخزانة ١ / ٢٧٣ .

(٤) يُنظر المرجع السابق ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٣ ، وحاشية الصبَّان ٢ / ٧٥ .

ٱلْحَكِيمُ ﴾[١] بفتح الحاء من " يُوحَي "[٢] فالتقدير " يُوحِيه الله " .

قال ابن جِنِّي : " ولا تُقَدَّر هذه المرفوعات متبدآت حُذفت أخبارها ، لأن هذه الأسماء ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل "[٣] .

ومنه قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها:"كانَ يكونُ عليَّ الصومُ في رَمَضَانَ فما أسْتَطِيعُ أن أَقْضَيَهُ إلا في شَعْبانَ الشُّغْلُ من رسول الله ﷺ "[٤] أي : يمنعني الشغل .

وعليه فشاهد النَّحاس على هذه الرواية مما يستشهد به على حذف عامل الفاعل جوازًا ، إذا أُجيب به استفهام مُقَدَّر كما أوضحنا ، وقد أجاز الجَرْمِي[٥] القياس عليه إذا لم يلتبس الفاعل بالنائب ، وهو ظاهر كلام النَّحاس في النصّ الذي أوردناه ، فعلى رأيهم يجوز أن يُقال : ضُرب زيدٌ عمروٌ ، بمعنى : ضربه عمروٌ ، ومثل شاهد النَّحاس ، قول الشاعر :

حَمامةُ بَطْنِ الوَادِيِيْنِ تَرَنَّمي   سُقِيتِ مِنَ الغُرِّ الغَوادي مَطِيرُها[٦]

---

(١) سورة الشورى آية ٣ .

(٢) يُنظر النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٦٧.

(٣) يُنظر الخصائص ١ / ١٣٣ .

(٤) صحيح مسلم ٢/ ٨٠٢.

(٥) يُنظر رأي الجرمي في التذييل والتكميل٦/ ١١٨ .

(٦) من الطويل لتوبة الشماخ في ملحق ديوانه ٤٣٨ ، شرح التسهيل ٢/ ١١٨ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٢١٠، والمغني ٢/ ٣٨٤.

وموضع الشاهد فيه قوله : "سُقيت مـن الغُـرِّ الغـوادي مطيرُهـا" ، حيـث إن "مطيرها" فاعـل لفعـل محـذوف دلَّ عليـه قولـه : "سُـقيت" ، والتقـدير : سـقاك مطيرُها .

وهناك من يرويه "سَقَاكِ" ، قال ابن مالك :"ومن قال (سقاك) فتاركٌ للروايـة وآخذ بالرأي"[1].

وعليه فشاهد النَّحاس مما يصح القياس عليه. والله أعلم

---

(١) شرح التسهيل ٢/١١٨.

المفاعيل

حمل مصدر فعل على مصدر فعل آخر يوافقه في المعنى

قال الشاعر :

فَسِرْنا إلى الحُسْنَى ورقَّ كَلامُنا ورُضْتُ فَذلَّتْ صَعْبةً أي إذْلَال[١]

وقال الآخر:

وقد تَطَوَيَّتُ انْطِواء الخَضِبْ[٢]

وقال الآخر:

وَلَيسَ بأنْ تَتَّبعه اتِّباعا[٣]

استشهد النَّحاس بالأبيات السابقة الأول منها لامرىء القيس،والثاني منها للقُطاميّ، والثالث لرؤبة بن العجاج.

ووجه الاستشهاد بها :

جواز حمل مصدر فعل على مصدر فعل آخر يوافقه في المعنى،فموضع الشاهد في الشاهد الأول قوله:"فَذلَّتْ أي إذلال" حيث إن إذلالاً مصدر للفعل أذل،ومصدر ذَلّ ذُل،إلا أن معنى أذل وذلَّ واحد[٤]،ومن ثم جاز حمل مصدر أحدهما على الآخر.

وفي الثاني قوله:" تطوَّيت انطواء" فانطواء مصدر للفعل انطويت،وإنما جاز

(١) من بحر الطويل في ديوانه٣٢،والمقتضب ١/ ٧٤،وشرح شواهد المغني١/ ٣٤١،والخزانة٩/ ١٨٧.

(٢) من الرجز في ديوانه١٦،والكتاب٢/ ٢٤٤،وشرح الشواهد للشنتمري ٢/ ٢٤٤.

(٣) من الوافر في ديوانه٣٥،والمفضليات٣٥٢،والكتاب٢/ ٢٤٤، والخصائص ٢/ ٣٠٦ .

(٤) يُنظر : الأفعال ١ / ٣٩٣ .

ذلك لأن معنى تطويت وانطويت واحد[١].

وفي الثالث قوله:"تتبعه اتباعا" فـ"اتباعا" مصدر اتّبع ،وإنما جاز ذلك لأن معنى اتَّبع وتَتبّع واحد.

وعليه فـ" خُبْرًا " في قوله تعالى ﴿ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴾[٢] مصدر للفعل تُحِطْ وإن لم يكن موافقاً له في لفظه ، إلا أن معنى أحطت وخُبِرْتَ واحد .

قال أبو جعفر : " لأن أحطت به وخبرته واحد "[٣] .

آراء النحاة في الشاهد :

مما هو معلوم عند النحاة ، أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر ، وذلك نحو : " أنا أدعُك تركًا "، ومنه قول الله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[٤] ، قال المبرِّد : " لأن معنى تبتَّل و بتَّل واحد "[٥] .

ومنه أيضًا قراءة ابن مسعود "وأنزل" في قول الله تعالى: ﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾[٦] ؛ لأن معنى أُنزل ونُزِّل واحد[٧].

والناصب للمصدر في جميع ما مرَّ من شواهد هو الفعل المذكور ؛ لاتفاق الفعلين في المعنى هذا ما دلت عليه عبارات النّحاة حيث يعقبون بعد ذكرهم

---

(١) ينظر اللسان "طوى" ٧ / ١٦٦ .

(٢) سورة الكهف آية ٦٨ .

(٣) الإعراب ٢ / ٤٦٥ .

(٤) سورة المزمل آية ٨ .

(٥) يُنظر المقتضب ١ / ٧٤ بتصرف .

(٦) سورة الفرقان آية (٢٥) ،وهي قراءة ابن مسعود يُنظر الدر المصون٥/ ٢٥٢.

(٧) ينظر اللسان "نزل" ١٣ / ٢٣٧ .

للشواهد السابقة بقولهم لأنها بمعنى واحد[١]، أما حين يختلف المعنيان فإن الناصب للمصدر فعل مضمر دل عليه الظاهر،وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾[٢] ، فناصب نباتًا فعل مضمر دل عليه أنبت ، والتقدير:والله أنبتكم فنبتم نباتًا،لأن النبات ليس بمعنى الإنبات،وتباين المعنيين كان وراء قول الزَّجاج بأن الناصب للمصدر في قول الله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾[٣] هو فعل مضمر دلّ عليه الفعل الظاهر "تَقبَّل" ، حيث إن معنى "تقبَّلها" عنده استقبلها ربها،وهو يختلف عن معنى قَبِل ؛ لأن معناه رضي بها ،فتقدير الكلام : فتقبَّلها ربها بتقبل حسن وقَبِلها قَبُولًا حسنًا[٤].

في حين أن اتفاق المعنيين لهذين الفعلين كان وراء قول القرطبي بأن الناصب للمصدر في الآية هو الفعل المذكور "تقبلها"،حيث قال:"فمعنى تَقَبَّل وقَبِل واحد،فالمعنى فقبلها ربها بقبول حسن"[٥].

وقد توهَّم بعض النّحاة كابن يعيش[٦]، والسيوطي[٧] بناءً على اختلاف النّحاة

---

(١) يُنظر الكتاب ٤/ ٨٢ .

(٢) سورة نوح آية (١٧).

(٣) سورة آل عمران آية (٣٧) .

(٤) ينظر معاني الزجاج ١ / ٤٠١ .

(٥) تفسير القرطبي ٤/ ٧٠.

(٦) شرح المفصل ١ / ١١١ .

(٧) الهمع٣/ ٩٨.

في ناصب المصدر في الآيتين السابقتين بسبب المعنى، انقسام آراء النّحاة إلى مذهبين في المسألة إذ نسبوا لبعضهم القول بأن ناصب المصدر في كل حال فعل مضمر، ولبعضهم الآخر القول بأن الناصب له هو الفعل الظاهر،في حين أنهم يتفقون على القول بأن ناصبه هو الفعل المذكور مالم يكن معنى الفعلين -أقصد الفعل الظاهر،وفعل المصدر قياسًا - متغايراً من حيث المعنى كما في الآيتين السابقتين.

وعليه فإن الناصب للمصدر في شواهد النَّحاس هو الفعل المذكور لاتفاق معنى الفعلين. والله أعلم.

نصب المفعول بصيغة حَذِر

قال الشاعر :

حَـــذِرٌ أُمــورًا لا تَـــضـيرُ وآمِــنٌ   مــا لَـيْسَ مُنْجِيَــه مِــنَ الأقْــدَارِ

استشهد النَّحاس بهـذا البيـت ، وهـو للـشاعر العبـاسي أبـان بـن عبدالحميـد اللاحقي[١]، من عصر لا يحتج النحاة بـشعرائه ، إلا أنَّ النَّحـاس أورده نقـلًا عـن سيبويه كما سيأتي .

وموضع الشاهد في البيت قوله : " حَذِر أُمورًا " حيث أعمل حَذِر ، وهو عـلى وزن " فَعِل " عمل الفعل ، وقد ردَّ النَّحاس الاحتجاج بهذا البيت وعدَّه مصنوعًا، حيث قال : " قراءة المدنيين وأبي عمرو "حَذِرون"، وقراءة الكوفيين " حاذرون "، وأبو عبيدة يـذهب إلى أن معنـى " حـذرين " و " حـاذرين " واحـد ، وهـو قـول سيبويه ، وأجاز حَذِرٌ زيدًا ، وأنشد :

حَــذِرٌ أُمــورًا لا تَـــضـيرُ وآمِــنٌ   مــا لَـيْسَ مُنْجِيــهِ مِــنَ الأقْــدَارِ

وحدثني علي بن سليمان ، قال حدثنا محمد بن يزيد ، قال : سـمعت أبـا عـثمان اللَّاحقي يقول: لقيني سيبويه ، فقال : أتعرف بيتًا فيه " فَعِلٌ " ناصبًا ؟ فلم أحفـظ فيه شيئًا ، فعملت له هـذا البيـت ، وأمـا أكثـر النحـويين فيفرقـون بـين " حَـذِر " و " حاذر " منهم الكسائي والفرّاء ومحمد بن يزيد ، ويذهبون إلى أن معنى " حَذِر "

(١) من الكامل له في الكتـاب ١ / ١١٣ ، والمقتـضب ٢ / ١١٦ وشرح أبيـات سـيبويه ١ / ٤٠٩ ، وشرح المفصل ٦ / ٧١ .

في خلقته الحذرُ أي متنبهٌ متيقظٌ ، فإذا كان هكذا لم يعتد به، وبهذا جاء التفسير عن المتقدمين " [١] .

آراء النحاة في قضية الاستشهاد :

للنّحاة في تعدية صيغة المبالغة " فَعِل " آراء :

١. يرى سيبويه [٢] ، بأن " فَعِلًا " يتعدى لما فيه من المبالغة ، ولكونه اسمًا جارياً على " فَعِل " نحو : حَذِر فهو حَذِرٌ وأجازه الجَرْمِي على قلة [٣] ، واستشهد سيبويه على ذلك بالشاهد معنا ، وبه أخذ السِيرافي [٤]، والأعلم الشنتمري [٥] .

٢. أنه لا يتعدى ؛ لأنه موضوع للذات والهيئة كبَطِر وأَشِر و حَذِر ؛ لأن الحذر شيء في الهيئة ، إذ تقول : فلانَ حَذِر ، أي : ذو حذر ، وهو رأي الأخفش [٦] ، والمبُرِّد [٧] ، وبه أخذ النَّحاس كما مرَّ ، وأجابوا عن الشاهد معنا ، بأنَّه مصنوع ،ولم يصح عن العرب ، ناقلين رواية اللّاحِقِي التي وردت سلفًا في صناعة هذا البيت .

---

(١) الإعراب ٣ / ١٨١ .

(٢) يُنظر الكتاب ١ / ٥٨ .

(٣) يُنظر شرح أبيات سيبويه ١ / ٣٦٠ .

(٤) شرح أبيات سيبويه ١ / ٣٦٠ .

(٥) النكت ١ / ٢٤٦ .

(٦) يُنظر رأي الأخفش في الإعراب ٣ / ١٨١ .

(٧) المقتضب ٢ / ١١٦ .

وأجاب مؤيدو مذهب سيبويه عن ذلك بما يلي :

١) أن ما يرويه سيبويه عن العرب ثقة لا يرده ما رواه من رَضِي بأن يخبر عن نفسه بأنه قليل الأمانة[(١)] .

٢) وجود شواهد أخرى تشهد لصحة ما ذهب إليه سيبويه ، نحو قول الشاعر:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُون عِرْضِي   جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ[(٢)]

فأعمل صيغة المبالغة " مَزِقُون " ونصب به المفعول به وهو : " عرضي".

ومنه قول الشاعر:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادَةَ سَمْحَجٍ   بِسَراتِه نَدَبٌ لَه وكُلُومُ[(٣)]

وخرَّجه المانعون بتعدية "فَعِل" على أن عضادة في البيت منصوب على الظرف لا على المفعول على تقدير :لازم في ناحية أتان[(٤)]، ورُدَّ بأن "شَنِج" بمعنى لازم،و"عضادة" هي القوائم،وهي لا تكون ظرفًا[(٥)] .

---

(١) ينظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ٣٦٠ .

(٢) من الوافر لزيد الخيل في شرح المفصل ٦/ ٧٣،والخزانة ٨/ ١٦٩،والكرملين بكسر الكاف وسكون الراء وفتح اللام:اسم ماء في جبل طيء،والفديد:الصوت،جِحَاش:ولد الحمار،يريد: أنهم عندي بمنزلة الجحاش التي تنهق عند ذلك الماء فلا أعبأ بهم.

(٣) من الكامل للبيد في شرح ديوانه١٢٥،وبلا نسبة في الكتاب١/ ١١٢ ، ولابن أحمر في النكت١/ ٢٤٦، شنج: لازم، والعضادة: القوائم، والمسحل: العير، والسمحج: الأتان الطويلة.

(٤) يُنظر النكت١/ ٢٤٦.

(٥) يُنظر المرجع السابق،وشرح المفصل ٦/ ٧٣.

٣) أن سيبويه لو لم يأت بشاهد في تعدية " فَعِل " لم يحتج إلى ذلك ؛ لأن العرب قد عدَّت ما هو للمبالغة من أسماء الفاعلين ، وإن لم يكن جاريًا على الفعل ، نحو مِفْعال ، فقالوا : إنَّه لَمِنْحَارٌ بَوَائكَها ، فكيف بما اجتمعت فيه العلتان اللتان هما أصل الباب في التعدي ، نحو حَذِر ، إذ إن " فَعِل " اسم جارٍ على الفعل ، يقال : حَذِر فهو حَذِرٌ وهو مع ذلك للمبالغة ، ولو انفردت إحدى هاتين العلتين لعُدِّي بسببها [١] .

والأولى عدم التسليم بصحة هذا الشاهد ؛لأن قائله قد عرف بالمجون، وقلة الأمانة كما نقل لنا أصحاب السير ، قال أحمد العسقلاني : " كان حماد الرواية ويزيد بن الفيض ، وأبان اللاحقي ، يجتمعون على الشراب ويهاجي بعضهم بعضًا هزلًا وعمدًا كلهم مُتَّهمٌ في دينه " [٢] .

ومن ثم فالأولى الاحتجاج على تعدية صيغة المبالغة " فَعِل " ، بما ورد من الشواهد الأخرى على ذلك ، كما أن القياس يؤيد تعديتها ، ولذلك فقد كان سيبويه متحريًا لشاهد يسمعه عن العرب في تعديتها ، ولعل هذا هو السبب في سؤاله للاحقي .   والله أعلم .

(١) يُنظر الانتصار ٧٠ بتصرف .

(٢) لسان الميزان ٢ / ٣٢١ .

المصدر المؤكد لفعله

قال الشاعر :

اِمْتَلأَ الحوضُ وَقَال قَطْنِي

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، هو مجهول القائل [(١)] إلا أنه شاهد مشهور عند النّحاة .

وموضع الشاهد قوله: " وقَالَ قَطْنِي " حيث نسب الشاعر القول إلى الحوض مجازًا ، والعرب كثيرًا ما تتجوز بالقول عن الجمادات ولا قول لها ، وإنما هو من باب المجاز ، ولذلك لم يُؤكَّد الفعل ، و لا يقول أحدٌ بأنه قول على الحقيقة ، كما لا يقول أحدٌ بمجازية الكلام في قوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [(٢)] لتأكيده بالمصدر .

قال النَّحاس : " " تكليمًا " مصدر مؤكد ، وأجمع النحويون على أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر ، لم يكن مجازًا ، وأنه لا يجوز في قول الشاعر :

امْتَلأَ الحوضُ وَقَال قَطْنِي

أن يقول : قال قولًا ، فكذا لَّما قال : تكليمًا وجب أن يكون كلامًا على الحقيقة " [(٣)] .

---

(١) من الرجز المشطور لم أعثر للشاهد على نسبة ، وهو في الإنصاف ١ / ١٣٠ ، وشرح المفصل ١ / ٣١٨ .

وبعده : مهلًا رويدًا قد ملأت بطني ، وقطني : حسبي .

(٢) سورة النساء آية ١٦٤ .

(٣) الإعراب ١ / ٥٠٧ .

آراء النحاة في الشاهد :

مما هو معلوم عند النّحاة أن الفعل إذا أُكِّد بالمصدر ، دلَّ على وقوعه حقيقةً ، لا على وقوعه مجازًا ، ومن ثـمَّ فـإن فائـدة هـذا التأكيـد ، دفـع تـوهم كـون التكلـيم مجازًا [١] .

قال أبو حيان : « هذا إخبار بأن الله شرَّف موسى بكلامه وأكد بالمصدر دلالة على وقوع الفعل على حقيقته لا على مجازه وقال ثعلب : لولا التأكيد بالمصدر لجاز أن تقول : قد كلمت لك فلانًا ، بمعنى كتبت إلى فلان ، بمعنى كتبت إليه رقعة ، وبعثت إليه رسولاً ، فلما قال "تكليمًا" لم يكن إلا كلامًا مسموعًا من الله تعالى »[٢] ؛ إذ إن العرب تسمي ما يصل إلى الإنسان كلامًا بأي طريق وصل، ولكن لا تحققه بالمصدر ، فإذا حُقِقَ بالمصدر لم يكن إلا حقيقة الكلام [٣] ، وهذا يدل على أن موسى عليه السلام سمع كلام الله حقيقة ، وبهذا التأكيد استدل علماء السُّنة على بعض المعتزلة إثبات التكليم حقيقة في الآية الكريمة ؛ من جهة أن المجاز لا يُؤكَّد كما في الشاهد ، وقد اعتاد النحاة[٤] الاحتجاج بهذا البيت على وصل نون الوقاية بـ"قط" عندما أراد أن يضيفه إلى ياء المتكلم وليس "قط" "فعلاً" فدل ذلك على أن نون الوقاية قد تلحق بعض الأسماء لغرض من الأغراض ، والغرض هنا المحافظة على سكون

(١) يُنظر فتح القدير ١ / ٨٢ .

(٢) يُنظر البحر المحيط ٣ / ٥٦٢ .

(٣) يُنظر تفسير البغوي ١ / ٣١١ .

(٤) ينظر الإنصاف ١ / ١٣٠ .

"قط" حتى لا يذهب ما بنى عليه اللفظ ، وهو السكون .

وبالاستشهاد بهذا البيت على ما ذكرنا تتضح لنا خاصية من خصائص الاستشهاد عند النَّحاس ، وهي الاستشهاد على الشيء بما هو ضده ، حيث احتج على حقيقة الكلام من الله لموسى في الآية لتأكيده بالمصدر بهذا البيت فلا يقول أحدًا بحقيقة الكلام فيه. والله أعلم .

النصب على المفعولية بفعل مضمر بعد إمَّا التخييرية

قال الشاعر :

قَالُوا : الرّكُوبَ فَقُلنَا تِلْكَ عَادَتُنَا   أو تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

استشهد النَّحاس بهذا البيت، وهو للأعشى شاعر جاهلي [١] ، على نصب الاسم على المفعولية بفعل مضمر بعد تقدير إمَّا التي للتخيير ، فموضع الشاهد في البيت هو قوله : " قالوا الركوبَ .... أو تنزلون " حيث نصب " الركوب " بفعل مضمر تقديره : اختاروا إما الركوبَ أو تنزلون ، وعليه اختار النَّحاس ، أن يكون موضع " أن تلقي " في قوله تعالى﴿ قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ ﴾ [٢] ، في موضع نصب بفعل مضمر ،والتقدير والله أعلم : اختر إما إلقاءك إما إلقاءَنا [٣].

آراء النحاة في الشاهد :

لموضع " أن " في الآية الكريمة معنا ، وجهان [٤] من الإعراب عند النّحاة :

الأول : أن تكون في محل نصب بفعل مضمر ، أي اختر الإلقاء ، واحتج مكي بن أبي طالب ، والنَّحاس لذلك بالشاهد الذي معنا كما أوضحنا سلفًا .

الثاني : أن تكون في محل رفع على أنها وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، أي :

---

(١) من البسيط في ديوانه ٦٣ ، والكتاب ٣ / ٥١ ، والمحتسب ١ / ١٩٥ ، والهمع ٢ / ٦٠ .

(٢) سورة الأعراف آية (١١٥) .

(٣) يُنظر البحر المحيط ٤ / ٤٥٧ .

(٤) يُنظر مشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ٢٩٨ .

إلقاؤك أول ، بقرينة أو نكون أول من ألقى [١] ، أو أن تكون في موضع رفع على أنها وما بعدها خبر مبتدأ أي : الأمر إلقاؤك أو إلقاؤنا [٢] احتجاجًا بقول الشاعر :

فَسِيْرًا فَإِمَّا حَاجَةٌ تَقْضِيَانِهَا وإِمَّا مَقِيلٌ صَالِحٌ وَصَدِيقُ [٣]

وكلا الوجهين جائزٌ في العربية ، لذا أورد النّحاة هذين الوجهين في معرض حديثهم عن الآية الكريمة ، إلا أن الفرّاء اختار النصب ، لأنه شيء ليس بعام ، كعموم المعنى في قوله تعالى: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖ ﴾[٤] ، وقوله تعالى :﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ ﴾[٥] .

ورواية النَّحاس للبيت اختلفت عن رواية النحاة له ، ولم تتفق إلا مع رواية مكيّ [٦] ، إذ الرواية المشهورة عند النحاة :

إنْ تركبُوا فركوبُ الخَيْلِ عَادتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فإنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

ووجه الاحتجاج به على هذه الرواية عند النّحاة أن قوله : " تنزلون " معطوف على معنى " إن تركبوا " ، لأن معناه : أتركبون فذاك عادتنا أو تنزلون ، وهو المسمى

(١) يُنظر البحر المحيط ٤ / ٤٥٧ .

(٢) يُنظر الدر المصون ٣ / ٣٢١ .

(٣) من بحر الطويل بلا نسبة في معاني الفراء ٢/ ١٥٩ ،والكشاف٢/ ١٣٢ ،والبحر المحيط٤/ ٤٥٧ .

(٤) سورة البقرة آية (٢٢٩) .

(٥) سورة البقرة آية (١٩٦) .

(٦) مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٩٨ .

بعطف التوهم وهو قول الخليل[١]، وأما يونس فقال:هو مرفوع على الابتداء،كأنه قال:أو أنتم تنزلون،فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط،وقول يونس أسهل إذ العطف على التوهم بعيد في رأيه[٢].

وفيه قول ثالث هو أن نقدر "إذا" مكان "إن" ،لأن "إن" و"إذا" متقاربان في المعنى، فيكون التقدير:إذا تركبون أو تنزلون،وهو قول الأعلم الشنتمري[٣].

وهذا لا يقدح في صحة شاهد النَّحاس ، إذ هو من باب تعدد الروايات ، وكما تقرر عند النحاة يُعمل بالروايات كلها لفصاحة القائل والناقل[٤]، وله وجه آخر من الرواية ، فرُوي[٥]

قالوا الطِّرادُ فقلنا تِلكَ عَادتُنَا .... البيت

وهي رواية يحتج بها على الوجه الثاني الذي ذكره النّحاة من وجوه الإعراب في موضع " أن" ، فرفع " الطرادُ " دليل على جواز أن تكون " أن " وما بعدها في الآية الكريمة في محل رفع مبتدأ . والله أعلم .

---

(١) يُنظر الكتاب ٣ / ٥١ .

(٢) المرجع السابق.

(٣) النكت١/ ٧٢٤.

(٤) يُنظر الاقتراح ١٠٢ .

(٥) يُنظر الخزانة ٨ / ٣٩٤ .

النّصب على نزع الخافض

قال الشاعر :

ومِنَّـا الَّـذِي اِخْتِـيرَ الرِجَـالَ سَـمَاحَةً وجُودًا إِذَا هبَّ الريـاحُ الزَعَـازِعُ [(١)]

وقال الشاعر :

تَمُـــرُونَ الـــدِّيَارَ ولم تَعُوجُـــوا كَلَامكُـــمُ عَـــلَيَّ إذَن حَـــرَامُ [(٢)]

وقال الشاعر :

لَـــدْنٌ بِهَـــزِّ الكَـــفِّ يَعْـــسِلُ مَتْنَـــهُ فِيهِ كَـمَا عَـسَلَ الطَّرِيـقَ الثَّعْلَـبُ [(٣)]

وقال الشاعر :

أَسْـــتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًـــا لَـــسْتُ مُحْـــصِيهِ ربُّ العبـادِ إليـهِ الوَجْـهُ والعَمَـلُ [(٤)]

وقال الشاعر :

أَمَرْتُكَ الخـيرَ فَافْعَـلْ مَـا أُمِـرْتَ بِـهِ فَقَـدْ تَرَكْتُـكَ ذَا مَـالٍ وذَا نَـشَبِ [(٥)]

---

(١) من الطويل للفرزدق في ديوانه ٥١٦ ، والكتاب ١ / ٣٩ ، والمقتـضب ٤ / ٣٣٠ ، والهمـع ١ / ١٦٢ ، والزعازع : جمع زَعْزَع : وهي الريح التي تهب بشدة .

(٢) من الوافر لجرير في ديوانه ٢٧٨ ، والأغاني ٢ / ١٧٩ ، والخزانة ٧ / ١٥٨ .

(٣) من الكامل في ديوان الهذليين ١ / ١٩٠ ، الكتاب ١ / ٣٦ ، والخصائص ٣ / ٣١٩ ، والهمع ١ / ٢٠٠ .

(٤) من البسيط بلا نسبة في الكتاب ١ / ٣٧ ، والمقتضب ٢ / ٣٢١ ،وأدب الكاتب ٥٢٤.

(٥) من البسيط لعمرو بن معدي كـرب في ديوانـه ٦٣ ، والكتـاب ١ / ٣٧ ، والمغنـي ١ / ٣١٥ ، والخزانـة ٩ / ١٢٤ .

استشهد النَّحاس بالأبيات الخمسة السابقة على تسلط الفعل على الاسم بعد نزع الخافض ، ونصبه على المفعولية ، وجميع أصحابها ممن يحتج بشعرهم، فالبيت الأول للفرزدق ، والثاني لجرير ،والثالث والرابع مجهولا القائل إلا أنهما شاهدان مشهوران عند النّحاة ، والخامس لعَمْرو بن مَعْدِي كَرِب .

وموضع الشاهد في الأول : " اِخْتيرَ الرِّجَالَ " إذ أصله اختير من الرجال ، فحذفت " من " ونُصِب الاسم بالفعل .

وفي الثاني قوله : " تَمُرُون الدَّيارَ " إذ أصله " تمرون على الديار " فحذف حرف الجر " على " وتسلط الفعل على الاسم فنصبه .

وفي الثالث قوله : " عسل الطريقَ الثعلب " إذ الأصل : في الطريق ، فحُذِفَ الجار وتسلط الفعل على الاسم فنصبه على المفعولية .

وفي الرابع قوله : " أستغفر الله ذنبًا " فالأصل من ذنبٍ فحذف الجار أيضًا ، وتعدَّى الفعل إلى الاسم فنصبه .

وفي الخامس قوله : " أمرتك الخيرَ " ، يريد : بالخير فحذف الجار وتسلط الفعل إلى الاسم بعد حذفه فنصبه .

وعلى هذه الشواهد خرَّج النَّحاس آيات كثيرة في كتاب الله منها : قوله تعالى ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾(١) حيث قال : " مفعولان ، أحدهما حذفت منه

---

(١) سورة الأعراف آية ١٥٥ .

(مِنْ)" [١] وأنشد البيت الأول .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِ ﴾[٢] قال النَّحاس : " ويجوز في غير القرآن ويأمركم الفحشاء " بحذف الباء " " وأنشد البيت الخامس[٣] .

ومنه قوله تعالى ﴿ أَلَآ إِنَّ عَادٗا كَفَرُواْ رَبَّهُمۡ ﴾[٤] ، قال النَّحاس:"أي بربهم،ثم حذف الباء"[٥] وأنشد البيت الثاني .

ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾[٦]، قال النَّحاس: " أي: لأقعدن لهم في الغي على صراطك"[٧] وأنشد البيت الثالث .

ومنه قوله تعالى ﴿ وَإِنۡ أَرَدتُّمۡ أَن تَسۡتَرۡضِعُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ ﴾[٨]، قال النَّحاس : " التقدير في العربية : وإن أردتم أن تَسْتَرْضِعُوا أجنبية لأولادكم ، وحذفت اللام ؛ لأنه يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف "[٩]، وأنشد البيتين الرابع والخامس .

---

(١) الإعراب ٢ / ١٥٤ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٦٨ .

(٣) الإعراب ١/ ٣٣٧ .

(٤) سورة هود آية ٦٠.

(٥) الإعراب ٢/ ٣٩٠.

(٦) سورة الأعراف آية ١٦ .

(٧) الإعراب ٢/ ١١٧.

(٨) سورة البقرة آية ٢٣٣ .

(٩) الإعراب ١/ ٣١٦.

آراء النحاة في الشاهد :

من الأفعال ما يَضْعُف عن تجاوز الفاعل إلى المفعول ، فيحتاج إلى ما يستعين به في الوصول إليه ، نحو عجبت ومررت و ذهبت ، فلما ضعفت هذه الأفعال في الوصول إلى هذه الأسماء اقتضى القياس تقويتها ؛لتصل إلى ما تقتضيه من المفاعيل ، فرفدوها بالحروف وجعلوها موصلة لها إليها إلا أن العرب قد تحذف هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفًا ، فيصل الفعل إلى الاسم فينصبه ، وما سبق أن أوردناه من الشواهد هي شواهد النّحاة على ذلك إلا أنَّهم اختلفوا في ذلك من حيث القياس .

١. فذهب بعضهم إلى أن حذف حرف الجر ، وتعدية الفعل إلى الاسم ونصبه ، مع غير " أنْ المصدرية و أنَّ " نحو : أنا راغبٌ في أنْ ألقاك ، سماعي يحفظ ولا يقاس عليه ، وهو رأي سيبويه (١) ، واختاره ابن يعيش(٢)، وعليه فالشواهد التي معنا على هذا الرأي مما يسمع ولا يقاس عليه .

٢. ومنهم من أجاز حذف حرف الجر مع غير " أنْ المصدرية وانْ " قياسًا إذا تعيَّن مكانه ، نحو " بريت القلم بالسكين " ، وهو رأي الأخفش علي بن سليمان(٣)، وتبعه ابن الطراوة (٤) ، وعليه يصح القياس على ما ورد في الشواهد معنا .

---

(١) الكتاب ١ / ٣٦ .

(٢) شرح المفصل ٨ / ٥٠ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢ / ٥٣٤ .

(٤) يُنظر الارتشاف ٣ / ٢٠٢٩ .

٣. ومنهم من أجاز حذفه مطلقًا ، وعدَّها لغة مشهورة عن العرب ، وهو ابن الأعرابي ، و حكى عن العرب قولهم : مَرَرْتُ زيدًا (١) .

والراجح هو قول الأخفش ، فيجوز حذف حرف الجر مع غير " أنْ المصدرية وأنَّ " قياسًا إذا تعيّن مكانه ، لتوافر الشواهد النثرية والشعرية ، أما النثرية منها فهي ما أوردناه سلفًا من آيات، وأما الشعرية إضافة لما مرَّ معنا فقول الرَّاعي النُّمَيْرِي :

اِخْتَرْتُكَ النَّاسَ إذْ رَثَّتْ خَلائِقُهُمْ   واعْتَلَّ مَنْ كَانَ يُرْجَى عِنْدَهُ السُّولُ (٢)

وموضع الشاهد فيه قوله:"اخترتك الناس" إذ الأصل فيه:اخترتك من الناس، فحُذِف الجار ، وتوصل الفعل إلى الاسم فنصبه.

وقوله أيضًا :

فَقُلْتُ لَـهُ : اِخْتَرْهَا قَلُوصًا سَمِينةً   ونابٌ عَلَيْنَا مِثْلَ نَابِكَ فِي الحَيَا (٣)

وموضع الشاهد فيه قوله"اخترها " إذ الأصل فيه اختر منها،فحُذِف الجار وتسلط الفعل إلى الضمير فنصبه.

والشاهد الثاني ، قد أورد له النَّحاس روايتين ، الرواية الأولى فيها شاهد لنا على ما ذكرناه ، أما الرواية الثانية " مررتم بالدِّيار " فلا شاهد فيه حينئذٍ على ما رجحناه، ولكن يُجاب عن ذلك بقولين :

---

(١) يُنظر المرجع السابق .

(٢) من بحر البسيط في البحر المحيط ٤ / ٣٩٧ ، واللسان والتهذيب ماده " سول "

(٣) من بحر الطويل في معاني الفراء ١ / ٣٩٥ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٤٦ .

الأول : أنها من باب تعدد الروايات لتعدد الـراوة ، ويعمـل بالروايـات كلهـا لفصاحة القائل والناقل ؛ لما تقرر من أن روايةً لا تقدح في أخرى ، والروايـة الأولى هي الشائعة.

الثاني : أنَّ لهذا البيت رواية أخرى تؤيد ما رُجّح ، فرواه بعضهم:

أَتَمْـــضُونَ الـــدِّيَارَ ولم تُحَيَّـــا كَلَامكُـــمُ عَـــلَيَّ إذَن حَـــرَامُ(١)

فهذه الرواية شاهد لنـا أيـضًا عـلى حـذف الجـار ، والتقـدير : أتمـضون عـن الديار . والله أعلم

(١) الخزانة ٩ / ١٢١ .

النصب على المفعولية بفعل مضمر دلَّ عليه ما قبله

قال الشاعر :

فَوَاعِدِيهِ سَرْحَتَيْ مَالِكٍ　　أَوْ الرُّبَا بَيْنَهُمَا أسْهَلا[١]

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، وهو للشاعر الأموي عَمْر بن أبي رَبِيعة، على نصب المفعول به بفعل محذوف دلَّ عليه ما قبله ، وموضع الشاهد قوله : " أَسْهَلا " فهو مفعول به لفعل محذوف دلَّ عليه السياق ، وهو صفة ، وموصوفه محذوف أيضًا ، والتقدير : ائتي مكانًا أسهلًا ، وعليه خرَّج النَّحاس نصب " خيرًا " في قوله تعالى ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ ﴾[٢] كما سنبين لاحقًا .

آراء النحاة في قضية الاستشهاد :

للنحاة في نصب " خيرًا " في الآية الكريمة ، أقوال عدة :

١ . أنه منصوب بفعل مضمر دلَّ عليه سياق الكلام ، تقديره ائت أو اقصد ؛ لأنك لما قلت له : ائته أو افعل ، فأنت تحمله على شيء آخر أفضل له ، وهو رأي سيبويه [٣] ، وتبعه في ذلك النَّحاس ؛ محتجًا بهذا البيت وهذا الإضمار واجب ، قال ابن عطية : " انتصب " خيرًا " في الآية الكريمة على تعلقه بمحذوف لازم الحذف في كلامهم ؛لكثرة الاستعمال ،فجرى مجرى المثل ، وذلك فيما دلَّ على الأمر والنهي

---

(١) من بحر السريع في ديوانه ٣٤٩ ، والمحتسب ١ / ١٤٣ ، والخزانة ٢ / ١٢٠ ، والسَّرح : ضرب من الشجر .

(٢) سورة النساء آية ١٧١ .

(٣) الكتاب ١ / ١٤٣ .

من الكلام ، نحو : " انتهوا خيرًا لكم " "[١] .

٢. ومذهب الكسائي[٢] ، وأبي عبيدة[٣] ، أنه منصوبٌ بكان محذوفة مع خبرها ، والتقدير : يكن خيرًا ، ورُدَّ بأن "كان" لا تحذف ويبقى خبرها مع غير لو وإن الشرطتين إلا نادرًا ، لذا فهو تخريج ضعيف[٤] .

وذهب الفرّاء[٥] إلى أنه نعت لمصدر محذوف ، أي : فآمنوا إيمانًا خيرًا لكم ، ورُدَّ بأنه يفهم من ذلك أن الإيمان منقسم إلى خير وغيره، وإلا لم يكن لتقييده بالصفة فائدة[٦] .

وبناءً عليه فمذهب سيبويه والنَّحاس هو الأرجح ، إذ عُورِضت المذاهب الأخرى بما ذكرناه .

كما يشهد لصحته تكرار وروده عن العرب في سياق الأمر والنهي ، نحو قوله تعالى ﴿ فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ ﴾ قال الزَمَخْشَرِي : " انتصابه بمضمر ،وذلك أنه لما حثَّهم على الإيمان وعلى الانتهاء عن التثليث عُلِم أنه يحملهم على أمر فقال:" خيرًا لكم " أي ائتوا أمرًا خيرًا لكم مما أنتم فيه من الكفر والتثليث ، وهو الإيمان والتوحيد "[٧]، ومنه

(١) يُنظر المحرر الوجيز ١ / ١٠٧٠ .

(٢) يُنظر رأي الكسائي البحر المحيط ٣ / ٥٦٥ .

(٣) ينظر مجاز القرآن ١ / ١٤٣ .

(٤) يُنظر شرح التصريح ١ / ٣١٤ .

(٥) يُنظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٥ .

(٦) يُنظر الدر المصون ٢ / ٤٦٨ .

(٧) يُنظر الكشاف ١ / ٢٩٨ .

قولهم : وراءَك أوسعُ لك ، أي تأخر وراءك [(١)] ، كما يحتج بالشاهد على صحة ما ذهبوا إليه ، وقد أنشد أبو علي الفارسي [(٢)] نظيرًا له ، وهو قول الشاعر :

تَرَوَّحي أَجْدرَ أن تَقِيلي ... غدًا بِجَنْبِي باردٍ ظليلٍ [(٣)]

فقد حذف الفعل ، والتقدير :تروحي وائت مكانًا أجدر أن تقيلي فيه[(٤)].

وإذا كانت العرب تحذف ناصب الاسم اعتمادًا منها على فهم السامع ، نحو قول ذي الرُّمَّة :

ديارَ مَيَّةَ إذا ميٌّ مُساعِفَةٌ ... ولا يَرَى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ [(٥)]

والتقدير : اذكر ديارَ ميَّة .

فحذفه لدلالة السياق عليه أولى كما في الشاهد الذي معنا . والله أعلم .

---

(١) يُنظر المحرر الوجيز ١ / ١٠٧٠ .

(٢) الإيضاح ١٨٤ .

(٣) من الرجز لأحيحة بن الجلَّاح في ديوانه ٨١ .

(٤) يُنظر الإيضاح ١٨٤.

(٥) من البسيط في ديوانه ص ٢٣ ، الكتاب ١ / ٢٨٠ ، والكامل ٣ / ٤١ ، والنكت ١ / ٥٧٨ .

إضمار الفعل وبقاء عمله رفعاً ونصباً

قال الربيعُ بن ضَبْع الفزاريّ :

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ وَلا ... أمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إن نَفَرا[1]

والذئبَ أخْشَاهُ إنْ مَرَرْتُ بِه ... وَحْدِي وَاَخْشَى الرِّياحَ والمَطَرا

وقال الشاعر :

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُه ... وإِذَا هَلكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[2]

وقال الآخر :

وإِذَا وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يحيّوهُ ... وتُعْطَفُ عَلَيْه كأْسُ السَّاقي[3]

استشهد النَّحاس بهذه الأبيات، الأول منها للشاعر الجاهلي الرَّبِيع بن ضَبْع الفَزَاري ، والثاني للشاعر المخضرم النَّمر بن تَوْلَب العُلْكيّ،والثالث للشاعر الجاهلي عَدِيّ بن زيد ، على نصب الاسم بإضمار فعل دلَّ عليه ما بعده ، وهو ما يسميه النحاة " باب الاشتغال "[4] .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : " والذئبَ أَخْشَاهُ " فنصب الذئب

(١) البيت من المنسرح ، في حماسة البحتري ٢٠١ ، والكتاب ١ / ٨٩ ، والخزانة ٧ / ٣٨٤ .

(٢) من الكامل ، في ديوانه ص ٧٢ ، وفي الكتاب ١ / ١٣٤ ، والمقتضب ٢ / ٧٦ ، والخزانة ٣ / ٣٢ .

(٣) من الخفيف لعدي بن زيد في ديوانه ١٥٦ ،والكتاب ٣/ ١٣٣ ،والمقتضب٢/ ٧٦،والخزانة٣/ ٤٦،وفي جميعها براوية "متى" بدلًا من "إذا".

(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٤٦٨ .

بفعل مضمر ، فسَّره ما بعده والتقدير " وأخشى الذئبَ أَخْشَاه " ، وعليه أجاز النَّحاس أن يكون "رُسُلًا " في قول الله تعالى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَـٰهُمْ عَلَيْكَ ﴾[(١)] ، منصوب بفعل مضمر فسَّره ما بعده ، والتقدير : وقصصنا رسلًا ،حيث قال في معرض حديثه عن الآية الكريمة :"منصوب بإضمار فعل أي: وقصصنا رسلًا؛ لأنه معطوف على ما قد عمل فيه الفعل ، ومثله :

أصْبَحْتُ لا أحْمِلُ السلاحَ......البيتين"[(٢)].

وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله: " إنْ مُنْفِسًا أَهْلكتهُ " حيث نصب " منفسًا " بإضمار فعل دلّ عليه ما قبله ، لأنَّ حرف الشرط يقتضي فعلًا مظهرًا أو مضمرًا ، وعليه أجاز النَّحاس ، رفع"أحد " في قول الله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[(٣)] بفعل مضمر واجب الإضمار ،حيث قال في معرض حديثه عن الآية الكريمة: "أحد " مرفوع بإضمار فعل كالذي بعده وهذا حسن في (إنْ) قبيح في أخواتها،ومذهب سيبويه في الفرق بين إنْ وأخواتها أنها لما كانت أم حروف الشرط لأنها لا تكون لغيره خصت بهذا، وأنشد سيبويه:

لا تَجْزعي إنْ منْفِسًا.....البيت"[(٤)]

---

(١) سورة النساء آية (١٦٤).

(٢) الإعراب ١ / ٥٠٦ .

(٣) سورة التوبة آية(٦) .

(٤) الإعراب ٢/ ٢٠٣ .

وموضع الشاهد في البيت الثالث قوله:"إذا واغلٌ يُنَبْهُمْ" حيث رفع (واغل) بفعل مضمر واجب الإضمار،والتقدير وإذا يُنَبْهُم واغلٌ يُنَبْهُم يحيوه؛ لأن إذا حرف شرط يقتضي فعلًا ظاهرًا أو مضمرًا،وعليه أجاز النَّحاس رفع "امرأة" في قول الله تعالى: ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾[(١)] بفعل مضمر واجب الإضمار،حيث قال في معرض حديثه عن الآية الكريمة:"رُفعت (امرأة) بإضمار فعل يفسره ما بعده،وإنما يحسن هذا في (إن) لقوتها في باب المجازاة،...وأنشد سيبويه:

وإذا وَاغِلٌ ينُبْهُمْ.............البيت"[(٢)].

آراء النحاة في الشاهد :

الجمهور على نصب " رُسلًا " في الآية الكريمة الأولى التي معنا على الاشتغال لوجود شروطه [(٣)] ، إلا أن حكم النصب في هذه الآية الكريمة جائز ، وهو المختار لأن الاسم المشتغل عنه وَقَعَ بعد عاطفٍ تقدمته جملة فعلية ، ولم يفصل بين العاطف والاسم ، لذا كانت قراءة الجمهور " ورسلًا " بالنصب فهو المختار لتُعْطَف جملةٌ فعليةٌ على جملة فعلية[(٤)]، وهي قوله تعالى في الآية الكريمة التي قبلها : ﴿ وَءَاتَيْنَا

(١) سورة النساء آية (١٢٨).

(٢) الإعراب ١/ ٤٩٢.

(٣) حيث اشتغل فعل متأخر بنصبه لمحل اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم ، ينظر : أوضح المسالك ٢ / ١٥٨ .

(٤) يُنظر البحر المحيط ٣ / ٥٦٢ .

دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾[١] ، وقُرِئ أيضًا بالرفع " ورسلٌ "[٢] ، وكذا في الشاهد الأول الذي معنا ، فيجوز في قوله " والذئبَ " الرفع والنصب ، والمختار النصب لما ذكرنا وعليه جاءت رواية البيت ، لذا فهذا البيت مما يحتج به على ما يترجح فيه النصب في باب الاشتغال .

وقد اعتاد النحاة الاستشهاد بهذا البيت على إضافة لفظ " وَحْد " إلى ضمير المتكلم ، إلا النَّحاس فقد انفرد بالاستشهاد به على النحو الذي ذكرنا ، وعليه يكون لهذا البيت وجهان من الاستشهاد بناءً على ما مرَّ .

أما في الآية الكريمة الثانية ﴿ وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضًا ﴾ ، والآية الكريمة الثالثة ﴿ وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾ فحكم رفع الاسم " امرأة " و"أحد"فيهما بفعل مضمر وجوبًا واجب عند جمهور البصريين [٣] منهم النَّحاس ؛ لأن الاسم وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل ، وهي " إنْ " الشرطية ، وعليه جاءت رواية النصب في الشاهد الثاني " إن منفسًا أهلكته " ، فإذا جاء الاسم متقدمًا على الفعل مرفوعًا بعد" إنْ " الشرطية كما في الآية الكريمة ، فهو مرفوع بالفاعلية لفعل مضمر يُقَدَّر من لفظ المذكور ، وتقديره في الآيتين الكريمتين : وإن خافت امرأةٌ خافت ، وإن استجارك أحد من المشركين استجارك [٤] ، ولا يجوز

---

(١) سورة النساء آية (١٦٣) .

(٢) يُنظر الدر المصون٢/ ٤٥٦ .

(٣) يُنظر شرح الأشموني ٢ / ١١٤ .

(٤) يُنظر الدر المصون ٢ / ٤٣٦ .

رفع الاسم – والحالة هذه – على أنه مبتدأ ؛ لأنه لو رُفع والحالة هذه لخرجت هـذه الأدوات عمَّا وُضِعت له من الاختصاص بالفعل ، وخـالفهم في ذلـك الكوفيـون ، فأجازوا وقوع الاسم المشتغل عنه بعد " إنْ " مرفوعًا بالابتداء إذ يجوز عـلى رأيهـم وقوع الجملة الاسمية بعد (إن)و(إذا) الشرطيتين، وأنشدوا هذا البيت بـالرفع " إن منفسٌ أهلكته " [(١)] ، وأنكر البصريون صحة هذه الراوية ، وخرَّجوها على افتراض صحتها بأن " منفس " مرفوع بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع للظاهر ، تقـديره " إنْ هَلَكَ منفسٌ " [(٢)] وعليه فلشاهد النَّحاس روايتان :

الأولى : رواية النَّحاس بالنـصب ،وهـي روايـة البـصريين عـلى أن " منفـسًا " مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور .

والثانية : بالرفع وهي رواية الكوفيين ، ولهذه الرواية وجهان من التخريج بنـاءً على اختلاف آراء المدرسـتين " البـصرية والكوفيـة " كـما مـرَّ معنـا ، غـير أن رأي البصريين هو الأرجح ، فرواية النصب التي رواها النَّحاس ، دليل قاطع على صحة ما ذهبوا إليه ، كما أن الرفع على الابتداء في هذه المـسألة يترتـب عليـه وجـود مـا لا معنى له في الجملة وهي " إنْ " ، وهي لا معنى لها إلا في الأفعـال قـال العُكْـبَري : " ولذلك لا تقـع بعـدها جملـة مـن اسـمين فـإذا لم يكـن مـذكورًا قُـدِّرَ لتـصحيح المعنى "[(٣)].

---

(١) يُنظر : المقتضب ٢ / ٧٨ .

(٢) حاشية الصبان ٢ / ١١٥ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٥٨ .

واحتجاج النَّحاس بالبيت الأخير على هذه المسألة أدق وآكد ؛لأنه نصَّ في رفع الاسم بفعل مضمر وجوبًا كما هو الحال في الآيتين الكريمتين الأخيرتين ،وله رواية أخرى، وهي:

ومتى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يحيّوهُ...البيت(١)

وعلى هذه الرواية هو شاهد للنّحاة على جواز تقديم الاسم على الفعل في قوله : "متى واغلُ يَنُبْهمُ" مع جزم (متى) له ضرورة،وارتفاع الاسم بعدها بإضمار فعل يفسره الظاهر ؛ لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل.

---

(١) يُنظر الكتاب ٣/ ١١٣، والمقتضب٢/ ٦١٧، والخزانة٣/ ٤٦.

النصب على القطع

قالت الخِرْنِق بنت هفّان :

لا يَبْعَــدَنْ قَــوْمِي الَّــذِين هُــمُ ... سُــــمُّ العــــداةِ وآفَـــةُ الجُــــزُرِ
النَّــــازِلينَ بِكـــــلِ مُعْــــتَرَكٍ ... والطَّيِّبُـــــونَ مَعَاقَـــــدَ الأُزُرِ (١)

وقال ابن حماط العلكيّ :

وكُـلُّ قَـوْمٍ أطَـاعُوا أَمْـرَ مُرْشِـدِهِمْ ... إلا نُمَــيرًا أَطَاعَــتْ أَمْــرَ غَاوِيهــا
الظَّــاعنينَ ولَمَّــا يُظْعِنُــوا أحــداً ... والقَــائِلُون لِمَــنْ دَارٌ نُخَلِّيهَــا (٢)

استشهد النَّحاس بالشواهد السابقة ، الأول منهما للخِرْنق بنت هَفَّان ، والثـاني لابن خيّاط العُلكيّ وهما من شعراء العصر الجاهلي .

ووجه الاستشهاد بهما :

نصب الاسم بإضمار فعل تقديره " أعني ، أمدح ، أذكر " عند تكـرار النعـوت والأوصاف، وهو ما يسمى عند النحاة بالنصب على القطع (٣) ، وموضع الشاهد في البيت الأول : " النَّازلينَ " حيث نصب بإضمار فعـل تقـديره أمـدح ، وفي الـشاهد الثاني قوله : " الظَّاعنين " حيثُ نصب على القطع من الأول بإضمار فعـل تقـديره أذكـر ، وعليـه حمـل النَّحـاس قـراءة الجمهـور في قولـه تعـالى : ﴿ لَّـٰكِنِ ٱلرَّـٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ

(١) مـن بحـر الكامـل في ديوانهـا ص ٢٩ ، والكتـاب ٥ / ٤٢ ، والمحتـسب ٢ / ١٩٨ ، والإنـصاف ٢ / ٤٦٨ .

(٢) من بحر البسيط في الكتاب ١ / ٢٤٩ ، وشرح الشواهد للشنتمري ١ / ٢٤٩ ، والخزانة ٢ / ٣٠١ .

(٣) أوضح المسالك٣/ ٢٨٦.

﴿ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [١] والتقدير والله أعلم : أمدح المقيمين الصلاة .

آراء النحاة في الشاهد :

قراءة الجمهور للآية الكريمة السابقة " والمقيمين " بالياء ، وقد اختلفت فيها أقوال النحاة على النحو الآتي :

١. أن يكون معطوفًا على " ما " في قوله تعالى " بما أُنْزِل " أي : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة ، وهم الملائكة الذين صفتهم إقامة الصلاة ، وهو قول الكسائي[٢] ، واختاره الطَّبري[٣] .

٢. أن يكون معطوفًا على الضمير في " منهم " ، أي : لكن الراسخون في العلم منهم والمقيمين الصلاة [٤] .

٣. أن قوله تعالى " والمقيمين " من صفة "الراسخون في العلم" ، لكن الكلام لما تَطَاول واعترض بين (الراسخون في العلم والمقيمين الصلاة) ما اعترض من الكلام فطال، نصب المقيمين على وجه المدح ، وقطع النعوت مشهور في لسان العرب [٥]، وهو باب واسع نقله سيبويه عن العرب ، وذكر له شواهد عدة منها الشاهدان

---

(١) سورة النساء آية ١٦٢ ، وهي قراءة الجمهور كما في الدر المصون ٢ / ٤٦١ .

(٢) يُنظر الدر المصون ٢ / ٤٦٠ .

(٣) يُنظر تفسير الطبري ٥ / ٣٣ .

(٤) المرجع السابق.

(٥) يُنظر معاني القرآن للزجاج ٢ / ١٣٠ .

اللَّذان معنا[١] .

وعليه يكون التقدير في الآية الكريمة والله أعلم : أعني أو أذكر المقيمين الصلاة ، وهو رأي أغلب النحاة كسيبويه[٢] والزَّجاج[٣]، والزمخشري[٤] ، وأبي حيان[٥] ، واختاره النَّحاس كما مرَّ ، وهو الصواب لما يلي :

١. إن في هذا القطع فائدة ذكرها السَّمِين الحلبي ، فهو مفيد لبيان فضل الصلاة ، فكثر الكلام في الوصف بأن جُعِل في جملة أخرى[٦] .

٢. إن النصب على القطع ، بإضمار فعل تقديره " أعني " أو " أذكر " مِمَّا نصَّ عليه النحاة ، وله شواهد متعددة نثرية وشعرية ، فمن النثر ، قوله تعالى:﴿ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾[٧] ، فنصب " الصابرين " على المدح ، فكأنه قال : أذكر الصابرين .

ومن الشعر قول الشاعر:

---

(١) الكتاب ١ / ٢٤٨ .

(٢) المرجع السابق.

(٣) معاني القرآن ٢ / ١٣٠ .

(٤) الكشاف ١ / ١٥ .

(٥) البحر المحيط ٣ / ٥٥٨ .

(٦) يُنظر الدر المصون ٢ / ٤٦١ .

(٧) سورة البقرة آية (١٧٧) .

إلى المِلِـــكِ القَـــرْمِ وابْـــنِ الهُـــمَامِ ... ولَيْـــثِ الكتيبَـــةِ في المُـــزْدَحَمْ
وذَا الـــرَّأْيِ حِـــينَ تُغَـــمُّ الأُمـــورُ ... بِـــذَاتِ الـــصَّلِيلِ وَذَاتِ اللُّجُـــمْ [(١)]

والشاهد فيه قوله " ذا الرأي " حيث قطعه عما قبله إلى النصب بفعل محذوف تقديره " أمدح أو أذكر " ومنه أيضًا قول أبي عائِذ الهذلي :

وَيَـــأْوِي إلى نِـــسْوةٍ عُطـــلٍ ... وشُـعْثًا مراضيع مثل الـسعالى [(٢)]

وموضع الشاهد فيه قوله:شعثًا" إذ هو منصوب على القطع،والتقدير: أذكرهن شعثًا".

وعليه فشاهدا النَّحاس مما يحتج بهما على صحة القول بأن "المقيمين" في الآية الكريمة منصوب على القطع ، وبهما يُردُّ على من ادَّعى أن ذلك خطأ في خط المصحف نتيجة وهم الكاتب ، قال الزَمَخْشَرِي : " وربما التفت إليه من ينظر في الكتاب ، ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتتان "[(٣)] .   والله أعلم

---

(١) من المتقارب بلا نسبة في الكتاب١/ ٣٩٩ ،و الكشاف ١ / ١٥ ، والخزانة ١ / ٤٥١ .

(٢) من المتقارب لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، في ديوان الهذليين ٢ / ١٨٤ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٢٣ ، والخزانة ٢ / ٤٢٦ .

(٣) يُنظر الكشاف ١ / ١٥ .

وقوع أنَّ وصلتها مفعولين لبعض أفعال الرجحان

إذا دلت على اليقين

قال الشاعر :

أَلَا زَعَمَـتْ بَـسْبَاسَةُ اليـومَ أَنَّنِـي كَبِرتُ وأَنْ لا يَشْهَدَ اللَّهوَ أَمْثَالِي(١)

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، وهو لامرئ القيس.

وموضع الشاهد فيه قوله : " أَلَا زَعَمَتْ بَـسْبَاسَةُ اليـومَ أَنَّنِـي كَـبِرتُ " حيـث نصب الفعل " زَعَمَتْ " مفعولين ، وقد سدَّت مسدَّهما " أنَّ " مع اسمها وخبرها ، وتعديتهما بأنَّ المشددة مع صلتهما مع كـون الفعـل للرجحـان ، يـدلَّ عـلى الثبـات والتأكيد ، إذ إن "أنَّ" للتأكيد ، وعليه خرَّج النَّحاس ، قراءة الرفع في قولـه تعـالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾(٢) برفع الفعل أي: أنْه لا تكونُ فتنةٌ على اعتبار " أنْ" في الآية مخففة من الثقيلـة ، وقـد سـدت مـع صـلتها مـسد مفعـولي حـسب ، لأنّ (حسب) على هـذه القـراءة بمعنـى أيقنـوا؛ فالحـسبان نـزل في صـدروهم منزلـة العلم(٣)، ومن ثم تعدت إلى مفعوليها بأن مع صلتها ؛ لأنهـا للتأكيـد، والتأكيـد لا يجوز إلا مع اليقين.

---

(١) من بحر الطويل في ديوانه ٢٢٨، برواية " وألا يحسن اللهو " ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٥٣ ، برواية " وألا يشهد اليسر " ، الخزانة ١ / ٦٤ .

(٢) سورة المائدة آية (٧١)، وهي قراءة حمزة والكسائي، الحجة ٢/ ٤٣٢ .

(٣) يُنظر البحر المحيط٣/ ٧٢٨ .

قال أبو جعفر : " الرفع عند النحويين في "حسبَ وأخواتها" أجود ، كما قال :

أَلَا زَعَمَتْ بَسْبَاسَةُ اليومَ أَنَّنِي كَبِرتُ وأنْ لا يَشْهَدَ اللَّهوَ أَمْثَالِي

وإنما صار الرفع أجود لأن" حسب وأخواتها "بمنزلة العلم في أنه شيء ثابت "[١] .

آراء النحاة في الشاهد :

أكثر ما تتعدى أفعال القلوب الدالة على اليقين بعد: "علم" بـ "أنَّ" المشددة أو" أنْ" المخففة منها مع صلتيهما [٢] ، إذ هما للتأكيد والتأكيد لا يجوز إلا مع اليقين [٣] ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ﴾[٤] ، وتشاركها في هذا الحكم وإن كانت من أفعال الرجحان " زعم " ؛ لأنها كما قال السيرافي : قول مع اعتقاد ، فإذا قالوا : زعم فلان ، أي : قاله معتقدًا به[٥] .

وقال الجرجاني : هي قول مع علم[٦]، وقال الزمخشري :هي ادعاء العلم[٧]؛ لذا كان الأكثر أن تتعدى إلى مفعوليها بـ"أنَّ" و"أنْ" وصلتهما ، مثال ذلك قوله تعالى

---

(١) الإعراب ٢ / ٣٣ .

(٢) شرح شذوذ الذهب ٣٨٥ .

(٣) يُنظر الإتقان في علوم القرآن ١ / ٤٧٧ .

(٤) سورة النور آية (٢٥).

(٥) يُنظر شرح الخضري ١ / ٢٩٧ .

(٦) ينظر شرح الأشموني١/ ١٥٧.

(٧) الكشاف١/ ١٢٦.

﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ ﴾(١) .

" فأنْ " في الآية هي "أنْ" المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن فيها ، والتقدير- والله أعلم- : زعم الذين كفروا أنه لن يبعثوا ، ولا يصح اعتبار" أنْ "هنا الناصبة لئلا يدخل ناصب على ناصب ، وقوله تعالى ﴿ بَلۡ زَعَمۡتُمۡ أَلَّن نَّجۡعَلَ لَكُم مَّوۡعِدٗا ﴾(٢) وعلى هذا جاء الشاهد الذي معنا ، ومثله قول الشاعر أيضًا :

وقَدْ زَعَمَتْ أنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَها(٣)

ويتبعها في هذا الحكم من أفعال الرجحان " ظنَّ وحَسِب " إذا استعملت لليقين لما ذكرنا من المشاكلة بين مايدل عليه الفعل من اليقين ، وبما تدل عليه "أنَّ" ،"أنْ" من التأكيد فمثال ذلك في ظنَّ قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ ﴾(٤) ، وقوله تعالى ﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهۡ ﴾(٥) .

ومثال ذلك في " حَسِب " قراءة الرفع في قوله تعالى في الآية الكريمة التي معنا " وحسبوا ألا تكونُ " أي : أنه لا تكونُ ، إذ "حسبوا" على هذه القراءة بمعنى أيقنوا ، قال أبو حيان : " نزل الحسبان في صدورهم منزلة العلم " (٦) ،ومنه قوله

(١) سورة التغابن آية (٧).

(٢) سورة الكهف آية ٤٨ .

(٣) من الطويل لكثير عزة في ديوانه٣٢٨،والأغاني٩/ ٢٨،وشرح شذور الذهب٣٨٤.

(٤) سورة البقرة آية ٤٦ .

(٥) سورة الحاقة آية ٢٠ .

(٦) ينظر البحر المحيط ٣ / ٧٢٨ .

تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم ﴾[١] ، أمَّا إن كانتا على أصلهما من الدلالة على الشك ، فتقع بعدهما "أنْ" الناصبة ، لأنها ليست للتأكيد ، بل هي لأمرٍ قد يقع وقد لا يقع [٢] ، نحو قوله تعالى ﴿ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ [٣] .

وعليه قراءة ابن كثير وعاصم في الآية التي معنا "وحسبوا أن ألاّ تكونَ فتنةً" بالنصب[٤] ، وتفسير الآية على هذه القراءة : ظنَّ هؤلاء الكفرة أن لا يكون ابتلاءٌ لهم في الدنيا فلجوا في شهواتهم ، وحسبوا ألا يترتب لهم شرٌ على ما صنعوا[٥] .

وفي استشهاد النَّحاس بهذا الشاهد ، تسوية بين زعم وحَسِب في تعديتهما بـ "أنّ وأنْ" وصلتهما ، ليس كذلك ؛ إذ هذا الحكم ملازم الزعم في كل استعمال ، لما يدل عليه معناه إذ هي كما أسلفنا ، قول باعتقاد صح أم لم يصح ، أما "حَسِب" فتقع بعدها "أنّ وأنْ" المخففة منها وتسدان مع صلتيهما مسد مفعوليها ، إن دلت على اليقين ، لذا اختلفت أقوال المفسرين في الآية التي معنا تبعًا لاختلاف القراءة ، إذن فالحكم عام في زعم ، وخاص في حسب وظنَّ والله أعلم .

---

(١) سورة الزخرف آية ٨٠ .

(٢) ينظر رصف المباني للمالقي ١٩٣ ، وتأويل مشكل القرآن ١ / ٢٣٣ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٠

(٤) ينظر الحجة ٢ / ٤٢٩ .

(٥) يُنظر مختصر ابن كثير ١ / ٣٧٠ ، وتفسير الثعالبي ١ / ٤٤٧ .

الممنوع من الصرف

إعراب جمع المؤنث السالم المسمى به إعراب ما لا ينصرف

قال امرؤ القيس :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أذْرُعَاتَ وأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي[(١)]

استشهد النَّحاس ببيت امرئ القيس السابق .

موضع الشاهد فيه قوله : (من أَذْرُعَاتَ) بفتح التاء من غير تنوين فهو اسم بلد على وزن مسلمات ، وقد مُنع من الصرف وجُر بالفتحة ، وهي رواية نقلها النَّحاس عن الأخفش ، والكوفيين على أن من العرب من لا يصرف جمع المؤنث السالم إذا سمي به ؛ تشبيهًا للتاء بـ (هاء التأنيث) في العلم المفرد المؤنث نحو ، (فاطمة) ، قال النَّحاس عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ ﴾[(٢)] : "وحكى الأخفش ، والكوفيون فتح التاء ، حيث تُجرى التاء مجرى الهاء ، فيقال : من عَرَفاتَ يا هذا .

وأنشدوا : تَنَوَّرتُها مِنْ أَذْرعاتَ ..... البيت " [(٣)]

---

(١) من بحر الطويل ، في ديوانه ٣١ ، والكتاب ٣ / ٢٣٣ ، والمقتضب ٣ / ٣٣٣ ، وشرح المفصل ٩ / ٣٤ ، والخزانة ١ / ٥٦ .

وأذرعات : بلد في أطراف الشام ، وتنورتها : نظرت إلى نارها

(٢) سورة البقرة آية ٩٨ .

(٣) الإعراب ١ / ٢٩٦ .

آراء النحاة في الشاهد :

إذا سمي بجمع المؤنث السالم ، فصار علمًا مفردًا كأذرعات اسم لبلِد ، فأصله جمع (أَذْرُعَة) ، ففي إعرابه عند النّحاة ثلاثة أوجه ، ومن ثم تعددت الروايات في الشاهد الذي معنا على النحو الآتي :

١. بقاؤه على حاله الكائن به قبل التسمية من النصب بالكسرة منونًا ، فهو جمع مؤنث سالم يجر بالكسرة الظاهرة ، وينون تنوين مقابلة لا تنوين تنكير ، وهذا هو الأشهر [١] ؛ وعليه رُوي الشاهد (من أذرعاتٍ) بالكسر والتنوين ، وهي رواية سيبويه [٢] .

٢. الكسر بلا تنوين ؛ لأنّه جمع بحسب أصله ، وعلم لمؤنث بحسب حاله ، فيجر بالكسرة كما يُجر جمع المؤنث السالم ، ويُمنع من التنوين كما يُمنع العلم المؤنث ؛ وعليه روي الشاهد (من أذرعاتِ) بكسر دون تنوين ، وهي رواية المُبَرِّد [٣] .

٣. إعرابه غير منصرف بالفتحة جرًا ، وعليه روي الشاهد (من أذرعاتَ) بفتح دون تنوين ، وهي رواية الأخفش والكوفيين ، ونقلها النَّحاس كما مرَّ .

وقد أنكر المُبَرِّد [٤] ، والزَّجاج [٥] هذه الرواية ، والحق أنه لا وجه لإنكارها ،

(١) الهمع ١ / ٦٨ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٨ .

(٣) المقتضب ٤ / ٣٨ .

(٤) يُنظر المقتضب ٣ / ٣٣٣ .

(٥) يُنظر معانيه ١ / ٢٧٢ .

فلنا أن نفترض صحتهالأمور :

١. أن الذي نقلها ورواها ثقة ، وهو الأخفش .

٢. أنه قد ورد عن بعض العرب منع الصرف فيه مع العلمية ، فقد حكى سيبويه عن العرب قولهم : هذه قُرَشيّاتُ ، غير منصرفة[١]، كذا قال ابن جِنّي : "واعلم أن من العرب من يشبه التاء في مسلمات معرفة بتاء التأنيث في طلحة وحمزة، ويشبه الألف التي قبلها بالفتحة التي قبل هاء التأنيث ، فيمنعها حينئذٍ الصرف ، فيقول : هذه مسلماتُ مقبلة "[٢] .

٣. أن هذا مما يرتضيه القياس ، إذ فيه رجوع إلى الأصل ، فأصل أذرعاتٍ ، أَذْرُعَة ثم جُمع وسُمي به ، كما أن فيه حمل الشيء على مشابهه كما مرَّ في النصّ الذي نقلناه عن ابن جِنّي .

٤. أن لهذه الرواية نظيرًا من كلام العرب ،وهو قول الأعشى :

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتَ دَهْرًا ... وَرَجَّى خَيْرَهَا عَامًا فَعَامَا[٣]

فمنع (عاناتَ) من الصرف ،وهو اسم موضع بالشام[٤].

وعليه فرواية الأخفش ، والكوفيين للشاهد الذي معنا والتي نقلها النَّحاس

(١) يُنظر الكتاب ٢ / ١٨ .

(٢) سر الصناعة ٢ / ٤٩٧ .

(٣) من بحر الوافر في ديوانه ٢٤٧ ، والمقتضب ٣ / ٣٣٣ ، وسر الصناعة ٢ / ٤٧٩ ، والخزانة ١ / ٥٦ .

(٤) اللسان " عون " .

رواية صحيحة ، بثبت بها وجهًا من وجوه الإعراب في الجمع المؤنث المسمى بـه ، وإن قلَّ السماع بها ، إلا أنها ثابتة عن العرب بنقل الثقات ، والأخذ بها صحيح ،والله أعلم .

ما يجوز صرفه وعدم صرفه من الأسماء

قال الشاعر :

غَلَبَ المَسَامِيْحَ الوَلِيْدُ سَمَاحةً   وكَفَى قُرَيْشَ المُعْضِلاتِ وسَادَهَا[(١)]

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، وهو للشاعر الأموي عَديّ بن الرّقاع العَامِلي ، وموضع الشاهد فيه قوله : (قريش) على أن من العرب من يمنعه من الصرف حملًا على معنى القبيلة ، وعليه فقد قرأت القراء ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ﴾ [(٢)] بترك التنوين في " ثمودَ " [(٣)] حملًا على معنى القبيلة .

قال النَّحاس : " قرأ يحيى بن وثاب والأعمش (وإلى ثمودٍ) وصرفا (ثمودًا) في سائر القرآن ، ولم يصرف حمزة ثمود في شيء من القرآن ، .... واختلف سائر القراء فيه ،فصرفوه في موضع ولم يصرفوه في موضع ، ..... لأن ثمودًا يقال له حي ويقال له قبيلة ، والأجود عند سيبويه فيما لم يقل فيه بنو فلان ، الصرف نحو قريشٍ وثقيفٍ وكذا ثمود ، ... والتأنيث جيد بالغ حسن ، وأنشد سيبويه في التأنيث :

غَلَبَ المَسَامِيْحَ الوَلِيْدُ سَمَاحةً   وكَفَى قُرَيْشَ ... البيت "[(٤)]

---

(١) من بحر الكامل ، في ديوانه ٤٠ ، والكتاب ٢ / ٨٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٦٢ ، والإنصاف ٢ / ٢٠٥ ، والخزانة ١ / ٢٠٣ ، والمعضلات : الشدائد ، وهي قصيدة يمدح بها الوليد بن عبدالملك.

(٢) سورة هود آية ٦١.

(٣) يُنظر السبعة لابن مجاهد ٣٣٧ .

(٤) الإعراب ٢ / ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

آراء النحاة في الشاهد :

يرى سيبويه أن أسماء القبائل التي لم يقل فيها بنو فلان كقريش ، وثقيف ، وثمود ، يجوز فيها الوجهان الصرف حملًا على معنى الحي ؛ فهو اسم مذكر ينبغي أن يُصرف ، والمنع من الصرف حملًا على معنى القبيلة ؛ فاجتمعت فيه علتا المنع : العلمية والتأنيث ، وعليه جاء الشاهد معنا فلم يصرف (قريش) ،والأجود عند سيبويه الصرف ؛ لأنه لما كان الأصل التذكير كان هو الأولى، غير أن هذين الوجهين مشهوران ، وكلاهما ورد في فصيح الكلام(١) ، وأشعار العرب ، ومثل شاهد النَّحاس في منع الصرف حملًا على معنى القبيلة قول الشاعر :

مِن سَبَأَ الحَاضِرِينَ مأرب إذْ ... يَبْنُونَ من دونِ سَيْلِهِ العَرِمَا(٢)

والشاهد فيه قوله : « من سبأَ » حيث ترك صرفه على معنى القبيلة ، ويكون قوله « الحاضرين » على هذا صفة لسبأ .

وقراءة أبي عمرو ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأَ بِنَبَأٍ يقينٍ ﴾(٣) بفتح الهمزة غير منصرف(٤) .

وقول الشاعر أيضًا :

وهُمُ قُريشُ الأَكْرَمُونَ إذا انتَموا ... طَابُوا فُروعا في العُلا وعُروقَا(٥)

---

(١) يُنظر الكتاب ٢ / ٢٨ .

(٢) من بحر المنسرح للنابغة الجعدي في ديوانه ١٣٤ ،وجمهرة اللغة٧٧٣،واللسان ١٢/ ٣٩٦ (عرم).

(٣) سورة النمل آية ٢٢ .

(٤) يُنظر السبعة ٤٨٠ ، والنشر ٢ / ٣٣٧ .

(٥) من الكامل بلا نسبة في الخزانة ١ / ٢٠٢ .

فمنع "قريش" من الصرف ؛لأنه أراد به معنى القبيلة.

وقول الآخر :

وَنَــادى صــالحٌ يَــا ربِّ فــاتْرُكْ بــآل ثمــودَ مِنْــكَ غــدًا عــذَابَا[(١)]

فمنع "ثمود" من الصرف ،وجره بالفتحة؛لأنه أراد به معنى القبيلة.

وقول الآخر :

عَلِـمَ القبائِـلُ مِـنْ مَعَـدَّ وغيرِهـا أَنَّ الجَـوَادَ مُحَمَّـدُ بـنُ عُطَـارِدِ[(٢)]

فمنع "مَعدَّ" من الصرف،وجره بالفتحة ؛حملًا على معنى القبيلة.

وقول الآخر :

ولَــسْنا إذا عُــدَّ الحَــصَى بأقِلَّــةٍ وإنَّ مَعَــدَّ اليــومَ مُــوْدٍ ذَليلُهــا[(٣)]

فمنع "معد" من الصرف ؛حملًا على معنى القبيلة.

وغيرها من الشواهد المنثورة ، فشاهد النَّحاس واحد من عدة شـواهد في هـذه المسألة ، والله أعلم .

---

(١) من الوافر بلا نسبة في الدر المصون ٤ / ١١٠ .

(٢) من الكامل بلا نسبة في الكتاب ٢ / ٢٧ ، والمقتضب ٣ / ٣٦٣ ، والإنصاف ١ / ٥٠٥ .

(٣) مـن الطويـل، وبـلا عـزو في الكتـاب ٢ / ٢٧ ، والإنـصاف ١ / ٥٠٥ ،و للأعـشى في المقتـضب ٣ / ٣٦٢،وليس في ديوانه.

الحال

نصب المصدر في موضع الحال

قال الشاعر :

فَلأْيًــا بِــلأيٍ مَــا حَمَلْنَــا وَلِيــدَنَا على ظَهْـرِ مَحْبُـوكٍ ظِـمَاءٍ مَفَاصِـلُه(١)

استشهد النَّحاس ببيت زُهَير بن أبي سُلمى السابق ، وموضع الشاهد فيه قولـه : (فَلأْيًا بِلأيٍ مَا حَمَلْنَا) حيث نصب (لأْيًا) على المصدر الموضوع موضع الحـال ، وتقديره : حملنا وليدنا مبطئين .

آراء النحاة في الشاهد :

لا خلاف بين النّحاة في أن من المصادر ما يقع موضع الحال فيَسُدُّ مـسَدَّه ؛لأنـه ناب عن اسم الفاعل ، ومثَّل له سيبويه (٢) بقولنا : قتلته صبرًا ، ولقيته عدْوًا ومشيًا، كأنه قال : قتلته صابرًا ، ولقيته عاديًا وماشيًا ، والشاهد الذي معنا مما استشهدوا به على ذلك ، ومثله قول الراجز :

ومَنْهَـــــل وَرَدْتُـــــهُ التِقَاطَـــــا(٣)

حيث نصب (التقاطا) على المصدر الواقع حالًا ،والتقدير :وردته ملتقِطا(٤).

---

(١) من بحر الطويل في ديوانه ٩٠ ، والكتاب ١ / ٣٧١ ، والـشعر والـشعراء ١ / ٧١ . والـلأي : الـبطء ، يقال التأت عليه الحاجة إذا أبطأت ، والمحبوك : الشديد الخلق ، والظماء : القليلة اللحم . يصف فرسًـا بالنشاط فيقول : لم نستطع حمل غلامنا عليه إلا بعد لأَيْ ؛ لشدة تفزعه ونشاطه .

(٢) يُنظر الكتاب ١/ ٣٧٠ .

(٣) من الرجز لنقادة الأسدي ، في الكتاب ١/ ٣٧١،و اللسان " فرط ، لقط " والمقاييس " لقط " .

(٤) النكت١/ ٣٩٩.

إلا أنه اختُلف فيه من حيث القياس عليه ، فيرى سيبويه أن هذا ليس بقياس مطرد ؛ لأنه شيء وضع في غير موضعه [(١)]، وأجاز المُبَرِّد القياس عليه فيما هو من نوع الفعل [(٢)] ، فيُجيز قولنا : أتانا سُرْعَةً ؛ لأن السرعة من ضروب الإتيان ؛ إذ الآتي ينقسم إتيانه إلى سرعةٍ أو إبطاءٍ أو توسّطٍ ، ولا يجيز أتانا ضِحْكًا ، أو أتانا ضَرْبًا ؛ لأن الضرب والضحك ليس من ضروب الإتيان [(٣)] ، وعليه يصح القياس على ما ورد في الشاهد الذي معنا على رأي المُبَرِّد لأن اللأي : الذي هو البطء من ضروب الحمل ، وعلى رأي سيبويه لا يجوز القياس عليه ؛ لأنه استُعمل في غير موضعه فلم يتجاوز فيه ما استعملوه [(٤)] ، إلا أن الراجح لدينا هو قول المُبرِّد ، فورود ذلك في كتاب الله كما في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا ﴾[(٥)] أي : والله أعلم ساعيات، وكذا قوله تعالى ﴿ أَوۡ يُصۡبِحَ مَآؤُهَا غَوۡرٗا ﴾[(٦)] أي : غائرًا ذاهبًا [(٧)] وقوله تعالى ﴿ فَسَوۡفَ يَكُونُ لِزَامَۢا ﴾ [(٨)] ، قال أبو حيان : "أي لازمًا لهم لا ينفكون

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧١.

(٢) المقتضب ٣ / ٢٣٤ .

(٣) يُنظر المرجع السابق ٣ / ٢٣٤ .

(٤) يُنظر الكتاب١/ ٣٧١ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٦٠

(٦) سورة الكهف آية ٤١

(٧) يُنظر تفسير القرطبي ١٠ / ٣٥٤ .

(٨) سورة الفرقان آية ٧٧

عنه " [١] كما أنَّه من قبيل القياس ، فكما أن الحال تكون في معنى المصدر ، فتحمل عليه ، نحو : قُمْ قائمًا إذا المعنى : قُمْ قيامًا ، وكقول بعض نساء العرب :

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا   رأيْتُ عَبْدًا نَائِمًا [٢]

أرادت : قم قيامًا .

يجوز قياسًا أن يقع المصدر في موضع الحال ، فيسد مسده نيابة عن اسم الفاعل ؛ لأن العرب إذا شبهت شيئًا بشيء فحملته على حكمه ، عادت أيضًا فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتًا لهما وتتميمًا لمعنى الشبه بينهما [٣] ، وعليه يصح القياس على الشاهد معنا . والله أعلم .

---

(١) البحر المحيط ٦ / ٦٢٩ .

(٢) من الرجز في الخصائص ٢ / ٣٣٢ ، وأمالي الشجري ٢ / ١٠٥ .

(٣) يُنظر الاقتراح ٤٣ .

التمييز

تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف

قال الشاعر :

أتهجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا   ومَا كَانَ نَفْسًا بالفِرَاقِ تَطِيبُ[١]

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، ولم ينسبه ،وهو للشاعر الجاهلي المُخَبَّل السَعْدي .

وموضع الشاهد فيه : (وما كان نفسًا بالفراق تطيبُ)، حيث قدَّم التمييز (نفسًا) على العامل فيه المتصرف ، وهو قوله (تطيب) . قال النَّحاس عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[٢] : " نفسًا " منصوبة على البيان ، ولا يجيز سيبويه أن يتقدم ما كان منصوبًا على البيان، وأجاز المازني والمُبرِّد أن يتقدم إن كان العامل فعلًا ، وأنشد : " وما كان نفسًا بالفراق تطيب " وسمعت أبا إسحاق يقول إنما الرواية " وما كان نفسي "[٣] .

آراء النحاة في الشاهد :

تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ،أوردها الأنباري بأدلتها [٤] ، فذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز ، وحجتهم في ذلك أن التمييز هو الفاعل في المعنى ، فإذا قيل : (تَصبَّب زيد عرقًا) ،

---

(١) من الطويل للمخبَّل في ديوانه ٢٩٠ ، والمقتضب ٣ / ٣٦ ، وشرح المفصل ٢ / ٧٤ والهمع ١ / ٢٥٢ .

(٢) سورة النساء آية ٤

(٣) الإعراب ١/ ٤٣٥ .

(٤) الإنصاف ٢ / ٢٢٨ .

و (تفقأ الكبش شحمًا) ، فالْمُتصبِب هو العرق ، والْمُتفقِئ هو الشحم ، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلًا في اللفظ (١) ، وتبعهم في ذلك النَّحاس ،وأما الكوفيون فحجتهم في ذلك النقل فاحتجوا إضافة لهذا البيت بقول الشاعر :

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وداعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا(٢)

فقدَّم التمييز "نفسًا" على عامله المتصرف "تطيبُ" ، والأصل : أتطيب نفسًا .

وقول الآخر :

ردَدْتُ بِمثْلِ السِّيد نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إذا عِطْفَاه مَاءً تَحَلَّبَا(٣)

فقدَّم التمييز "ماءً" على عامله المتصرف "تحلبا" ، والأصل : تحلب ماءً .

وقول الآخر :

إذا المرْءُ عَيْنًا قَرَّ بالعَيْشِ مُثْرِيًا ولَمْ يُعنَ بالإحسانِ كَانَ مُذَمَّمَا(٤)

فقدَّم التمييز "عينًا" على عامله المتصرف "قرَّ" ، والأصل : قرَّ عينًا .

---

(١) الإنصاف ٢ / ٢٨٢ بتصرف .

(٢) من المتقارب في شرح التصريح ١ / ٤٠٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٧٢ ، والمغني ٣ / ٤٦٣ بلا نسبة .

(٣) من الطويل لربيعة بن مقروم في المقاصد النحوية ٣ / ٢٢٩ ، والمغني ٢ / ٤٦٢ ،وشرح شواهد المغني ٨٦٠ .

(٤) من الطويل بلا نسبة في المغني ٢ / ٤٦٢ .

ووافقهم في ذلك من البصريين المُبرِّد[١]، والمازني[٢] ، وأجاب البصريون على ما استدل به الكوفيون من شواهد ، بأن الرواية الصحيحة في الشاهد الذي معنا كما ذكر النَّحاس (وما كان نفسي بالفراق تطيب) [٣] ، وعليه فلا حجة لهم فيه ، وأجابوا عن البيتين الأول والثاني السالفين بأنهما من الضرورة [٤] ، وعن الأخيران بأن (عطفاه) و (المرء) مرفوعان بمحذوف يُفسِّره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف ، والأرجح هو رأي الكوفيين إذا يُجاب عن قول البصريين بأن الرواية الصحيحة للشاهد الذي معنا « وما كان نفسي بالفراق تطيب » بأنه من باب تعدد الروايات ، ويؤخذ بالروايات كلها لفصاحة القائل والناقل .

وعن قولهم بأن « عطفاه » والمرء عنه البيتين الأخيرين مرفوعان بفعل محذوف يفسره المذكور ، بأن عدم التقدير أولى من التقدير .

كذا يجاب عن قولهم بأن التمييز المنصوب بفعل متصرف هو فاعل في الأصل ، والفاعل لا يتقدم على فعله ، بأن هذا ليس الأصل ، والفاعل لا يتقدم على فعله ، بأن هذا ليس الأصل بل هو الغالب فكما ينقل من الفاعلية إلى التمييز ، يُنقل من المفعولية إلى التمييز نحو قول الله تعالى ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾[٥] .

وعليه فتقدم التمييز على عامله المتصرف « ليس منه الضوررة .

والله أعلم

---

(١) المقتضب ٣ / ٣٦ .

(٢) يُنظر رأي المازني في الإنصاف ٣ / ٨٢٨ ،و شرح الأشموني ١ / ١٤٤ .

(٣) يُنظر الإعراب١/ ٤٣٥.

(٤) يُنظر المغني ٢ / ١٤٤.

(٥) سورة القمر آية (١٢) .

الاستثناء

الاستثناء بغير

قال الشاعر :

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غصونٍ ذاتِ أَوْقَالِ [(١)]

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، وهو للشاعر الجاهلي أبي قيس بن الأَسْلت . موضع الشاهد فيه قوله : (غَيْرَ أن نَطقت) حيث أن (غيرَ) منصوبة على الاستثناء عند الكسائي والفرّاء ، إذ يجوز على رأيهم نصب (غير) في كل موضع يحسن فيه (إلا) تمَّ الكلام أم لم يتم ، كما في البيت إذ لم يذكر المستثنى منه ، والتقدير : لم يمنع الشرب منها إلا نطقُ حمامة في غصون ، وهذا ممتنع عند البصريين ، فلا يجوز عندهم نصب (غير) إذا ضُمِّنت معنى (إلا) في الاستثناء المفرغ، نحو (ما جاءني غيرك)، لأن الكلام غير تام ، قال النَّحاس في معرض حديثه عن قوله تعالى ﴿ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ ﴾ [(٢)] : ويجوز النصب على الاستثناء ، وليس بكثير غير أنَّ الكسائي والفراء أجازا نصب (غير) في كل موضع يحسن فيه (إلا) في موضعها تمَّ الكلام أم لم يتم ، وأجازا : ما جاءني غيرَك ، قال الفرّاء : هي لغة بعض أَسَد وقُضَاعة وأنشد :

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أنْ هَتفَت ... البيت

---

(١) من بحر البسيط في ديوانه ٨٥ ، والكتاب ٢ / ٣٢٩ ، شرح المفصل ٣ / ٨١ ، والخزانة ٣ / ٤٠٦ ، والأوقال : جمع وَقَل : وهو شجر (الدَّوْم) شجر معروف .

(٢) سورة الأعراف آية ٥٩ .

قال الكسائي : ولا يجوز (غيرَك) ؛لأنَّ (إلّا) لا تقع هاهنا ، قال أبو جعفر : لا يجوز عند البصريين نصب غير إذا لم يتم الكلام ، وذلك عندهم من أقبح اللحن ، قال أبو إسحاق : وإنما استهواه ـ يعني الفرّاء ـ البيت الذي أنشده سيبويه منصوبًا ، وإنما نُصِبَت غيرُ في البيت لأنها مضافة إلى ما لا إعراب فيه فأما جاني غيرَك فلحن وخطأ" [١] .

آراء النحاة في الشاهد :

للشاهد معنا وجهان من الاستشهاد ؛ بناءً على اختلاف النحاة في فتح (غيرَ) من حيث كونها فتحة بناء أو فتحة إعراب ، فيرى البصريون وعلى رأسهم سيبويه – وتبعهم في ذلك أغلب النحاة –[٢] إلى أن هذه الفتحة ، فتحة بناء ، لأن (غير) قد أضيفت إلى غير متمكن ، وهو (أنْ) ، كما يُبنى يوم على الفتح إذا أُضيف إلى (إذْ) .

بينما هي عند الكسائي والفرَّاء فتحة إعراب ، فـ (غير) في البيت منصوب على الاستثناء ، لأن بعض بني أسد وقُضَاعة ينصبون (غير) في معنى (إلا) تمَّ الكلام قبلها أو لم يتم ، فيقولون : ما جاءني غيرَك [٣] ، واستشهدوا بهذا البيت كما مرَّ ، وهذا ممتنع عند البصريين ، إذ يمتنع عندهم نصب (غير) إذا ضُمِّنت معنى (إلا) واستثني بها ، وكان الاستثناء مفرغًا ، نحو (ما قام غيرُ زيد) وأجابوا عن هذا

---

(١) الإعراب ٢ / ١٣٥ .

(٢) يُنظر الكتاب ٢ / ٣٢٩ ، وأمالي الشجري ١ / ٤٦ ، وشرح التصريح ١ / ١٥ ، والخزانة ٢ / ٤٦ .

(٣) يُنظر معاني الفراء ١ / ٣٨٢ ، والإعراب ٢ / ١٣٥ .

الشاهد بأن الفتحة في (غير) ليست فتحة نصب ، وإنما هي فتحة بناء ؛ لأنها أضيفت إلى غير متمكن [١] ، وهو الصواب ؛ لأن القول بأن (غير) في البيت منصوب على الاستثناء ، يلزمنا أن نقول: بجواز (ما جاءني إلا زيدًا) ، وهذا ممتنع باتفاق[٢] ؛ لأن حكم غير حين تخرج عن الصفة ، وتُضَمَّنُ معنى (إلا) أن تُعرب بما يستحقه المستثنى بإلا في ذلك الكلام . وعليه يسقط احتجاج الكسائي والفرّاء بالبيت . والله أعلم

---

(١) يُنظر معاني الزجاج ٢ / ٣٤٨ .

(٢) المرجع السابق بتصرف .

الاستثناء المنقطع

قال الشاعر :

وَبَلْـــدَةٍ لَـــيْسَ بِهَـــا أَنِـــيسُ   إِلّا اليعـــافِيرُ وإلا العِـــيسُ [١]

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، وهـو للـشاعر الجـاهلي جِـران العَـود ، واسـمه العامر بن الحارث .

وموضع الشاهد فيه قوله : (إلا اليعافير) فإنه اسـتثناء مـن قولـه أنـيس عـلى الإبدال مع أنه منقطع ،وهي لغة بني تميم ، وعليه أجاز النَّحاس الرفع في قوله تعالى ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [٢] ، على الإبدال على لغة بني تمـيم ، حيـث قـال: " " إلا اتباع الظن " استثناء ليس من الأول في موضع رفع على البدل أي : ما لهم به علم إلا اتباع الظن ، وأنشد سيبويه :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... البيت " [٣] .

آراء النحاة في الشاهد :

اللغة المشهورة عند النّحاة في الاستثناء المنقطع النصب إن أمكن تسليط العامل

---

(١) من الرجـز لجـران العـود في ديوانـه ٩٧ ، والكتـاب ١ / ٢٦٣ ، وشرح المفـصل ٢ / ١١٧ ، وأوضـح المسالك ٢ / ٢٦١ ، والهمع ١ / ٢٢٥ . و اليعافير : جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، والعـيس : الإبل البيض يخالطها شقرة .

(٢) سورة النساء آية ١٥٧ .

(٣) الإعراب ١ / ٥٠٣ .

على المستثنى ، وعليه قراءة السبعة : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ (١) بالنصب ، وهذه لغة جميع العرب سوى تميم ، ترجِّح النصب ، وتُجيز الإتباع على البدل (٢) ، وتأويل ذلك عند سيبويه ، هو جعل الاستثناء كالاستثناء المفرغ ، وجعل ذكر المستثنى منه مساويًا في هذه الحال لعدم ذكره ، من جهة أن المعنى على ذلك ، فكأنه قال : ليس بها إلا اليعافيرُ(٣) ، أو على أنَّه توسع في معنى المستثنى حتى جعله نوعًا من المستثنى منه ، وبيان ذلك في الشاهد أنه جعل اليعافير والعيس نوعًا من الأنيس توسعًا .

إلا أن التأويل الأول هو الذي نختاره في الآية الكريمة التي فيما لو قُرئ بالرفع (إلا اتباعُ الظن) ، حيث يُجعل ذكر المستثنى منه مساويًا في هذه الحال لعدم ذكره ، من جهة أن المعنى على ذلك فكأنَّه قال والله أعلم : ليس لهم إلا اتباعُ الظن .

وهناك شواهد أخرى مماثلة ، جاءت على لغة بني تميم ، منها قول الشاعر :

عَشِيَّةَ لا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا ... ولا النَّبْلُ إِلَّا المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ (٤)

والشاهد فيه:إبدال "المشرفي"وهو السيف ، من "الرِّماح"،و"النَّبل"،في

---

(١) يُنظر الدر المصون٢/ ٤٥٨.

(٢) ينظر حاشية الخضر في ١ / ٣٠٣ .

(٣) يُنظر الكتاب ٢/ ٣٢٥.

(٤) من الطويل بلا نسبة في الكتاب ٢ / ٣٢٥ ،ولضرار بن الأزور في تذكرة النحاة ٣٣٠ ، والخزانة٣/ ٣١٨.

الاستثناء المنقطع على لغة بني تميم.

وقول الآخر :

وَبِنْـتِ كِـرَامٍ قَـدْ نَكَحْنَـا ولم يَكُـنْ لَنَـا خَاطِـبٌ إِلَّا الـسِّنَانُ وعَامِلُـهُ(١)

والشاهد فيه قوله:"إلا الـسِّنانُ وعاملُـه" حيـث رفـع المـستثنى "الـسنان" في الاستثناء المنقطع على البدل من قوله "خاطب" على لغة بني تميم. والله أعلم

(١) من الطويل للفرزدق في المقاصد النحوية ٣ / ١١٠ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني١/ ٢٢٩.

الإضافة

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

قال الشاعر :

تَرْتَعُ ما غَفَلَتْ حتَّى إذا ادَّكَرَتْ فَـــإِنَّما هِـــيَ إِقْبَـــالٌ وإِدْبَـــارُ

استشهد النَّحاس بهذا ولم ينسبه ، وهو للخَنْسَاء [١] .

وموضع الشاهد فيه قولها : " هِيَ إِقْبَالٌ وإِدْبَارٌ " إذ قد حَـذَف المـضاف وأقـام المضاف إليه مقامه ، والتقدير : ذاتُ إقبالٍ ، وذاتُ إدبـار ، وعليـه خـرَّج النَّحـاس قوله تعالى ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾[٢] قال : " وَلكِنَّ البِرَّ برُ من اتقَى ، ثم حذف كما قال :

"فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ " [٣]

آراء النحاة في الشاهد :

حين يخبر بالذات عن معنى من المعاني ، كـالبِّر في الآيـة الكريمـة ، فللنحـاة في ذلك آراء :

١. أن يُجعل البِرُّ هو نفس من آمن على طريق المبالغة ، وهو رأي أبي عبيدة [٤] .

---

(١) من البسيط في ديوانها ٢٨٣ ، والكتاب ١ / ٣٣٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٥ ؛ والخزانة١/ ٤٣١، ، ورتعت الإبل : أي رعت .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٩ .

(٣) يُنظر الإعراب ١ / ٢٧٩، ٢٨٠ .

(٤) يُنظر مجاز القرآن ١/ ٦٥

٢. أن يكـون عـلى تقـدير حـذف مـضاف مـن الأول ، أي :ولكـن ذا الـبرِّ ، وهو قول الزَّجاج[١].

٣. أن يكون على تقدير حذف مضاف من الثاني ، أي :برُّ من اتقى ، وهو قـول سيبويه في مثل هذه الآية، حيث قال : " وقال جلَّ وعـزَّ : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ ﴾ ، وإنما هو : ولكن البِرَّ بِرُّ من آمن بالله "[٢] ، واختاره النَّحاس ، مستـشهدًا بالـشاهد الذي معنا على تقدير : ذاتُ إقبالٍ وإدبار .

ويحتمل الشاهد كل مـا أورده النّحـاة مـن أوجـه نحويـة في الآيـة الكريمـة ، إلا أن التوجيـه الأول ، وهـو توجيـه أبي عبيـدة ، يـترجح فيـه ، قـال عبـدالقاهر الجرجاني : " جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر ، كأنها تجسمت مـن الإقبـال والإدبـار ، وليس أيضًا على حذف مضاف وإقامة المـضاف إليـه مقامـه ، وإن كـانوا يذكرونـه منه إذ لو قلنا : أُريد إنما هي ذات إقبال وإدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا ، وخرجنـا إلى شيء مغسول وكلام عامي مرذول ، لا مساغ له عند صحيح الـذوق والمعرفـة ، نسّابة للمعاني " [٣] في حين يترجح التوجيه الثالث ، الذي ارتضاه النَّحاس في الآية الكريمة ، لأنه يتفق وتفسير الآية ، قال الزّجاج : " المعنى ولكنَّ البِرَّ بـرُّ مـن اتقـى مخافـة أمـر الله عـز وجـل " [٤]؛ ولهـذه المخالفـة ؛ لم يـورد النّحـاة وعـلى رأسـهم سيبويه [٥] هذا الشاهد في معرض حديثهم عن الآية الكريمة . والله أعلم .

(١) معاني القرآن ١/ ٢٤٦.

(٢) الكتاب١/ ١٠٨.

(٣) يُنظر دلائل الإعجاز ٢١٢ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٢٦٣ .

(٥) الكتاب ١ / ١٦٩ .

في أحكام المضاف إلى ياء المتكلم

قال الشاعر :

سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخِرِمُّوا وَلِكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[(١)]

وقال الآخر :

قَالَ لَهَا : هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ[(٢)]

استشهد النَّحاس بالبيتين السابقين ، دون أن ينسبهما ، والأول منهما لأبي ذُؤَيْب الهُذَلي شاعر جاهلي ، والثاني للشاعر المخضرم الأَغْلَب العِجْلي .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : " هَويّ " والأصل " هواي " فقلب الألف ياء على لغة هذيل ، وأدغمها في ياء المتكلم ، ومعلوم أن العرب كافة يبقون الألف المقصورة على حالها عند إضافتها إلى الياء ، غير أن هذيلًا يقلبون الألف ياء ويدغمونها في ياء المتكلم فيقولون : " فتيَّ وعصيَّ وهويَّ " ، والأصل " فتاي وعصاي وهواي" ، وعليه خرَّج النَّحاس قراءة من قرأ و " محييَّ " [(٣)] و" هُدَيَّ "[(٤)] بالإدغام ، حيث قال : " وهذا وجه جيد في العربية ، لما كانت الياء يُغَيَّر ما قبلها

---

(١) من بحر الكامل ، في شرح أشعار الهذليين ١ / ٧ ، وشرح ديوان الحماسة ٥٢ ، والمحتسب ١ / ٧٦ ، وسر الصناعة ٢ / ٧٠٠ .

(٢) من الرجز ، في معاني الفراء ٢ / ٧٦ ، والمحتسب ٢ / ٤٩ ، والخزانة ٢ / ٢٥٧ .

(٣) سورة الأنعام آية ١٦٢ ، هي قراءة عاصم والجحدري وعيسى وابن أبي إسحاق ، المحتسب ١ / ٧٦ .

(٤) من سورة البقرة آية ٣٨ ، وهي قراءة النبي ﷺ ، وعيسى بن عمر ، يُنظر المحتسب ١ / ٧٦ .

بالكسر ، ولم يجز في الألف كسر ، صُيِّر تغيير ما قبلها إلى الياء ، كما أنشد أهل اللغة :

سَبَقُوا هَوَيَّ ... البيت " [(١)]

أما موضع الشاهد في البيت الثاني فهو قوله " فِيِّ " حيث كسر الشاعر ياء المتكلم ، وهي لغة ضعيفة شاذة عند النحاس ، وعليه فقد أنكر القراءة من قرأ " بمصرخيِّ " [(٢)] بكسر الياء ، حيث قال : " هذا بإجماع لا يجوز ، وإن كان الفراء قد نقض هذا ، وأنشد :

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ ... البيت

ولا ينبغي أن يُحمل كتاب الله عز وجل على الشذوذ " [(٣)] .

آراء النحاة في الشاهد :

تضمنَّ الشاهدان ، لغتين في أحكام المضاف إلى ياء المتكلم ، الأولى منهما لغة مشهورة يرتضيها السماع والقياس ، وهي قلب الألف المقصور ة نحو : فتى إلى ياء ، وإدغامها في ياء المتكلم ، وقد نُسبت لهذيل ، وجاءت في شعر شاعرهم فقال " هَوِيَّ " والأصل : " هوايَ " ، وصحتها من حيث القياس : أنَّه لما كانت ياء المتكلم أبدًا بكسر الحرف الذي قبلها إذا كان حرفًا صحيحًا نحو غلامِي ، وكانت

(١) يُنظر الإعراب ٢ / ١١١ .

(٢) سورة إبراهيم من آية ٢٢ ، وهي قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثَّاب يُنظر البحر المحيط ٥ / ٥٣٧ .

(٣) الإعراب ٢ / ٣٦٩ .

الياء وسيلة الكسرة في نحو أخِيك ، وفي التثنية والجمع نحو الزَيْدَيْنِ والزَيْدِينَ ؛ وجب أن لا يقولوا : رأيت عصاي بإثبات الألف ، كما لم يقولوا : رأيت غلامَي بفتح الميم ، فأبدلوا من الألف ياء كما أبدلوا من الفتحة كسرة ، فقالوا هذه عَصِيَّ وهَدِيَّ ، كما قالوا صاحِبي وغلامِي[(١)] .

وشاهد آخر على هذه اللغة ، هو قول أبي الأسود الدؤلي :

أُحِبُّ مُحَمَّدًا حبًا شديدًا وعبَّاسًا وحمزةَ والوصيَّا
أُحِبُّهُم لحبِّ الله حتى أجيءَ إذا بُعِثتُ على هَوَيَّا[(٢)]

فقال : « هويّا » والأصل هواي ، فقلب الألف المقصورة ، وأدغمها في ياء المتكلم .

أما اللغة الثانية ، فهي كسر ياء المتكلم ، في حين أنَّه لا يجوز فيها إن لم يكن قبلها ساكن إلا الفتح والتسكين ، نحو غلامِيَ وغلاميْ ، أما كسرها فهو لغة ضعيفة لم ترد عند أكثر النّحاة لم ترد إلا في الشاهد الثاني في قوله " فِيِّ " كما أوضحنا ، وعدّوه شاذًا لا يقاس عليه ، ومن ثم أنكروا قراءة حمزة والأعمش " بمصرخِيِّ إنيِّ " بكسر ياء المتكلم ، قال الزَّجاج : " هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف "[(٣)] ، وقال الزمخشري : " هي ضعيفة ، واستشهدوا لها ببيت مجهول :

---

(١) يُنظر شرح المفصل ٣ / ٣٣ بتصرف .

(٢)من بحر الوافر في الكامل ٥٩٣ .

(٣) يُنظر معاني القرآن ٣ / ١٥٣ .

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ ......البيت " (١)

وتبعهم في ذلك النَّحاس ، فعدَّها قراءة ضعيفة ، وعدَّ الشاهد الثاني شاذًا ؛ ولا يحمل كتاب الله على الشذوذ .

ومن النّحاة من نقل صحتها واطرادها في لغة بني يربوع قوم الشاعر ، كالفرَّاء(٢) ، وقُطْرب (٣) ، وصَحَّحَها أبو عمرو بن العلاء (٤) ، ووافقهم في ذلك أبو حيَّان (٥) ؛ لأنها ولو كانت قليلة الاستعمال ، فقد نقلها أئمة اللغة ، منهم أبو عمرو بن العلاء إمام النّحو والقراءة ، واستشهد لها ببيت النَّابغة :

عَلِيِّ لِعَمْرو نَعْمَةٌ بعدَ نِعْمَةٍ لِوَالِده لَيْسَتْ بِذَاتِ عقارِب (٦)

فقال "عَلِيِّ" بكسر ياء المتكلم.

والراجح صحة ما رآه هذا الفريق ، لثبوتها سماعًا في قراءة حمزة وهو من القراء السبعة ، ونَقْلُ من يُوثَق بهم من أئمة اللغة ، ومن ثمَّ فلا وجه لإنكار النَّحاس لهذه القراءة ، والحكم عليها بالضعف ، وعلى بيت الأَغْلَب العِجْلي بالشذوذ ، فهي لغة صحيحة لقوم من العرب ؛ وإن قلَّ استعمالها . والله أعلم .

---

(١) يُنظر الكشاف ٢ / ٣٨٢ .

(٢) يُنظر معاني القرآن ٢ / ٧٥ .

(٣) يُنظر البحر المحيط ٥ / ٥٣٧ .

(٤) يُنظر المرجع السابق .

(٥) يُنظر المرجع السابق .

(٦) من بحر الطويل في ديوانه ٥٥،وآمالي الشجري ٢/ ٤٥٩،في اللسان ١ / ٦٢٤ مادة" عقرب" .

إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الثاني

قال الشاعر :

تَرَى الثَّورَ فِيْهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ   و سَائِرُهُ بَادٍ إلى الشَّمْسِ أجمعُ[(١)]

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، وهو مجهول القائل ، وموضع الشاهد فيه قوله : " مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ " ، فأضاف مُدْخِل إلى الظِّلّ ، ونصب الرأس ، وإنما معنى الكلام مُدْخِل رأسَه الظلَّ ، فقلب ، فهو من باب إضافة اسم الفاعل إلى المفعول الثاني ، كقولهم : هذا معطي درهمٍ زيدًا ، لما كان يتعدى إلى اثنين جازت إضافته إلى كل واحد منهما ، فتنصب ما تأخر ، وعلى هذا خرَّج أغلب النّحاة – ومنهم النَّحاس – قراءة الجمهور في قوله تعالى ﴿ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾[(٢)] بإضافة " مُخْلِف " إلى " وعده " ونصب " رسله " ، واستشهدوا عليه بهذا البيت .

آراء النحاة في الشاهد :

١. ذهب أكثر النّحاة منهم قُطْرب[(٣)] ، والفرّاء[(٤)] ، والزَمَخْشَرِي[(٥)] ،

---

(١) من بحر الطويل ، بلا نسبة في الكتاب ١ / ٩٢ ، ومشكل القرآن لابن قتيبة ٢٤٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٨٠ ، والخزانة ٢ / ١٧٣ .

(٢) سورة إبراهيم آية (٤٧) ، وهي قراءة الجمهور كما في الدر المصون ٤ / ٢٨٠ .

(٣) يُنظر رأي قطرب في البحر المحيط ٥ / ٥٦٣ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٨٠ .

(٥) الكشاف ٢/ ٥٣٠.

وابن عطية [١] ، وأبو البَقَاء العُكْبَري[٢] ، وتبعهم النَّحاس في أن " مُخْلِف " في الآية الكريمة، يتعدى لاثنين كفعله ، فتقدَّم المفعول الثاني ، وأضيف إليه اسم الفاعل تخفيفًا ، نحو : " هذا كاسِي جُبَّةٍ زيدًا " ، كما أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله الثاني المتقدم في الشاهد ، وفي قول الآخر :

يا سارقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ [٣]

ولهذا التقديم فائدة ذكرها الزمخشري قال : " فإن قلت :هلَّا قيل : مُخلفَ رسلِه وعده ؟ ولم قُدِّم المفعول الثاني على الأول ؟ قلت : قُدِّمَ الوعد ؛ ليعلم أنه لا يخلف الوعد ، ثم قال " رسله " ؛ ليؤذن أنه إذا لم يخلف وعده أحدًا ، وليس من شأنه إخلاف المواعيد كيف يخلفه رسله ؟" [٤] .

٢. وذهب بعضهم إلى أن " مُخْلِفَ " متعدٍ لواحد ، وهو " وعْدِهِ " وأما " رُسُلَه " فمنصوب بالمصدر ؛ إذ هو مصدر مؤول بحرف مصدري وفعل ، تقديره : مخلف ما وعده رسله[٥] ، إلا أنه بالشاهد ، وبفائدة التقديم التي ذكرنا، يترجَّح الرأي الأول ، وهذا البيت وإن كان مجهول القائل ، إلا أنه شاهد مشهور

(١) المحرر الوجيز ٣/ ٣٤٦.

(٢) إعراب القراءات الشاذة ١/ ٧٣٩.

(٣) من الرجز بلا نسبة في الكتاب ١ / ١٧٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٥٠ ، والخزانة ٣ / ١٠٨ .

(٤) الكشاف ٢ / ٥٣٠ .

(٥) يُنظر الدر المصون ٤ / ٢٨٠ .

نقله أئمة النّحو الثِّقات – وعلى رأسهم سيبويه – ومن هنا تتضح لنا خاصية من خصائص شواهد النَّحاس ، وهي الاحتجاج بالشاهد المشهور في المسألة ، ولو كان قائله مجهولًا .

حذف التنوين من اسم الفاعل لغير الإضافة

قال الشاعر :

فَأَلْفَيْتُـــــهُ غــــيرَ مُــــسْتَعْتِبٍ ولا ذاكــــرِ اللهَ إلَّا قَلِـــــيلًا[(١)]

استشهد النَّحاس بهذا البيت ولم ينسبه، وهو لأبي الأسود الدُؤَلِـي .

وموضع الشاهد فيه قوله : " ولا ذاكرِ اللهَ " ، حيث حذف التنوين من" ذاكرِ " لضرورة الشعر ولفظ الجلالة منصوب به ، وقد آثر الشاعر حذف التنوين للضرورة لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير [(٢)] ، وأجاز ذلك النَّحاس في غير الضرورة ، فقال عن قوله تعالى ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ ﴾[(٣)] : " ويجوز جامعُ الناسَ بغير التنوين ، ونصب (الناسَ) ، وأنشد :

فَأَلْفَيْتُـــــه غــــيرَ مُــــسْتَعْتِبٍ ولا ذاكــــرِ اللهَ إلَّا قَلِـــــيلا "[(٤)]

آراء النحاة في الشاهد :

يرى سيبويه[(٥)] أنَّ حذف التنوين مـن " ذاكـر " في الـشاهد لالتقـاء الـساكنين ضرورةٌ ارتكبها الشاعر ، وقد حسَّنهَا إرادة الشاعر موافقه المعطوف المعطوف عليـه

---

(١) من بحر المتقـارب في ديوانـه ٥٤ ، والكتـاب ١ / ١٦٩ ، ومعـاني القـرآن للفـراء ٢ / ٢٠٢ ، والخزانـة ١١ / ٣٧٤ .

(٢) يُنظر الخزانة ١١ / ٣٧٤ .

(٣) سورة آل عمران آية ٩ .

(٤) الإعراب ١ / ٣٥٨ .

(٥) ينظر الكتاب ١ / ١٦٩ .

في التنكير ، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين وأعمل اسم الفاعل ، فعطف نكرة على نكرةٍ مجرورة بإضافة " غير " إليها [١] ، وقد عدَّ السيرافي والبغدادي ذلك ضرورة لشيئين .

أ- أن الأصل في اسم الفاعل التنوين ، والإضافة دخلت تخفيفًا [٢] .

ب- أن تحريك التنوين لالتقاء الساكنين أجود من حذفه ، إذ هو حرف يحتمل التحريك ، والذي يحذفه يشبهه بحروف المد واللين [٣] .

وخالفهم في ذلك الفراء[٤] والمُبَرِّد [٥] ، والنَّحاس كما مرَّ ، وتبعهم في ذلك البغدادي[٦] فما ورد في البيت من حذف التنوين من " ذاكر " ونصب لفظ الجلالة " الله " به ، ليس ضرورة عندهم ، وقد استشهد أصحاب هذا الرأي على ذلك بقراءة عمارة بن عقيل "ولا الليلُ سابقُ النهار" [٧] .

هذا الرأي هو الراجح ؛ حيث قرأ الأعمش ،﴿ **كل نفسٍ ذائقةُ الموتَ** ﴾[٨] بترك التنوين ، ونصب " الموت "[٩] ، وعليه فحذف التنوين في البيت ليس ضرورة لوروده في فصيح الكلام . والله أعلم .

---

(١) يُنظر الكتاب ١ / ١٦٥ ، والخزانة ١١ / ٣٧٤ ، وأمالي الشجري ٢ / ١٦٤ .

(٢) يُنظر شرح السيرافي ٤ / ٦٣ بتصرف .

(٣) يُنظر الخزانة ١١ / ٣٧٤ بتصرف .

(٤) ينظر معاني الفراء ٢ / ٢٠٢ .

(٥) ينظر المقتضب ٤ / ١٥٠ .

(٦) الخزانة ١١ / ٣٧٤ .

(٧) يُنظر سورة يس آية(٤)، وهي قراءة عمارة ابن عقيل ينظر الإعراب٣/ ٣٩٥ ، والبحر المحيط ٧/ ٤٤٧ .

(٨) سورة آل عمران آية (١٨٥) .

(٩) يُنظر الدر المصون ٢ / ٢٧٦ .

الجر على الجوار

أَمِـنْ آلِ مَيَّـةَ رَائِـحٌ أو مُغْتَـدِي ... عَجْـلانَ ذَا زادٍ وغَـيرَ مُـزَوَّدِ
زَعَـمَ البَـوارحُ أنَّ رحْلَتَنَـا غَـدًا ... وبِذاكَ خَبَّرنـا الغُـرَابُ الأَسْـوَدُ[١]

وقال الشاعر :

يا صـاحِ بَلِّـغْ ذَوِي الزوجَـاتِ كُلِّهِـمُ ... أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَى الذَنْبِ[٢]

استشهد النَّحاس بالبيتين السابقين ، الأول منهما للنَّابغة الذبياني ، والثاني لأبي الغَرِيب النَّصري من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية .

وموضع الشاهد في الأول : اختلاف القافيتين ، فالأولى مجرورة ، وهو قوله : " مزودِ " كما هو حال باقي القوافي ، والثانية مرفوعة وهو قوله : " الأسودُ " ، وهو عيب عند العرب يسمى " الإقواء " ، وقد عدَّ النَّحاس هذا الغلط نظير من قال بالجر على الجوار ، وردَّ على من استشهد على ذلك بالشاهد الثاني ، إذ موضع الشاهد فيه قوله : " كُلِّهِمُ " حيث جرّه لمجاورته " الزوجات " وكان حقَّه النصب ؛ لأنه توكيد لـ " ذوي " المنصوب على المفعولية ، قال النَّحاس : " زعم الفراء أن أبا الجراح أنشده إياه بخفض " كلِّهم " ، وهذا مما لا يُعرج عليه ، لأن النَّصب لا يفسد الشعر "[٣] فأنكر هذه الرواية ، خاصةً أن الشاعر لم يكن مضطرًا ؛ لأنَّه لو

---

(١) من الكامل ، في ديوانه ٨٩ ، والخصائص ١ / ٢٤٠ ، والأغاني ١١ / ٨ ، والخزانة ٢ / ١٣٣ .

(٢) من البسيط في المغني ٢ / ٦٨٣ ، والخزانة ٥ / ٩٠ ، والهمع ٢ / ٥٥ .

(٣) يُنظر إعراب القرآن ٢ / ٣٦٧ .

نصب لم يختلف الوزن .

وعليه فقد ردَّ قول الفرّاء في أن " عاصفٍ " في قوله تعالى ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ﴾ (١) مجرور لمجاورته المجرور، وهو " يومٍ "؛ إذ " عاصف " من نعت الريح خاصة ، فلما جاء بعد اليوم أُتبع إعراب اليوم .

قال النَّحاس : " (في يوم عاصفٍ) ، على النسب عند البصريين بمعنى ذي عاصف ، وأجاز الفراء أن يكون بمعنى في يوم عاصف الريح ، وأجاز أيضًا أن يكون عاصف للريح خاصة ، ثم تبعه يومًا ، قال : وحكى نحويون : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرب ، قال أبو جعفر : هذا ما لا ينبغي أن يُحْمل كتاب الله عز وجل عليه ، وقد ذكر سيبويه أن هذا من العرب غلط ، واستدل بأنهم إذا ثنوا قالوا : هذان جُحْرَا ضبٍ خَرِبان ؛ لأنه قد استبان بالتثنية والتوحيد ، ونظير هذا الغلط ، قول النّابغة :

أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أو مُغْتَدِي ... عَجْلانَ ذَا زادٍ وغَيرَ مُزَوّدِ
زَعَمَ البَوارحُ أنَّ رحْلَتَنَا غَدًا ... وبِذاكَ خَبَّرنا الغُرَابُ الأَسْوَدُ

فلا يجوز مثل هذا في كلام ، ولا لشاعر نعرفه فكيف يجوز في كتاب الله عز وجل ، ثم أنشد الفرّاء بيتًا :

(١) سورة إبراهيم آية ١٨ .

يا صـاحِ بَلِّـغْ ذَوِي الزوجَـاتِ كُلَّهـمُ   أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّـتْ عُـرَى الـذَنَبِ

وزعم أنَّ أبا الجراح أنشده إياه بخفض " كُلِّهم " وهذا ما لا يعرج عليـه ؛ لأن النصب لا يفسد الشعر "[١] .

آراء النحاة في الشاهد :

في وصف اليوم بالعصوف ، ثلاثة أقاوال للنّحاة :

١ . أن العصوف وإن كان كان للريح ، فإن اليوم قـد يوصـف بـه ، لأن الـريح تكون فيه فجاز أن يقال : يوم عاصف ، كما يقال : يـوم حـارٍ ويـوم بـاردٍ ، والـبرد والحر فيهما ، وهو أحد قولي الفراء في المسألة .[٢]

٢ . أن المراد : في يوم عاصف الـريح ، لأنَّهـا ذُكِـرَتْ في أول الكـلام كـما قـال الشاعر :

إِذَا جَاءَ يَومٌ مُظْلِمُ الشَّمسِ كَاسِفُ[٣]

يريد : كاسف الشمس ، فحذف ؛ لأنَّه قد مرَّ ذكره [٤].

٣. أنه من نعت الريح ، غير أنَّه لما جاء بعد اليوم أتبع إعرابه ، كما قيل : جُحْـر ضبٍّ خَرِبٍ ، وهو قول الفرّاء [٥] كما مرَّ .

---

(١) إعراب القرآن ٢ / ٣٦٧ .

(٢) يُنظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٣ .

(٣) من الطويل في المرجع السابق ، وتفسير الطبري ١٣ / ٢٣٥ بلا نسبة .

(٤) يُنظر تفسير القرطبي ٩ / ٣٠١ .

(٥) يُنظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٤ .

وقد استشهد له بالشاهد الثاني ، وبقراءة يحيى بن وَثَّاب ، والأعمش: " إن الله هوَ الرَّزاقُ ذو القوةِ المتينِ "[(١)] ، بجر المتين وبقول ذي الرُّمَّة :

تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ ليسَ بها خالٌ ولا نَدَبُ[(٢)]

فقال : " غَيرِ " لمجاورته " وجه " وكان حقه النصب ؛ لأنه صفة لسُنَّةٍ .

وبقول الحطيئة :

وإيَّاكم وحيَّةَ بَطْنِ وادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيّ[(٣)]

والوجه أن يقول " هموزَ النَّاب"؛لأنه صفة لحية ، لكنه أتى بها مجرور لمجاورته المجرور وهو قوله "واد".

ورأي النَّحاس هو الراجح ، فالجر على الجوار ، قد عدَّه سيبويه غلطاً عن العرب ، فكيف يحمل كتاب الله عليه ، أما ما استشهد به الفرّاء ، فهي أبيات من الندرة ، يستشهد بها على هذا الغلط الذي نقله سيبويه عن العرب ، كما عُدَّ بيت النابغة شاهداً على عيب الإقواء ، حتى أن الفرّاء نفسه قال بعد أن أورد بيت ذي الرُّمَّة : " قلت لأبي ثَرْوان ، وقد أنشدني هذا البيت بخفض (غير) : كيف تقول:

تريك سُنَّةَ وجهٍ غيرَ مقرفةٍ

---

(١) سورة الذاريات آية(٥٨)،والقراءة غير منسوبة في المحتسب ٢/ ٢٨٩،،وليحيى بن وثّاب والأعمش في معاني القرآن٢/ ٧٥،وفتح القدير٥/ ٩٣.

(٢) من البسيط في ديوانه ٤ ، ومعاني الفراء ٢ / ٧٤ ،والسُنَّة:الصورة،ومقرفة:معيبة،والندب:أثر الجرح.

(٣) من الوافر له في ديوانه١٣٩ ،والخصائص ٣ / ٢٢ واللسان " سوا "،و"الهمز":العض،والسِي:المثل.

قال :

تريك سُنَّة وجهٍ غيرَ مقرفةٍ

قلت : فأنشِد : فخفض (غير) : فأعدت عليه القول ، فقال : الذي تقول أجود مما أقول أنا،وكان إنشاده على الخفض "[١] .

وأما قراءة يحيى بن وثَّاب ، والأعمش[٢] "ذو القوةِ المتينِ"بكسر النون ،فهي على أن يكون "المتين" صفة للقوة ، وذُكِّر على المعنى :أي ذو القهر المتين [٣]، فلا يكون من باب الخفض على الجوار[٤] .

وعليه فشاهدا النَّحاس ، مما يستشهد بهما على ما نقل سيبويه من أغلاط العرب، ولا يُحمل عليهما والله أعلم .

كما تتضح لنا خاصية من خصائص شواهد النَّحاس ، وهو الاستشهاد على الشيء بنظيره ، فقد عدَّ الإقواء غلطاً منقولاً عن العرب نظيره الجر على الجوار . والله أعلم .

(١) يُنظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٤ .

(٢) سبق تخريجها .

(٣) يُنظر إعراب القراءات الشاذة للعكبري٢/ ٥١٤.

(٤) يُنظر الخزانة ٥ / ٨٦ .

التوابع

إبدال الفعل من الفعل

قال الشاعر :

مَتَــى تَأْتِنَــا تُلْمِــمْ بِنَــا فِي دِيَارِنَــا تَجِدْ حَطَبًـا جَـزْلًا ونَـارًا تَأَجَّجَـا(١)

استشهد النَّحاس بهـذا البيـت، ولم ينـسبه ، وهـو لعُبيـدالله بـن الحُـرّ الجُعْفِـي شاعِر إسلامي .

وموضع الشاهد فيه قوله : " مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا " فإنَّ " تُلْمِمْ " بدل من " تَأْتِنَـا " وتفسير له ، لأن الإلمام الإتيان ، ولذلك جُزِم ، وعليـه أجـاز النَّحـاس أن يكـون " يُـذَبِّحُون" في قولــه تعــالى : ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَـٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ (٢) بدلًا من " يَسُوْمُوْنَكُمْ " وتفسيرًا له ، حيث قال : " إذا كـان بغـير واو ، فهـو تبِـين للأول وبدلٌ منه ، كما أنشد سيبويه :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا .... البيت " (٣)

آراء النحاة في الشاهد :

إبدال الفعل من الفعل ثابت عن العرب بشواهد أوردها النّحاة ، وهذا البيـت هو الأكثر ورودًا على ذلك ، ومثله قول الشاعر :

---

(١) من بحر الطويل ، في الكتاب ٣ / ٨٦ ، والمقتضب ٢ / ٦٣ ، وسر الصناعة ٦٧٨ ، والخزانة ٥ / ٢٠٤ .

(٢) سورة البقرة آية ٤٩ .

(٣) الإعراب ١ / ٢٢٢

إن يَغْــــدُرُوا أو يَجْبُنُـــــوا　　　أو يَبْخَلُـــوا لا يَحْفَلُـــوا

يَغْـــدُو عليـــك مُـــرَجَّلِينَ　　　كـــأنَّهم لَمْ يَفْعَلُـــوا [(١)]

" فَيَغْدُوا " بدل من قوله " لا يَحْفَلُوا " وعليه أجاز النحاة ومنهم النَّحاس ، أن يكون قوله تعالى " يُذَبِّحون " بدلًا من " يَسُوْمُوْنَكُم " [(٢)] .

وقد اشترط النّحاة لإبدال الفعل من الفعل ، أن يكون موافقًا له في المعنى ، مع زيادة بيان [(٣)] ، وبيان ذلك في الشاهد الذي معنا ، قول سيبويه : " وسألت الخليل عن قوله :

متى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بنا ...البيت

قال : تُلْمِمْ ، بدل من الفعل الأول ، ونظيره في الأسماء : مررتُ برجلٍ عبدالله ، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسَّر الاسم الأول بالاسم الآخر " [(٤)] .

وبيان ذلك في الآية الكريمة ، أن " يُذَبِّحُونَ " تفسير لصفات العذاب [(٥)] ومثل ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ

(١) من مجزوء الكامل لبعض بني أسد في الكتاب ١ / ٤٤٦ ، والخزانة ٥ / ٢٠٤،وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٨٤،وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥١٥ .

(٢) يُنظر البحر المحيط ١ / ٢٨٣ ، والدر المصون ١ / ٢١٩ .

(٣) يُنظر التسهيل ١٧٢ بتصرف .

(٤) يُنظر الكتاب ٣ / ٨٦ .

(٥) يُنظر معاني الفراء ٢ / ٦٩ بتصرف .

فِيهِۦ مُهَانًا ﴾[١] ؛ لأن مضاعفة العذاب هي لُقْيا الآثام .

وقد استدل النَّحاة بهذا الشاهد ، على أن إبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد لظهور الجزم في " تُلْمِمْ "[٢] .

(١) سورة الفرقان من آية (٦٨-٦٩) .

(٢) يُنظر الخزانة ٥ / ٢٠٤ .

بدل الاشتمال

قال الشاعر :

وما كانَ قَيْسٌ هُلْكُه هُلْكَ واحِدٍ ولكنَّه بُنْيانُ قومٍ تَهَدَّمَا[(١)]

وقال الآخر :

وذَكَرَتْ تَقْتَدَ بَرْدَ مائِها[(٢)]

استشهد النَّحاس بالبيتين السابقين ،الأول منهما للشاعر الجاهلي عبدة بن الطَّبِيب ، والثاني للشاعر الإسلامي أبي وَجْزَة السعدي .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : " قيسُ هُلْكُه هُلكَ واحدٍ " حيث رفع " هُلْكُه " بدلًا من قيس بدل اشتمال ، وعليه أجاز النَّحاس خفض " قتالٍ " في قوله تعالى ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [(٣)] ، على بدل الاشتمال .

وموضع الشاهد في البيت الثاني : " تَقْتَدَ بَرْدَ مَائِها " فـ " بَرْدَ " منصوب على بدل الاشتمال من " تَقْتَدَ "[(٤)] ، وعليه أجاز النَّحاس أن يكون موضع " أنَّ " في قول الله تعالى ﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا۟ ۖ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾ [(٥)] في

---

(١) من بحر الطويل ، في ديوانه ٨٨ ، والأغاني ١٤ / ٨٧ ، والكتاب ١ / ١٥٦ ، والخزانة ٥ / ٢٠٤ .

(٢) من الرجز ، وتتمته : وَعتَكُ البَوْلِ على أنْسَائِها ، في الكتاب ١ / ١٥١ .

(٣) سورة البقرة آية ٢١٧ .

(٤) اللسان "قتد" ١٢ / ٢ ، وتقتد : اسم موضع ماء .

(٥) سورة طه من آية ٦٦ ، وهي قراءة عيسى الثقفي وأبي حيوه ، يُنظر البحر المحيط ٦ / ٣٢٠ .

قراءة من قرأ بالتاء " تُخَيَّلُ " بالتاء ، والبناء للمفعول ، أن يكون رفعاً على البدل " بدل الاشتمال " من الضمير المستتر في " تُخَيَّلُ " العائد على الحبال والعصي [(١)] ، وسنزيده شرحًا بإذن الله .

آراء النحاة في الشاهد :

المقصود ببدل الاشتمال عند النّحاة : بدلُ شيء من شيءٍ يشتمل عامله على معناه اشتمالًا بطريق الإجمال " [(٢)] فهو تابع يقصد به تعيين ، وبيان شيء في متبوعه، وهذا الشيء ليس جزءًا أصيلًا من المتبوع ، ولكنه من الأمور العارضة ، ويدل عليه العامل في المبدل منه بطريقة إجمالية ، لذا أجمع النّحاة والمفسرون أن " قتالٍ " في الآية الكريمة الأولى مجرور على أنه بدل اشتمال من " الشهر " ؛ فالقتال ليس جزءًا أصيلًا من الشهر ، ولكنه يقع فيه ، وقد دلَّ عليه العامل في المبدل منه ، بطريق الإجمال ؛ إذ إن سؤالهم عن الشهر ، لأجل القتل فيه .

كما أن من تخريجهم – ومنهم النَّحاس– لقراءة من قرأ في قوله تعالى : ﴿ **تُخَيلُ إليه من سحرهم أنها تسعى** ﴾ بالتاء والبناء للمفعول " تُخَيلُ " [(٣)] ، أن تكون (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع في محل رفع بدل اشتمال من الضمير المستتر في " تُخَيلُ " العائد على الحبال والعصي ، والتقدير والله أعلم تُخَيلُ الحبال والعصي سَعْيُها ، لوجود ضوابطه ، فسعيها المصدر المؤول من (أن) ومعموليها ، ليس جزءًا

---

(١) يُنظر المرجع السابق .

(٢) يُنظر أوضح المسالك ٣ / ٣٦٢ ، وشرح التصريح ٢ / ١٥٥ .

(٣) سبق تخريجها.

أصيلًا من الحبال والعصي ، بل أمرٌ عارضٌ عليها وهي مشتملة عليه ، واشتمل عليها العامل " تُخَيَّلُ " بطريق الإجمال ، فما تَخَيَّلُ هو سَعْيُها (١)، والله أعلم .

وعليه جاءت رواية النصب في " هُلكَ " ، الشاهد الأول ، " فَهُلْكَهُ " بدل من "قيس" بدل اشتمال و" هُلكَ " بالنصب خبرٌ لكان ، وبعضهم يرويه بالرفع " هُلْكُ " (٢) على أن تكون الجملة " هُلْكهُ هُلْكُ واحدٍ " خبرًا لكان ، وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه ، إلا أن الرواية الأولى هي الرواية المشهورة ، التي نقلها النّحاة الثقات وعلى رأسهم سيبويه (٣) ، وكثيرًا ما يَعْتَدُّ النَّحاس بالرواية المشهورة للبيت في استشهاداته دون غيرها من الروايات .

أما الشاهد الثاني ، فضابط بدل الاشتمال فيه أن " بَرْد مائها " جزء ليس بأصيل في " تَقْتَدَ " موضع الماء ، وإنَّما هو أمرٌ طارئٌ عليها ، وقد اشتمل الذِّكر عليها ، فهو كقولنا " أعجبني زيدٌ كرمُه " .

ومن خلا ل ما مرَّ تتضح خاصية من خصائص الاستشهاد عند النّحاس ، وهي تنوع الشواهد في المسألة الواحدة ، وما ذلك إلا لأنه كما سبق أن ذكرنا ، غزير الرواية وكثير الاستشهاد .   والله أعلم .

---

(١) يُنظر المحتسب ٢ / ٥٥ ، والكشاف ٢ / ٥٤٤ .

(٢) يُنظر شرح المفصل ٣ / ٦٥ .

(٣) يُنظر الكتاب ١ / ١٥١ .

العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض

قال الشاعر :

فــاليومَ قَرّبــتَ تَهْجُونَــا وتــشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَـبِ[(١)]

و قال الآخر :

ومــا بَيْنَهــا والكَعْــبِ غُــوطٌ نَفــانِفُ[(٢)]

استشهد النَّحاس بالبيتين السابقين ، الأول منهما مجهول ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل ، والثاني منهما للشاعر مسكين الدارمي .

وموضع الشاهد في البيت الأول هو قوله (فَمَا بِكَ والأَيّامِ) حيث عطف (الأيام) على الضمير المجرور في (بك) بغير إعادة حرف الجر ، وهذا عند البصريين ضرورة ، أما الكوفيون فيجيزون ذلك .

وموضع الشاهد في البيت الثاني : (وما بينها والكعبِ) حيث عطف (الكعبِ) على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، والتقدير : وما بينها وبين

---

(١) من البسيط في الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٨ ، والإنصاف ٢/ ٤٦٤ ، والخزانة ٥ / ١٢٣ ، والهمع ٢ / ١٣٩ .

(٢) من الطويل في ديوانه ٥٣ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٩ ، والإنصاف ٢ / ٤٦٥ ، واللسان " غوط " ، وصدره:تعلق في مثل السواري سيوفنا، والكعب : هو كعب الرجل ، والغوط : المطمئن من الأرض ، ونفانف: جمع نفنف ، وهو الهواء بين الشيئين .

الكعب ،وهذا عند البصريين ضرورة [١] ، والنَّحاس تابع لهم حتى أنه نقل عن الكوفيين قبحه ، مع أنهم يجيزونه ،كما سنوضح بحول الله ، قال النَّحاس في معرض قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[٢] : " قرأ قتادة وحمزة (والأرحامِ) بالخفض ، وقد تكلَّم النحويون في ذلك ، فأما البصريون فقال رؤساؤهم : هو لحن لا تحل القراءة به ، وأما الكوفيون فقالوا : هو قبيح ولم يزيدوا على هذا ، ولم يذكروا علة قبحه فيما علمت ، وقال سيبويه : لم يعطف على المضمر المخفوض ، لأنه بمنزلة التنوين ، وقال أبو عثمان المازني : المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يدخل في أحدهما إلا ما دخل في الآخر ، فكما لا يجوز مررتُ بزيدٍ وكَ ، كذلك لا يجوز مررتُ بك وزيدٍ ، وقد جاء في الشعر ، كما قال :

فاليومَ قَرّبتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

وكما قال :

وما بَيْنَها والكَعبِ غُوطٌ نَفانِفُ"[٣]

آراء النحاة في الشاهد :

للنحاة في العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض آراء :

أن ذلك مما يجوز في السعة مطلقًا ، وهو مذهب الكوفيين [٤] ، وقد نقل عنهم

---

(١) يُنظر ضرائر الشعر ١٤٧ .

(٢) سورة النساء آية (١) .

(٣) الإعراب ١ / ٤٣١ .

(٤) يُنظر الإنصاف٢/ ٤٦٥ .

النحاس كما مرَّ ، ووافقتهم في ذلك أبو الحسن الأخفش ، ويونس والشلوبين[١] ، وابن مالك[٢] ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وليس عندي لازماً إذ قد أتى   في النظم والنثر الصحيح مثبتا

كما وافقهم أبو حيان[٣] ، وابن هشام[٤] ، حجتهم في ذلك السماع والقياس .

أما من حيث السماع فقولهم : « ما فيها غيرُه وفرسِه »[٥] فـ « فرسه » معطوف على الضمير المخفوض في « غيره » دون إعادة الخافض .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[٦] ، فيـ « من » عطف على الضمير في « لكم » دون إعادة الخافض .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾[٧] فـ « ما يتلى عليكم » عطف على الضمير في « فيهم » من غير إعادة الجار ، والتقدير : قل الله يفتيكم فيهن وفيما يتلى عليكم .

٢- أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وعليه فالعطف على الضمير المخفوض في الشاهدين من باب الضرورة ، ولا يجوز في سعة الكلام ، وهو مذهب

---

(١) ينظر الهمع ٥ / ٢٦٨ ، وشرح التصريح ٢ / ١٧٤ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣ / ٢٣٩ .

(٣) البحر المحيط ٣ / ٢٢٢ .

(٤) أوضح المسالك ٣ / ٣٥٢ .

(٥) ينظر المرجع السابق .

(٦) سورة الحجر آية (٢٠) .

(٧) سورة النساء آية (١٢٧) .

البصريين – وعلى رأسهم – سيبويه[١] .

وأجابوا عن القراءة السابقة بأن تكون الواو في « والأرحام » واو القسم ، والقسم سوا تنزيهاً على صلتها ، وتعظيماً لشأنها ، ويكون قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾[٢] جواب القسم[٣] ، وحجتهم في ذلك أن الضمير كالتنوين فكما لا يعطف على التنوين فإنه لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار ، وأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحل كلٌّ منها محل صاحبه ، فكما لا يجوز مررتُ بزيدٍ وك ، وكذلك لا يجوز مررت بك وزنٍ[٤] .

كما أجابوا على احتجاج الكوفيين بقول الله تعالى : ﴿ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ بأن المعنى : وجعلنا لكم فيها ممايشي ، وإماءً وعبيداً وأنعاماً .

فالعطف على « معايش » لا على الضمير المجرور .

كذا أجابوا على احتجاجهم بقول الله تعالى : ﴿ وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ بأن العطف على النساء لا على الضمير المخفوض[٥] .

٣- جواز ذلك إذا أُكِّد الضمير نحو مررتُ بك نفسك وزيدٍ ، وإلا فلا يجوز إلا

---

(١) ينظر الكتاب ٢ / ٣٨٣ .

(٢) سورة النساء آية (١) .

(٣) ينظر معاني الزجاج ٢ / ٦ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ١٨٥ .

(٥) ينظر المرجع السابق ٢ / ٤٦٤ .

في الضوررة ، وهو قول الحرمين ، والزِّياديَّ[(١)] .

١ – قوة ما أورده هذا الفريق من أدلة ، ويجاب عن قول البصريين بأن المعنى في قول الله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾ : وجعلنا لكم فيها ممايش وإماءً وعبيداً وأنعاماً ، أن هذا القول هو أحد أقوال المفسرين في الآية ، والثاني هو أن تأويل « ومن لستم له برازقين » : هي الوحش ، وعلي يكون التقدير : ولمن لستم له برازقين[(٢)] .

كما يجاب عن قولهم بأن العطف في قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ﴾ على النساء لا على الضمير المخفوض ، بتأويل بعض المفسرين للآية فيُنقل عنهم بأن المعنى : أفاتهم فيما سألوا عن وفيما لم يسألوا عنه[(٣)] .

٢ – ضعف أدلة المانعين من حيث أنهم منعوا ذلك ، لأن الضمير كالتنوين ، فلا يُعطف عليه إلا بإعادة الجار ، ووجه ضعفه أنه كان بمقتضى هذه العلة ألا يعطف على الضمير مطلقاً سواءً أكان مرفوع الموضع أم منصوبه أم مجروره ، وسواءً أعيد الخافض معه أم لا تماماً كالتنوين[(٤)] .

ونضيف إليه أن العطف على الضمير المخفوض المتصل من غير إعادة الخافض، فيه إجراء المضمر مجرى المظهر ، وحمل فرع على أصل ، فالمظهر هو الأصل والمضمر فرع عنه ، وهذا من أوجه القياس التي ذكرها النّحاة ، ومن ثمَّ فشاهد النحاس ما لا

---

(١) يُنظر رأيهما في الهمع ٥ / ٢٦٨ ، والزيادي : هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان أخذ عن الأصمعي ، وأخذ عنه المبرد ، وفاته بعد (٢٥٠) هـ) ، والجرمني :

(٢) تفسير البحر المحيط ٣ / ٥٣١ .

(٣) يُنظر الإنصاف ٢ / ٤٦٤ .

(٤) ينظر الدر المصون ١ / ٥١٩ بتصرف .

يُعد عند النحاة – على الأصح – من الضرورة لجوازه في سعة الكلام ، وفيه ردٌّ على من ضعف قراءة حمزة للآية الكريمة معنا كالزمخشري[١] .

والله أعلم

(١) الكشاف ١ / ٦٠٣ .

العطف حملًا على المعنى

قال الشاعر :

بَــادَتْ وغــيَّرَ آيَهُــنَّ مَــعَ الــبِلى ... إِلا رواكِــدَ جَمــرهنَّ هَبَــاءُ[١]

ومُــشجَّجٌ أمَّــا ســواءُ قَذالِــه ... فَبَــدا وغَــيَّرَ سَــارَه المِعْــزاءُ[٢]

وقال الآخر :

بإِذَا كانَتْ الهيجاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا ... فَحَسْبُكُ والـضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

استشهد النَّحاس بالبيتين السابقين الأول منها للشاعر الجاهلي الشَّماخ بن ضرار، والثاني منها لجَرِير ، وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : (ومشجَّجٌ) حيث إنه رفعه بالعطف حملًا على المعنى ؛ لأنه إذا قال بادت إلا رواكد، علم أن المعنى : بقيت رواكدُ ومن ثم عطف وقال ومُشجَّجُ [٣] ، وعليه أجاز النَّحاس أن تكون اللام في قوله عز وجل : ﴿ وَلِتُكۡمِلُواْ ٱلۡعِدَّةَ ﴾[٤] معطوفة على علة محذوفة حذف معلولها أيضًا ، والتقدير : فعل ذلك ليُسهل عليكم ولتكملوا العدة ، حيث قال : "﴿ وَلِتُكۡمِلُواْ ٱلۡعِدَّةَ ﴾ فيه خمسة أقوال ... القول الخامس ذكره أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، قال : هو محمول على المعنى ،

---

(١) من الكامل للشَّمّاخ بن ضرار في ملحق ديوانه ٤٢٧ ، والكتاب ١ / ١٧٣ ، والخزانة ٥ / ١٤٧ .

(٢) من بحر الطويل لجرير في معاني القرآن للفراء ١ / ٤١٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٢ ، والمغنى ٢ / ٢٩٥ ، واللسان " هيج " .، وليس في ديوانه .

(٣) يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ٢٨٨ .

(٤) سورة البقرة آية (١٨٥) .

والتقدير : فعل ذلك ليُسهل عليكم ولتكملوا العدة ، ومثله ما أنشده سيبويه :

بَــادَتْ وغــيَّر آيَهُــنَّ ... البيــت" (١)

وموضـع الـشاهد في البيـت الثـاني قولـه : (فحـسبك والـضحاكَ) بنـصب الضحاك ، بالعطف على المعنى أي : يكفيك ويكفي الضَّحاك سيف مهند ، وعليـه أجاز النَّحاس أن تكون (من) في قوله تعالى ﴿ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ في موضع نصب حملًا على المعنى أي : يكفيك ويكفي من اتبعك (٢) .

آراء النحاة في الشاهد :

القول بالعطف على المعنى ، هو تخريج لبعض النّحـاة في آيـات مـن كتـاب الله منها: قوله تعالى : ﴿ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ ﴾ ، فأجـاز الزَّجـاج(٣) أن تكـون معطوفـة على علة محذوفة حذف معلولها ، على التقدير الذي ذكرنا ، واستـشهد لـه بالـشاهد الأول .

كذا أجاز بعضهم منهم النَّحاس أن موضع (من) في قولـه تعـالى ﴿ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ ﴾ نصب بالعطف حملًا على المعنى على التقدير الذي ذكرنا ، واستشهد له بالشاهد الثاني ، وله روايات أخرى ، فروي (والضحاكُ) بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محــذوف ، وروي (الــضحاكِ) عــلى إضــمار حــسب أخــرى دلَّ عليهــا مــا

---

(١) الإعراب ١ / ٢٨٨ .

(٢) الإعراب ٢ / ١٩٤ بتصرف

(٣) يُنظر معانيه ١ / ٢٥٤ .

قبلها[١]، وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه ، إلا أنَّ رواية النَّحاس بالنصب رواية مشهورة نقلها الثقات [٢] .

وبهذين الشاهدين يكون العطف حملًا على المعنى ثابتًا عن العرب ، ومما يشهد بصحة قول الزَّجاج كما نقل عنه النَّحاس في أن (اللام) في الآية الكريمة الأولى معطوفة على علة محذوفة قبلها ، كذا نثبت بهما صحة ما ارتآه النَّحاس من أن (من) في الآية الكريمة الثانية في موضع نصب بالعطف على المعنى .

وهو الموافق لما عليه بعض أهل التفسير حيث قال الطبري : " عن الشعبي قال في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ قال : حسبك الله وحسب من معك ... فعلى هذا التأويل فـ"من" نصب عطفًا على معنى الكاف ، لا على لفظه ؛ لأنها في محل خفض في الظاهر ، وفي محل نصب في المعنى ، لأن معنى الكلام : يكفيك الله ويكفي من اتبعك من المؤمنين "[٣] . والله أعلم .

---

(١) يُنظر المغني ٢ / ٢٩٥ .

(٢) كما في معاني الفراء ١ / ١٤٧ ، شرح المفصل ٢ / ٥١ .

(٣) تفسير الطبري ١٠ / ٤٦ .

تقديم وتأخير المتعاطفين في الجملة الشرطية

قال امرؤ القيس [(١)] :

فَلَو أَنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعيشَةٍ   كَفَانِي ولَمْ أَطْلُبْ قليلٌ مِنَ المَالِ

استشهد النَّحاس ببيت امرىء القيس السابق، وموضع الشاهد فيه قوله : (كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال) حيث إن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا ، والتقدير : كفاني قليل من المال ولم أطلب ؛ وعليه فقد أجاز أن يكون في قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾[(٢)] تقديم وتأخير ، والتقدير : يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء وإن كنتم جنبًا فاطهّروا .

قال النَّحاس : "في الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير : لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء وإن كنتم جنبًا فاطهروا .... والتقديم والتأخير لا يُنكر ، كما قال الله جل وعز : ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ

---

(١) من الطويل في ديوانه ٣٩ ، والكتاب ١ / ٧٩ ، والمقتضب ٤ / ٧٦ ، والإنصاف ١ / ٨٤ ، والهمع ٢ / ١١٠ ، والخزانة ١ / ٣٢٧ .

(٢) سورة النساء آية (٤٣) .

﴿ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾[١] أي : ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى ، وقال الشاعر :

فَلَو أَنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعيشَةٍ كفاني ولم أطلب قليل من المال"[٢]

آراء النحاة في الشاهد :

للمعربين في العطف بأو في قوله تعالى ﴿ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ ﴾ أقوال متعددة [٣] ، ذلك لأنه قد عُطف بالغائط على المرضى والسفر ، وليسا بحدثين ، والغائط حدث ، وليس هو من باب التنازع ، لأن من شرط التنازع صحة توجّه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر ، مع بقاء المعنى صحيحًا ، والأمر هاهنا ليس كذلك ، لأن القليل ليس مطلوبًا ،وبناءً على المعنى حكم النَّحاس بأن الكلام في الآية الكريمة تقديماً وتأخيراً على التقدير الذي ذكرنا في موضع الاستشهاد ، كما أن في البيت تقديماً وتأخيراً .

---

(١) سورة طه آية (١٢٩) .

(٢) الإعراب ١ / ٤٥٨ .

(٣) ينظر البحر المحيط ٣ / ٦٠٦ .

الأسماء الملازمة للنعت

قال الشاعر :

فكفى بنا فضلًا على مَنْ غَيْرِنَا   حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانَا[١]

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، وهو للشاعر الإسلامي كَعْب بن مَالِك.

موضع الشاهد فيه قوله : (مَنْ غيرِنا) حيث جاءت (مَنْ) نكره موصوفة بـ (غيرِنا) ،وعليه أجاز النَّحاس أن تكون جملة (يحبونهم) في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ ﴾ [٢] ، في موضع رفع نعتًا (لَمَنْ) لأنها نكرة ، والتقدير في : ومن الناس فريق يحبون أنداداً أتخذوهم من دون الله [٣] ، والضمير المرفوع يعود على (مَنْ) باعتبار المعنى .

آراء النحاة في الشاهد :

من أحوال (مَنْ) كما ذكر النّحاة أن تقع نكرة موصوفة نحو : مررتُ بَمَنْ معجبٍ لك ، والشاهد الذي معنا شاهد مشهور في هذه المسألة ، إلا أن الكسائي خصَّ ذلك بكل موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد (ربَّ) [٤] ، كقول الشاعر :

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قلبَهُ   قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ[٥]

---

(١) من الكامل في ديوانه ٢٨٩ ، والكتاب ٢ / ١٠٥ ، ومعاني الفراء ١/ ٢٢١ ، وسر الصناعة ١ / ١٣٥ ، ومجالس ثعلب ١ / ٣٣٠ ، والخزانة ٦ / ١٢٠ .

(٢) سورة البقرة آية ١٦٥ .

(٣) ينظر الإعراب ١ / ٢٧٦ .

(٤) يُنظر المغني ١/ ٦٢١ ، والهمع ١ / ١٣٥ .

(٥) من بحر الرمل لسويد بن أبي كاهل في الأغاني ١٣ / ٩٨ ، والشعر والشعراء ١ / ٤٢٨ ، وشرح المفصل ٤ / ١١ ، والخزانة ٦ / ١١٣ .

وكقول الآخر :

ألا رب مَــنْ تَغْتَــشُّه لَــكَ ناصِــحٍ وَمُــؤْتَمَنٍ بالغَيْــبِ غَــيرِ أمِــينِ [١]

ومن ثمَّ ردَّ الاستشهاد بالشاهد الذي معنا ، وخرَّجه على زيادة (مَنْ) بناء على أصل الكوفيين في جواز زيادة الأسماء [٢]، إلا أننا نرى صحة الاستشهاد به على مجيء (من) نكرة موصوفة ، لأمرين :

١. وجود شواهد مماثلة ، وردت فيها (مَنْ) نكرة موصوفة في موضع لا يختص بالنكرات ، منها الآية الكريمة السابقة ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا ﴾ ، قال أبو حيان : " يحبونهم يجوز أن تكون صفة لمن ، إذ جعلتها نكرة موصوفة ، .... وجاز ذلك لأن في يحبونهم ضمير من ، وأعاد الضمير على (من) جمعًا في المعنى "[٣] .

ومنه قول الفرزدق :

إني وإيــاكَ إذْ حَلَّــتْ بأَرْحُلِنَــا كَمَنْ بِوَادِيـه بعـد المَحْـلِ مَمطُـوُرِ [٤]

فـ(فمن) نكرة موصوفة:أي كشخص ممطور بواديه ، وهي في موضع لا يختص

---

(١) من الطويل غير منسوب في الكتاب ١ / ٢٧١ ، والأصول ١ / ٥١٤ ، والجنى الداني ٤٥٢ ، والهمع ٦ / ٣١٧ ، ولعبد الله بن همام في حماسة البحتري ١٧٥ .

(٢) يُنظر شرح المفصل ٤ / ١٢ .

(٣) البحر المحيط ١ / ٦٦٧ .

(٤) من البسيط للفرزدق في الكتاب ٢ / ١٠٦ ، والخزانة ٦ / ١٢٣ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٤١ .

بالنكرات، ولا يصح اعتبار (من) هنا زائدة ، إذ إن قوله (ممطور) صفة لموصوف وهو (مَنْ) وقد ظهر ، وقد يستقيم الكلام عند حذفه من الكلام فيصبح تقديره : كممطور بواديه ، وهذا من باب نيابة الصفة عن الموصوف لا من باب الزيادة ، وكما لا يُحكم على الموصوف المحذوف الذي تقوم الصفة مقامه إذا ما ظهر بالزيادة ، كذلك لا يُحكم على (مَنْ) هاهنا بالزيادة ، وكذلك في الشاهد لا يجوز اعتبار (مَنْ) فيه زائدة كما قال الكسائي ؛ لهذه العلة .

٢. أن (مَنْ) من الأسماء، فلا يشترط في الحكم عليها بأنها نكرة دخول (ربَّ) عليها ، وإنما هي كغيرها من النكرات في دخول ربَّ عليها وعدمه .

وعليه فشاهد النَّحاس مما يحتج به على هذه المسألة ، وله رواية أخرى ، فرُوي : (على من غيرُنا) [1] بضم غيرنا ، وهذا لا يقدح في صحة الاستدلال به ، إذ إن (مَنْ) على هذه الرواية على حالها نكرة موصوفة ، وفي الكلام ضمير محذوف تقديره : (فكيف بنا فضلًا على من هو غيرُنا) ،والجملة بعد (مَنْ) صفة لها . والله أعلم .

---

(١) يُنظر المغني ١ / ٦٢١ .

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه

قال الشاعر :

كأنَّـــكَ مِـــنْ جِمَـــالِ بَنِـــي أُقَـــيْشٍ ... يُقَعْقَـــعُ خَلْـــفَ رِجْلَيْـــهِ بِـــشَنِّ [(١)]

استشهد النَّحاس بهذا البيت، وهو للنَّابغة الجَعْدي ، وموضع الشاهد فيه قوله : (كأنك من جمال) حيث حُذِف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، والتقدير : كأنَّـك جمل من جمال بني أقيش ، وعليه أجاز النَّحاس أن يكون المعنى في قوله تعالى : ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴾ [(٢)] وتوفنا أبرارًا مع الأبرار ، ثم حذف الموصوف (أبرارًا)اكتفاءً بعلم المخاطب به[(٣)] .

آراء النحاة في الشاهد :

اختلفت أقوال النحاة في حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه ، وبناءً على هذا الاختلاف ، فقد اختلف تحديدهم لموضع الشاهد الذي معنا على قولين :

١ . أنّه يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، إذا كان جملة أو شبهها وذلك إن ظهر أمر الموصوف ظهورًا يُستغنى معه عن ذكره ، وهو قول سيبويه حيث قال : (وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا ، وإنما يريد : ما منهما واحد مات[(٤)] .

---

(١) من الوافر ، للنابغة الجعدي في ديوانه ١٢٦ ، والكتاب ٢ / ٣٤٥ ، وشرح المفصل ٣ / ٥٩ ، والخزانة ٥ / ٦٧ .

(٢) سورة آل عمران ١٩٣ .

(٣) يُنظر الإعراب ١ / ٤٢٧ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٧٥ .

وتبعه في ذلك المُبرِّد [١] ، وابن يعيش [٢] ، والنَّحاس كما مرَّ .

وعليه فموضع الشاهد في البيت عند هؤلاء هو قوله (كأنَّك من جمال) فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، والتقدير كما ذكر النَّحاس : كأنك جمل من جمال بني أقيشٍ ، ويكون المعنى في قوله تعالى ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴾ أبرارًا مع الأبرار فَحُذف الموصوف اكتفاءً بعلم المخاطب به .

٢. إنَّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت جملة أو شبهها لا يجوز ، إلا إذا كان بعضَ اسم مقدمًا مخفوضًا بمن أو في ، نحو (منَّا ظَعَن ومنَّا أقام ، أي : منَّا فريق ظعَن ، ومنَّا فريق أقام) [٣] .

وعليه فموضع الشاهد في البيت عند هؤلاء ، هو قوله : (يقعقع بين رجليه) ، حيث حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، لأنه بعضٌ من مجرور بمن ، والتقدير : جمل يقعقع بين رجليه ، فإن لم يصلح المنعوت لمباشرة العامل ، ولم يكن بعض ما قبله من مجرور بمن أو في ، امتنع إقامة الجملة وشبهها مقامه إلا في ضرورة الشعر [٤] ، وهو قول ابن جِنِّي [٥] ، وابن مالك [٦] ، والرَّضي [٧] ، إلا أنه وظف الشاهد على نحو ما وظَّفه

---

(١) المقتضب ٢ / ١٣٧ .

(٢) شرح المفصل ١ / ٥١ .

(٣) يُنظر أوضح المسالك ٣ / ٢٦٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٠٠١ ، وشرح التصريح ١ / ٨١١ .

(٤) يُنظر ضرائر الشعر ١٧٠ .

(٥) يُنظر سر الصناعة ١ / ٢٨٥ .

(٦) التسهيل ١٧١ .

(٧) شرح الرضي ٣ / ٣٢٦ .

أصحاب القول الأول ، وعدّه من الضرورة الشعرية [١] .

والقول الأول هو الراجح ، للأمور التالية :

١. ورود ذلك في فصيح الكلام :القرآن الكريم ، وقول العرب ، فمن وروده في كتاب الله عز وجل ، الآية الكريمة التي مرَّت معنا ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴾ فـ ﴿ مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴾ صفة لموصوف محذوف ، يدل على ذلك أنه موافق لما عليه أهل التفسير ، قال القرطبي : ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴾ أي : أبرارًا مع الأنبياء أي في جملتهم [٢] .

ومنه أيضًا قوله تعالى ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾[٣] ، قال أبو حيان : « (إنْ) هنا نافية ، والمخبر عنه محذوف ، قامت صفته مقامه ، التقدير : ما أحد من أهل الكتاب ، كما حذف في قوله تعالى ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ أي : وما أحد منكم إلا واردها »[٤] .

وأما وروده في كلام العرب ، فما نقله عنهم سيبويه ، كما مرَّ معنا من قولهم : (وما منهما مات حتى رأيته) ، والتقدير : وما منهما أحدٌ مات ؛ وعليه يترجَّح ما ذهب إليه النَّحاس تبعًا لسيبويه في توظيف الشاهد ، كما أنه ليس من الضرورة كما ذكر الرَّضي . والله أعلم

---

(١) شرح الرضي٣/ ٣٢٦.

(٢) تفسير القرطبي ٤ / ٣٠٨ .

(٣) سورة النساء آية ١٥٩ .

(٤) البحر المحيط ٣ / ١٥٨ .

النداء

نداء المضاف إلى ياء المتكلم

قال زهير :

تَبَصَّرْ خَلِيلِ هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ ... تَحَمَّلْنَ بالعَلْيَاءِ مِنْ فَوقِ جُرْثُمِ

وقال الأعشى :

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ... وَيلًا عَلَيْكَ وَوَيلًا مِنْك يَا رَجُلُ

استشهد النَّحاس بالبيتين السابقين وكلاهما لتناوي الجاهليين ، الأول لزُهَير بن أبي سُلْمَى[١]، وموضع الشاهد فيه قوله : (خليلِ) حيث إنه منادى مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد حُذِفت منه الياء واكتفي عنها بالكسرة ، وهذه اللغة هي المشهورة من اللغات الست في نداء المضاف إلى ياء المتكلم[٢] ، فيما إذا كان المضاف مما آخره حرفًا غير لين ، أولينًا قبله ساكن كدَلْو وظَبْي، وعليه خرج النَّحاس قوله تعالى ﴿ يَٰوَيۡلَتَىٰ ﴾[٣] ، قال النَّحاس : (يا ويلتَا) وقرأ الحسن (يا ويلتي) بالياء ، والقراءة الأولى أكثر في كلام العرب ؛ لأنهم يحذفون إذا قالوا : يا غلامِ أقبلْ ؛ لأن النّداء موضع حذف ، وكان الأصمعي ينشد بيت زهير :

تَبَصَّرْ خَلِيلِ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ"[٤]

---

(١) من بحر الطويل في ديوانه ٤٣ ، وشرح القصائد الطوال التسع ٣٠٧ ، وشرح الأشموني ٣ / ٤١٢ ، والهمع ١ / ٣٧ .

(٢) يُنظر أوضح المسالك ٤ / ٣٦ .

(٣) سورة الفرقان آية ٢٨ .

(٤) الإعراب =

والثاني منهما للأَعْشَى[١] ، وموضع الشاهد فيه قوله : (يَا رَجُلُ) حيث إنه منادى مضاف لياء المتكلم ، فحُذِفت منه الياء ، واكْتُفِى عن الإضافة بنيتها ، وجعل الاسم مضمومًا كالمنادى المفرد ، وعليه خرَّج النَّحاس قراءة ابن كثير في قوله تعالى ﴿ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُواْ ﴾[٢] بضم الميم ، حيث قال : " وروى عبيد بن عقيل عن شبل ابن عبّاد عن عبدالله بن كثير أنه قرأ (يا قومُ اذكروا) بضم الميم ، وكذلك ما أشبهه وتقديره : يا أيها القوم كما قال :

وَيلًا عَلَيْكَ وَوَيلًا مِنْك يَا رَجُلُ "[٣]

آراء النحاة في الشاهد :

تضمَّنَ الشاهدان اللذان معنا لغتين أوردهما النّحاة في أحكام المضاف إلى ياء المتكلم .

الأولى منهما ما ورد في الشاهد الأول ، وهي حذف ياء المتكلم ، والاكتفاء عنه بالكسرة ، وهي لغة فصيحة مشهورة ، وردت في فصيح الكلام ، كقوله تعالى ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾[٤] .

والثانية منهما ما ورد في الشاهد الثاني ، وهي حذف الياء والكسرة ، ثمَّ معاملته

---

(١) من بحر البسيط في ديوانه ١٠٧ ، والمحتسب ٢ / ١٢٣ ، وشرح المفصل ١ / ١٢٩ ، والخزانة ٨ / ٣٩٤ .

(٢) سورة المائدة آية ٢٠ ، وهي قراءة ابن كثير كما في الدر المصون ٢ / ٥٠٦ .

(٣) الإعراب ٢ / ١٣ .

(٤) سورة الزمر آية ١٦

معاملة الاسم المفرد ،فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبني ، فهو منصوب تقديرًا بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة ، وتَعَرُّفه بالإضافة المنوية ، ويكثر هذا فيما لا يُنادى إلا مضافًا نحو (رَبّ ، وأُمّ ، وابن) ، وعليه قرأ بعض القرَّاء (ربُّ السجن أحبُّ إلي) [١] ، بضم " ربُّ "[٢] ومنه قول العرب : (يا أُمُّ لا تَفْعَلي) [٣] .

إلا أنه قد ورد في قراءة ابن كثير (يا قومُ) ، وفي الشاهد الذي معنا فيما لم يكثر نداؤه مضافًا ، وله ما يعضده من كلام العرب كقولهم : يا قومُ لا تفعلوا [٤] .

وقد وظَّف النَّحاس الشاهد على غير ما وظَّفه النحاة ، فالشاهد الأول حجة للنّحاة في صرف مالا ينصرف في قوله (ضغائنٍ) بالتنوين [٥] .

كما أن مقتضى الاستشهاد بالبيت الثاني في قوله (يا رجلُ) عند النّحاة ، هو بناؤه على الضم ؛ لأنه مفرد نكرة مقصودة ، وهذا هو القياس [٦] ، في حين أنها ضمة مشاكلة عند النَّحاس كما سبق .

بقي أن نقول إن استشهاد النَّحاس بالشاهد الأول على ما ورد في الآية الكريمة،

---

(١) سورة يوسف آية ٣٣ .

(٢) إعراب القراءات الشواذ ١ / ٧٠٤ .

(٣) يُنظر شرح التصريح ٢/ ٦٠ ، والأشموني ٣ / ٢٤٣ .

(٤) المرجعين السابقين

(٥) يُنظر شرح المفصل ١ / ١٢٩ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٤٣ .

(٦) شرح المفصل ١ / ١٢٩ .

وهو قوله تعالى : (يا ويلتا) فيه مخالفة واضحة ، فقوله تعالى (يا ويلتا) جاء على لغة أخرى غير التي وردت في البيت ، وهي ثبوت الياء مفتوحة ، ثم قلب كسرة ما قبل الياء فتحة والياء ألفًا ، ومثله أيضًا قوله تعالى : ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ ﴾(١) ، أما في البيت فقوله (خليلِ) فيه حذف ياء المتكلم والاكتفاء بالكسرة ، وهي لغة ثانية غير التي وردت في الآية ، لذا فالأولى الاحتجاج بقول الأعشى :

بانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ ... يا جَارَتَا ما أَنْتِ جَارَهْ (٢)

وموضع الشاهد فيه قوله : "يا جارتا" ، فهو منادى مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد بقيت الياء مفتوحة « يا جارتيَ » ، ثم قُلبت كسرة ما قبل الياء فتحة ، فقلبت الياء ألفًا.

والله أعلم .

---

(١) سورة الزمر آية ٥٦ .

(٢) من مجزوء الكامل في ديوانه ١١١ ، وشرح المفصل ٣ / ٢٢ ، وشرح الأشموني ٣ / ١٧ .

حذف المنادى

قال الشاعر :

أَلَا يا اسْـلَمِي يـا دار مَـيَّ عـلى الـبلى ولا زالَ مُـنْهَلًا بِجَرْعائِـك القَطْـرُ

وقال الآخر :

يَـا لَعْنَـةُ الله والأقـوام كُلِّهـم والصَّالِحِين على سمعَانَ مِنْ جَارِ

استشهد النَّحاس بالبيتين السابقين ، الأول منها لذي الرُّمَّـة (١) ، والثـاني منهـا مجهول القائل (٢) .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : (يا اسلمي) حيث حذف المنادى قبـل فعل الأمر ، فاتصل حرف النداء بالفعل لفظًا .

وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله : (يا لعنةُ الله) يريد : يا قومُ ، أو يا هؤلاء لعنةُ الله ، فحذف المنادى ، ولذلك رفع (لعنة) على الابتداء ، ولو أوقع النداء عليها لنصبها ، وعليه خرج النَّحاس قراءة الكسائي في قولـه تعـالى: ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾ (٣) بتخفيف لام الألف ، على حذف المنادى ، والتقدير : ألا يا هؤلاء اسجدوا .

---

(١) من بحر الطويل في ديوانه ٢٩٠ ، والتصريح ١ / ١٨٥ . والجرعاء : هو الموضع المختلط ترابه بالحصى ، والقطر : المطر .

(٢) في من بحر البسيط ، بلا نسبة في الكتاب ٢ / ٢١٩ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٤ ، والإنصاف ١ / ١١٨ ، والمغنى ٢ / ٣٧٣ ، والخزانة ١١ / ١٩٧ ، والهمع ١ / ١٧٤ .

(٣) سورة النمل آية ٢٥ ، وهي قراءة الكسائي كما في الحجة في علل القراءات السبع ٤ / ١٣ .

قال النَّحاس : " المعنى ألا يا هؤلاء اسجدوا ، كما قال الشاعر :

أَلَا يــا اسْــلَمِي يــا دار مَــيَّ ... البيــت

وقال الآخر :

يَــا لَعْنَــة الله والأقــوامِ كُلِّهــم ... البيــت

والمعنى يا هؤلاء لعنة الله .... وهذا موجود في كلام العرب ، إلا أنه غير معتاد أن يقال : يا قَدِمَ زيدٌ ، والقراءة به بعيدة ، لأن الكلام يكون معترضًا " [١] .

آراء النحاة في الشاهد :

حذف المنادى فيه خلاف بين النّحاة على قولين :

القول الأول : جواز حذفه إذا ولي حرف النِّداء فعل أمر ، وما جرى مجراه كالدعاء ؛ لكثرة وقوع النداء قبلهما ، فمثال الأمر قوله تعالى (ألا يا اسجدوا) في قراءة الكسائي ، ومثال الدعاء قوله في الشاهد الأول : (ألا يا اسلمي) ، وكذا قوله في الشاهد الثاني : (يا لعنةُ الله) وهو قول سيبويه [٢] ، والفراء [٣] ، والأنباري [٤] ، وابن مالك [٥] ، واختاره النَّحاس كما مرَّ ، إلا أنَّه وصفه بالقلة ، وعدَّ قراءة الكسائي قراءة بعيدة .

---

(١) الإعراب ٣ / ٢٠٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢١٩ .

(٣) معانيه ٢ / ٢٩٠ .

(٤) الإنصاف ١ / ٩٩ .

(٥) التسهيل ١٧٥ .

القول الثاني : لا يجوز حذفه ؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النّداء ، وانحذف فاعله لحذفه ، ولو حُذِف المنادى لكان في ذلك حذف جملة النّداء ، وحذف متعلقه وهو المنادى ، فكان ذلك إخلالًا كبيرًا ، وهو قول ابن جني (١) ، أبي حيان(٢) ، وأجابوا عن الشاهدين اللَّذين معنا ، وقراءة الكسائي ، بأن (يا) النداء خُلِعت منها دلالة النداء ، وتمخضَّت للتنبيه (٣) .

والقول الأول هو الراجح لدينا ؛ لأمور عدة :

١. كثرة السماع الوارد فيه مثل هذا التركيب ، منه ما نقله الفرّاء من قول العرب (ألا يا ارْحَمَانا ، ألا يا تَصَدَّقا علينا) (٤) ، وقول المرَقْش :

أَلَا يا اسْلَمِي لا صَرْمَ لي اليَـوْمَ فَـاطِمَا ولا أَبَـدًا مـا دامَ وَصْـلُكِ دَائِـمَا (٥)

وموضع الشاهد فيه قوله : « ألا يا اسلمي » حيث حُذف المنادى ، وولي حرف النداء فعل أمر ، لكثرة وقوع النداء قبله .

وقول الكُمَيْتِ :

أَلَا يا اسْلَمِي يَا تِرْبَ أَسْمَاءَ مِنْ تِـرْبِ أَلَا يَا اسْلَمِي حُيِّيتِ عَنِّي وعَن صَحْبِي (٦)

(١) يُنظر الخصائص ٢ / ٦٦ .

(٢) البحر المحيط ٩ / ٧ .

(٣) يُنظر مغني اللبيب ١ / ٧٠٦ .

(٤) يُنظر معانيه ٢ / ٢٩٠ .

(٥) من الطويل للمرقش الأصغر في الشعر والشعراء ، والإنصاف ١ / ١٠٠ .

(٦) من الطويل في ديوانه ١ / ١٢٦ ، والإنصاف ١ / ١٠١ .

وموضع الشاهد فيه قوله : « ألا يا اسلمي » على النحو الـذي ذكرنـا في البيـت السابق .

وقول أبي نُخَيلة :

أَمَسْلَمَ يَا اسـمَعْ يَـا بْـنَ كُـلِّ خَلِيفَـةٍ وَيَا سَائِسَ الدُّنْيَا وَيَا جَبَلَ الأَرْضِ (١)

وموضع الشاهد فيه قوله : « يا اسمعْ » فيحذف المنادى ، والتقدير : يا هذا اسمع .

إضافة إلى شواهد أخرى لا يسع المقام لذكرها (٢) .

والحكم بحذف المنادى في جميع التراكيب السابقة إضافة إلى الشاهدين اللَّـذين معنا ، لكثرة وقوع النداء قبل الأمر والدعاء كثير ، فالحمل على الأكثر في الاستعمال هو الأولى .

٢. أن (ألا) حرف تنبيه بغير خلاف ، فلو كانت (يا) حرف تنبيه أيضًا للـزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحـد في كـل مـا مـرّ مـن شـواهد لغـير توكيـد ، وذلـك لا يجوز (٣) .

٣. أن الأصل في (يا) أن تكون للنّداء ، فالأولى مراعاة الأصـل ، مـا لم هنـاك دليل قوي في مخالفته .

وعليه يحتج بالشاهدين وبقراءة الكسائي (أَلَا يسجدوا) بتخفيف اللام ، عـلى جواز حذف المنادى . والله أعلم .

---

(١) من الطويل في الإنصاف ١ / ١٠١ ، واللسان (ن ف ض) .

(٢) يُنظر الإنصاف ١ / ١٠٢ ، وأوضح المسالك ٣ /

(٣) يُنظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد عبد الحميد ٣ / ٨ .

المبحث الثاني
شواهد إعراب الفعل

إسكان حرف الإعراب لغير الجزم

قال امريء القيس :

فَـاليَومَ أَشْرَبْ غَـيْرَ مُـسْتَحْقِبٍ إِثْـمًا مِـنَ اللهِ وَلا وَاغِـلِ [(١)]

استشهد النَّحاس ببيت امرىء القيس السابق ، وموضع الشاهد فيه قوله (أَشْرَبْ) ، حيث سكَّن الشاعر حرف الإعراب (الباء) لغير الجزم ، وعليه خرَّج النَّحاس قراءة أبي عمرو في قوله تعالى ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [(٢)] بإسكان الميم للتخفيف[(٣)] .

قال النَّحاس في حديثه عن الآية الكريمة : " وحكى الكسائي والفرَّاء (أنلزمْكموها) بإسكان الميم تخفيفًا ، وقد أجاز سيبويه مثل هذا وأنشد :

فَـاليَومَ أَشْرَبْ غَـيْرَ مُـسْتَحْقِبٍ " [(٤)]

آراء النحاة في الشاهد :

اختلفت أقوال النّحاة في جواز إسكان حرف الإعراب من الأسماء والأفعال الصحيحة كما هو في الحال في الشاهد الذي معنا ، وذلك على أقوال .

القول الأول : المنع مطلقًا في الشعر وغيره ، وهو قول المُبرِّد ، وأجاب عن الشاهد بأن الرواية الصحيحة للبيت (فاليوم أُسْقَى) [(٥)] .

---

(١) من بحر السريع في ديوانه ١٢٢ ، برواية (فاليوم أسقى) ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه ، والكتاب ٢ / ٢٩٧ ، والخصائص ١ / ٧٤ ، والمقرب ٢٣١ ، والخزانة ٢ / ١٥٢ .

(٢) سورة هود آية ٢٨ .

(٣) يُنظر إعراب القراءات الشواذ ١ / ٦٦٠ .

(٤) الإعراب ٢ / ٢٨٠ .

(٥) يُنظر رأي المبرد في الخزانة ٤ / ١٠٦ ، والهمع ١ / ٥٤ ، ولم أعثر على رأيه في كتبه .

القول الثاني : الجواز في الشعر ، والمنع في الاختيار ، وهو قول سيبويه [١] ، والزَّجاج [٢] ، والزَمَخْشَرِي [٣] ، وعليه فإسكان حرف الإعراب في قوله (أشربْ) في الشاهد ضرورة شعرية عند هؤلاء ، وأجابوا عن قراءة أبي عمرو في الآية الكريمة معنا ، بأن الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة فظنها الراوي سكونًا [٤] .

القول الثالث : الجواز مطلقًا في الشعر وغيره ، وهو قول ابن عصفور [٥] ، ابن مالك [٦] ، وأبي حيَّان [٧] ، وتبعهم في ذلك النَّحاس، فتخريجه لهذه القراءة دليل على عدم تخصيص ذلك بضرورة الشعر .

وهذا القول هو الراجح ، لقوة ما أورده أصحابه من أدلة سماعًا وقياسًا ، فمن السماع ، ثبوت ذلك في قراءات القراء ، والتي منها قراءة أبي عمرو التي تقدم ذكرها ، وقراءة مَسْلمةَ بن مُحارب في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ ﴾[٨] بإسكان الدال [٩] .

ومن الشعر إضافة إلى هذا الشاهد ، قول الشاعر :

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٦٤ .

(٢) معاني القرآن ٣/ ٤٨.

(٣) الكشاف ٢ / ٣٦٩ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) ضرائر الشعر ٩٤ .

(٦) التسهيل ١١ .

(٧) البحر المحيط ٥ / ٣٨٣ .

(٨) سورة الأنفال آية (٧) .

(٩) يُنظر المحتسب ١ / ٢٧٣ .

سيرُوا بني العَمِّ فالأهوازُ منزلُكم ونَهْر تِيرَى فلا تعرفْكُم العَـرَبُ[١]

وموضع الشاهد قوله : "تعرفْكم" حيث سكَّن الفاء في غير الجزم .

ثمَّ كونها لغة لبني تميم بنقل من هو ثقة وهو أبو عمرو بن العلاء ، فقد نقل عنهم التخفيف بإسكان حركة الإعراب ، عند توالي الحركات ، فيقولون في يعلِّمُهم : يعلِّمْهم بإسكان الميم[٢] .

أما من حيث القياس : فقد ذكر ابن عصفور أن ذهاب حركة الإعراب للإدغام ، أمرٌ اتفق عليه النّحاة ، إذ لم ينكر ذلك أحد من النحويين ، فكذلك ينبغي أن لا يُنكر ذهابها للتخفيف[٣] .

ويُحسن مجيء هذا التخفيف شدة اتصال الضمير بما قبله ، من حيث كان غير مستقل بنفسه ، فصار التخفيف لذلك بمنزلة التخفيف في كلمة واحدة ، نحو عَضْد في عَضُد ،وهذا النوع من التخفيف سائغ في حال السعة ؛ لأنه لغة لقبائل ربيعة [٤] ، وعليه فحذف علامة الرفع في الشاهد الذي معنا ،وفي قراءة أبي عمرو في الآية الكريمة ، جائز في سعة الكلام جاء على لغة بني تميم تخفيفًا لتوالي الحركات ، وليس من الضرورة خلافًا لسيبويه ومن تبعه ، أما ما ذكره الزَمَخْشَري من أن القراءة باختلاس الحركة لا الإسكان ، فَيُردُّ عليه بما قاله أبو حيَّان من أن في ذلك تجهيل

---

(١) من البسيط لجرير في ديوانه ٤٤١ ، والخصائص ١ / ٧٤ ، والخزانة ٤ / ٤٨٤ .

(٢) يُنظر الهمع ١ / ١٨٧ .

(٣) ضرائر الشعر ٩٥ .

(٤) المرجع السابق.

القرّاء ، وهم أجل من أن يلتبس عليهم الاختلاس بالسكون [١] .

كما يُردُّ على ما ذكره المُبرِّد من أن الرواية الصحيحة (فاليوم أُسْقَى) بأنه على تقدير صحة هذه الرواية ، فلا تقدح في صحة الرواية الأولى، إذ قد نُقلت عن من هو ثقة كسيبويه .

وعليه فشاهد النَّحاس حجة لصحة هذه القراءة ونظائرها ، كما نثبت به لغة بني تميم ، والتي نقلها أبو عمرو بن العلاء في التخفيف . والله أعلم .

---

(١) يُنظر البحر المحيط ٥ / ٢٨٣ .

الجزم بإذا

قال الشاعر :

والـــنَّفْسُ رَاغِبَـــةٌ إذا رَغَّبْتَهَـــا   وإذا تُـــرَدُّ إلى قَلِيـــلٍ تَقْنَـــعُ

وقال الآخر :

اسْـتَغْنِ مَـا أَغْنَـاكَ رَبُّـكَ بـالغِنَى   وإِذَا تُـصِبْكَ خَـصَاصَةٌ فَتَجمَّـل

استشهد النَّحاس بالبيتين السابقين ، الأول منهما للشاعر الجاهلي أبي ذُؤَيْب الهُذَلِي (١) ، والثاني منهما للشاعر المخضرم عبد قيس بن خُفَاف البُرْجُمِيّ (٢) .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : (إذا تردُّ .... تقنعُ) حيث رفع فعل الشرط والجواب بعد إذا ، لأنها وإن كانت متضمنة معنى الشرط ، فلا يُجازى بها عند جمهور النّحاة .

وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله : (وإذَا تُصِبْكَ خصاصة فَتَجمَّلِ) ، حيث جزم فعل الشرط بإذا ، وهذا من باب الضرورة الشعرية ، ومن ثم لم يرد في فصيح الكلام ولا القرآن الكريم ، قال النَّحاس في حديثه عن قوله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ ... الآيـــة ﴾ (٣) : " في (إذا)

(١) من بحر الكامل ، في شرح أشعار الهذليين ١ / ٧ ، وشرح المفضليات ٦٩٣ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٦٢ ، والهمع ١ / ٢٠٦ ، والدرر اللوامع ٣ / ١٠٢ .

(٢) من بحر الكامل في شرح المفضليات ١٥٥٨ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٢٧١ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٢٠٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨٥٣ ، والهمع ١ / ٢٠٦ .

(٣) سورة النساء آية ٩٤ .

معنى الشرط، وقد يجازي بها كما قال :

وإِذَا تُـــصِبْكَ خَـــصَاصَةٌ فَتَجمَّـــل

والجيد أن لا يجازى بها ، كما قال :

والـــنَّفْسُ رَاغِبَـــةٌ إِذَا رَغَّبْتَهَـــا   وإذا تُـــرَدُّ إلى قَليـــلٍ تَقْنَـــعُ "(١)

آراء النحاة في الشاهد :

من أوجه (إذا) أن تكون ظرفًا للمستقبل مضمنَّة معنى الشرط ، فتختص بالجملة الفعلية ، إلا أنه لا يجازى بها فلا تجزم ما بعدها ، كما هو الحال في الشاهد الأول ، ذلك أنها تختص بما تُيُقِّن كونه أو رُجِّح ، نحو آتيك إذا احمرَّ البُسر ، فهي بهذا تخالف حروف الشرط التي تقتضي الإبهام في الأوقات وغيرها (٢)، ومن ثمَّ فإن الجزم بإذا في الشاهد الثاني ضرورة شعرية .

ولشاهدي النَّحاس شواهد مماثلة، فمن الشواهد في عدم الجزم بإذا ، وهي كثيرة ، قول الشاعر :

تُـصْغِي إذا شـدَّها للرَّحْـلِ جَانِحَـةً   حتَّى إِذَا مَا اسْتَوى في غَرْزِها تَثِبُ(٣)

فجواب إذا مرفوع ،وهو قوله"تثبُ".

---

(١) الإعراب ١ / ٤٨١ .

(٢) يُنظر التسهيل ٩٣ ، والهمع ٣ / ١٧٩ .

(٣) من البسيط لذي الرمة في ديوانه٤٨ ،ولعبد الله بن همام السلولي في الكتاب ٢ / ٦١ ، وشرح الشواهد للشنتمري ١ / ٤٣٤ .

ومثل شاهد النَّحاس في الجزم بإذا في ضرورة الشعر ، قول الفَرَزْدَق :

ترفــعُ لي خِنْــدِفٌ واللهُ يَرْفَــعُ لي نــارًا إذا خَمَــدَتْ نِــيرَانُهم تَقِــدِ[1]

فجزم الجواب بإذا ، وهو قوله (تقدِ) . والله أعلم .

(١) من البسيط في ديوانه ٦ / ٢ ، الكتاب ٢ / ٦٢ ، وشرح الشواهد للشنتمري ١ / ٤٣٤ ، خنـدف : اسـم قبيلة .

العطف على جواب الشرط

قال الشاعر :

فَــإِنْ يَهْلِــكْ أَبُــو قَــابُوسَ يَهْلَــكْ ... ربيــعُ النَّـــاسِ والـــشَّهرُ الحَــرامُ
وَنأْخُـــذْ بَعْـــدَهُ بِـــذنَابِ عَـــيْشٍ ... أَجَــبَّ الظَّهْــرِ لَــيْسَ لَــهُ سَــنَامُ

وقال الآخر :

ومتَـــى مَـــايَعِ منْـــك كلامًـــا ... يَـــتكلمْ فيُجِبْـــك بِعقـــلِ

استشهد النَّحاس بالبيتين السابقين ، الأول منهما للنَّابغة الذُّبْيَاني (١) ، وموضع الشاهد فيه قوله : (ونأخذْ) حيث يُروى بالجزم على العطف على جواب الشرط (يَهْلَكْ) ، والرفع على الاستئناف ، والنصب بـ (أن) مضمرة بعد واو المعية ، وعليه فقد أجاز النَّحاس هذه الأوجه الإعرابية الثلاثة ، في الأفعال المتتالية المعطوفة على جواب الشرط ، في قول الله تعالى : ﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ﴾ (٢) حيث قال : " يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين ويذهب غيظ قلوبهم "كله عطف ، ويجوز فيه كله الرفع على القطع من الأول ، ويجوز النصب على إضمار أن ، وهو محمول على المعنى ، والكوفيون يقولون

---

(١) من المدير في ديوانه ٢٣٢ ، والأغاني ١١ / ٢٦ ، والكتاب ١/ ١٩٦ ، والمقتضب ٢ / ٢٧٩ ، وأسرار العربية ٢٠٠ ، والخزانة ٧ / ٥١١ .

(٢) سورة التوبة آية (١٤) و (١٥) .

على الصرف ، كما قال :

فَــإِنْ يَهْلــكْ أَبُــو قَــابُوسَ ... البيتــين

وإن شئت رفعت ونأخذ ، وإن شئت نصبته " [١] .

والثاني منهما مجهول القائل[٢] ، وقد انفرد به النَّحاس ، فلم يورده غيره من النحاة ، ولم ينسبه لأحد ، وموضع الشاهد فيه قوله (فيجبْكَ) حيث جُزم بالعطف على جواب الشرط (يتكلم) ، وهو الأجود ، ومن ثم قال النَّحاس في معرض حديثه عن قوله تعالى ﴿ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾[٣] : (يحاسبْكم به الله) جواب الشرط ، (فيغفرْ لمن يشاء) عطف على الجواب،قال سيبويه وبلغنا أن بعضهم قرأ(فيغفرَ لمن يشاء)،قال أبو جعفر: هذه القراءة مروية عن ابن عباس ،والأعرج ،وهي عند البصريين على إضمار (أنْ) ،وحقيقته أنه عطف على المعنى والعطف على اللفظ أجود ، كما قال :

ومتَــى مَــايعِ منْــكَ كلامًــا يــتكلمْ فيجبْــك بعقــلِ" [٤]

آراء النحاة في قضية الاستشهاد :

إذا وقع بعد الشرط والجزاء ، مضارع مقرون بالفاء أو الواو ، فيجوز فيه باتفاق

---

(١) الإعراب ٢ / ٢٠٥ .

(٢) من بحر المديد بلا نسبة في المرجع السابق ١ / ٣٥٠ .

(٣) سورة البقرة من الآية (٢٨٤) .

(٤) الإعراب ١ / ٣٥٠ .

النّحاة ثلاثة أوجه[١] : ومن ثم فقد روي الشاهد الأول بثلاث روايات :

١. الجزم عطفًا على جواب الشرط ، وهو وجه قوي [٢] ، وعليه جاء الجزم في الأفعال المعطوفة على جواب الشرط ، في الآية الكريمة الأولى ، وقراءة ابن كثير ، ونافع ، وحمزة ، والكسائي [٣] في قول الله تعالى : ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرْ ﴾ [٤] بجزم (يغفر) ، وقوله تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ ﴾ [٥] بجزم "يذرهم" ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرْ ﴾ [٦] بجزم "يكفر" ، ورواية الجزم في الشاهد الأول .

٢. الرفع على الاستئناف ، وبه قرأ عاصم وابن عامر في سورة البقرة من الآية السابقة (فيغفرُ) بالرفع ، وهو وجه جائز ، وعليه جاءت رواية الشاهد بالرفع ، أي : ونحن نأخذُ .

٣. النصب ، وهو وجه ضعيف [٧] ، إلا أنه جائز ، وبه قرأ ابن عباس قوله

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٣٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٧ .

(٢) شرح التصريح ٢ / ٢٥١ .

(٣) الحجة ٢ / ٢٤٧ .

(٤) سورة البقرة آية (٢٨٤) ، والقراءة في المرجع السابق ٢ / ٢٧١ .

(٥) سورة الأعراف آية (١٨٦) ، والقراءة في المرجع السابق ٢ / ٢٧١ .

(٦) سورة البقرة آية (٢٧١) .

(٧) شرح شذور الذهب ٣٧٥ .

تعالى: (فيغفر) بالنصب [(١)] ، ووجه جواز النصب بعد الجزاء ، أن مضمونه لم يتحقق وقوعه ، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام [(٢)] ، وعليه جاءت رواية النصب في الشاهد ، بتقدير : أن نأخذَ.

وجميع هذه الروايات قد أشار إليها كل من احتج من النّحاة[(٣)] به على هذه الأوجه الجائزة ، والتي أشار إليها ابن مالك بقوله :

والفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ   بالفَا أو الوَاو بتَثْليث قَمِنْ [(٤)]

فهو شاهد مشهور عند النّحاة في هذه المسألة ، أما الشاهد الثاني فهو مجهول القائل ، وقد انفرد به النَّحاس ، ولنا أن نحتج به ولو من باب الاستئناس ، فالنَّحاس ثقة فيما يرويه ، إلى جانب كونه واسع الرواية كما سبق أن ذكرنا . والله أعلم .

---

(١) ينظر مشكل إعراب القرآن ١ / ١٢١ ، والبحر المحيط ٢ / ٣٦٠ .

(٢) ينظر شرح الأشموني ٣ / ٣٥ .

(٣) ينظر أمالي الشجري ١ / ٣٠ ، وشرح ابن عقيل ٤ / ٣٩ ، والمراجع السابقة .

(٤) شرح ابن عقيل ٣/ ٣٨.

جزم المضارع بلام الأمر المحذوفة

قال الشاعر :

مُحَمَّـدُ تَفْـدِ نَفْسَكَ كُـلُّ نَفْـسٍ إِذَا مَـا خِفْـتَ مِـنْ شيءٍ تَبَـالا[١]

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، ولم ينسبه ، واختلف النّحاة في نسبته ، فنسبه ابن هـشام لأبي طالـب [٢]، ونـسبه البغـدادي للأعـشى[٣] ، ونُـسِب لحـسَّان في الدرر[٤] ، وجميع هؤلاء يحتج بشعرهم .

وموضع الشاهد فيه قوله : (تَفْدِ) فالأصل فيه (لِتَفْدِ) بلام الأمر المكـسورة ، وبجزم الفعل المضارع بحذف الياء وإبقاء الكسرة دالة عليها ، ثـم حـذفت الـلام ، وبقي الفعل على ما كان عليه معها ، وهذا خاص بالشعر عند سـيبويه والكـوفيين ، وتبعهم في ذلك النَّحاس ، فقـد علـل لحـذف الـلام مـن الفعـل الأول "فـاكتبوه" وثبوتها في الثاني "وليكتب" في قول الله تعـالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِ ﴾ [٥] بقولـه : قـال أبـو جعفـر : (أثبـت الـلام في الثـاني وحـذفها مـن الأول ؛ لأن الثـاني غائـب والأول

(١) من بحر الوافر ، بلا نسبة في الكتاب ٣ / ٨ ، والمقتضب ٢ / ١٣٢ ، وسر صناعة الإعـراب ١ / ٣٩١ ، وأسرار العربية ٣١٩ .

(٢) يُنظرشرح شذور الذهب ٢٧٥ ، وليس في ديوانه.

(٣) ينظرُالدرر ٥ / ٦١ ،وليس في ديوانه.

(٤) يُنظر الخزانة ٩ / ١١،وليس في ديوانه .

(٥) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

للمخاطبين ، فإن شئت حذفت اللام في المخاطب لكثرة استعمالهم وهو أجود ، وإن شئت أثبتها على الأصل ، فأما الغائب ، فزعم محمد بن يزيد أنّه لابد من اللام في الفعل إذا أمرته ، وأجاز سيبويه والكوفيون حذفها ، وأنشدوا :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... البيت "[1]

آراء النحاة في الشاهد :

للنحاة في حذف لام الأمر مع بقاء عملها ، مع فعل الغائب ، آراء :

١. أن ذلك مما يجوز في الشعر خاصة ، وهو قول الجمهور وعلى رأسهم سيبويه [2] ، وتبعهم في ذلك النَّحاس كما مرَّ ، والشاهد هو الأكثر ورودًا في كتبهم للاستشهاد به على ذلك .

٢. جواز ذلك في الشعر ،وفي الاختيار بعد قول أو أمر ، وهو رأي الكسائي [3] ، وابن مالك [4] ، فحذف لام الأمر في الشاهد في قوله (تَفْدِ) على هذا الرأي ضرورة ؛ إذ لم يتقدمه قول أو أمر ، واسْتُدِل على جوازه في الاختيار بعد أمر أو قول بقول الله تعالى : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [5] ، إذ التقدير

---

(١) الإعراب ١ / ٣٤٤ .

(٢) الكتاب ٣ / ٨ .

(٣) يُنظر رأيه في الجنى الداني ص ٩٥ ، والهمع ٤ / ٣٠٩ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٩.

(٥) سورة إبراهيم آية ٣١ .

والله أعلم ليقيموا ، فحذفت لام الأمر ، وبقي عملها في الفعل[١] .

٣. أن ذلك لا يجوز مطلقًا حتى في الشعر ، وهو رأي المُبَرِّد [٢] ، وأجاب عن الشاهد بأنه غير معروف ، وإن صح فـ (تَفْدِ) فيه فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف ؛ اجتزاءً بالكسرة قبلها لدلالتها عليه ، وكأنَّه قال : محمَّدُ تَفدِي نفسَك كلُّ نفسٍ .

والقول الأول هو الراجح ، فيجوز جزم الفعل المضارع بلام الأمر مضمرة في الشعر خاصة، و يُجاب عن كلام المُبَرِّد بأن هذا الشاهد ثابت عن العرب بنقل الثقات ، وعلى رأسهم سيبويه ،وقد نُسِبَ للأعشى ، وحسَّان ، ولأبي طالب عمِّ النبي ﷺ ، وكلهم ممن يحتج بشعرهم .

وأما قوله :أن (تَفْدِ) أصله : (تَفْدِي) فحذف الياء اجتزاءً بالكسرة قبلها ، فَيُجاب عنه بأن الأصح هو حمل البيت على ما هو الأكثر ، إن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر، أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي .

كما أن لهذا الشاهد شواهد أخرى تعضده ، منها قول الشاعر :

مَنْ كَانَ لا يزعمُ أنِّي شَاعِرُ فَيَدْنُ مني تُنْهه الزَّوَاجرُ [٣]

---

(١) يُنظر الهمع ٤ / ٣٠٩ .

(٢) المقتضب ٢ / ١٣٣ .

(٣) من الكامل بلا نسبة في معاني القرآن ١ / ١٦٠ ، والخصائص ٢ / ٣٠٢ ، والإنصاف ٢ / ٣٠٦ ، واللسان (ز ج ر) .٧/ ١٦ .

يريد : فَلْيَدْنُ .

قال صاحب اللسان بعد إنشاده لهذا البيت :(ويُروى من لا يزعم أنِّي شاعر فيَدْنِ ، أراد : فَلْيَدْنِ ، بحذف اللام ، وذلك أن الخبن في مثل هذا أخف على ألسنتهم) (١) إضافة إلى شواهد أخرى لا يسع المقام لذكرها (٢) .

وأما رأي الكسائي وابن مالك ، فيُجاب عنه بأنَّه قد تقرر لدى النحاة بأن عوامل الأفعال لا تضمر ؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، وخاصة الجازمة منها ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، لذا لم يرد في فصيح الكلام أو القرآن الكريم ، ولم يثبت نقله عن العرب في غير الشعر ، أما قوله تعالى ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ ، فقد ذكر النحاة بأن (يقيموا) قد جُزم ؛ لأنه جواب الأمر (٣) ؛ ومن ثَمَّ فإنَّ تخصيص ذلك بضرورة الشعر هو الأولى ، بل عُدَّ من أقبح الضرورات (٤) التي يرتكبها الشاعر لما ذكرنا .

وعليه فشاهد النَّحاس مما يحتج به على جزم الفعل المضارع بلام الأمر المضمرة في ضرورة الشعر كما ذكر . والله أعلم .

---

(١) اللسان (ز ج ر) ٧ / ١٦ .

(٢) ينظر الإنصاف ٢ / ٥٣٠ ،وضرائر الشعر ١٥٠ ،.

(٣) ينظر الهمع ٤ / ٣٠٩ .

(٤) يُنظر الخزانة ٩ / ١١٣ .

حذف لام الفعل الناقص لغير الجزم

قال الشاعر :

كَفَّـاكَ كَـفٌّ مـا تُلِيـقُ دِرْهَمًـا جُـوْ　　　جُوْداً وأُخْرَى تُعْطِ بِالـسَّيْفِ الـدَّمَا

وقال الآخر :

فَهَــلْ يَمْنَعنــي ارْتِيَــادِي الــبِلا　　　دَ مِــنْ حَــذَرِ المَــوْتِ أَنْ يَــأْتِيَنْ

استشهد النَّحاس بالبيتين السابقين ، الأول منهما مجهول القائل[1] ، والثاني للأَعْشَى[2] ، وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : (تُعْطِ) حيث حذف لام الفعل الناقص (الياء) لغير الجزم ، اجتزاءً بالكسرة قبلها ، وعليه خرَّج بعضهم سيأتي قراءة الأعمش في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾[3] بغير ياء في الوقف والوصل[4] ، مستشهدًا بالبيت الذي معنا ، وأنكر النَّحاس الاستشهاد به لكون حذف الياء فيه ضرورة لا يقاس عليها ، حيث قال : " وقرأ الأعمش وحمزة (يَوْمَ يَأْتِ) بغير ياء في الوقف والوصل ، والوجه ألا يوقف عليه ، وأن يُوصلَ بالياء لأن جماعة من النحويين قالوا : لا وجه لحذف الياء ، ولا يجزم الشيء بغير جازم .... على أن أبا عبيدة قد احتج بحذف الياء في الوقف والوصل

---

(١) من بحر الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٧،والخصائص ٣ / ٩٠،والإنصاف ١ / ٣٨٧، وآمالي الشجري ٢ / ٧٢،والبحر المحيط ٥ / ١٦٢،والأشباه والنظائر ١ / ٥٦

(٢) من بحر المتقارب في ديوانه ١٥ ،والكتاب ٢ / ١٥٢،والمحتسب١/ ٣٤٩،وشرح المفصل٩/ ٤٠.

(٣) سورة هود آية ١٠٥ .

(٤) يُنظر البحر المحيط ٥ / ٣٤١ .

بحجتين: إحداهما : أنه زعم أنه رآه في الإمام الذي يقال له مصحف عثمان - رضي الله عنه - ، بغير ياء والحجة الأخرى أنه حكى أنها لغة هذيل يقولون:ما أدر،قال أبو جعفر:أما حجته بمصحف عثمان ،فشيءٌ يردّه عليه أكثر العلماء ، قال مالك بن أنس رحمه الله : سألت عن مصحف عثمان رضي الله عنه ، فقيل لي قد ذهب ، وأما الحجة بقولهم : ما أدْرِ ، فلا حُجّة فيه لأن هذا الحرف قد حكاه النحويون ، وذكروا علته ، وأنه لا يقاس عليه ، والعلة فيه عند سيبويه كثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال أنه نفيٌ لكل ما جُهِل ، وأنشد الفرّاء في حذف الياء:

كَفَّاكَ كَفٌّ ما تُلِيقُ دِرْهَمًا جُوْ   دًا وأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَا

وموضع الشاهد في البيت الثاني هو قوله (يَأْتِينْ) حيث إن الأصل فيه (يأتيني) فحذف ياء الضمير ؛ لأنه موضع وقف ، وهذا عند النَّحاس ضرورة ، ومن ثَمَّ فقد ضعَّف قراءة ابن عباس في قوله تعالى ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ ﴾ (١) بنون مخففة مكسورة(٢) ، حيث قال : "روى غير محمد بن عباد عن ابن عباس "ألا إنهم تثنون صدورهم "...... وحذف الياء لا يجوز إلا في الشعر قال :

فَهَلْ يَمْنَعني ارْتِيَادِي البِلادَ   مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ "(٣)

---

(١) سورة هود آية ٥ .

(٢) يُنظر المحتسب ١ / ٣١٩ ، ٣٢٠ ، وإعراب القراءات الشواذ ١ / ٦٥٦ .

(٣) الإعراب ٢ / ٢٧٣

فعلى هذه القراءة « تثنوني » على وزن « تفعَوعِلُ » ، فالياء من أصل الكلمة ، والواو زائدة ، فحذفت الياء تخفيفاً فصارت على وزن « تفْعَوعِ » .

آراء النحاة في الشاهد :

تضمَّن الشاهدان اللذان معنا ، حالتين من حالات حذف الياء ، والاكتفاء عنها بالكسرة قبلها .

الحالة الأولى : حذف هذه الياء التي هي لام الفعل الناقص اكتفاءً بالكسرة التي قبلها في حال الوصل ، وقد تضمَّنها الشاهد الأول في قوله : (تُعْطِ بالسَّيف) ، وهذا عند سيبويه من باب الضرورة الشعرية [١] ، وتبعه في ذلك النَّحاس ، ومن ثمَّ كان في عبارته إشعار بتضعيف قراءة الأعمش كما مرَّ .

وأجازه أبو عبيد [٢] ، والزَّمَخْشَري[٣] ، وأبو حيَّان [٤] في سعة الكلام ؛ بناءً على أنها لغة الهذيل ، إذ نُقِل عنهم قولهم : (لا أدْرِ) ، و(لا أبالِ)، وعليه خرَّجوا قراءة الأعمش ، واحتجوا لها بهذا الشاهد ، واعترض عليهم النَّحاس بأن هذا الحذف في (لا أدْرِ) لكثرة الاستعمال فهو خاص بهذا الحرف [٥] .

وهذا عند الفرّاء لا يختص بلغة ، لأن كلَّ واو أو ياء ساكنتين ، وما قبل الواو

---

(١) الكتاب ١ / ٢٧ ، وضرائر الشعر ٣١٠ .

(٢) يُنظر الإعراب ٢ / ٢٧٣ .

(٣) الكشاف ٢/ ٤٠٤.

(٤) البحر المحيط ٥ / ١٦٢ .

(٥) الإعراب ٢ / ٣٠٢ .

مضموم ، وما قبل الياء مكسور، فإن العرب تحذف الياء أو الواو اجتزاءً بالحركة المجانسة لهما قبلهما ، واستشهد على هذا بالشاهد نفسه [١] .

الحالة الثانية : حذف الياء التي هي ضمير ، والاكتفاء بالكسرة قبلها في حال الوقف ، وقد تضمَّنها الشاهد الثاني في قوله (يأتين) والأصل : يأتيني وهذا جائز باتفاق ، واستشهد له سيبويه بقوله تعالى:﴿ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾ [٢] وقوله تعالى:﴿ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾ [٣] في حال الوقف [٤] .

لذا فإن احتجاج النَّحاس بهذا الشاهد على قراءة ابن عباس "ألا إنهم تثنون" بنون مخففة مكسورة ، فيه نظر ؛ حيث إن الياء المحذوفة في هذه الآية الكريمة هي لام الفعل في حال الوصل ، والتقدير والله أعلم : تثنوني ، أما في الشاهد فهي ياء الضمير ، وقد حذفت في حال الوقف ؛ فلهذه المخالفة نرى عدم دقة النَّحاس في هذا الاستشهاد ، إذ قد مرَّ معنا اختلاف الحكم في هاتين الحالتين عند النحاة .

بقي أن نقول: إن حذف لام الفعل الناقص لغير الجزم في حال الوصل ، ليس من الضرورة ؛ لثبوته نثرًا وشعرًا ، فمن النثر ما ورد في أفصح الكلام ، وهو قوله تعالى : ﴿ مَا كُنَّا نَبۡغِۚ فَٱرۡتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصٗا ﴾ [٥] ، ونضيف إليه هاتين القراءتين في

---

(١) معاني الفراء ٢ / ٢٧ .

(٢) سورة الفجر آية (١٥) .

(٣) سور الفجر آية (١٦) .

(٤) الكتاب ١/ ٢٧.

(٥) سورة الكهف آية ٦٤ .

الآيتين الكريمتين اللتين معنا .

وما نقله سيبويه والكسائي عن العرب من قولهم : « ما أدْرِ » و« لا أبالِ » بحذف هذين الحرفين لكثرة الاستعمال .

ومن الشعر إضافة للشاهد الأول قول الشاعر :

لـيس تَخْفَـى يَـسَارَتِي قَـدْرَ يَـوْمِ ولقَـدْ يُخْـفِ شِـيمَتِي إعْـسَارِي[1]

موضع الشاهد قوله:"يُخْفِ " حيث أراد "يُخْفِـي" لكنـه حـذف اليـاء ؛مجتزئـا بالكسرة قبلها.

وإذا نقل سيبويه والكسائي قول العرب (ما أدْرِ) و(لا أبالِ) ، بحذف هذين الحرفين لكثرة الاستعمال ، فلا يمنع من الاستدلال به على ورود ذلك عن العرب .

ومن ثَمَّ فإن حمل قراءة الأعمش ، وحمزة ، وابن عباس في الآيتين الكريمتين ، والشاهد الأول على هذا المنقول الثابت عن العرب ، ولو كان قليلًا هو الصواب ، إذ إن الأصل عدم الضرورة ، وعليه فليس حذف الياء التي هي لام الفعل الناقص (تُعْطِ) في الشاهد الأول مما يُعدُّ ضرورةً ، كما ذهب إلى ذلك سيبويه والنَّحاس ، بل هو جائز في سعة الكلام ، وكذا في الشاهد الثاني فحذف ياء الضمير في (لتأتينْ) ليس من باب الضرورة بل هو جائز في سعة الكلام كما ذهب إلى ذلك أكثر النحاة خلافًا للنحاس .

---

(١) من الخفيف بلا نسبة في معاني القرآن ٢ / ١١٨ ، والإنصاف ١ / ٢٣٦ ، واللسان (ي س ر)،واليسار: الغنى.

وأخيرًا فإن هذين الشاهدين مما يُحتج بهما على صحة هاتين القراءتين ، ويردُّ بهما على من ضعَّفهما ، كما ظهر ذلك من عبارة النَّحاس ، ويستدل بهما على أساليب العرب في التخفيف . والله أعلم

رفع الفعل المضارع المسبوق بمضارع مجزوم

قال الشاعر :

يـا أَقْـرعُ بْـنَ حَـابِسَ يَـا أَقْـرَعُ   إِنَّكَ إِنْ يُصْـرَع أَخُـوْكَ تُـصْـرَعُ[١]

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، وهو للشاعر الجاهلي عمرو بن خُثَارم البجَلي.

وموضع الشاهد فيه قوله : (تُصْرَعُ) حيث إن قوله: (تُصْرَعُ) مؤخر لفظًا والنية به التقديم على أداة الشرط ، فهو خبر لإنَّ المؤكدة ، فكأنَّه قد قال : إنك تُصْرعُ إن يُصْرَع أخوك ، وجواب الشرط محذوف ؛ لأن هذا دال عليه ومشير إليه .

وهذا هو تقدير سيبويه ،وهو خاص بالشعر عنده[٢] ومن ثم خرَّج بعض النّحاة قراءة الكوفيين في قول الله تعالى ﴿ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾ الآية بضم الراء وتشديدها[٣] ، على التقديم والتأخير ، والتقدير في الآية ، والله أعلم : لا يَضرُّكم إن تتقوا وتصبروا[٤] ، كما هو الحال في الشاهد ،وقد عدَّه النَّحاس تخريجًا ضعيفًا لكونه مختصًا بضرورة الشعر ، حيث قال : (قرأ الكوفيون (لا يَضُرُّكُم كيدهم شيئًا) بضم الراء وتشديدها ، وفيه ثلاثة أوجه ، والثلاثة ضعاف منها أن

(١) من الرجز في الكتاب ٣/ ٦٧ ، والمقتضب ٢ / ٢٧٢ ، وجواهر الأدب ٢٠٢ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٩٧ ، والخزانة ٨ / ٢٠ .

(٢) يُنظر الكتاب ٣ / ٦٧ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٢٠ ، وهي قراءة الكسائي وعاصم وابن عامر وحمزة . يُنظر الحجة ٢ / ٢٩٩ .

(٤) يُنظر المرجع السابق ، وآمالي الشجري ١ / ١٢٥ .

يكون في موضع جزم ، وضُم لالتقاء الساكنين ، .... وزعم الكسائي والفرّاء أن ذلك على إضمار الفاء ، كما قال :

منْ يَفْعَلْ الحسناتِ اللهُ يشكُرُها

وتقدير ثالث ، يكون لا يضرُّكم إن أن تصبروا ، وأنشد سيبويه :

إنَّكَ إنْ يُصْرَع أَخُوْكَ تُصْرَعُ "[١] .

آراء النحاة في الشاهد :

للنحاة في رفع الفعل المضارع المسبوق بمضارع مجزوم في جملة الشرط ثلاثة توجيهات :

١. أن يكون هذا الفعل المضارع المرفوع مؤخرًا لفظًا والنية به التقديم ، وهو قول سيبويه ، إلا أنَّه خصه بضرورة الشعر [٢] ،واستشهد عليه بالشاهد الذي معنا ، على التقدير الذي ذكرنا ؛ ولهذا فقد ضعَّف النَّحاس تخريج بعضهم قراءة الكوفيين في الآية الكريمة على ذلك .

٢. أن يكون رفع هذا الفعل بناءً على إرادة الفاء ، وتقدير مبتدأ تقع جملة المضارع خبرًا عنه ، وتقدير الكلام على هذا : إن يصرع أخوك فأنت تصرع ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وهو قول الكسائي [٣]

---

(١) الإعراب ١ / ٤٠٤ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٨ ، وضرائر الشعر ٥٦ .

(٣) الدر المصون ٢ / ٢٠٠ .

والفرّاء [١] والمُبرِّد [٢] ، واستشهدوا عليه بقوله :

مَنْ يفعلْ الحسناتِ اللهُ يشكرُها[٣]

حيث إن الكلام على إرادة الفاء ، والتقدير : فالله يشكرها ،وهذا عند المُبرِّد من الضرورة أيضًا[٤] ؛لأن حرف الشرط قد جزم الأول ، فحكمه أن يجزم الآخر ،ومن ثمَّ فقد عدَّه النَّحاس وجهًا ضعيفًا كما مرَّ معنا في النص الذي نقلناه عنه .

٣. جواز ذلك في سعة الكلام ، إلا أنه وجه ضعيف ، وهو رأي ابن مالك[٥] ، وتبعه ابن هشام [٦] ، واستشهدوا عليه بقراءة طلحة بن سليمان في قول الله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ برفع يدرككم[٧] ، كما احتجوا له بالشاهد الذي معنا .

وهذا الرأي هو الراجح ؛ لأن لهذا الرفع ما يثبت نقله عن العرب ، نثرًا ، فاصل وهي قراءة القرّاء في الآية الكريمة وقد نُسبت لحمزة ، والكسائي ، وعاصم [٨] ،

---

(١) معاني الفراء ١ / ٢٣٢ .

(٢) المقتضب ١ / ٤٣٨ .

(٣) من البسيط لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٨ ، والكتاب ٣ / ٦٥ ، والخزانة ٩ / ٤٩ .

(٤) المقتضب ١ / ٤٣٨ .

(٥) التسهيل ٢٣٦ .

(٦) أوضح المسالك ٤ / ٢٠٩ .

(٧) سورة النساء آية (٧٨) ، وهي قراءة طلحة بن سليمان . ينظر المحتسب ١ / ١٩٣ .

(٨) ينظر الحجة ٢ / ٢٩٩ .

وهم من السبعة إضافة إلى قراءة طلحة بن سليمان في الآية السابقة .

كما أن كلًا من تخريج سيبويه، والمُبَرِّد في هذا الشاهد تخريج ضعيف كما ذكر الأزهري ، لأن التقديم والتأخير يحوج إلى جواب ، ودعوى حذفه وجعل المذكور دليلًا عليه خلاف الأصل ، وخلاف فرض المسألة ، لأن الفرض أنه الجواب [(١)]، كما أن إضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة [(٢)] ؛وبناءً عليه فليس رفع الفعل المضارع (يُصْرعُ) في الشاهد الذي معنا على التقديم والتأخير ، أو على إرادة الفاء ، وإنما هو وجه قد ثبت نقله إلا أنه لمخالفته القياس ، وندرة شواهده ، فقد عُدَّ ضعيفًا ، وهو لا يختص بالضرورة ، بدليل وقوعه في القرآن الكريم كما مرَّ . والله أعلم

---

(١) يُنظر شرح التصريح ٢ / ٢٩٤ .

(٢) المرجع السابق .

نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية

قال الشاعر :

لا تَنْـهَ عَــنْ خُلُــقٍ وَتَــأْتِيَ مِثْلَــهُ عَــارٌ عَلَيْــكَ إِذَا فَعَلْــتَ عَظِــيمُ

البيت للشاعر الإسلامي أبي الأَسْود الدُؤَلِي [١] .

وموضع الشاهد فيه قوله : (لا تَنْهَ عن خلق وتأتيَ) حيث نصب الفعل (تأتيَ) بأن مضمرة بعد واو المعية عند البصريين في جواب النهي ، وهذا عند الكوفيين منصوب على الصرف[٢] . وقد احتج به النَّحاس في موضعين :

الموضع الأول في حديثه عن قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [٣] .

حيث قال : ((تكتموا) عطفٌ على (ولا تشتروا) ، وإن شئت كان جوابًا للنهي في موضع نصب على إضمار (أن) عند البصريين ، والتقدير : لا يكن منكم أن تشتروا وتكتموا ، والكوفيون يقولون : هو منصوب على الصرف ، وشرحه أنه صرف عن الأداة التي عملت فيما قبله ، ولم يستأنف فيرفع ، فلم يبق إلا النصب ،

(١) من بحر الكامل في ديوانه ٢٣٣ ، الأزهية ٢٣٤ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٣٨ ، وشرح شذور الذهب ٣١٠ ، والهمع ٢ / ١٣ .

(٢) لم أجد فيما بين يدي من معاجم المصطلحات اللغوية تعريفاً له ، والمفهوم من ما ورد في معاني القرآن للفراء ١ / ٣٤ أن الصرف : مصطلح كوفي يعني أن الفعل قد صُرف عن عمل الأداة التي عملت فيما قبله .

(٣) سورة البقرة آية (٤١ – ٤٢)

فشبهت الواو والفاء بكي ، فنصب بها كما قال :

لا تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وَتَـأْتِي مِثْلَـهُ   عَـارٌ عَلَيْـكَ إِذَا فَعَلْـتَ عَظِـيمُ "(١)

والموضع الثاني في معرض حديثه عن قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ ﴾ (٢) ، حيث قال : « "تدلوا" عطف على "تأكلوا" ، وفي قراءة أُبَي " ولا تدلوا" ، ولا يجوز أن يكون "ولا تدلوا" جواب النهي بالواو ، كما قال :

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ ... البيت" (٣)

آراء النّحاة في الشاهد :

هذا البيت شاهد مشهور على نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد واو المعية في جواب النهي عند البصريين ، ويستلزم من هذا النصب النهي عن الجمع بين الأمرين ، النهي عن الخلق السيء مع الإتيان بمثله .

وهو عند الكوفيين ، منصوب على الصرف ، إذ أن الفعل قد صُرِف عن عمل الأداة التي عملت فيما قبله ، فيكون ناصب الفعل في هذه الحال ؛ هو الخلاف بين ما تقدم على الواو ، وما تأخر عنها ، ومن ثَمَّ سمى الكوفيون هذه الواو "واو الصرف"(٤) ، إرشادًا بصرفه عن سنن الكلام ، وإشارة إلى أنها غير عاطفة .

---

(١) الإعراب ١ / ٢١٩ .
(٢) سورة البقرة آية ١٨٨ .
(٣) الإعراب ١ / ٢٩٠ .
(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ١١٥ .

إلا أنَّه وبناءً على مذهب البصريين ، فإن احتجاج النَّحاس بهذا الشاهد على ما ورد في الآيتين الكريمتين السابقتين فيه نظر من حيث المعنى ، فنصب الفعل المضارع بأن مضمرة على اعتبار الواو (واو المعية) يعني النهي عن الجمع الأمرين ، بين أن يشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً ، وأن يكتموا الحق في الآية الكريمة الأولى ، وبين أكل المال بالباطل والإدلاء بها إلى الحكام في الآية الأخرى ، وهذا المعنى لا يصح في الآيتين لوجهين ذكرهما أبو حيان(١) :

الوجه الأول : أن كل واحد منهما منهيٌّ عنه ضرورة سواءً أُفرد أم جمع مع غيره من المحرمات ، وبالنهي عن الجمع بينهما ، لا يستلزم النهي عن كل واحد منهما على انفراده .

الوجه الثاني : أن قوله تعالى : ﴿ لتأكلوا ﴾ في الآية الكريمة الثانية علةٌ لما قبلها، فلو كان النهي عن الجمع لم تصح العلة ؛ لأنه مركب من شيئين لا تصح العلة أن تترتب على وجودهما ، بل إنما تترتب على وجود أحدهما ، وهو الإدلاء بالأصول إلى الحكام .

أما في البيت ، فإن النهي عن الجمع بين الأمرين هو المراد ، ومن ثمَّ فإن احتجاج النَّحاس على ما ورد في الآيتين فيه نظر من حيث المعنى ، والله أعلم .

---

(١) البحر المحيط ٢ / ٥٦ .

المبحث الثالث
شواهد إعراب الجمل

الجملة الاستئنافية بعد حتى

قال الفرزدق :

فَيَـا عَجَبًـا حتَّـى كُلَيْـبٌ تَـسُبُّنِي ... كـأَنَّ أَبَاهَـا نَهْـشَلٌ أَوْ مُجَاشِـعُ (١)

استشهد النَّحاس ببيت الفرزدق السابق ، وموضع الشاهد فيه قوله : (حتَّى كُلَيْبٌ) حيث جاءت (حتى) حرف ابتداء وقد دخلت على الجملة الاسمية ، وعليه خرَّج النَّحاس قراءة نافع (٢) في قول الله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾(٣) برفع يقولُ ، حيث إن (حتَّى) على هذه القراءة حرف ابتداء ، ورفع الفعل بعدها على الاستئناف ، وحين يرتفع الفعل بعدها يكون ما قبلها موجبًا لما بعدها ، فالمراد في الآية الكريمة : وزلزلوا حتى أن رسول الله ﷺ يقول متى نصر الله ، فالسبب الذي أدى الفعل بعد حتى ، هو الزلزلة .

قال النَّحاس في معرض حديثه عن الآية الكريمة : (مذهب سيبويه في حتى أن الرفع فيما بعدها من جهتين ،فالوجه الأول في الرفع سرتُ حتى أدخلها : أي سرت فأدخلها، وقد مضيا جميعًا . أي كنت سرتُ فدخلت ، ولا تعمل حتَّى ها هنا بإضمار أن لأن بعدها جملة ، كما قال الفرزدق :

فَيَا عَجَبًا حتَّى كُلَيْـبٌ تَـسُبُّنِي ... البيت

---

(١) من بحر الطويل في ديوانه ١ / ٤١٩ ، والكتاب ٣ / ١٨ ، والمقتضب ٢ / ٤١ ، وشرح المفصل ٨ / ١٨ ، والمغنى ١ / ١٢٩ ، والخزانة ٥ / ٤١٤ .

(٢) يُنظر السبعة لابن مجاهد ١٨١ ، والحجة ٢ / ١٣٢ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٢١٤ .

فعلى هذه القراءة بالرفع ، وهي أبين وأوضح معنى ، أي : وزلزلوا حتى الرسول يقول أي : حتى هذه حالة ، لأن القول كان عن الزلزلة غير منقطع منها ، والوجه الآخر في الرفع سرتُ حتى أدخُلها على أن يكون السير قد مضى ، والدخول آت ، وحكى سيبويه : مَرِضَ حتَّى ما يرجونَهُ) [١] .

آراء النحاة في الشاهد :

مما هو متفق عليه عند النحاة ، أن من أقسام (حتَّى) أن تكون حرفًا من حروف الابتداء ، فيستأنف بعدها الكلام ، كما يُستأنف بعد (أما) و(إذا) التي للمفاجأة ، فيقع بعدها المبتدأ والخبر كما هو الحال في الشاهد ، والفعل والفاعل ، كما هو الحال في تخريج النّحاة لقراءة نافع في الآية الكريمة ، إلا أنه يشترط كون المضارع المرفوع الواقع بعد حتَّى حالًا نحو : سألت عنك حتى لا أحتاجُ إلى سؤال ، أو مؤولًا بالحال كما في الآية الكريمة ، إذ الفعل قد وقع ولكن يُقدَّر اتصافه بالدخول فيه ، فيرتفع ؛ لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال [٢] ،كما يُشترط أن يكون ما قبلها موجبًا وسببًا لما بعدها ، وما يوجبه ما قبلها يجوز أن يكون عقبيًا له ومتصلًا به ، كما يجوز ألا يكون متصلًا به ، إلا أنه مُستهلٌّ ومُوطَّأٌ بالفعل الأول [٣] ، فمن الأول ما ورد في الآية الكريمة ، إذ قد وجَّه النّحاة ، ومنهم النَّحاس قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ الآية ﴾ على ذلك ، لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع عنها .

---

(١) الإعراب ١ / ٣٠٥ .

(٢) يُنظر الجنى الداني ٥٥٥ .

(٣) يُنظر شرح السيرافي ٩ / ٢٠١ .

ومن الثاني ما حكاه سيبويه من قولهم : مَرِضَ حتَّى ما يَرْجُونَه [١] .

وللشاهد الذي معنا ، شواهد أخرى مماثلة منثورة في كتب النّحاة منها قول جرير :

فـما زالـتِ القَـتْلى تَمُـجُّ دِماءَهَـا   بدجْلَةَ حتى ماءُ دِجْلَـة أَشْـكَلُ [٢]

فحتى في البيـت للابتـداء ، ورُفِـع مـا بعـدها بالابتـداء وهـو قولـه (مـاء) ، و (أشكلُ) الخبر .

ومنه أيضًا قول امرىء القيس :

سَريْـتُ بِهِـمْ حتَّـى تكِـلَّ مَطِـيُّهُمْ   وحَتَّى الجِيادُ مـا يُقَـدْنَ بأَرْسَـانِ [٣]

فحتى في البيت ابتدائية ورفع الاسم بعدها على الابتداء ، وهـو قولـه (الجيـادُ) ، وجملـة (ما يُقَدْنَ) الخبر .

ومنه قول الشاعر أيضًا :

أَلقى الصحيفَةَ كَيْ يُخَفِّـفَ رَحْلَـهُ   والـزَّادَ حَتَّـى نَعْلُـه أَلْقاهـا [٤]

على رواية الرفع [٥] في (نعله) ، فحتى على هذه الرواية حـرف ابتـداء ، ورفـع النعل بالابتداء ،وجملة (ألقاها) الخبر .

إلا أن الشاهد الذي معنا شاهد مشهور في هذه المسألة .   والله أعلم .

---

(١) الكتاب ٣ / ١٨ .

(٢) من الطويل في ديوانه١٤٣ ،وشرح المفصل٨/ ١٨ ،والخزانة٩/ ٤٧٧ .

(٣) من الطويل في ديوانه ٤١٩ ، والكتاب ١ / ٤١٣ ، وشرح أبيات سيبويه للشنتمري ١ / ٤١٣ .

(٤) من الكامل بلا نسبة أوضح المسالك٣/ ٣٦٥ ،والمغني١/ ٢٤ ،والخزانة٩/ ٤٧٢ .

(٥) يُروَى (نعله) في البيت بثلاثة أوجه ، فيُروَى بالنصب والرفع والجر ، يُنظر شرح المفصل ٨ / ٣٠ .

حذف الفاء من جواب الشرط

قال حسَّان بن ثابت :

مَـن يفعـلِ الحَـسَنَاتِ اللهُ يَـشْكُرُها   والـشـرُّ بالـشّـرِ عِنْـدَ اللهِ مِـثْلانِ[(١)]

استشهد النَّحاس بالبيت السابق نقـلًا عـن الأخفـش ، وموضـع الـشاهد فيـه قوله : (الله يشكرها) حيث حذف الفاء من جواب الشرط (الجملـة الاسـمية) ، والتقدير : فالله يشكرها ،وعليه فقد أجاز الأخفش ، أن يكـون جـواب الـشرط في قول الله تعـالى : ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [(٢)] ، هـو قولـه تعـالى : ﴿ ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ والفاء محذوفة ، والتقدير : فالوصية للوالدين .

قـال النَّحـاس : " قـال الأخفـش سـعيد : فالوصـية ثـم حـذف الفـاء كما قال :

مَـن يفعـلِ الحَـسَنَاتِ اللهُ يَـشْكُرُها   والشـرُّ بالشّـرِ عِنْـدَ اللهِ مِـثْلانِ " [(٣)]

آراء النحاة في هذا الشاهد :

حذف فاء الجواب في(الجملة الاسمية) ، كما في هذا البيت ، فيـه خـلاف بـين النّحاة من حيث كونه ضرورة أو جائزاً في سعة الكلام :

---

(١) سبق تخريجه ص ٣٣٩ .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٠ .

(٣) الإعراب ١ / ٢٨٢ .

١. مذهب سيبويه [١]، والزجاجي [٢]، والمُبَرِّد [٣]، وأبي حيَّان [٤]، أن ذلك لا يكون إلا في ضرورة الشعر، ومن ثَمَّ فإن حذف الفاء من جواب الشرط في الشاهد الذي معنا من باب الضرورة عند هؤلاء، وتبعهم النَّحاس، فردَّ الاستشهاد بالبيت على ما ورد في الآية الكريمة حيث قال: (حذف الفاء لا يجوز عند سيبويه إلا في ضرورة الشعر، ولا يحمل كتاب الله عز وجل إلا على الأغلب الأشهر) [٥].

٢. مذهب الأخفش [٦]، أن ذلك مما يجوز شعرًا ونثرًا، واحتج له بالآية الكريمة التي معنا، فجواب الشرط قوله تعالى: ﴿ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾، على تقدير حذف الفاء.

وبقراءة من قرأ في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [٧]، " بما كسبت " [٨] بدون فاء، وقد خرَّج أصحاب الرأي الأول، هذه القراءة على أن (ما) في الآية لأن الشرطية، بل هي موصولة [٩] بمعنى (الذي)، وأجيب عن ذلك، بأن هذا بعيد؛ لأنه الحكم على هذا التقدير يكون مخصوصًا بالماضي [١٠].

---

(١) الكتاب ١/ ٤٣٥.
(٢) شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٩٩.
(٣) المقتضب ٢ / ٧٢.
(٤) البحر المحيط ٢/ ٣٥.
(٥) يُنظر الإعراب ١ / ٢٨٢.
(٦) معاني القران ١/ ٣٥٠.
(٧) سورة الشورى آية ٣٠.
(٨) هي قراءة نافع وابن عامر ينظر البحر المحيط ٧/ ٦٨٧
(٩) المرجع السابق.
(١٠) الإعراب ٤/ ٨٣ بتصرف.

كذا استدلوا عليه بقول الله تعالى : ﴿ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ﴾[1] .

فجواب الشرط هو قوله "إنكم لمشركون"،على تقدير حذف الفاء، والتقدير: فإنكم لمشركون[2].

وأقف موقفًا وسطًا بين هذين المذهبين ، فحذف الفاء من جواب الشرط الذي لا يصلح أن يكون جوابًا لا يجوز ، إلا في ضرورة الشعر كما في الشاهد الذي معنا، أما إذا كان فعل الشرط ماضيًا كما هو الحال في كل الشواهد التي أوردها أصحاب القول الثاني ، فحذفها جائز في سعة الكلام يسهله وقوع أداة الشرط على الفعل الماضي فهي لا تعمل في لفظه شيئًا،كما جاز رفع الفعل المضارع الواقع جوابًا ،حين يكون فعل الشرط ماضيًا ،فلا تعمل الأداة في لفظه. والله أعلم

(١) سورة الأنعام آية ١٢١ .

(٢) يُنظر الدر المصون٦/ ٨٢ .

مجيء واو العطف زائدة في جواب لَمَّا

قال امرؤ القيس :

فَلَـمَّا أَجَزْنَـا سـاحَةَ الحَـيِّ وانْتَحَـى بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَـلِ (١)

استشهد النَّحاس ببيت امرىء القيس السابق نقلًا عن الفراء ، وموضع الشاهد فيه قوله : " فَلَمَّا أَجَزْنَا ... وانْتَحى " ، ووجه الاستشهاد به : زيادة الواو في جواب لَمَّا ، والتقدير : فلما أَجَزْنَا ساحة الحيِّ انتحى ، وعليه أجاز الفرّاء أن يكون جواب إذا في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ٩٦ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيۡلَنَا ... الآية ﴾(٢) قوله (واقْتَرَب الوَعْدُ) ، والواو زائدة ، وقد ردَّ النَّحاس الاستشهاد بهذا البيت على ما ورد في الآية الكريمة ، بناءً على عدم جواز ذلك عند البصريين ، واختار القول بأن يكون جواب إذا محذوفًا تقديره : قالوا يا ويلنا ، إذ حذف القول كثير ، حيث قال في حديثه عن الآية الكريمة : " فأما جواب إذا ففيه ثلاثة أقوال : قال الكِسائي والفرّاء : حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج اقترب الوعد الحق ، والواو عندهما زائدة ، وأنشد الفراء :

فَلَـمَّا أَجَزْنَـا سـاحَةَ الحَـيِّ وانْتَحَـى

---

(١) من بحر الطويل في ديوانه ١٥ ، ومعاني الفراء ٢ / ٢١ ، والمقتضب ٢ / ٨١ ، والخزانة ١١ / ٤ ، والخبت : المتسع من بطن الأرض . والقفاف : جمع قف ، وهو ما ارتفع من الأرض ، والعقنقل : المنعقد المتداخل .

(٢) سورة الأنبياء (٩٦ — ٩٧) .

المعنى عنده انتحى ، وأجاز الكسائي أن يكون جواب إذا :"فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا"،والقول الثالث أنَّ المعنى قالوا (يا ويلنا) ثم حذف قالوا ، وهو قول أبي إسحاق ، وهو قول حسن "[١] .

آراء النحاة في الشاهد :

مجيء واو العطف زائدة ، مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، أوردها الأنباري في الإنصاف[٢] .

١ . مذهب الكوفيين جواز مجيء واو العطف زائدة ، مُخْرَجَة عن العطف ، دخولها كخروجها ، ووافقهم في ذلك الأخفش[٣] من البصريين ، وابن مالك[٤] ، واحتجوا بأن ذلك قد جاء كثيرًا في كتاب الله تعالى ، فاستشهدوا بالآية الكريمة معنا، وبقوله تعالى ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴿٣﴾ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴿٤﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾[٥] ، وكذا بقوله تعالى ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ ﴾[٦] فـ (تله) هو الجواب ، والواو زائدة . كما استشهدوا على مجيئه في كلام العرب بالشاهد الذي معنا ، وبقول الشاعر :

---

(١) الإعراب ٢ / ٨١ .

(٢) يُنظر الإنصاف(٢) .

(٣) الجنى الداني ١٦٥ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢ / ٣٠ .

(٥) سورة الانشقاق الآيات ١-٥ .

(٦) سورة الصافات آية (١٠٣ - ١٠٤) .

حتَّـــى إذَا قَمِلـــت بُطُـــونَكُم ورَأَيْـــتُم أَبْنَـــاءَكُمْ شَـــبُّوا
وقلبـــتم ظَهْـــرَ المجِـــنّ لَنَـــا إنَّ الغَـــدُورَ الفـــاحِشُ الخَـــبُّ [١]

فجواب الشرط قوله : قلبتم ، والواو زائدة .

٢. مذهب البصريين ، أن الواو في الأصل حرف وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته ما أمكن، وأجابوا عن أدلة الكوفيين ، بأن الواو في شاهد النَّحاس عاطفة على بابها على رأيهم ، والجواب محذوف ، وتقدير الكلام : فلما أجزنا ساحة الحيِّ وانْتحَى بنا بطن ذي قفاف عقنقل خَلَوْنَا ونِمْنَا [٢]، وكذا تأولوا ما أورده الكوفيون من آيات على حذف الجواب ، فالتقدير في الآية الكريمة التي معنا : وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صدقوا وعدهم وطابت نفوسهم[٣] .

والأرجح ، أن زيادة واو العطف ، قد ثبت بالنقل ، فلنا أن نحكم بجوازه ، فمما ورد من زيادتها زيادة ظاهرة ، ما أنشده الأخفش ، وهو قول الشاعر :

فـإذا وذَلِـك ، يـا كبيـشةُ لَمْ يَكُـنْ إلا كَلَمَّـــةِ بـــارقٍ بِخَيـــالِ[٤]

فالواو في قوله (فإذا وذلك) زائدة وزيادتها ظاهرة لأن إذا الفجائية لا تدخل إلا على جملة اسمية يكون مبتدؤها متجردًا من حرف العطف[٥] .

(١) من الكامل للأسود بن يَعْفُر في ديوانه ١٩ ، والإنصاف ١ / ٤٥٨ ، والأمالي الشجرية ١ / ٣٥٧ ، والخزانة ٤ / ٤١٤ .

(٢) يُنظر الخصائص ٢ / ٢٢٢ ، والإنصاف ١ /٤٥٨ .

(٣) يُنظر المرجعان السابقان، والخزانة ١١/ ٤٤ .

(٤) من الكامل لابن مقبل في ديوانه ٢٥٩ ، والصحاح (لم) والخزانة ٤ / ٤٢٠ .

(٥) يُنظر الخزانة١١/ ٤٤ .

والذي نراه هو حمل ما ورد في الآية الكريمة والشاهد الذي معنا على ما ذكره البصريون من حذف الجواب ؛لأنه وإن يكن قد ثبت النقل بزيادة الواو زيادة ظاهرة، كما مرَّ ، فهو مخالف للقياس حيث إن الواو حرف وضع لمعنى في أصله ، ولا يجوز التحول عن هذا الأصل ما لم يدع داعٍ إليه ، وما ثبت من شواهد على زيادتها زيادة ظاهرة قليل جدًا ، حتى عُد من الضرورة[١] ، وعليه فحمل الآية الكريمة وشاهد النَّحاس على حذف الجواب أولى فجواب لَّما في البيت محذوف ، والواو عاطفة على أصلها ، ومن ثمَّ فلا حجة فيه للكوفيين على زيادة واو العطف ، إذ هو حمل على الأكثر في كلام العرب، كما مرَّ معنا في المبحث السابق .

والله أعلم .

(١) ينظر ضرائر الشعر ٧٢ .

حذف جواب لو

قال الشاعر :

إنْ يَكُـنْ طِبُّـكِ الـدَّلالَ فَلَـوْ في سَـالِفِ الـدَّهْرِ والـسِّنِينَ الخَـوالِي

استشهد النَّحاس نقلًا عن الأخفش بالبيت السابق ، وهـو للـشاعر عَبيـد بـن الأَبْرَص [١] ، وموضع الشاهد فيه قوله (فلو في سالف الـدهر ...) حيـث حـذف فعل الشرط لـ (لو) وجوابه ، والتقدير : فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منـك . وعليه أجاز النَّحاس أن يكون جـواب لـو في قولـه تعـالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَـٰرَهُمْ ﴾[٢] ، محـذوف ، وتقـديره : لرأيـت أمرًا عظيمًا .

قال النَّحاس في معرض حديثه عن الآيـة الكريمـة : (وجـواب لـو محـذوف ، تقديره : لرأيت أمرًا عظيمًا ، وأنشد سعيد الأخفش :

إنْ يَكُـنْ طِبُّـكِ الـدَّلالَ فلـو في سَالِفِ الدّهر والسنين الخَوالي" [٣]

آراء النحاة في الشاهد :

حذف جواب لو إذا دلَّ عليـه المعنـى كثـير جـائز[٤] منـه قولـه تعـالى : ﴿ فَإِنِ

---

(١) من بحر الخفيف في ديوانه ١١٣ ، وتفسير الطبري ، والمغنى ٢ / ٦٨ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٥٩ .

(٢) سورة الأنفال آية ٥٠ .

(٣) الإعراب ٢ / ١٩٠ .

(٤) يُنظر الارتشاف ٤ / ١٩٠٣ .

﴿ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾(١) ، أي فافعل ، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ... الآية ﴾(٢) ، أي : لما آمنوا به ، وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ﴾ (٣) أي : لارتدعتم ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾(٤) أي : ما تُقُبِّل منه ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾(٥) أي : لأدرككم ، وقوله تعالى أيضًا : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾(٦) أي : أعرضوا ، وغيره كثير ، ويكون هذا الحذف بليغًا حين يدل على التعظيم ، كما في الآية الكريمة معنا . وكما في قول الله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾(٧)، والتقدير والله أعلم : لرأيت أمرًا عظيمًا .

إلا أن استشهاد النَّحاس بهذا البيت على حذف جواب لو ، فيه نظر ؛ لأن المحذوف في البيت فعل الشرط وجوابه معًا ، ففيه حذف أكثر من جملة ، ومقتضى الاستشهاد هو حذف جواب "لو" وحده لدلالة المعنى عليه ، ولعل النَّحاس استشهد به لكون هذا الحذف قد تضَّمنه الشاهد ، دون مراعاة كون هذا الجواب قد حذف مع فعل الشرط .   والله أعلم .

---

(١) سورة الأنعام آية ٣٥ .

(٢) سورة الرعد آية ٣١ .

(٣) سورة التكاثر آية ٥ .

(٤) سورة آل عمران آية ٩١ .

(٥) سورة النساء آية ٧٨ .

(٦) سورة يس آية ٤٥ .

(٧) سورة الأنعام آية ٢٧ .

الفصل الثالث

أبرز سمات الاستشهاد عند النحاس

أبرز سمات الاستشهاد عند النحاس

بعد هذه الدراسة المستفيضة لشواهد النَّحاس الشعرية في إعرابه ، اتـضحت لي خصائص تميزت بها استشهاداته ، وهي :

١. تنوع مصادر شواهده ، فمنها ما أخذه مشافهة عن شيوخه ، ويتضح ذلـك من خلال قوله : (أنشدني فلان) ، (وسمعت فلانًا ينشد) ، ومنهـا مـا نقلـه عـن كتبهم ، كقوله : (وأنشد سيبويه) ، (وأنشد الفرّاء) .

٢. انفراده بأربعة شواهد لم ترد عند النّحاة ، يدل على سعة اطلاعه على الشعر ، وحفظه لكثير منه ، وقد مكَّنه من استنتاج بعض القواعد النحوية من أبيات لم يسبق للنحاة الاستشهاد بها .

٣. لم يعتمد العصر ولا البداوة ، معيارًا لقبول من يحتج بشعره ، فاحتجَّ بشعر ذي الرُّمَّة مع أن الأصمعي كان يلحنه في أشياء من شعره ، وهو القائـل فيـه : " ذو الرمة طالما أكل المالح والبقل ، في حوانيت البقالين" [1] كناية عن أنَّه قـد اختلطـت لغته ، كما احتج بشعر أبي حيَّة النُّمَيري ، وهو من شعراء العصر العباسي .

٤. كثيرًا ما يُغفـل نـسبة الأبيـات إلى أصـحابها ، لكونهـا مـشهورة ، ويكتفـي بقوله : (وأنشد النحويون) ، (وأنشد سيبويه) .

٥. تتنوع شواهده في المسألة الواحدة ، في المواطن المختلفة .

---

(١) يُنظر الموشح ١٥٥ ، والمزهر ٢ / ٣٧٦ .

٦. قد يُورد النَّحاس أبياتًا نصَّ النّحاة على أنها من الضرورة الشعرية ، ولا صلة بين ما ورد فيها وما ورد في الآية الكريمة ، تأكيدًا على أن ما عدَّه النّحاة ضرورة ، لا ينبغي أن يُحمل عليه كتاب الله تعالى ، كاحتجاجه بقول النَّجاشي :

وَلَاكَ اسْقِنِي إن كانَ ماؤُك ذَا فضلِ

على حذف نون لكن . وقد نصَّ النّحاة على أنَّه من باب الضرورة ، لذا لم تحذف النون في الآية الكريمة موضع الاستشهاد ، كما حُذفت في البيت ، إلا أن غرض النَّحاس من إيراده له هو التأكيد على أن ما يعده النحاة من الضرورة لا ينبغي أن يُحمل عليه كتاب الله .

٧. من شواهده ما هو حجة للغات بعض القبائل ، كاحتجاجه بقول الشاعر :

كفَّاك كفٌّ ما تُلِيقُ دِرْهَما ... جودًا وأخرى تُعطِ بالسَّيف الدَّما

فحذف لام الفعل الناقص لغير الجزم ، كما هو في قوله (تُعطِ) حجة لما نقله أبو عمرو بن العلاء ، على لغة هذيل كما ذكرنا في موطنه .

٨. حين يكون لشاهده رواية أخرى يسقط بها الاحتجاج بالبيت على ما ذكر ، فإنَّه يعقب ذلك بشاهد آخر يصح به الاحتجاج ، ففي احتجاجه بقول الشاعر :

أَرَى مَرَّ السّنِينِ أخذنَ مِنِّي ... كما أَخَذَ السِرارُ مِنَ الهِلال

على إعراب (سنينِ) إعراب المفرد ، ذكر أن رواية سيبويه له (بفتح النون)، ثم أعقب ذلك بشاهد آخر يحتج به على هذا ، حيث قال : (وأنشد سيبويه هذا البيت بفتح النون ، ولكن أُنْشِد في هذا ما لا يجوز في غيره ، وهو قوله :

وقـــد جـــاوزت رأس الأربعـــين) [١]

٩. قد تختلف رواية النَّحاس في بعض شواهده عن رواية غيره مـن النحـاة ، فهو يروي قول الشاعر :

لا نَـــــسَبَ اليَـــــومَ ولا خُلَّـــــةٌ

(ولا خلةٌ) بـالرفع ، والروايـة المشهورة عنـد النّحـاة (خُلَّـةً) ، و بنـاءً عـلى اختلاف الرواية اختلف مقتضى الاستشهاد عنده بالبيت ،عما هو وجـه الاسـتشهاد عند النحاة ، كما أوضحنا ذلك في موطنه .

١٠. يردُّ بعض الاحتجاج ببعض الشواهد لكونها مصنوعة ، كردِّ الاحتجـاج ببيت أَبَان اللاَحِقي :

حَذِر أمورًا لا تـضير ......البيـت

على تعدية (فَعِل) ؛ لكونه مصنوع .

١١. من شواهده ما يؤيد قراءة قرآنية عدَّها بعضهم قراءة شـاذة ، ، فـما يؤيـد قراءة الأعمش في قول الله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ بحـذف لام الفعل الناقص (يأتِ) لغير الجزم ، ما احتج به وهو قول الشاعر :

كفَّـــاك كـــفٌّ مـــا تُلِيـــقُ دِرْهَمَـــا جودًا وأخرى تُعطِ بالـسيف الـدَّما

١٢. حين ينقل النَّحاس المسألة وشاهدها عن غيره ، يزيد على تلـك الـشواهد

---

(١) الإعراب ٢ / ١٤٥ .

شواهد أخرى مما يوضح المسألة ويزيدها بيانًا ، فحين ذكر تخريج الفرّاء ، لقراءة من قرأ ﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ﴾ سورة النمل آية ٢٥ ، على أن المعنى ألا يا هؤلاء اسجدوا ، كما قال الشاعر :

ألا يا اسلَمي يا دارَ مَيَّ على البلى

أورد شواهد أخرى مماثلة منها قول الشاعر :

يــا لعنــةُ الله والأقــوامِ كُلهــم

والمعنى : يا هؤلاءِ لعنةُ الله .

وحين نقل قول الكسائي في تخريج قراءة من قرأ (إنَّ هذان لساحران) بتشديد (إنَّ) و (هذان) بالألف على أن (إنَّ) تأتي بمعنى نعم ؛ احتجاجًا بقول ابـن قـيس الرقيات :

بكــــر العــــواذلُ في الــــصَّبُو ... حِ يلُمنَنِــــــي وألومُهُنّــــــهْ
وَيَقُلْــــنَ شَــــيْبٌ قَــــدْ عَـــلا ... ك وقـــد كَـــبرت فقُلـــت إنّــــه

أورد شواهد أخرى مماثلة انفرد ببعضها أوردنا منها :

لَيْتَ شِعْري هَـلْ للمحِـبِّ شـفاء ... مِــنْ جَــوَى حُــبِّهن إنَّ اللقــاءُ

١٣. لم يكن النَّحاس دقيقًا في بعض استشهاداته ،وذلك على النحو الآتي :

أ- احتج بقول الشاعر :

فَهَــلْ يَمْنَعُنِــي ارْتِيَــادِي الــبِلادِ ... مِــنْ حَــذَرِ المَــوْتِ أنْ يَــأْتِيَنْ

على حذف لام الفعل في الوصل لغير الجزم ، وعليه حمل قـراءة ابـن عبـاس في قول الله تعالى ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ ﴾ بحـذف اليـاء مـن يثنـون ، والمحـذوف في البيت هو الضمير (ياء المتكلم) ، في حال الوقف ، وفي الآية الكريمة المحذوف هو لام الكلمة في حال الوصل .

١٤ . يميل في شواهده إلى التمسك بقياس شيوخ البصريين ، وقد بنوا أقيستهم على الأغلب الأشهر ، وضعَّفوا الشاذ و قبحوه ، ومن ثمَّ فقد ردَّ الاحتجاج ببعض الشواهد لكونها نادرة ، كردِّه لشاهد الفراء :

فَلَمَّا أَحَزْنَا ساحةَ الحيِّ وانْتَحَى

على زيادة الواو في جواب لَمَّا ، بناءً على عدم جواز ذلك عند البصريين .

وقد ردَّ النَّحاس الاحتجاج بالبيت على هذه القراءة ، قائلًا : (هـذا مـن أقـبح الغلط أن يحمل كتاب الله عز وجل على شذوذ من الشعر .

١٥ . لم يكن النَّحاس بصريًا أو كوفيًا في استشهاداته ، وإن كان أميل إلى الرأي بصري، فمن شواهده ما يؤيد رأي الكوفيين تارة ، نحو احتجاجه بقول الشاعر :

فاذهبْ فَمَا بِكَ والأيامِ مَنْ عَجَـبِ

وقول الآخر :

وما بَيْنَها والكعـبِ غـوطٌ نَفـانِف

على جواز العطف على الـضمير المخفـوض دون إعـادة الخـافض ، وهـو رأي كوفي .

ومن شواهده ما يؤيد رأي البصريين ، نحو احتجاجه بقول الشاعر :

يـــا أبَتَـــا عَلَّـــكَ أو عَـــسَاكَا

على زيادة اللام في لعل ، فسقوطها في قوله (علَّك) دليل على أنها زائدة ، وهو رأي بصري .

١٦. في شواهده ما حمل الشيء على ضده ، فقد احتج على أن تكليم الله تعالى لموسى عليه السلام كان تكليمًا على الحقيقة في قوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾، بقول الشاعر :

امــتلأَ الحــوضُ وقَــالَ قطْنِــي

وفيها أيضًا حمل للشيء على نظيره ، فقد عدَّ الإقواء غلط منقول عن العرب نظيره الجر على الجوار كما ذكرنا فيما سبق .

١٧. قد يختلف توظيف النَّحاس للشاهد عن توظيف غيره من النحاة له ، نورد على سبيل المثال احتجاجه بقول الشاعر :

وَمَـــا الـــدَّهرُ إلا تَارتَـــانِ فَمِـــنْهُما أَمُوتُ وأُخْرَى أَبْتَغِي العَـيْشَ أَكْـدَحُ

على حذف المبتدأ ، والتقدير (فمنها تارةٌ أموتُ) في حين إنه شاهد للنّحاة على حذف الموصوف وبقاء الصفة ، والتقدير (وتارة أموت فيها) ، فحذف تارة وأقام الجملة التي هي صفتها مقامه .

١٨. يستشهد النَّحاس بالشاهد المشهور ، ولو كان قائله مجهولًا ، مع وجود شواهد أخرى مماثلة منسوبة لأصحابها ، كاحتجاجه بقول الشاعر :

فـلا أبَ وابنًـا مِثـلَ مـروانَ وابنـه   إذ هـو بالمجـدِ ارْتَـدَى وتَـأَزَّرَا

في العطف على اسم (لا) ، فهو شاهد مشهور عند النّحـاة إلا أن قائلـه مجهـول وله شواهد مماثلة منسوبة لأصحابها ، ذكرناها في موطنه .

١٩. حين يكون موضع الاستشهاد وجهًا جائزًا في العربية ، وهـو مـع جـوازه يترجح عليه وجه آخر عند النّحاة ، فإن النَّحاس يورد الـشاهدين معًـا ، مـن ذلـك قولـه في معـرض حديثـه عـن قولـه تعـالى ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ : (قرأ بعضهم (فيغفرَ لمن يـشاء) ، وهـي قـراءة مروية عن ابن عباس ، وهي عند البصريين على إضمار (أنْ) وحقيقتـه أنـه عطـف على المعنى والعطف على اللفظ أجود كما قال :

ومتـى مَـايعِ مِنْـكَ كَلامًـا   يَـتكَلمْ فيجبْـكَ بِعقـل "[1]

٢٠. حين يكون للشاهد أكثر من رواية ، فإنَّ النَّحاس يعتمد الرواية المشهورة، فمن ذلك احتجاجه بقول الشاعر :

فما كان قيسٌ هلكُـهُ هلْـكَ واحـدٍ

على رفع (هلكه) بدلًا من (قيس) وعلى ذلك يكون (هلك) منصوبًا على أنه خبر (كان) ، ولهذا البيت رواية أخرى بنصب (هُلْكه) على أن يكون خـبر كـان ، ويكون (هُلْك) بدلًا من اسم كان ، إلا أن النَّحاس اعتمد الرواية الأولى ؛ لكونهـا مشهورة .

(١) الإعراب ١ / ٣٥٠ .

٢١. في احتجاجه ببعض الشواهد ما يُرَجِّح قول بعض المعربين عند اختلافهم في تأويل الآية الكريمة ، كاحتجاجه ببيت زهير :

لهـا متـاعٌ وأعـوانٌ غَـدَونَ لَهـا   قِتْبٌ وغَرْبٌ إذا ما أُفـرِغَ انْسَحَقَا

على رفع المبتدأ بإضمار خبر ، حيث رفع قوله (قتب) مرفوع على إضمار خبر ، والتقدير فيها قتبٌ ، وبناءً على استشهاده ، فقول الأخفش في أن التقدير في قول الله تعالى ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ منها مقام إبراهيم هو أصح الأقوال .

٢٢. من شواهده ما يُرجِّح رأيًا نحويًا ، وينقض آخر ، كنقضه رأي الفرّاء في أن (منْ)موصولة في قوله تعالى ﴿ سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ مَن يَأۡتِيهِ عَذَابٞ يُخۡزِيهِ وَمَنۡ هُوَ كَٰذِبٞۖ ... الآية ﴾ من ثم جيء بـ (هو) ليُخبر عن (مـن) الاستفهامية بالجملة ، وقد نقض ذلك النَّحاس حين احتج بقول عمر بن أبي ربيعة :

مَـنْ رَسُـوْلٌ إلى الثريـا بـأنّي   ضقْتُ ذرعًا بهجرهـا والكتـاب

وكاحتجاجه بقول ذي الرُّمَّة في جواز حذف الفاعل دون رافعه .

وحُـقَّ لِمَـنْ أَبُـو مُوْسَـى أَبُـوه   يُوفّقُـه الّـذِي نَـصَبَ الجِبَـالا

والله أعلم

الخاتمة

الخاتمة

بعد أن تمَّت دراسة هذا القدر المقرر من شواهد النَّحاس في إعرابه ،أورد فيما يلي أبرز نتائجها :

١. كثرة الشواهد الشعرية في إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحاس يدل على اعتداد النَّحاس بالسماع الشعري ، وهو منهج يعتمد على شواهد من كلام العرب .

٢. انفراد النَّحاس بشواهد لم يسبق للنحاة الاحتجاج بها ، مما يثري الشواهد النحوية كلٌّ في بابه .

٣. أن اللاحقين لأبي جعفر النَّحاس قد استفادوا من هذه الشواهد ، كابن الشجري ، وابن يعيش ، والبغدادي .

٤. لا يشترط في (لا) العاملة عمل ليس ، أن تكون نافية للوحدة .

٥. يجوز في (ربما) المكفوفة أن تليها الجملة الاسمية قياسًا على (إنما) .

٦. تحذف لام (لعل) تشبيهًا لها بالفعل .

٧. يصح الوصف بإلا سواء أصح بها الاستثناء أم تعذر كما ذهب إلى ذلك سيبويه .

٨. صواب رأي من قال أن (إن) تأتي بمعنى نعم خلافًا لأبي عبيدة .

٩. معاملة الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يُعامل في حالة النصب من الضرورات ، التي ترد فيها الأشياء إلى أصولها إذ إن الأصل تحريك المعتل لولا ما فيه من الاستثقال .

١٠. إعراب (سنين) إعراب المفرد سائغ من حيث القياس ، إذ فيه حمل فرع على أصل من جهتين ، فالإفراد هو الأصل والجمع فرع عليه ، كما أن الأصل هو الإعراب بالحركات ، والإعراب بالحروف فرع عليه .

١١. إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به بالحركات الظاهرة ، لغة ثانية وثابتة عن العرب بنقل الثقات ، إلا أنها ليست عامة مشهورة .

١٢. يترجح قول الجمهور بأنه إذا ارتفع الاسمان بعد (كان) ففي كان ضمير الشأن ، ويسقط قول من قال إن (كان) في هذه الحالة ملغاة .

١٣. لا وجه لاعتراض ابن مالك على أن (كان التامة) لا تدل على الحدث ، إذ إن مقصد سيبويه هو الحدث المقيد الذي يدل عليه الخبر .

١٤. مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة ليس من الضرورة الشعرية .

١٥. لا يشترط في خبر "من" الاستفهامية أن يكون جملة خلافاً للفرّاء .

١٦. يترجح قول الأخفش في أن "مقام" يترجح في قول الله تعالى : ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ في محل رفع مبتدأ بإضمار خبر ، بناءً على ما أورده النحاس من شواهد .

١٧. ويجوز حذف حرف النداء إذ وليه فعل أمر ، أو ما جرى مجراه ؛ لكثرة وقوع النداء قبلها .

١٨. يجوز حذف الفاء من جواب الشرط إذاً كان الجواب مما لا يصلح كونه جواباً إذا كان الشرط ماضياً .

١٩. إسكان آخر المضارع المتصل بالضمير الغير جازم لغة من لغات العرب أو هم بنوعيتهم .

الفهـــــارس

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــة	رقمها	الصفحة
سورة الإسراء		
﴿ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ .... ﴾	١٠٢	٧٩
سورة الكهف		
﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾	٣٣	١٢١
﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴾	٤٨	٢٤١
﴿ مَا كُنَّا نَبْغِ ۚ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾	٦٤	٣٣٥
﴿ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴾	٦٨	٢٠٧
سورة مريم		
﴿ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾	٢٩	١٨٦
سورة طه		
﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾	١٧	٩١
﴿ إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾	١٨	٣٨
﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا۟ ۖ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾	٦٦	٢٨٧
﴿ ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزاماً ﴾	١٢٩	٢٩٩

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأمثال وأقوال العرب

فهرس الآثار

المثل	الصفحة
ما أهرَّ ذا ناب إلا شر	١٨٢

فهرس أقوال منسوبة إلى رجال في عصر الاحتجاج

فهرس أقوال منسوبة إلى العرب

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الأرجاز

القافية		الصفحة
باب الهمزة		
المثى	[لامرأة بن عقيل]	٤٥
مائِها	[أبو وجزة السعدي]	٢٩١
باب الباء		
أخلبُ	[رؤبة بن العجاج]	١٤٣
باب التاء		
لماتها		٣٦
باب الحاء		
يمصحا	[رؤبة بن العجاج]	١٦٢
باب الدال		
واحدِهْ	-	١١٩
السوادِ	[رؤبة بن العجاج]	
باب الراء		
البشرْ	-	١٨٩

فهرس أنصاف الأبيات

فهرس الأعلام

الاسم **الصفحة**

الاسم **الصفحة**

الاسم **الصفحة**

الاسم **الصفحة**

الاسم **الصفحة**

الاسم **الصفحة**

الاسم **الصفحة**

الاسم **الصفحة**

الاسم **الصفحة**

فهرس المصادر والمراجع

- الإتقان في علم القرآن ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، دار ابن كثير بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٦م . ب . ت .
- الأحرف السبعة ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق : د/ عبد المهيمن طحان ، دار المنار جدة للنشر والتوزيع ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، ود / رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- الأصول في النحو ، لمحمد بن السريّ بن سهل ابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، جامعة بغداد ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العُكْبَري ، دراسة وتحقيق : د/ محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب للطباعة والنشر ، ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النَّحاس ، تحقيق : د/ زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- الأعلام ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة السادسة ١٩٨٤م .

- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق : لجنة من الأدباء ، دار الثقافة ، بيروت، ١٩٨٣م .
- الأغاني النحوية ، أمالي ابن الحاجب ، لعمرو بن عثمان بن الحاجب ، مكتبة النهضة العربية ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : د/ أحمد فرات صبحي ، مطبعة كلية الآداب – استانبول ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- الأمالي الشجرية ، هبة الله بن علي بن محمد أبو السعادات ، تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- أمالي القالي ، لأبي علي القالي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ب . ت ، ط .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لعلي بن يوسف بن إبراهيم القفطي ، بتحقيق محمد أبو الفضل ، الطبعة الأولى ، دار الكتب المصرية ١٩٥٢م .
- الانتصار لسيبويه على المُبَرِّد ، أبي العباس أحمد بن محمد ، بتحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لعبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق د / محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، وبحاشيته عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، لمحمد الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت . ب.ط .

- بدائع الصنائع ، لابن القيم الجوزية ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، ب . ت .

- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع عبيد الله القرشي الإشبيلي ت ٨٨هـ

- البيان والتبيين ، لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني ، بتحقيق وشرح د/ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة السابعة ١٤١٨هت – ١٩٩٨م .

- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، شرح أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- التحرير والتنوير ، لابن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، ب . ت ، ط .

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري . تحقيق عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، مؤسسة الرسالة ، بـيروت ، ١٤٠٦هــ - ١٩٨٦م . ب . ت .

- التذييل والتكميل في شرح كتـاب التـسهيل ، لأبي حيـان الأندلـسي ، تحقيـق : حسن هنداوي ، الرياض – دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيـع ، الطبعـة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصـد ، لمحمـد بـن عبـد الله ، تحقيـق محمـد كامـل بركات، دار الكاتب العربي ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

- تفسير ابن كثير المعروف بمعالم التنزيل ، لعبد الله بن كثير الداري ، مطبعة المنار، القاهرة ، ١٩٢٦م – ١٣٤٧هـ . ب . ت .

- تفسير البحر المحيط ، لأبي حيـان الأندلـسي ، تحقيـق الـدكتور ، عبـد الـرزاق المهـدي ، دار إحيـاء الـتراث العـربي ، بـيروت ، الطبعـة الأولى ١٤٢٣هــ - ٢٠٠٢م .

- تهذيب اللغة ، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- جامع البيان عن تأويل آيات القرآن ، محمد بن جريـر ، ضـبط وتعليـق محمـود شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى بدون تاريخ .

- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله القرطبي ، بتحقيق عبد الـرزاق المهـدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

- الجمل في النحو ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري .
- جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد ، مجلس دار المعارف العثمانية ، الهند ١٣٥١هـ ، ١٩٣٢م . ب . ت .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن سالم المرادي ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، ود/ محمَّد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب ، تأليف : السَّيد أحمد الهاشمي ، مطبعة دار السعادة بمصر ، الطبعة السادسة ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد، بتحقيق : محمد الفاضلي ، المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ضبط وتصحيح : يوسف الشيخ محمد ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

- حجة القراءات السبع ، لأبي زرعة ، تحقيق : عامر صلاح وآخرين ، مؤسسة الرسالة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوّض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

- حروف المعاني ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : حسن شاذلي فرهو ، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- حماسة أبي تمّام ، تحقيق : عسيلان بن عبد الله عبد الرحيم ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- حماسة البحتري ، لأبي عبادة البحتري ، تحقيق محمد نبيل طريعني ، دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٢م .

- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- الدر المنشور ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت ، ب . ت ، ط .

- درة الغواص في أوهام الخواص ، للقاسم بن علي الحريري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

- الدرر اللوامع ، للشنقيطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، مطبعة كروستان ، ١٣٢٨هـ .

- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

- ديوان ابن مقبل ، شرح مجيد طراد ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، مكتبة النهضة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م ، ب . ت .

- ديوان أبي داود الإيادي ضمن دراسات في الأدب العربي ، ترجمة إحسان عباس، مكتبة الحياة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٥٩م .

- ديوان أبي فراس الحمداني ، ب . ت ، دار القلم العربي ، حلب ، ٢٠٠٠م .

- ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت ، تحقيق : د/ حسن باجودة ، دار التراث ، القاهرة ، ب . ط وتاريخ .
- ديوان أحيحة بن الجّلاح ، تحقيق : حسن محمد أحمد ، نادي الطائف الأدبي، السعودية ١٣٩٩هت – ١٩٧٩م .
- ديوان الأخطل التغلبي ، شرح مجيد طراد ، دار الجيل ، بيروت .
- ديوان الأسود بن يعفر ، تأليف : حمودي القيسي ، وزارة الثقافة والإعلام، العراق ، الطبعة الأولى ، ب . تاريخ .
- ديوان الأعشى ، تحقيق : كامل سليمان ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، دون تاريخ .
- ديوان الحجاج ، تحقيق : عزة حسن ، مكتبة دار الشرق ، بيروت ، ب . ط .
- ديوان الحطيئة ، ب . ت ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ – ١٩٥٨م .
- ديوان الخِرْنَق بنت هفَّان ، وزارة الثقافة ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م ، ب . ت ، ط .
- ديوان الخنساء ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م ، ب.ت .
- ديوان الراعي النُّميري ، تحقيق / انبهرت فابيرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ١٤٠١هـ – ١٩٨٠م .

- ديوان العَرْجي ، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م ، ب.ت .
- ديوان الفرزدق ، تحقيق : علي ضابط فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ديوان القُطامي ، تحقيق : محمود الربيعي ، الهيئة المصرية للكتاب ، ب.ط .
- ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري ، ضبط وتصحيح الدكتور جمال طالب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩هـ - ٢٠٠٨م .
- ديوان المخبل السعدي ضمن ديوان الهذليين ، الدار القومية ، القاهرة ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٩ م .
- ديوان المرار الفقعسي ، ضمن شعراء أمويون ، تأليف : نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ديوان النابغة الجعدي ، منشورات المكتب الإسلامي ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م ، ب . ت .
- ديوان النابغة الذبياني ، جمع وشرح وتكميل وتعليق : محمد الطاهر ابن عاشور ، المكتبة التونسية ، ب . ط .
- ديوان النَّمر بن تولب العكْلي ، جمع وتحقيق الدكتور : محمد نبيل طريفي ن دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م .

- ديوان الهذليين ، تأليف : زكريا عناني ، الدار القومية ، القاهرة ، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٩م .
- ديوان امرئ القيس ، دار بيروت – ١٩٥٨م ، ب . ت .
- ديوان أمية بن أبي الصلت ، تحقيق : سجيع جامع الجبيلي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م .
- ديوان بشر بن أبي خازم ، تحقيق : حسن عزة ، مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ، ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م .
- ديوان تأبط شراً ، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .
- ديوان جران العود النَّميري ، تحقيق كارين صادر ، دار صادر ، بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٩م .
- ديوان جرير ، شرحه وقدَّم له : مهدي محمد ناصر الدين ، الدار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- ديوان حسَّان بن ثابت ، المركز الثقافي اللبناني ، الطبعة الأولى ، دون تاريخ، ب . ت .
- ديوان ذي الرُّمَّة ، تحقيق : عبد القدوس أبو صلاح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق : محمد يوسف نجم ، دار صادر، بيروت ، ب . ط .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، شرح وتقديم : عبد الله مهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ديوان عمران بن حطَّان ، ضمن ديوان الخوارج ، تحقيق : عباس إحسان ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٣٤٢هـ - ١٩٢٣م .
- ديوان عمرو بن معدي كرب ، مجمع اللغة ، دمشق ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م. ب . ت .
- ديوان عنترة ، المركز الثقافي اللبناني ، الطبعة الأولى بدون تاريخ ، ب . ت.
- ديوان قيس بن الخطيم ، ت : ناصر الدين الأشد ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٣٨١هـ ، ١٩٦٣م .
- ديوان كثير عزة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، ب.ت .
- ديوان لبيد بن ربيعة ، ب . ت ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٦م .
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري ، تحقيق : عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- الردُّ على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، ب.ت ، دار الاعتصام بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٣٩هـ - ١٩٧٩م .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق : أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم ، دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، محمود بن عبد الله الحسيني، ب . ت ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- السبعة في القراءات ، لأحمد بن موسى ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م .

- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د/ عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لعبد الله بن عبد الرحمن ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ١٤٠٩هـ - ١٩٩٨م .

- شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر أحمد بن محمد ، تحقيق : زهير غازي زاهد، مطبعة الغربي الحديثة – النجف الطبعة الأولى ١٩٧٤م .

- شرح أبيات سيبويه ، ليوسف بن أبي سعيد ، تحقيق الدكتور : محمد الأبيح هاشم ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

- شرح أشعار الهذليين ، للسكري ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للأشموني علي بن محمد ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة البابا الحلبي بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .

- شرح التسهيل ، لمحمد بن عبد الله ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري ، ب . ت ، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ، بدون تاريخ .

- شرح الجمل ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق ، صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون (العينية) ، بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شرح الرضي علي الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، جامعة فايو يونس ، ١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م .

- شرح القصائد التسع الطوال ، لمحمد بن قاسم الأنباري ، ب . ت ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ .

- شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي أحمد بن محمد ، تحقيق : عبد السلام هارون وآخرين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

- شرح ديوان زهير أبي سلمى ، لأبي العباس ثعلب ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شرح شـذور الـذهب في عرفـة كـلام العـرب ، ابـن هـشام الأنـصاري ، تحقيق : حنا الفاخوري ، دار الميل بيروت ، ب . ط .

- شرح شواهد المغني ، لجلال الدين عبد الرحمن ، لجنـة الـتراث العـربي ، مكتبـة الحياة للطباعة والنشر ، بدون تاريخ .

- شرح كتـاب سـيبويه ، لأبي سـعيد الـسيرافي ، تحقيـق : الجـزء الأول : د/ رمضان عبد التواب ، د / محمود فهمـي حجـازي ، الهيئـة المـصرية العامـة للكتاب ١٩٨٦م .

الجـزء الثـاني : د/ رمـضان عبـد التـواب ، الهيئـة المـصرية العامـة للكتـاب ١٩٨٦م .

الجزء الخامس : أ.د/ محمد عويني عبد الرؤوف ، مطبعة دار الكتـب والوثـائق القومية بالقاهرة ١٤٣٤هـ - ٢٠٠٣م .

الجزء السادس : أ.د/ محمد عوني عبد الرؤوف ، مطبعـة دار الكتـب القوميـة ، القاهرة ١٤٣٤هـ - ٢٠٠٣م .

الجزء السابع : أ.د / أحمد عفيفي ، أ.د / مصطفى موسى ، مطبعـة دار الكتـب القومية ، القاهرة ١٤٣٧هـ - ٢٠٠٦م .

الجزء الثامن : أ.د / شعبان صلاح ، أ.د / عبد الرحمن عمر ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية القاهرة ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

- شرح المفـصل ، ليعـيش بـن عـلي بـن يعـيش ، عـالم الكتـب بـيروت ، ب . ت ، ط .
- شرح المفضليات ، لعلي بن عبد الله ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- الشعر والشعراء ، لعبد الله بن مسلم ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .
- صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل ، ب . ت ، لجنة أحياء التراث ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ .
- صحيح مسلم ، للإمام مسلم بن الحجاج ، ب . تحقيق ، دار الفكـر ، بـيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ضرائر الشعر ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السِّيد إبراهيم محمـد ، الطبعـة الثانية ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- طبقـات النحـويين واللغـويين ، لأبي بكـر الزبيـدي ، تحقيـق : محمـد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- العقـد الفريـد ، لابـن عبـد ربـه الأندلـسي ، شرحـه وضـبطه ، أحمـد أمـين وعبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، دون تاريخ .
- غاية النهايـة ، لـشمس الـدين ابـن الجـزري ، ب . ت ، دار الكتـب العلميـة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- غريب الحديث ، لأبي عبيد الظروي ، تحقيق : محمد عبد المعيد خان ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ .

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، للشوكاني ، ب . ت ، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- الكامل في اللغة والأدب ، لمحمد بن يزيد ، تحقيق : محمد شحاته إبراهيم ، المكتبة الفيصلية ، بدون تاريخ .

- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون تاريخ .

- الكشاف ، لأبي القاسم الزمخشري ، تحقيق : محمد عبد المفيد خان ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب . ط ، ب . تاريخ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب . ط و تاريخ .

- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : محي الدين رمضان ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

- كنز العمال ، لعلي الهندي ، مكتبة التراث الإسلامي ، سوريا ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين ، دار الذكر المعاصر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، ب . ت .

- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .

- لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت ١٩٧١م – ١٣٩٠هـ ، ب . ت .
- مجاز القرآن ، للقاسم بن سلام ، عارضة بأصوله وعلّق عليه : محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ – ١٩٨٨م .
- مجالس العلماء ، لأبي إسحاق الزجاجي ، تحقيق : د/ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي للطبع والنشر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق ، د/ علي النجدي ، و د/ عبد الفتاح شلبي ، لجنة إحياء التراث ، الإسلامي ، القاهرة ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية أبي محمد عبد الله بن عطية ، ب . ت ، دار العلوم ، الدوحة ، ١٣٩٨هـ – ١٩٩١م .
- المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيدة علي بن إسماعيل الأندلسي ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، المكتبة الفيصلية ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .
- مختصر ابن كثير ، لعبد الله بن كثير الداري ، تأليف محمد راجح كريم ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- مختصر أبي داود ، لسليمان بن داود الطيالسي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٣١هـ .

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين عبد الرحمن ، شرح أحمد جاد وآخرون ، الجيل ، بيروت ، ب . تاريخ .

- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- مسند ابن حنبل ، للإمام أحمد حنبل ، ب . ت ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق ودراسة : حاتم صالح الضامن ، ب ، ت ، ط .

- المصباح المنير ، للفيومي ، مكتبة لبنان ، ب ، ت ، ط .

- مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار ، ضبطه وعلق عليه : سعيد اللحام ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

- معاني القرآن ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري ، تحقيق وشرح : د/ عبد الجليل شلبي ، دار الكتب ، بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- معاني القرآن ، لسعيد بن مسعدة ، تحقيق : د/ عبد الأمير أمين الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، ب . ط ، تاريخ .

- معاني القرآن ، ليحيى بن زياد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، ب . ت .

- المفضليات ، للمفضل الضبي ، تحقيق أحمد شاكر ، عبد السلام هارون ، الطبعة السادسة ، بدون تاريخ .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد ، تحقيق : محمد عبد الخالق غضيمة، عالم الكتب ، بيروت ، ب . ط ، ب . ت .
- المقرِّب ، لعلي بن مؤمن الإشبيلي ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجوادي ، وعبد الله الجبوري ، رئاسة ديوان الأوقاف ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧١م .
- النشر في القراءات العشر ، لشمس الدين ابن الجزري ، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م ، ب . ت .
- النكت في تفسير سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية ، لجلال الدين عبد الرحمن ، تحقيق وشرح ، د/ عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه ، لعلي بن عبد العزيز ، تصحيح : أحمد عارف بن الحاج ، مطبعة محمد علي صبيح ، ١٩٤٨م .
- وفيات الأعيان ، لأحمد بن محمد ، ب . ت ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ١٣٦٧هـ – ١٩٤٨م .

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**